

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université le 8 mai 1945 - Guelma
8 May 1945 - Guelma University



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق
- دراسة حالة ولاية قالمة -

شعبة: تجارة دولية وتنمية مستدامة

للباحثة: خديجة عزوزي

مدير أطروحة التخرج:

أ. د. معطى الله خير الدين أستاذ التعليم العالي جامعة 8 ماي 1945 قالمة

أمام اللجنة

أ.د. خليل عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
أ.د. معطى الله خير الدين	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
أ.د. ماضي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
أ.د. ثلاثية نوة	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
د. ناصر بوعزيز	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
د. بن رجم محمد خميسي	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس

السنة الجامعية 2015/2014

ملخص

تتمتع السياحة بخصائص استراتيجية تجعلها تعد جزءا هاما من النشاط الاقتصادي المعاصر، كما تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية المجتمع، وكذا حماية البيئة في أفق نمو اقتصادي سليم ومستمر يهدف إلى ارضاء حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية، ولتحقق التنمية السياحية بأسلوب الاستدامة لابد من القيام بعملية توزيع للمهام بين كافة الجهات سواء كانت أجهزة القطاع الحكومي، مؤسسات القطاع الخاص السياحي، السائحين أو المجتمعات المحلية.

وباعتبار ولاية قالمة من الولايات الجزائرية التي تزخر بإمكانات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملًا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية وتاريخية، إلا أنها صورة مُصغرة لحالة القطاع على المستوى الوطني، إذ يُشير إلى نفس المُفارقة امكانات معتبرة يُقابلها ضُعف في الأداء يفصلها عن التميز بأشواط كبيرة، مما يتطلب تضافر الجهود في استغلال هذه الامكانات في إطار تنموي مستدام.

وقد تم التركيز من خلال الدراسة الميدانية في ضوء التحليلات الإحصائية على تشخيص وتحليل تأثير آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر كل من السياح والسكان المحليين، كما تم اقتراح مجموعة من الاقتراحات بناء على النتائج المتحصل عليها أهمها تبني أسلوب التخطيط العلمي لتنمية وإدارة السياحة في المنطقة بطريقة لا تولد مشاكل لتفادي نشوء أو استفحال المشاكل البيئية والاجتماعية التي قد تخلفها السياحة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة المستدامة، الامكانات، الآفاق، ولاية قالمة.

Résumé

Le tourisme a des caractéristiques stratégiques et occupe une position de pôle dans l'activité économique contemporaine, Il est également considéré comme un outil efficace pour la réalisation du développement durable à travers l'amélioration de la croissance économique et le développement de la société, ainsi que la protection de l'environnement sur l'horizon d'une croissance économique forte et soutenue. Il vise à satisfaire les besoins des générations actuelles et futures. Pour parvenir à un style de développement durable du tourisme, les tâches doivent être réparties entre les différents acteurs, secteur public, les établissements du secteur privé du tourisme, touristes ou des communautés locales.

Comme Guelma était l'une parmi les wilayas algériennes qui compte un potentiel touristique suffisant pour en faire un pôle touristique d'excellence, car il contient de nombreuses sources minérales et stations thermales, vues naturelles, des sites archéologiques et historiques. Cette wilaya représente un microcosme de l'état et du secteur à l'échelle nationale, avec un paradoxe entre existence d'un potentiel touristique important compensée par une faible performance qui le sépare de la distinction, ce qui exige des efforts concertés pour exploiter ce potentiel dans le cadre du développement durable.

Notre étude est axée principalement sur un travail pratique de terrain avec des analyses statistiques pour diagnostiquer et analyser l'impact des dimensions de la durabilité de l'activité touristique à faire de Guelma une destination touristique durable du point de vue des touristes et des habitants. Un ensemble de recommandations sont également proposés sur la base des résultats obtenus, à savoir l'adoption de la planification scientifique pour le développement et la gestion du tourisme dans la région avec une méthode qui évite la création, l'émergence ou l'aggravation des problèmes économiques, environnementaux et sociaux qui peuvent être créés par le tourisme.

Mots-clés : Tourisme, le tourisme durable, les potentiels, les perspectives, wilaya de Guelma.

Abstract

Tourism has strategic characteristics and remain in a pole position of contemporary economic activity. Tourism constitutes an effective tool for achieving sustainable development, through the improvement of economic growth and society development, as well as the protection of the environment on the horizon of strong and sustained economic growth. Tourism help to satisfy the needs of current and future generations. In order to achieve sustainable tourism development style, tasks must be shared between all actors activating in this field and including the public sector, private tourism sector institutions, tourists or local communities.

Guelma is one of the Algerian wilayas, with high tourism potential, sufficient to make an exceptional touristic pole in this region. This wilaya have mineral fountains and thermal stations, natural views, archaeological and historical sites. Guelma represent a microcosm of the State and a mirror of the sector at the national level, even this high touristic potential there is a noticeable weakness in the performance. Drastic measures and high efforts must be applicated to value this high potential in the framework of sustainable development.

Our study is focused mainly on a field work, with statistical analyzes to diagnose and analyzing the impact of sustainability dimensions of tourism activity in making Guelma a sustainable tourist destination from the point of view of both tourists and local residents. A number of recommendations, on the base of this study, have been suggested to improve the touristic activity in this region. Like adoption of the most important scientific plan for the development and management of tourism in the region to exclude creation, emergence or exacerbation of social, economic and environmental problems that may succeed to tourism development.

Keywords : tourism, sustainable tourism, potential, prospects, wilaya of Guelma.

الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمن:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا..."

إلى سندي في الحياة أختي الأعزاء

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بدعاء

شكر وتقدير

قال تعالى:

" وَإِذَا تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ "

سورة إبراهيم "الآية 7"

فالحمد لله حمدا يليق بجلاله لا نهاية لعدده ولا آخر لأمده، ونسأله أن يجعله خالصا

لوجهه الكريم.

ثم أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "معطى الله خير الدين".

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

ولم بكلمة طيبة.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
74	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	01
83	مكونات العملية السياحية الجديدة	02
89	العناصر الخمس المكونة للسياحة البيئية	03
141	التدرج الإداري لتنفيذ النظام على مستوى الدولة	04
145	علاقة الترابط بين الشركات السياحية	05
154	مكونات نظام الإدارة البيئية المتكاملة على مستوى المنشآت السياحية	06
163	مسار العوائد السياحية	07
167	العناصر الأساسية بالنسبة لمجتمع السياحة البيئية المحلي	08
175	السائح حسب المنظمة العالمية للسياحة	09
207	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة (2011-2000)	10
209	توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2011-2000)	11
210	توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني بمعيار عدد الأسرة للفترة (2011-2000)	12
211	توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2000)	13
214	مساهمة عائدات السياحة في والناتج المحلي الإجمالي للجزائر	14
215	تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي خلال الفترة (2011-2000)	15
242	شروط التطوير السياحي في الجزائر	16
306	نموذج الدراسة الميدانية	17

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	تطور أعداد السياح عالميا للفترة 1990-2007	01
48	الدول العشرة الأولى في حجم الإنفاق السياحي العالمي سنة 2008	02
50	تطور حجم الإيرادات السياحية العالمية للفترة من 1950-2008	03
50	المراتب العشرة الأولى في حجم الإيرادات السياحية على المستوى العالمي سنة 2008	04
78	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996 - فصول جدول أعمال القرن 21 -	05
84	مقارنة التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	06
97	المؤشرات الأساسية للسياحة المستدامة	07
118	التأثيرات السلبية في المناطق المحمية والإجراءات المناسبة لمعالجتها	08
135	مجالات تدخل الدولة في التنمية والنشاط السياحي	09
168	إيجابيات وسلبيات مشاركة المجتمع المحلي في السياحة البيئية	10
207	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2012)	11
208	توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2011)	12
211	توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	13
212	الليالي السياحية خلال الفترة (2000-2011)	14
213	تطور الإيرادات والمداخيل السياحية خلال الفترة (2000-2011)	15
216	توزيع المشاريع قيد الانجاز، متوقفة ومشاريع لم تطلق لسنة 2009	16
218	عدد العاملين في قطاع السياحة بالجزائر (2000-2011)	17
225	قائمة تقييم للبعد البيئي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر	18
227	قائمة مؤشرات تقييم البعد الاقتصادي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر	19
228	قائمة مؤشرات تقييم البعد الاجتماعي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر	20
233	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	21
239	المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج المركزي الجديد)	22
239	المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج اللامركزي الجديد)	23
244	القرى السياحية ذات الامتياز	24
244	الحدائق الإيكولوجية السياحية	25
257	المنابع المعدنية في ولاية قالمة	26
273	المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة	27

275	وكالات السياحة والسفر	28
276	عدد مركبات النقل التي تخدم المناطق السياحية في ولاية قالمة	29
277	تدفق السياح في الفنادق الحموية	30
277	السياح المؤطرين من طرف وكالات السياحة والأسفار	31
278	تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية بين سنتي 2006 و2014	32
279	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في ولاية قالمة	33
280	المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة	34
281	مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز	35
282	طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمة	36
283	تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها الهياكل السياحية بين سنوات 2006 و2014	37
285	الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي في ولاية قالمة	38
301	المجتمع الاحصائي	39
302	تركيبية عينة الدراسة الأولى	40
303	تركيبية عينة الدراسة الثانية	41
304	تفصيل استبيان البحث	42
305	درجات مقياس ليكرت	43
307	معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية للاستبيان الموجه للسياح	44
308	معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية للاستبيان الموجه للسياح	45
308	معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية للاستبيان الموجه للسياح	46
309	معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام	47
310	معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية لاستبيان السكان المحليين	48
311	معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية لاستبيان السكان المحليين	49
311	معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية لاستبيان السكان المحليين	50
312	معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام	51
313	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الاستبيان الموجه للسياح	52
313	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الاستبيان الموجه للسكان المحليين	53
314	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة الاستبيان الموجه للسياح	54
315	اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسياح	55
315	اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسياح	56
316	اختبار التوزيع الطبيعي للآثار البيئية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسياح	57
316	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام الاستبيان الموجه للسياح	58
317	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة الاستبيان الموجه للسكان المحليين	59

318	اختبار التوزيع الطبيعي للأثار الاقتصادية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسكان المحليين	60
319	اختبار التوزيع الطبيعي للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسكان المحليين	61
319	اختبار التوزيع الطبيعي للأثار البيئية للنشاط السياحي الاستبيان الموجه للسكان المحليين	62
320	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات ولاية قالمة كمقصد سياحي الاستبيان الموجه للسكان المحليين	63
321	الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة الاولى	64
321	الوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الاولى	65
322	الوصف الإحصائي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة الاولى	66
322	الوصف الإحصائي لمهن عينة الدراسة الاولى	67
323	الوصف الإحصائي الدخل الشهري عينة الدراسة الاولى	68
323	الوصف الإحصائي لنوع سياح عينة الدراسة الاولى	69
324	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الأثار الاقتصادية لعينة الدراسة الاولى	70
326	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الأثار الاجتماعية والثقافية لعينة الدراسة الاولى	71
327	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الأثار البيئية لعينة الدراسة الاولى	72
329	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعده ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام لعينة السياح	73
331	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	74
332	معاملات الانحدار البسيط لأثر الأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	75
332	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الأثار الاجتماعية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	76
333	معاملات الانحدار البسيط لأثر الأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	77
334	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	78
334	معاملات الانحدار البسيط لأثر الأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	79
335	اختبار الانحدار المتعدد واختبار ANOVA لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	80
336	معاملات الانحدار البسيط لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح	81

337	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الجنس	82
338	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير العمر	83
338	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المستوى التعليمي	84
339	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المهنة	85
340	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير الأبعاد المستدامة للنشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي حسب متغير الدخل الشهري	86
341	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير مكان القدوم	87
342	الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة الثانية	88
342	الوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الثانية	89
343	الوصف الإحصائي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة الثانية	90
343	الوصف الإحصائي لمهن لعينة الدراسة الثانية	91
344	الوصف الإحصائي للدخل الشهري لعينة الدراسة الثانية	92
344	الوصف الإحصائي لمكان إقامة عينة الدراسة الثانية	93
345	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة الثانية	94
347	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية لعينة الدراسة الثانية	95
348	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار البيئية لعينة الدراسة الثانية	96
350	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعده ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام	97
352	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	98
352	معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	99
353	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار الاجتماعية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	100
354	معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	101
355	اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	102
355	معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة	103

	مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	
356	اختبار الانحدار المتعدد واختبار ANOVA لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	104
357	معاملات الانحدار البسيط لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين	105
358	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الجنس	106
359	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير الأبعاد المستدامة للنشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي حسب متغير العمر	107
360	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المستوى التعليمي	108
360	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المهنة	109
361	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الدخل الشهري	110
362	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير مكان القوم	111

جدول المواد

أ	ملخص باللغة العربية
ب	ملخص باللغة الفرنسية
ت	ملخص باللغة الانجليزية
ث	الإهداء
ج	تشكر وتقدير
ح	قائمة الأشكال
خ	قائمة الجداول
س	جدول المواد
1	المقدمة
13	الجزء الأول: الجانب النظري
14	مقدمة الجزء الأول
15	الفصل الأول: السياحة: المفاهيم، الأساسيات والتنمية السياحية
16	تمهيد
17	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة
17	المطلب الأول: مفهوم السياحة
20	المطلب الثاني: خصائص السياحة
22	المطلب الثالث: أهمية السياحة
25	المطلب الرابع: التقسيمات المختلفة للسياحة
25	1. التقسيمات المعروفة للسياحة
28	2. أنواع السياحة الحديثة
30	المبحث الثاني: أساسيات وركائز السياحة
30	المطلب الأول: الخدمات السياحية
32	المطلب الثاني: السوق السياحي
33	1. الطلب السياحي
36	2. العرض السياحي
39	المطلب الثالث: التسويق السياحي
45	المطلب الرابع: الاستثمار السياحي
48	المطلب الخامس: الإنفاق السياحي والإيرادات السياحية
48	1. الإنفاق السياحي
49	2. الإيرادات السياحية

51	المبحث الثالث: الأسس النظرية للتنمية السياحية
51	المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية
53	المطلب الثاني: أشكال التنمية السياحية ومراحل إعدادها
57	المطلب الثالث: التخطيط السياحي
61	المطلب الرابع: أهم معوقات التنمية السياحية وعوامل نجاحها
66	خلاصة
67	الفصل الثاني: السياحة المستدامة: المفاهيم والآثار
68	تمهيد
69	المبحث الأول: الخلفية النظرية للتنمية المستدامة
69	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
73	المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة
74	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
77	المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة
80	المبحث الثاني: التنمية السياحية المستدامة
80	المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة
87	المطلب الثاني: السياحة البيئية
94	المطلب الثالث: علاقة السياحة البيئية بالسياحة المستدامة
97	المطلب الرابع: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة
100	المبحث الثالث: آثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة
100	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية
100	1. الآثار المباشرة
102	2. الآثار غير المباشرة
104	3. الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية
105	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية
106	1. الآثار الإيجابية
107	2. الآثار السلبية
108	المطلب الثالث: الآثار البيئية
108	1. الآثار الإيجابية
110	2. الآثار السلبية
111	المطلب الرابع: إدارة تأثيرات السياحة لتحقيق الاستدامة
111	1. أساليب تعظيم الفوائد الاقتصادية
113	2. إدارة التأثيرات الثقافية والاجتماعية
115	3. إدارة التأثيرات البيئية
119	4. نظام الإدارة البيئية كأحد أدوات تحقيق الاستدامة السياحية

123	خلاصة
124	الفصل الثالث: دور الجهات المختلفة في تطبيق الاستدامة في القطاع السياحي
125	تمهيد
126	المبحث الأول: دور الدولة في توجيه السياحة نحو التنمية المستدامة
126	المطلب الأول: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة
127	1. دور الدولة في الحياة الاقتصادية
129	2. الدور الاجتماعي للدولة
130	3. دور الدولة في حماية البيئة
131	4. دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة
133	المطلب الثاني: مهام الدولة في عملية التنمية السياحية
137	المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في ضمان تنمية سياحية مستدامة
140	المطلب الرابع: تنفيذ نظام الإدارة البيئية في قطاع السياحة على مستوى الدولة
144	المبحث الثاني: مبدأ الاستدامة في المؤسسات السياحية
144	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات السياحية
146	1. مؤسسات الفنادق
147	2. المرشدين السياحيين
148	3. المكاتب السياحية
149	4. مؤسسات الإطعام
150	5. مؤسسات النقل السياحي
150	6. المحميات الطبيعية
152	المطلب الثاني: دور المؤسسات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة
157	المطلب الثالث: دور الموارد البشرية في المؤسسات السياحية في تطبيق نظام الإدارة البيئية
160	المبحث الثالث: دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة المستدامة
160	المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي
163	المطلب الثاني: فوائد السياحة على المجتمع المحلي
165	المطلب الثالث: دور المجتمعات المحلية في تطوير السياحة البيئية
170	المطلب الرابع: دور المجتمع المحلي في دعم الإدارة البيئية في قطاع السياحة
173	المبحث الرابع: مساهمة السياح في تحقيق تنمية السياحة المستدامة
173	المطلب الأول: مفهوم السائح
176	المطلب الثاني: تأثير الجانب البيئي على سلوك السائح
176	1. المحيط الاجتماعي
178	2. المحيط الطبيعي
179	3. قوى من صنع البشر
181	المطلب الثالث: حقوق السياح على السكان المحليين

182	المطلب الرابع: دور السائحين في تحقيق التنمية السياحية المستدامة
184	خلاصة
185	خلاصة الجزء الأول
186	الجزء الثاني: الجانب التطبيقي
187	مقدمة الجزء الثاني
188	الفصل الرابع: التنمية السياحة المستدامة في الجزائر
189	تمهيد
190	المبحث الأول: القطاع السياحي في الجزائر: الامكانيات، التطور والتنظيم
190	المطلب الأول: إمكانيات الجذب السياحي في الجزائر
190	1. الإمكانيات الطبيعية والجغرافية
194	2. الإمكانيات التاريخية والثقافية
196	المطلب الثاني: تطور السياسة السياحية عبر المخططات التنموية
196	1. قبل الاستقلال
197	2. بعد الاستقلال
202	المطلب الثالث: المؤسسات المنظمة للقطاع السياحي الجزائري
202	1. المنظمات العمومية
204	2. مقدمو المنتجات السياحية
206	المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي ومستويات الاستدامة به في الجزائر
206	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في الجزائر
206	1. السوق السياحية في الجزائر
212	2. الإيرادات والمدخيل السياحية في الجزائر
214	3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
215	4. مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات
216	5. الاستثمارات السياحية في الجزائر
217	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية في الجزائر
217	1. السياحة وفرص التشغيل
218	2. فك الغبن عن المناطق الريفية
219	3. نشمين وحماية التراث الثقافي
220	المطلب الثالث: الآثار البيئية للتنمية السياحية في الجزائر
224	المطلب الرابع: مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر
229	المبحث الثالث: مساعي الدولة لترقية السياحة في الجزائر
229	المطلب الأول: صعوبات وعوائق السياحة في الجزائر
233	المطلب الثاني: تحفيزات وتدابير لدعم وترقية السياحة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر
233	1. إصدار القوانين والتشريعات
236	2. دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

237	3. تهيئة وتنمية الموارد البشرية
238	4. تنوع المنتج السياحي
238	المطلب الثالث: استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010
241	المطلب الرابع: الاستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030
241	1. التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
242	2. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030
243	3. الديناميكيات الخمس للمخطط الإداري للتهيئة السياحية SDAT 2030
245	4. المشاريع التي انطلقت بها الأشغال من المخطط التوجيهي
248	خلاصة
249	الفصل الخامس: السياحة المستدامة في ولاية قالمة: الإمكانيات، الآثار والجهود المبذولة
250	تمهيد
251	المبحث الأول: إمكانيات ومقومات السياحة في ولاية قالمة
251	المطلب الأول: الموقع السياحي لولاية قالمة
255	المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية
260	المطلب الثالث: الإمكانيات التاريخية والمعالم الأثرية
260	1. قالمة ما قبل التاريخ
261	2. قالمة فترة فجر التاريخ
262	3. قالمة في العهد القديم
267	4. قالمة في العهد الوسيط
267	5. قالمة في العهد الحديث
269	المطلب الرابع: إمكانيات الصناعات التقليدية
270	1. صناعة النسيج
271	2. صناعة الزرابي
271	3. الحلبي التقليدي
271	4. صناعة الفخار
272	المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي المستدام في ولاية قالمة
272	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في ولاية قالمة
272	1. السوق السياحي في ولاية قالمة
278	2. رقم أعمال الهياكل الفندقية
279	3. آثار القطاع السياحي على التنمية المحلية
280	4. تنشيط الاستثمارات السياحية
282	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية في ولاية قالمة
282	1. دور القطاع السياحي المحلي في التشغيل

2854	2. حماية التراث الثقافي والاجتماعي في ولاية قالمة
285	المطلب الثالث: الآثار البيئية للتنمية السياحية في ولاية قالمة
285	1. الحركة الجموعية التي تنشط في المجال البيئي
285	2. حماية البيئة في المناطق السياحية
287	المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتنمية السياحة في ولاية قالمة
287	المطلب الأول: العقبات التي تواجه السياحة في ولاية قالمة
289	المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار السياحي
291	المطلب الثالث: اقتراحات مديرية السياحة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)
293	المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لولاية قالمة في مجال السياحة
298	خلاصة
299	الفصل السادس: التنمية السياحية المستدامة في ولاية قالمة من وجهة نظر السياح والسكان المحليين
300	تمهيد
301	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
301	المطلب الأول: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة
301	1. المجتمع الإحصائي
301	2. عينة الدراسة
303	المطلب الثاني: أداة جمع البيانات
303	1. الأدوات المستخدمة للحصول على المعلومات
304	2. تصميم استبيان الدراسة
305	3. الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان
306	4. متغيرات الدراسة
306	المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة
306	1. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان
313	2. اختبار الثبات
314	3. اختبار التوزيع الطبيعي
321	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه السياح
321	المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة
324	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي
324	1. المتغيرات المستقلة (آثار النشاط السياحي)
329	2. المتغير التابعة (ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام)
330	المطلب الثالث: اختبار فرضيات العينة الأولى الموجهة للسياح
330	1. الفرضية الفرعية الأولى
332	2. الفرضية الفرعية الثانية
333	3. الفرضية الفرعية الثالثة

336	4. الفرضية الفرعية الرابعة
342	المبحث الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه لسكان المحليين
342	المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة
345	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي
345	1. المتغيرات المستقلة (أبعاد التنمية المستدامة للنشاط السياحي)
349	2. المتغير التابعة (ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام)
351	المطلب الثالث: اختبار فرضيات العينة الثانية الموجهة لسكان المحليين
351	1. الفرضية الفرعية الأولى
353	2. الفرضية الفرعية الثانية
354	3. الفرضية الفرعية الثالثة
357	4. الفرضية الفرعية الرابعة
363	خلاصة
364	خلاصة الجزء الثاني
365	الخاتمة
373	المراجع
386	الملاحق

المقدمة



يتجه الاهتمام في السنوات الأخيرة وعلى نحو متزايد نحو تنمية السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الواعدة وعلى انه من الأهمية بمكان أن نميز بين الإسهام الفعال للسياحة في دعم الاقتصاد الوطني وبين الدور المحتمل والإمكانات الكافية لهذا القطاع في المستقبل حينما يتم استغلال وتوظيف عناصر الجذب السياحي في زيادة الحركة السياحية، وزيادة العائدات السياحية بصورة كفئة وصحيحة تأخذ في الاعتبار أهمية الحفاظ على المواقع وحمايتها وصيانتها والتسويق لها وفي الوقت نفسه مراعاة الخلفية الثقافية والاجتماعية والحضارية للمجتمع ومنظومة القيم الأخلاقي، حيث تقوم فكرة التنمية السياحية على أنها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجات السياحية التي تقدمها أي منطقة وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية لهذه المنطقة بما يتفق مع طلب وميول احتياجات الحركة السياحية الحالية والكامنة وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي.

لكن تطور السياحة كما وشكلا وبشكل متسارع أدى إلى ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحيه الموارد السياحية، لذا تبلورت اتجاه تلك التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة الذي يتمحور في ثلاثة مجالات رئيسية هي: مراعاة قواعد المحافظة على البيئة وخاصة في المناطق الحساسة سياحياً، مراعاة واحترام الثقافة المحلية والمحافظة على مكوناتها وخصائصها، وترشيد استخدام الموارد السياحية وصيانتها لتبقى صالحة للأجيال القادمة، لذلك تعتبر السياحة صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة، التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص محورا أساسيا لها، حيث تتضافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم وفقا لأنظمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الإدارية ذات الاختصاص، والتي تشرف على هذه الصناعة وفق خطة استراتيجية وطنية، فالاستدامة تهدف إلى خلق توازن بين التنمية السياحية ومتطلبات



المجتمعات المحلية، وتوفير التسهيلات واستخدام الموارد المحلية كأساس لتحسين المنتج السياحي والتطوير للصناعة السياحية، والاعتماد في التنمية السياحية على دعم دائم من المجتمعات المحلية من خلال تنمية وتوسيع مجالات الاستفادة من السياحة لهذه المجتمعات.

كما يعتبر السائح هدف السياحة ووسيلتها مما يتطلب زيادة الوعي بأهمية المعلومات المتكاملة عن السياح، ففي إطار الفلسفة الفكرية الجديدة والتوجه التسويقي الحديث نحو المستهلك زاد اهتمام المنظمات الحديثة بضرورة السائح المستهلك، حيث إن الهدف الرئيسي من دراسة سلوكه خلال عملية شراءه للخدمات السياحية هو معرفة تطلعاته وتوجيه سلوكه الشرائي وترشيده وفق آليات متكاملة ومتوافقة مع إمكانيته وقدراته، بالإضافة الى تثقيفه عن مسؤولياته اتجاه المنطقة السياحية التي يرغب في زيارتها.

والجزائر من دول البحر الأبيض المتوسط التي تتمتع بإمكانيات سياحية هامة سواء امكانيات طبيعية أو مناخية أو معالم ثقافية وأثرية، قابلة للاستغلال من أجل التنمية شريطة أن تكون تنمية مستدامة ومتواصلة يراعى فيها الصيانة والمحافظة على الموارد المتاحة مع الاستغلال الأمثل لها، وهو ما يتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة قائمة على أسس ودعائم متنوعة حول كيفية تنمية السياحة وتنشيطها، استراتيجية تشارك فيها جميع الأجهزة والهيئات ذات الاختصاص، وقد عرفت الجزائر العمل بالمخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ولم تكن السياحة آنذاك من أولويات المخططات إلا أنها حظيت باهتمام السلطات العمومية، وتمثل ذلك في تخصيص نسبة من مجموع الاستثمارات العمومية لقطاع السياحة، ولمحاولة بعث القطاع السياحي واعطائه مكانته ضمن السياسة الاقتصادية قامت الدولة بسن قوانين ومشاريع قوية، بالإضافة الى برامج عمل من أهمها استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010، وخطة التهيئة السياحية حتى سنة 2030 وما جاءت به من أهداف واقعية ووسائل وإجراءات فعالة لتنفيذ الخطة والوصول إلى الأهداف المرجوة، ومن أجل إبراز مدى أهمية تنمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.



ومن الولايات الجزائرية التي تمتلك امكانيات سياحية كبيرة ولاية قالمة التي تعتبر من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية والصناعات التقليدية، كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة، كما أن الولاية باعتبارها وجهة رئيسية لكثير من السياح سواء من داخل الوطن أو من خارجه فهي تحتوي على مجموعة من الهياكل لإيواء السياح بجميع فئاتهم خاصة للذين يحبون الاستكشاف والمغامرة والراحة والترفيه من خلال ما توفره المحطات الحموية التي تتوفر عليها الولاية، بالإضافة إلى تراثها الحضاري والذي تجسده الصناعة التقليدية بالمنطقة.

وقد تم إدراج ولاية قالمة ضمن قطب امتياز السياحة شمال-شرق "عنابة" والذي يضم: الطارف، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة، والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية.

إشكالية الدراسة

تعد السياحة من أكثر القطاعات استغلالا، والأكثر استقطابا وجذبا للمتعاملين الاقتصاديين حديثا، إذ أصبحت صناعة راقية في العديد من الدول المتقدمة، وكصدر من المصادر الهامة والمعتبرة في مكاسبها الخارجية، ناهيك عن تخصيص الموارد المتاحة غير المستغلة وتوجيه استخداماتها، وقد انتبهت إليها العديد من الدول النامية من بينها الجزائر لاعتمادها كجسر متين وجواز سفر نحو التنمية الفعلية، واستدراك الركب بتقليص البطالة وتحسين وتطوير هياكلها القاعدية، مما جعل من السياحة بديل من البدائل المعاصرة الخادمة للتنمية المستدامة.



وعلى اعتبار وجود علاقة بين التنمية السياحية والتنمية المستدامة يتبادر إلى الأذهان الإشكال التالي: **كيف يمكن تحقيق تنمية سياحية بأسلوب الاستدامة في ظل الامكانيات المتوفرة؟ وماهي آفاقها؟**

وبناء على الإشكالية ولإيضاح الموضوع أكثر تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي السياحة من منظور الاستدامة؟
- ماهي الآثار المختلفة للنشاط السياحي وما الأساليب الممكن اتخاذها لإدارة السلبية منها لتحقيق التنمية السياحية بالمعني المتكامل والمستدام؟
- ما الدور الذي يمكن أن تقوم به مختلف الجهات الفاعلة في السياحة للوصول إلى الاستدامة؟
- إلى أي مدى حققت الجزائر أهدافها فيما يخص ترقية السياحة في اطار التنمية المستدامة في ظل الامكانيات التي تتوفر عليها؟
- ما مدى مساهمة الصناعة السياحية المستدامة في تنمية ولاية قالمة؟
- ما مدى موافقة كل من السياح الوافدين إلى ولاية قالمة والسكان المحليين القاطنين بها على أن آثار النشاط السياحي تؤثر في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام؟

فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات لتغطية مختلف جوانب الموضوع والتي سيتم اختبارها لمعرفة صحتها، والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: الجزائر من الدول التي استفادت من المساهمات التنموية للقطاع السياحي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واستطاعت العمل على الحد من الانعكاسات السلبية خاصة البيئية منها.

الفرضية الثانية: يسهم توفر الإمكانيات السياحية التي تملكها المنطقة بقدر كبير في تنمية النشاط السياحي في ولاية قالمة.



الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

وللتأكد من صحة الفرضية الثالثة تم اشتقاق مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

فرضية فرعية 01: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

فرضية فرعية 02: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

فرضية فرعية 03: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

فرضية فرعية 04: عدم وجود فروق بين اجابات السياح على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم، وذلك بالنسبة لتحديد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

وللتأكد من صحة الفرضية الرابعة تم اشتقاق مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

فرضية فرعية 01: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

فرضية فرعية 02: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.



فرضية فرعية 03: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

فرضية فرعية 04: عدم وجود فروق بين اجابات السكان المحليين على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القوم، وذلك بالنسبة لتحديد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي يتمتع بخصائص استراتيجية تمكنه من تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية المجتمع بصفة عامة، وكذا حماية البيئة في أفق نمو اقتصادي سليم ومستمر ومستدام بهدف إرضاء حاجيات الأجيال الحالية والصاعدة، كما تبرز أهمية الدراسة من أهمية نهج التنمية المستدامة الذي يرى أن بقاء القطاع السياحي يتوقف على بقاء إمكانات جذب السياح ذات الصلة بالتراث الطبيعي والبيئي والتاريخي والثقافي للمنطقة، حيث تشير اتجاهات النمو النوعي للسياحة في العالم إلى تزايد أعداد السياح المتطلعين لزيارة المواقع السياحية التي تتمتع بطبيعة متميزة وجودة بيئية عالية، لذلك عملت الدراسة على توضيح ومعرفة واقع مبدأ الاستدامة في النشاط السياحي بولاية قالمة من وجهة نظر السياح الذين يمثلون الطلب، ومن وجهة نظر السكان المحليين الذين يعتبرون المؤثر والمتأثر من النشاط السياحي، وأيضا محاولة اتخاذ إجراءات سليمة لتنمين وتعزيز الجوانب الايجابية وإيجاد حلول لمعالجة السلبية.



أهداف الدراسة

- لاشك في أن السياحة المستدامة مجال واسع لم يحدد بشكل واضح، وهو يتضمن الكثير من عناصر نظام السياحة، لذا تركز هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي :
- إيضاح إسهامات القطاع السياحي المستدام في تحقيق التنمية؛
 - البحث عن أنجع الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لإدارة التأثيرات المختلفة التي يخلفها القطاع السياحي وكيفية تعظيم الايجابية منها؛
 - تبيين أهمية تعاون مختلف الجهات الفاعلة في القطاع السياحي للوصول إلى الاستدامة السياحية؛
 - إبراز دور القطاع السياحي كقطاع مساهم في التنمية الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية؛
 - توضيح واقع مبدأ الاستدامة في النشاط السياحي بولاية قالمة من وجهة نظر كل من السياح والسكان المحليين.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت السياحة كنشاط مساهم في التنمية المستدامة من زاوية من الزوايا، ويمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1. **عامر عيساني:** الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر (2010)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات بجامعة الحاج لخضر باتنة، تطرق فيها الباحث التأكيد على أهمية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان التي تمثل وجهات منافسة بحكم مواقعها الجغرافي وقدراتها السياحية المتشابهة مع الجزائر، حيث انطلق من اشكالية مفادها توضيح الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة، ولقد عالج الباحث الموضوع ضمن خمسة فصول الكشف عن الخلفية النظرية عن السياحة وآثارها المختلفة، وواقع واستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر وقارنها بالتنمية السياحية في



مصر، والمغرب، وتونس، وقام بدراسة تقييمه لتجارب السياحة وتوصل إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الجزائر كانت ضئيلة بالمقارنة مع مصر وتونس.

2. صليحة عشي: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب (2011)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، تناولت فيها الباحثة مكانة القطاع السياحي من أداء وآثار اقتصادية واجتماعية في دول الدراسة المتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب، حيث أشارت الدراسة إلى أهمية المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية، وضعية أهم مؤشرات السياحة، والآثار المترتبة عن السياحة لكل من الجزائر وتونس والمغرب، وتوصلت إلى توضيح آليات العولمة وأدواتها في توسيع نطاق صناعة السياحة، والأساليب التي تمكن من النهوض بهذا القطاع وفي الوقت ذاته مواجهة المعوقات التي تحول دون تطويره.

3. محمدي عز الدين: أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر (2012)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة الجزائر، تناول فيها الباحث أهمية النشاط السياحي الاقتصادي والاجتماعية حيث ركز في الاشكالية على المساهمة التي يقدمها القطاع السياحي في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد تطرق الباحث إلى أهمية وآثار النشاط السياحي الاقتصادي والاجتماعية، وتطور السياسة السياحية المنتهجة في الجزائر منذ 1962 مروراً بالإصلاحات الاقتصادية إلى المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2025 وموقعه من تجارب الدول المجاورة.

4. دولي سعاد: آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة (2014)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير جامعة عمار تلجي بالأغواط، ركزت الباحثة في إشكاليته على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن ترقية قطاع السياحة في الجزائر على النحو الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضمنت الدراسة الاطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة، البرامج



السياحية ضمن المخططات التنموية في الجزائر وأدوات السياسة السياحية المعتمدة في تحقيق التنمية المستدامة، وأخيرا انعكاسات التنمية السياحية على التنمية المستدامة ضمن المخطط التوجيهي (2030). الدراسات السابقة ركزت فقط على القطاع السياحي الجزائري من الناحية الاقتصادية والتنظيمية والادارية، وفي ظل التوجهات الحديثة لمنظور التنمية المستدامة التي تهتم بالآثار الاجتماعية والبيئية الى جانب الآثار الاقتصادية، هذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها في كونها اهتمت بالمجالات الثلاث التي تؤثر في السياحة وتتأثر بها.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في محاولة تشخيص وتحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)، وآفاق تنميته في اطار التنمية المستدامة استنادا إلى مؤشرات الاستدامة ومختلف الاستراتيجيات المسطرة والتي آخرها استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010، والاستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 . بالإضافة أن الدراسة هدفت إلى إعطاء صورة واضحة عن واقع مبدأ الاستدامة في النشاط السياحي بولاية قالمه من وجهة نظر كل من السياح والسكان المحليين، وذلك باستخدام الاستبيانات حيث كانت الحدود المكانية هي ولاية قالمه بمختلف بلدياتها خاصة السياحية منها المتمثلة في الحمامات المعدنية، بينما كانت الحدود الزمنية في فترات مختلفة من السنة خلال سنوات من 2012 إلى 2014.

المنهج المعتمد

بالنظر إلى طبيعة الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المتبع عادة في الدراسات الاقتصادية في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدت على المنهج التاريخي لسرد مختلف المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر، بالإضافة الى منهج الدراسة الميدانية من خلال تقنيات



الأدوات الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث استخدمت معايير النزعة المركزية في توزيع معطيات العينة والاختبارات الإحصائية لدراسة مدى صحة أو خطأ الفرضيات محل الدراسة.

مبررات الدراسة

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع يمكن إيجازها فيما يلي:

- امتلاك الجزائر امكانات سياحية معتبرة يمكن الاستفادة منها من خلال النهوض بهذا القطاع بما يتوافق مع مؤهلاتها؛

- دول البحر الأبيض المتوسط وخاصة دول المغرب العربي استفادت من حصة من السوق السياحية العالمية والجزائر بدورها عليها أن تسعى للضفر بحصة في هذه السوق؛

- من المعروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل، والسلطات الجزائرية تسعى لتتويع مصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات الأخرى مستقبلا والتي من بينها قطاع السياحة المعروف بآثاره الإيجابية والسلبية، وهذه الدراسة تحاول إيضاح انه بما أن الاقتصاد ليس في حاجة إلى حلول سريعة لذلك على الهيئات الوصية والمسؤولة في الجزائر أن تأخذ في الاعتبار الاطار المستدام عند تطبيقها السياسة السياحية منذ البداية لمحاولة التقليل من السلبيات وتعظيم الإيجابيات.

صعوبات الدراسة

لقد واجهت الباحثة عدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات السياحية، إضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان؛

- صعوبة بناء نموذج إحصائي يقيس أثر وتأثر السياحة بالتنمية البيئية والاجتماعية وحتى الاقتصادية لعوائق تتعلق بنوعية المؤشرات التي يجب قياسها؛

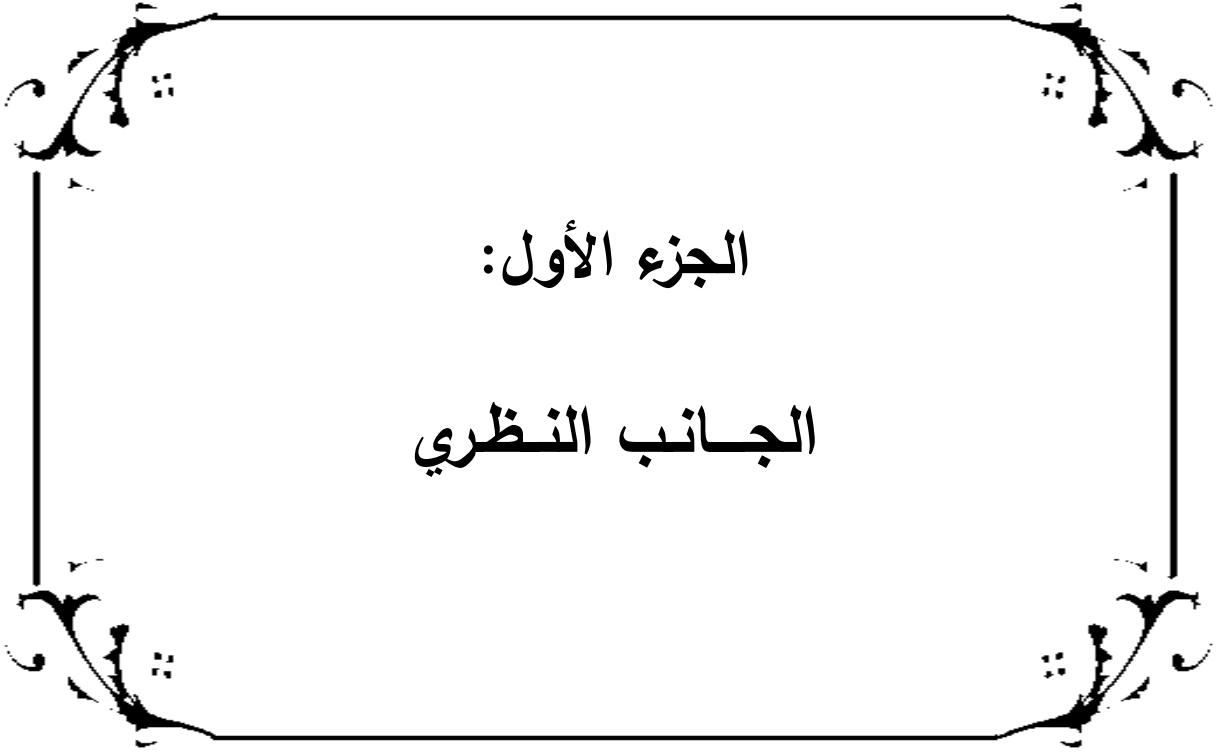


- عدم تعاون بعض الجهات في توضيح واقع المنطقة السياحية خاصة بيئيا.

هيكل الدراسة

وللإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى جزئين بعد المقدمة، جزء للاطر النظري والمفاهيمي وجزء للجانب التطبيقي، حيث تضمن الجزء الأول ثلاثة فصول يؤطر الفصل الأول مفاهيم عن السياحة وأساسياتها والأسس النظرية للتنمية السياحية وذلك في ثلاث مباحث، ويشمل الفصل الثاني الخلفية النظرية للتنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة وآثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة، بينما يتناول الفصل الثالث دراسة دور مختلف الجهات في تطبيق مبدأ الاستدامة في القطاع السياحي من خلال عرض دور الدولة في توجيه السياحة نحو التنمية المستدامة، مبدأ الاستدامة في المؤسسات السياحية، دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة المستدامة وأخيرا مساهمة السياح في تحقيق تنمية السياحة المستدامة.

والجزء الثاني الخاص بالجانب التطبيقي قدم في الفصل الرابع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر من خلال توضيح القطاع السياحي في الجزائر من الامكانيات والتطور، آثار القطاع السياحي ومستويات الاستدامة به، ومساعي الدولة الجزائرية لترقية السياحة، والفصل الخامس عرض دراسة السياحة المستدامة في ولاية قالة من خلال إبراز إمكانيات ومقومات السياحة في الولاية، آثار القطاع السياحي المستدام بها، وإيضاح الجهود والإجراءات المتخذة من اجل الاستفادة من هذه الإمكانيات والحد من المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة للمنطقة، بينما خصص الفصل السادس للدراسة الميدانية من خلال دراسة استقصائية عن مدى موافقة كل من السياح والسكان المحليين - على الترتيب - على تأثير أبعاد الاستدامة للنشاط السياحي في جعل ولاية قالة مقصد سياحي مستدام، وأخيرا الخاتمة التي تناولت نتائج الدراسة والتوصيات في ضوء الاستنتاجات التي خلصت اليها الدراسة.



الجزء الأول:
الجانب النظري

مقدمة الجزء الأول

السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، وتحل مكانة واسعة في اقتصاديات العديد من الدول خاصة التي تفتقر إلى مقومات اقتصادية أخرى، إذ أصبحت صناعة مركبة وأحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مشاريع التنمية وتطوير مواردها الاقتصادية بشأن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.

وعلى اعتبار السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي لها دور مهم في تحقيق برامج التنمية المستدامة، فمواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر تعتمد على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية، ولتحقيق الأهداف المرجوة من تنمية السياحة المستدامة لابد من القيام بالتعاون وإدماج كل الجهات الفاعلة والناشطة في القطاع السياحي من أجهزة الدولة، مؤسسات القطاع الخاص السياحي، السائحين، والمجتمعات المحلية.

ومن أجل دراسة مختلف جوانب السياحة، السياحة المستدامة وأهم الجهات التي تؤثر وتتأثر

بها قسم هذا الجزء إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: السياحة: المفاهيم، الأساسيات والتنمية السياحية

الفصل الثاني: السياحة المستدامة: المفاهيم والآثار

الفصل الثالث: دور الجهات المختلفة في تطبيق الاستدامة في القطاع السياحي

الفصل الأول:

السياحة: المفاهيم، الأساسيات

والتنمية السياحية



تمهيد

إن مفهوم السياحة لم يتبلور بشكل واضح ومحدد إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساسي في كثير من دول العالم، وذلك بسبب تدفق مئات الملايين من السياح على مختلف الدول والمناطق السياحية، الشيء الذي شجع العديد من دول غرب أوروبا وشمال أمريكا أن تعمل على النهوض بالسياحة وتحويلها إلى صناعة حقيقية وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد احتلت السياحة مكانة بالغة الأهمية، حيث نجحت في الحصول على حصة معتبرة في السوق العالمي مشكلة بذلك إحدى الصناعات الأكثر فاعلية على المستوى العالمي، لذلك وجهت الدول الأنظار والاهتمام لهذه الصناعة خاصة تلك التي تفتقر إلى مقومات اقتصادية أخرى، إذ أصبحت صناعة مركبة من الصناعات الهامة، وأحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مشاريع التنمية وتطوير مواردها الاقتصادية بشأن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.

لذا فإن الفكرة الأساسية للفصل الأول هي ضبط مفاهيم ظاهرة السياحة وإبراز أساسياتها والركائز التي تقوم عليها إضافة إلى توضيح التنمية السياحية، حيث تُعكس مكونات الفصل في مباحث ثلاثة تتضمن:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

المبحث الثاني: أساسيات وركائز السياحة

المبحث الثالث: الأسس النظرية للتنمية السياحية



المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، فقد أصبحت من أهم القطاعات في التجارة الدولية، لما حققت من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات ومن حيث مناصب الشغل التي تحدثها، فالكثير من الدول تعول على هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وقد تعددت مفاهيم السياحة لتعدد أغراض وأسباب السفر والتنقل، وظل مفهومها قيد التوسع والتجدد حتى وصل إلى العصر الحالي الذي يشهد العديد من التطورات الهائلة التي ساعدت على انتشار السياحة وبروز خصائص جديدة لها، ومن ثم تعدد أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم السياحة

تعد السياحة من أكثر القطاعات استقطاباً وجذباً للمتعاملين الاقتصاديين حديثاً، إذ أصبحت صناعة راقية في العديد من الدول، وهناك العديد من الدراسات في الحقل السياحي التي أعطت مفهوماً للسياحة وفق وجهات نظر مختلفة ومتنوعة.

السياحة في لغة العرب، أشار ابن منظور في كتابه لسان العرب أن " السياحة مصدر ساح يسيح سوحاً وسيحاناً: إذا جرى على وجه الأرض.

ويقال: ساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا وسيحانا: أي ذهب، والسياحة: الذهاب في الأرض للعبادة والترهب (ابن منظور).⁽¹⁾

وحسب معجم لاروس السياحة هي عملية السفر قصد الترفيه عن النفس، أما السائح فهو الشخص الذي يسافر من أجل إشباع حاجته من المتعة والترفيه.⁽¹⁾⁽²⁾

(1) : أكرم عاطف رواشدة، (2008): السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 16.

(2) :Dictionnaire,(1986): Petite Larousse, P 21.



أما السياحة في النصوص الشرعية فقد جاءت كلمة (ساح) في القرآن العظيم في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿بِرَأْءِ مَنْ أَلَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ التوبة الآية (1). قال الطبري في تفسيره: يعني فسيروا في الأرض مقبلين مدبرين، آمنين غير خائفين من رسول الله عليه السلام وأتباعه، ويقول من: ساح فلان في الأرض يسبح سيوحا وسيحانا. (1)

السياحة اصطلاحاً: لقد تعددت محاولات إعطاء تعريفاً شاملاً وموحداً للسياحة ومن أهم هذه المحاولات ما يلي:

- تعريف العالم الألماني جويير فرولر Freuler Guier في عام 1905، حيث يعرفها بأنها ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء ومولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة،⁽²⁾ هذا التعريف اهتم بالعرض وبما يحصل عليه الفرد نتيجة ممارسته السياحة وأهم الجوانب الأخرى.
- تعريف هيرمان فوشوليرون Herman Von Scholleron عام 1910 حيث عرف السياحة بأنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة أو دولة معينة،⁽³⁾ والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على الجانب الاقتصادي للسياحة فضلاً عن إشارته إلى الإقامة المؤقتة للفرد الزائر.
- وفي كتاب النظرية العامة للسياحة ظهر في عام 1943 للمؤلفين هوزكر Houzker وكرافت Kraft قالوا أن السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن لا

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص 17.

(2): كمال درويش ومحمد الحماصي، (1997): رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر: مصر، ص 249.

(3): جلييلة حسن حسنين، (2003): اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الإسكندرية: مصر، ص 7.



تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملاً دائماً أو عملاً مؤقتاً،⁽¹⁾ وقد أظهر هذا التعريف أن حركة السياحة مؤقتة وقصيرة الأجل ولا تأخذ شكل الإقامة والعمل.

- وحسب كارابيهيا نيسكر السياحة هي مجموعة العلاقات والأعمال التي تكون بسبب التنقل وإقامة الأفراد خارج مقر سكنهم اليومي، حيث أن هذا التنقل لا يدخل في إطار النشاط الإنساني المريح.⁽²⁾

- أما حسب المنظمة العالمية للسياحة فقد عرفت السياحة بأنها جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أثناء سفرهم إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة، للاستجمام للأعمال التجارية وأغراض أخرى.⁽³⁾

- وتعني السياحة انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبياً والإنفاق من ممتلكاته وليس من العمل في المكان الذي يزوره وقد ينشد السائح مجرد الزيارة أو تمضية الإجازة أو الحج أو الصحة أو الدراسة، وبناء عليه ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين، وقد تكون السياحة داخلية أو خارجية.⁽⁴⁾

- السياحة نشاط يقوم به الإنسان بغية الترويج عن نفسه من الأعمال التي يزاولها في مدة من الزمن، ولهذا تعرف السياحة بحركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، وبغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت، أو أعضاء السلك الدبلوماسي.⁽⁵⁾

(1): حميد عبد النبي الطائي، (2006): أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 23 .

(2): Ahmed Tessa, (1993): Economie touristique et aménagement du territoire, OPV: Alger, P 12.

(3): Jean-Pierre-Giotart et Michel Balfet, (2004): Management du tourisme, Collection tourisme, paris, 2004, P 4.

(4): محمد يسرى إبراهيم دعيبس، (2002): العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية، الطبعة الأولى، الملتقى المصري للإبداع والتنمية: الاسكندرية، ص 11.

(5): مصطفى عبد القادر، (2003): دور الإعلام في التسويق السياحي "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، ص 33.



- هي عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية، أو هي ظاهرة العصر التي تتبثق منها الحاجات المتزايدة، وتغيير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالمتعة في الإقامة.⁽¹⁾

ومهما تعددت تعريفات مفاهيم السياحة، إلا أنها ظاهرة تتعلق باستغلال أوقات الفراغ عند البشر، وتعد عاملاً مساعداً للاتصال الثقافي والحضاري بين الشعوب، وسفرهم إلى بلاد آخر خارج وطنهم أو داخله طلباً للراحة والاستجمام في الطبيعة أو على الشواطئ البحرية أو زيارة الأماكن الأثرية، وقد تستغرق السياحة داخل الوطن يوماً كاملاً لذلك تدخل ضمن السياحة ولو لم يترك السائح موطنه أربع وعشرين ساعة. هذا ولا يقتصر على هذا الشكل بل تتعدى إلى نشاطات اقتصادية ورياضية واجتماعية وسياسية وعلمية، في مختلف جوانب الحياة البشرية.

المطلب الثاني: خصائص السياحة

تعتبر السياحة نشاطاً اقتصادياً متميزاً ينطوي على عدد من الخصائص أهمها:

- السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد لها نشاطات كثيرة ومتنوعة وتسهم كل منها في خدمة شاملة للسائح وتتطلب بالضرورة جهداً وتعاوناً وتنسيقاً بين المراكز السياحية وأصحاب الفنادق ومنظمي الرحلات؛
- تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة ويتحكم في أوضاعها العملاء (السياح) ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم لكي تواءم طبيعة ظروف العملاء القادمين من أجل المتعة والترفيه؛
- قد تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط وهذا يعني أن العمل طارئاً والبطالة موسمية، وهما مظهرين مميزين لصناعة السياحة في المنتجعات؛⁽²⁾

(1): زيد منير سلمان، (2008): الاقتصاد السياحي، دار الرابية للنشر والتوزيع: الأردن، ص 15.

(2): محمد الصيرفي، (2009): مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر، ص 21-22.



- السياحة عبارة عن صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في إنتاج مادي يمكن نقله، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، وهي تعتبر من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتجات بنفسه من مكان إنتاجه؛
- إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي والموارد السياحية (الطبيعية، التاريخ، الآثار) لا تباع إلا من خلال السياحة، وهذا المنتج لا يباع إلا في وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في الهياكل الأساسية (الخدمات، المرافق المياه، الكهرباء، الغاز... الخ)، منشآت الإقامة، المنتج السياحي؛⁽¹⁾

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛
- إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، عدم وجود اتجاهات عدائية اتجاه الأجانب وغيرها)؛
- ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛
- عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في الكثير من الحالات خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة، وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة؛
- إن العرض السياحي خاصة بالنسبة للمقومات التاريخية والطبيعية مثلا يتصف بعدم المرونة خاصة في أجل القصير.⁽²⁾

⁽¹⁾: برابنيس عبد القادر، (2010): المفاهيم النظرية للسياحة والتسويق السياحي، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة يومي 9 و10 مارس، ص11.

⁽²⁾: آسيا محمد إمام الأنصاري و إبراهيم خالد عواد، (2002): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى: دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، صص 25-26.



كما تتصف أنشطة السياحة بما يلي:⁽¹⁾

- تنوع الخدمات والأنشطة التي تقدمها المنشآت السياحية واختلاف خصائص هذه الخدمات والأنشطة بصورة تؤدي إلى تكوين تشكيلة متباينة من الأنشطة والأعمال التي تقدم للعملاء؛
- ترتبط كافة أنشطة وخدمات المنشآت السياحية بالعنصر البشري في جميع مراحلها، حيث يغلب على النشاط أو الخدمة الجانب الإنساني السلوكي من جانب، كما أنها تؤدي بواسطة العنصر البشري وتؤدي أيضا إلى العنصر البشري، مما يجعل تلك الأنشطة والخدمات ذات طبيعة خاصة؛
- المهارات والقدرات اللازمة لأداء أنشطة وخدمات المنشآت السياحية يغلب عليها المهارات والقدرات السلوكية بدرجة كبيرة بالمقارنة بالمهارات والقدرات الفنية والإدارية.

المطلب الثالث: أهمية السياحة

- تعتبر السياحة نشاطا متعدد الجوانب ومتنوع التأثيرات في الدولة المستقبلة للسائحين كالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي تمثل أحد الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، لذا فالنشاط السياحي له أهمية كبيرة تتمثل في الآتي:
- السياحة لها دور هام في تحقيق سد العجز في ميزان المدفوعات، وأحد المصادر الهامة لجذب العملة الصعبة؛

- تعمل السياحة على تحقيق التوازن بين مختلف المناطق وذلك بتطوير المناطق الأقل حظا في التنمية من خلال الاستثمارات السياحية التي تؤدي إلى زيادة دخول المنشآت والأفراد في هذه المناطق؛

- تعمل السياحة على تنشيط الدورة الاقتصادية الناتجة من حركة البيع والشراء والضرائب التي تصاحب

الحركة السياحية؛⁽²⁾

⁽¹⁾: مصطفى محمد أبو بكر، (2005): فن ومهارات التسويق والبيع في الشركات المتخصصة، الدار الجامعية: الإسكندرية، ص 166-167.

⁽²⁾: نيفين الحلواني محمد، (2003): إدارة الأزمات والسياحة، مكتبة الأنجلو المصرية: مصر، ص 74.



- انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضها البعض أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم؛⁽¹⁾
- تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدول وخارجها، فهي تتأثر وتتوثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الاتصالات، المطارات، الفنادق، البنوك وعمليات التجارة الداخلية والخارجية؛
- إن إنفاق السائحين يولد إيرادا صافيا للمجتمعات التي تستقبلهم، وتؤدي السياحة أيضا إلى إنعاش الاستثمار في البنيات الأساسية، مثل تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات وأنظمة المجاري ومرافق معالجة المياه وغير ذلك من المرافق المتصلة بالسياحة؛⁽²⁾
- إن حوالي 80% من حجم الحركة السياحية العالمية هي سياحة محلية، إلا أن حركة السياحة الدولية شهدت تطورا ملحوظا وزيادة مضطردة خلال العقود الستة الماضية حيث ازداد أعداد السياح من 25 مليون سائح عام 1950 ليصل إلى حوالي 903 مليون سائح عام 2007 محققة بذلك ارتفاع واضح في حجم العوائد التي وصلت حوالي 856 بليون دولار لعام 2007.

الجدول رقم (01) تطور أعداد السياح عالميا للفترة 1990-2007 (مليون سائح)

معدل النمو السنوي % في أعداد السياح 2007-200	الحصة السوقية %	2007	2005	2000	1995	1990	
4.1	100	903	803	683	536	436.0	العالم
3.0	53.6	484.4	440.3	393.5	311.3	262.6	أوروبا
7.8	20.4	184.3	154.6	109.3	81.8	55.8	آسيا والباسيفيك
1.5	15.8	142.5	133.4	128.2	109.0	92.8	الأمريكتين وجزر الكاريبي
6.9	4.9	44.4	37.3	27.9	20.1	15.2	إفريقيا
10.0	5.3	47.6	37.8	24.4	13.7	9.6	الشرق الأوسط

المصدر: موفق عدنان عبد الجبار الحميري، (2010): أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 3.

⁽¹⁾: مخلوفي عبد السلام، (2003): دور السياحة في التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة: بشار، الجزائر، ص 25.

⁽²⁾: زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، المصدر سبق ذكره، ص 17.



ورغم عدم توفر إحصاءات رسمية دقيقة عن حجم حركة السياحة الداخلية في جميع دول العالم، لكن يمكن رصد الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال الأرقام التي يعلنها المجلس العالمي للسفر والسياحة، ففي عام 2007 على سبيل المثال، كانت الأرقام التي رصدها المجلس العالمي عن حركة السياحة الدولية كالآتي:

- أن قطاع السياحة شكل تقريبا 11% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما يجعله يحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية (بعد صناعة البترول، الكيماويات، السيارات)؛
- أن عائدات قطاع السياحة شكلت حوالي ثلث قيمة قطاعات الخدمات في التجارة الخارجية؛
- أن قطاع السياحة خلق نحو 280 مليون فرصة عمل على مستوى العالم، منها 81 مليون في صناعة السياحة نفسها (أيدي عاملة مباشرة) والباقي في الصناعات المساندة والمكملة لها؛
- أن التوقعات المستقبلية لعام 2020 تشير إلى أن الإنفاق السياحي الدولي (العوائد السياحية) سيصل إلى حوالي 3 تريليون دولار أمريكي، وان الاستثمارات في قطاع السياحة قد تصل إلى ما قيمته 2,7 تريليون دولار أمريكي؛
- تؤثر السياحة على الصعيد الاجتماعي في تقليل الفجوة الحضارية بين مختلف أقاليم الدولة (في حالة السياحة الداخلية) وبين مختلف الدول النامية والمتقدمة (في حالة السياحة الدولية) بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة وتهذيب السلوك وتطوير المستوى الثقافي والمحافظة على التراث القومي وحماية البيئة.... الخ.

واستنادا إلى المؤشرات الإحصائية للتطور المضطرب يمكن النظر إلى صناعة السياحة على أنها من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دورا مميذا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية



في العديد من الدول التي تملك المقومات أو المغريات السياحية سواء كانت هذه المغريات من هبات الطبيعة أو من صنع البشر.⁽¹⁾

المطلب الرابع: التقسيمات المختلفة للسياحة

لكل تقسيم خصائصه ومميزاته، ولكل أهميته من حيث الجانب الإحصائي للسياحة لمعرفة أنواع السياح الداخليين للبلد، وكذلك دوافعهم ورغباتهم وبالتالي تهيئة الطاقة الاستيعابية من حيث الإقامة والخدمات والنقل لإشباع حاجاتهم في البلد المضيف.

1. التقسيمات المعروفة للسياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات التي تكمن في تحريكها، حيث يمكن أن نحدد أنواع مختلفة للسياحة وفقا للمعايير المختلفة للتصنيف على النحو التالي:

أ. تقسيم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي: تنقسم السياحة وفق هذا التقسيم إلى:

- السياحة الإقليمية، وهي السفر بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية؛

- السياحة الداخلية، وتعني تلك الزيارات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم؛

- السياحة الدولية، وهي النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدولة والقارات المختلفة.⁽²⁾

ب. تقسيم السياحة وفقا للغرض: حسب هذا التقسيم نجد:

- السياحة الثقافية، وتعتبر كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال

اكتشاف تراث عمراني، مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والدينية، أو الحفلات التقليدية والمحلية؛⁽³⁾

⁽¹⁾: موفق عدنان عبد الجبار الحميري، (2010): أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص3-6.

⁽²⁾: محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المصدر سبق ذكره، ص ص49-57.

⁽³⁾: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، فيفري 2003، ص 5.



- السياحة الدينية، وهي تلك الزيارات والرحلات التي يكون الأساس فيها هو زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرك بها وللاستشفاء الروحي والنفسي مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس بالنسبة للمسلمين؛⁽¹⁾
 - سياحة الصحة والعلاج، وتكون من خلال بقاء السائح في بلد ما لغرض العلاج من مرض معين؛
 - السياحة الاجتماعية، ويطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، فمع التطورات المجتمعية اشتربت الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى ذوي الإمكانيات المحدودة بإعداد رحلات سياحية؛
 - سياحة المعارض والمهرجانات، وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتب، ومن خصائص هذا النوع انها تجذب أصحاب الاختصاص والمهارات وأساتذة الجامعات والطلبة، يتطلب خدمات سياحية رفيعة نوعا ما؛
 - السياحة البيئية، وهي السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية والتي تحافظ على البيئة؛
 - السياحة الرياضية، وهو السفر من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بمشاهدة الأنشطة الرياضية المختلفة، مثل الغوص والتزلج على الماء والجليد، والصيد؛
 - سياحة التسوق، وهي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق بدبي من كل عام؛
 - سياحة الهوايات، وتتضمن سفرات مثل زيارة المعارض الفنية أو حضور الأوبرات أو المزادات الدولية ومعارض الكتب، وعلى المشاركين توفر إمكانيات مادية مرتفعة وثقافية ذات مستوى عالي.⁽²⁾
- ج. تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة:** وفق هذا التقسيم تقسم السياحة إلى:
- السياحة لفترة قصيرة، وعادة تكون لأيام محددة مسبقاً ويقضيها السائح وفق إطار معين ومنظم مثل مهرجانات السياحة والتسوق، ومناسبات الأعياد، وحضور المؤتمرات أو المشاركة فيها؛

(1): ماهر عبد الخالق السيسي، (2001) مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة، ص ص 57-58.

(2): احمد محمود مقابلة، (2007): صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع: عمان، ص ص 37-38 .



- السياحة الموسمية، وعادة ترتبط بموسم سياحي معين لا تتم في غيره، مثل السياحة خلال موسم الصيف للاستمتاع بالشواطئ الدافئة، أو خلال موسم الشتاء للتزلج على الجليد؛
 - السياحة العابرة، وعادة يقوم بها السائح فجأة ودون تخطيط مسبق وبشكل عابر.
- د. تقسيم السياحة وفقاً للعمر:** حسب هذا التقسيم نجد:

- سياحة فئة الصغار، وترتبط بالأطفال حيث يكتسبون من خلالها مجموعة مهارات وسلوكيات ومعارف لازمة لنضوجهم، وتأخذ شكل معسكرات صيفية أو رحلات التعرف على الطبيعة أو الأماكن التاريخية؛
 - سياحة فئة الشباب، وتمتاز هذه النوعية من السياحة بالبحث عن الإثارة والحياة الاجتماعية المتجددة وتكوين الصداقات، وعادة تقوم بها الجامعات من خلال الشركات السياحية؛
 - سياحة فئة الناضجين، وتتميز بكونها سياحة الاسترخاء من عناء العمل والإرهاق طوال العام، وهي تركز على الاستمتاع بالشواطئ الدافئة أو هدوء الصحاري أو حياة الأرياف والتعرف على التقاليد القديمة؛
 - سياحة فئة المتقاعدين، ويتميز بالبحث عن الاستجمام والراحة والهدوء ويتم اختيار الأماكن التي تبعد عن المدن المزدهمة والحياة الصاخبة، وهذه الفئة من السياح غالباً ما تتكون من الزوج والزوجة والأبناء.
- و. تقسيم السياحة وفقاً للعدد:** نجد حسب هذا التقسيم:

- السياحة الفردية، وهي التي يقوم بها الأفراد؛
 - السياحة العائلية، وهي التي يقوم بها الأزواج إما بمفردهما أو بصحبة أبنائهما أو أقربائهما؛
 - السياحة الجماعية، وهي التي يقوم بها مجموعات قد تنتمي إلى جمعيات أو نوادي أو وفود.⁽¹⁾
- هـ. تقسيم السياحة حسب المكان:** تنقسم السياحة وفق هذا التقسيم إلى:

- السياحة الحضرية، أو ما يسمى سياحة الأعمال وزبائن هذا النوع يشترطون حسن الضيافة والعلاقات الجيدة وتتضمن: النقل المهني، السياحة التقنية، السياحة العلمية، الصالونات التجارية... الخ؛

⁽¹⁾: السياحة الموسمية وأثرها على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر مديري المكاتب السياحية، تاريخ الاطلاع: 2012/09/12، في الموقع:



- السياحة الشاطئية، هذا النوع من السياحة خاص بالشواطئ؛
- السياحة الصحراوية، وهي تنظيم رحلات لزيارة معالم الصحراء والتمتع بجوها الجميل؛
- السياحة الجبلية، وتتميز السياحة الجبلية بفترتين في الصيف بغية التمتع بجمال الغابات والهواء النقي، وفي الشتاء للترحلق على الثلج والتمتع بجمال الطبيعة؛⁽¹⁾

- السياحة الحموية، إن الهدف من سياحة الحمامات هو العلاج والنقاهاة من خلال التوجه نحو أماكن تتمتع بخصائص شفائية مثل المياه المعدنية أو الكبريتية أو حمامات الطين أو الرمل والتي تعد شفاء للعديد من الأمراض، بالإضافة إلى الإشراف الطبي المتواجد هناك.

2. أنواع السياحة الحديثة

ظهرت أنماط سياحية حديثة لتلبية احتياجات خاصة تتمثل في:

أ. **سياحة الحوافز:** ظهر هذا النوع نتيجة التقدم العلمي واستخدام الآلات الحديثة وزيادة الإنتاج مما يؤدي الأجر، وبالتالي أخذ العمال حقهم في إجازة مدفوعة الأجر، كما تنظم المؤسسات الكبرى رحلات سياحية كحوافز للعاملين على حسن الأداء وزيادة الإنتاج؛

ب. **سياحة مراقبة الطيور:** تمثل مراقبة الطيور هواية منتشرة عبر العالم والتي تمثل من خلال الحدائق العامة أو الرحلات، فالعديد من الأشخاص يسافرون لرؤية أنواع الطيور؛

ج. **السياحة الفضائية:** نتج هذا النوع عن التطور التكنولوجي وغزو الفضاء فأصبح بإمكان الأفراد القيام برحلة، حول الأرض وهذا من خلال الشركات متخصصة؛⁽²⁾

د. **سياحة المعوقين:** تم إصدار قوانين عديدة خاصة بالمعاقين في أوروبا وأمريكا تعمل على تشجيع سياحة المعوقين، وتوفير كافة التسهيلات والاحتياجات الخاصة بهذا النوع من السياح؛

⁽¹⁾: Ahmed Tessa , op cit, P 21.

⁽²⁾: محمد منير حجاب، (2002): الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص56.



و. **سياحة المغامرات:** تمثل فئة السياح الذين يستهدفون المغامرة والمخاطرة بحيث تؤمن لهم التحدي

بخلاف الجولات التقليدية التي يكون محورها جمال الطبيعة، فهي تؤمن للسائح صلة قوية مع البيئة

كمصدر للتحدي أو الصراع كتسلق الجبال والانحدار على الثلوج؛

هـ. **السياحة البديلة:** تمثل بديلا عن السياحة الجماعية التي كانت سببا مباشرا في تدمير البيئة في العديد

من الدول السياحية، فهذا النوع يهتم بالتوازن الايكولوجي وحماية البيئة ويتفادى الآثار السلبية الناجمة عن

تنمية سياحية غير مخططة التي تضر بالبيئة؛

ي. **السياحة الطبيعية:** يتم التركيز على البيئة الطبيعية في النشاط السياحي، وتعرف بالخواص التالية:⁽¹⁾

- تأمين الخبرة العلمية التي تغني معارف الزوار بالمعلومات وترضي حب الاطلاع لديهم وتحسين

سلوكهم وتصرفاتهم مع عناصر الطبيعة والبيئة؛

- اعتماد المسؤولية البيئية واستخدام استراتيجيات مناسبة للتقليل من الآثار السلبية عليها، زيادة العوائد

الاقتصادية المحلية للمواقع المزارة.

إن الأنواع السياحية هذه ليست منفصلة كليا عن بعضها البعض بل تتداخل وتتكامل فيما بينها

بالنسبة للسائح، كما يمكن أن يصنف كل من أنواعها تحت أثر من قسم تبعاً لتباين معايير وعوامل

التصنيفات، فالسياحة الرياضية مثلا يمكن أن تكون داخلية وخارجية وعلاجية وترفيهية ...

مما سبق نستنتج أن للسياحة تعاريف ومفاهيم عديدة تختلف باختلاف وجهة النظر التي تعرفها

والحقة التي عرفت بها، وهذا النشاط يتميز بخصائص ومميزات تميزه عن غيره من الأنشطة، كما تتعدد

أنواعه باختلاف الأغراض والمناطق والأقاليم.

⁽¹⁾: صلاح الدين خربوطلي، (2002): السياحة صناعة العصر، الطبعة الأولى، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر: دمشق، سوريا، ص 111.



المبحث الثاني: أساسيات وركائز السياحة

أصبحت السياحة صناعة رئيسية على النطاق العالمي فقد أبدت نموا قويا ومتواصلا، وتطورت من ظاهرة بسيطة إلى صناعة كبيرة وأصبح لها أسسها وأركانها وأجهزتها المتعددة، فأقيمت المؤسسات التعليمية المتخصصة وانتشرت الفنادق في كل مكان وبدأ الاهتمام بمقومات الجذب السياحي على قدم وساق، وتسابقت الدول في تقديم التسهيلات السياحية وتأمين البنية التحتية المناسبة لجذب أكبر عدد من السياح.

المطلب الأول: الخدمات السياحية

تمتاز صناعة السياحة باشمالها على مجموعة من الخدمات المختلفة والمتداخلة التي تشكل في مجموعها المنتج السياحي، فهذا الأخير هو نتيجة عملية يشترك فيها الكثير من الأطراف بحيث يقوم كل طرف بعرض وتقديم خدمة معينة إلى السائح.

وتعرف الخدمات بأنها النشاطات التي تكون غير مادية أو غير ملموسة والتي يمكن تقديمها بشكل منفصل أو مستقل، وتوفر إشباع الرغبات والحاجات وليست بالضرورة أن ترتبط مع بيع منتج أو خدمة أخرى وعند تقديم الخدمة قد لا يتطلب نقلا لملكية.⁽¹⁾

وعبر خبراء السياحة على أن المنتج السياحي عبارة عن خليط من عناصر غير متجانسة تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي المحلي أو الدولي، وعليه فالمنتج السياحي هو تلك الخدمة التي تحقق رغبات السياح أثناء إقامتهم وجولتهم السياحية".

كما تعرف على أنها: "مجموعة من الأعمال والنشاطات توفر للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك المنتجات السياحية خلال وقت سفرهم أو إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان

(1): مروان أبو رحمة، (2001): تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 13 .



سكنهم الأصلي".⁽¹⁾

والمنتج السياحي مركب يتكون من عناصر مادية وغير مادية لذا فهو يتسم بخصائص وسمات

تختلف عن السلع، فمن صفاتها:⁽²⁾

- **الفنائية:** إن الخدمات السياحية هي خدمات هالكة قابلة للانتهاء هذا يظهر واضحا من خلال الغرف

الفندقية الغير مشغولة تعتبر على الفندق ولا يمكن تخزينها؛

- **اللاملموسية:** أي غير ملموسة وغالبا ما يصعب إبراز المنافع والتسهيلات الموجودة في فندق أو

مطعم معين لأنه من المستحيل تذوقها أو تحسسها أو رؤيتها قبل الشراء؛

- **عدم التشابه:** إن الخدمة التي تقدم إلى زبون ربما تكون مختلفة عن الخدمة التي تقدم إلى زبون آخر،

و هذا التفاوت ناتج عن اختلاف أغراض السياحة بين الزبونين أو أن مقدمي الخدمة يختلفون في القدرة

على تأدية واجباتهم لأسباب صحية أو نفسية...؛

- **عدم القدرة على نقلها:** لا يمكن نقل الخدمات السياحية إلى حيث يتواجد الزبون (كما هو الحال في

السلع) وإنما يتوجب على السائح أو الزبون الانتقال إلى حيث تتواجد الخدمات؛

- **التلازم:** أي العلاقة التناحية التفاعلية بين مقدمي الخدمات السياحية والزبائن حيث يتوجب على المنتفع

من الخدمة المشاركة في الحصول على الخدمة من مقدمها أو موردها في الزمان والمكان المحددين؛

- **توفر الدليل المادي والملموس:** إن العلاقة التناحية بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها لا يمكن أن

تتم بالشكل المطلوب ما لم توفر مؤسسة الضيافة الدليل المادي الملموس المتمثل في الأثاث والديكور،

الإضاءة، المصاعد، أجهزة الهاتف، الفاكس... الخ؛

- **تذبذب الطلب:** الطلب على الخدمات السياحية لا يتذبذب بين فصول السنة فحسب بل يتذبذب من يوم

إلى آخر من أيام الأسبوع بل من ساعة إلى أخرى في اليوم الواحد؛

⁽¹⁾: مروان السكر، (1999): مختارات من الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي: الأردن، ص 39.

⁽²⁾: حميد عبد النبي الطائي، المصدر سبق ذكره، ص ص 197-201.



- **عدم الملكية:** لا يحصل الزبائن في عملية الشراء على حق الملكية أو الامتلاك للخدمات حيث أن جميع الخصائص المادية الضرورية لمؤسسة الضيافة تبقى ملكا لها، و لكن الزبون ينتفع بالخدمات فقط؛
- **أهمية الكلمة المنقولة:** في حالة الخدمات السياحية فإن قرار الشراء يتأثر إلى حد كبير بعمليات الاتصال بين الأفراد ومن ثم تظهر أهمية الكلمة المنطوقة كوسيلة فعالة ومؤثرة يعتمد عليها السائح.

المطلب الثاني: السوق السياحي

يعرف السوق بأنه ذلك المجال الذي يلتقي فيه الطلب بالعرض، وبالتالي فإن سوق الخدمات السياحية هو ذلك المجال الذي يتقابل فيه الطلب السياحي من السائحين بالعرض السياحي الذي تقدمه المؤسسات والشركات السياحية العاملة في مجال الخدمات السياحية.⁽¹⁾

والسوق السياحي ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

- **السوق الخارجي:** تمثله الدول المصدرة للسائحين حيث يلتقي السائحون المرتقبون أو وكلاء السياحة الدوليين مع مندوبي ومديري شركات السياحة ووكالات السفر بالدول المستقبلية أو المضييفة لهم، لعرض برامجهم السياحية من خلال الجهود التنشيطية التي يقومون بها في هذه الأسواق لبيع هذه البرامج، ويتركز هذا السوق في الدول الكبرى مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض دول الشرق كاليابان والصين وغيرهما.
- **السوق الداخلي:** تمثله الدول المستقبلية للحركة السياحية حيث يلتقي السائحون سواء الدوليون أو الداخليون (المستهلكون السياحيون) مع بائعي الخدمات السياحية في مختلف المناطق الأثرية والسياحية للحصول على احتياجاتهم وإشباع رغباتهم السياحية.⁽²⁾

وبما أن مفهوم السوق يعني التقاء العرض والطلب، أي التقاء مجموع فرص الشراء واحتمالات البيع

إذن فالتعرف على السوق السياحية يتأتى من خلال دراسة كل من العرض السياحي والطلب السياحي.

⁽¹⁾: بلاطة مبارك، كواش خالد، (2005): سوق الخدمات السياحية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 04)، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص 149 .

⁽²⁾: صبري عبد السميع، (2006): التسويق السياحي والفندقي "أسس علمية وتجارب عربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية: القاهرة، مصر، ص 59.



1. الطلب السياحي

يقصد بالطلب بمفهومه الاقتصادي أنه يمثل مجموع رغبات الأفراد وقدراتهم على شراء كميات مختلفة من السلع أو الخدمات عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية معينة.⁽¹⁾

ولكن الطلب بالنسبة للسياحة فالمسألة تختلف وذلك لوجود عوامل مختلفة تؤثر على السائح للسفر إلى منطقة ما وذلك وفق العناصر مختلفة مثل مدى توفر وقت الفراغ، ومستوى الدخل، وهل يوجد فائض وزيادة في الدخل يمكن استخدامها للقيام برحلة سياحية، ولا شك أن هذه العوامل تلعب دورا في تحديد المنطقة المنوي زيارتها. ومنه يمكن تعريف الطلب السياحي على أنه العدد الإجمالي للزائرين في منطقة معينة، وفي مدة محددة.⁽²⁾

والطلب السياحي يشهد تطورا كبيرا على المستوى العالمي سيما منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين، إذ ارتفع عدد السائحين من 25.3 مليون سائح سنة 1950⁽³⁾ إلى 919 مليون سائح سنة 2008⁽⁴⁾، أي بزيادة تعادل 893.7 مليون سائح، وهو رقم معتبر يترجم مدى تطور الطلب السياحي خلال هذه المدة.

ومن أهم العوامل المؤثرة في الطلب السياحي ما يلي:

- زيادة أوقات الفراغ والإجازات المدفوعة الأجر وزيادة الدخل القابل للإنفاق؛

⁽¹⁾: علي فلاح الزغبى، (2013): التسويق السياحي والفندقي "مدخل صناعة السياحة والضيافة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: الأردن، ص 201.

⁽²⁾: Gérard TOCQUER, Michel ZINS,(1999) : Marketing du tourisme, 2 édition, Gaëtanmorin éditeur, France, P24.

⁽³⁾ : WTO , World Tourism Organization, (2003) :International tourist arrivals, 1950-2002, Madrid, September, P 2.

⁽⁴⁾ : UNWTO, World tourism Barometer,(January 2009): Committed to Tourism, Travel and the Millennium Development Goals, Volume 7 N° 1, Madrid, P 5.



- أسعار السلع والخدمات وتكاليف السفر والإقامة، فزيادة سعر الخدمة يؤدي لقلّة الطلب، أي أن العلاقة بين الطلب والسعر علاقة عكسية؛⁽¹⁾

- التقدم العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي الذي يعيشه العالم والتطور الكبير في وسائل النقل الجيد بين الدول المصدرة والمستقبلة؛

- إن معرفة الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة يسمح بإمكانية تقدير الطلب المتوقع على خدمات المشاريع السياحية؛

- جودة الخدمة فكلما زادت جودة خدمات مشروع معين كلما كانت حصته في السوق أكبر؛

- الاهتمام الكبير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ.⁽²⁾ ويمكن إجمال خصائص الطلب السياحي بما يلي:

- المرونة: يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة تجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في منطقة ما زاد تدفق السياح إليها والعكس صحيح، ولكن هناك بعض المناطق الراقية مثل جزر بحر الكاريبي فالأمر مختلف أي كلما انخفضت الأسعار قل تدفق السياح إليها والسبب في ذلك أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معينة من السياح الذين يمثلون رجال الأعمال بالدرجة الأولى وبعض الممثلين المشهورين في العالم إذ أنهم يفضلون الذهاب إلى مناطق مميزة وغالية؛

- الحساسية: يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فالبلدان غير المستقرة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا لا تستطيع جذب السياح إليها حتى وإن كانت أسعارها منخفضة؛

(1): خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، (2000): صناعة السياحة في الأردن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن، ص ص 50-51 .

(2): عصام حسن السعيد، (2008): التسويق والترويج السياحي والفندقي "دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار الراهة للنشر والتوزيع: الأردن، ص 118 .



- **الموسمية:** من المعروف أن للسياحة موسم يتميز بكثرة تدفق السياح يطلق عليها موسم الذروة، وموسم يقل فيه عدد السياح يطلق عليه موسم الكساد، وأسباب الموسمية هي المناخ والعوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسائحين وتشمل هذه الأخيرة مواعيد العطل بالإضافة لبعض المواسم والأعياد ...
- **المنافسة:** عدم سيادة المنافسة الصافية أو ما يسمى باحتكار القلة في السياحة حيث أن الدول التي تمتلك أثارا قديمة أو مقومات سياحية طبيعية يكون من الصعب منافستها؛
- **عدم التكرار:** أي أن السائح نادرا ما يقوم بزيارة المنطقة نفسها التي زارها من قبل؛⁽¹⁾
- **التوسع:** يميل الطلب السياحي عادة إلى التوسع والزيادة سنويا لكن ليس بمعدل ثابت، بل بمعدلات متفاوتة متغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة في الدول المصدرة للسائحين والدول الأخرى المستقبلية لهم.⁽²⁾
- ويمكن التفرقة بين نوعين من الطلب السياحي:⁽³⁾
- **الطلب السياحي الفعال (الحالي):** وهو طلب صريح من جانب السائح لتوافر عوامل أهمها: الرغبة، وقت الفراغ، القدرة على الدفع، فضلا عن الظروف المناسبة الأخرى المحفزة للطلب، ويمثل هذا الطلب إجمالي عدد السياح الداخلين والقادرين على دفع النفقات السياحية خلال فترة زمنية معينة.
- **الطلب السياحي الكامن:** وهو أن لا تتوفر لدى السائح حاليا أحد العناصر الأساسية المتمثلة في:
- القدرة على دفع تكاليف الرحلة السياحية أو البرنامج السياحي؛
- الرغبة في التعاقد على البرنامج السياحي؛
- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة؛
- ضعف وسائل الإعلام والإعلان والترويج.

⁽¹⁾: سراب إلياس، حسن الرفاعي، محمود الديماسي وحسين عطير، (2002): تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 16-17.

⁽²⁾: صبري عبد السميع، المصدر سبق ذكره، ص 107.

⁽³⁾: أحمد الخضير، (1989): التسويق السياحي، مكتبة مدبولي: مصر، ص ص 52-53.



ومن ثمة يمكن تحويل الطلب السياحي الكامن إلى طلب سياحي فعال بواسطة تنويع البرامج السياحية وتخطيط أسعارها وتنقيف السياح وتوفير مختلف الخدمات والتسهيلات بمختلف الأسعار والدرجات.

2. العرض السياحي

يعرف العرض السياحي بأنه ما تقدمه المنطقة السياحية وما تحتويه من مقومات سياحية سواء أكانت عوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية إضافة إلى الخدمات والسلع التي تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر.⁽¹⁾

ويتكون العرض السياحي من عناصر أساسية تمثل عصب صناعة السياحة والأساس الذي يقوم عليه النشاط السياحي؛ وتتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفي ما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط:⁽²⁾

- **عوامل وعناصر جذب الزوار:** تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ، الشواطئ، البحار، الأنهار والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية، الحضارية، الأثرية، الدينية ومدن الملاهي والألعاب؛
- **مرافق وخدمات الإيواء والضيافة:** مثل الفنادق، النزل، بيوت الضيافة، المطاعم والاستراحات؛
- **خدمات مختلفة:** مثل مراكز المعلومات السياحية، وكالات السياحة و السفر، مراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، البنوك، المراكز الطبية، البريد، الشرطة والادلاء السياحيين؛
- **خدمات النقل:** تشمل وسائل النقل، على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية؛
- **خدمات البنية التحتية:** تشمل توفير المياه الصالحة للشرب، الطاقة الكهربائية، التخلص من المياه العادمة، الفضلات الصلبة، توفير شبكة من الطرق والاتصالات؛

(1): سراب إلياس، حسن الرفاعي، محمود الديماسي وحسين عطير، المصدر سبق ذكره، ص 11.

(2): اللجنة الاستشارية للإرشاد السياحي، النشرة الإلكترونية (2011/12/06) على الموقع:

http://sauditourguide.com/lang_one/dynamicdata/lang_one/h2.php



- **عناصر مؤسسية:** تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهيكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

ويمكن إجمال مواصفات العرض السياحي بما يلي:⁽¹⁾

- **الاعتماد على عنصر العمل:** وينسب تفوق عرض الأنشطة الزراعية والصناعية، حيث يمتاز النشاط السياحي كونه نشاط خدمي بصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل، ويبقى استخدام الماكنة محدود جدا في عملية تقديم الخدمات السياحية؛

- **خدمات آنية مباشرة في الغالب:** يتم تصنيع هذه الخدمات على مدار اليوم، وفي الغالب يتم تقديم الخدمات السياحية أمام مرأى السياح، وبذلك يمتاز العرض السياحي بعدم إمكانية حجب المنتج الرديء عن المستهلك، وأن أي خطأ يقع فيه العامل سوف يكون ظاهراً للأعيان ومن الصعوبة تلافيه؛

- **المنافسة:** إن الحاجة للسياحة حاجة كمالية بالغالب، فإنها تخضع للمنافسة من قبل السلع البديلة، وكما أن العرض السياحي متوفر بشكل كبير في أرجاء العالم فهناك تنافس بين البلدان على تسويق العرض السياحي، وهناك تنافس على صعيد المواقع السياحية داخل البلد الواحد، وأيضاً تنافس على المنشآت السياحية داخل الموقع السياحي الواحد؛

- **تعدد وتداخل العناصر المكونة له:** فالمنتج السياحي مزيج مركب ومعقد يتكون من العديد من السلع والخدمات والمكونات الطبيعية، وعادة ما يصعب الفصل بين هذه المكونات، لتشكل مجموعها العرض السياحي، وقد يجمع السائح بين أنماط سياحية متعددة في آن واحد؛

⁽¹⁾: مثني طه الحوري وإسماعيل محمد على الدباغ، (2001): مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع: الأردن، ص ص 160-162.



- **تعدد المنتجين المشاركين به:** هناك عدد كبير من المنتجين الذين يساهمون في تصنيع المنتج السياحي، منهم من يكون داخل حدود القطاع مثل أصحاب الفنادق، المطاعم مكاتب السياحة والسفر...، ومنهم من يكون خارج حدود القطاع السياحي مثل محطة الكهرباء، الغاز، مشاريع البنى التحتية الأخرى؛
- **عدم المرونة:** يكون العرض السياحي في الظروف الاعتيادية عرض غير مرن، حيث أن درجة استجابة المنتج في النشاط السياحي للتغيرات في أثمان الخدمات السياحية تكون ضعيفة جدا على الأقل في الأمد القصير، ويعزى سبب ذلك إلى العوامل التالية:⁽¹⁾
- إن التغيير في الطاقة الاستيعابية في النشاط السياحي يتطلب بناء المزيد من المنشآت السياحية، وهذا يتطلب وقت طويل؛
- إن رأس المال الثابت المتمثل بالأبنية والأثاث والديكورات والأجهزة والمعدات الموجودة فيها يشكل نسبة عالية، وبالتالي يكون العرض السياحي غير مرن؛
- كلما كان العرض يعتمد على العامل الطبيعي فهذا يعني أن المنتج يكون محكوما بهذا العامل ويفقد السيطرة التامة على العرض ويصبح العرض غير مرن؛
- إن السلع التي لديها قابلية التخزين يكون عرضها مرن، وطالما أن المنتج السياحي خدمي بالدرجة الأساسية وغير قابل للخرن فيكون عرضه غير مرن؛
- أن العرض السياحي يمتاز بعدم إمكانية نقله، فالمطلوب من السائح أن ينتقل إلى الموقع السياحي لكي يستطيع أن يشتري المنتج السياحي، وبذلك يكون العرض السياحي فاقد ميزة النقل ويكون بذلك العرض غير مرن؛

(1): مثى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، المصدر سبق ذكره، ص ص 158-159 .



- إن المنشآت السياحية مصممة هندسيا خصيصا لتقديم الخدمات السياحية ولا تصلح لإنتاج أنماط سلعية أخرى وأن تغيير المشاريع السياحية إلى أخرى غير سياحية تصبح عملية غير واردة ومكلفة، لذلك يكون العرض السياحي غير مرن.

المطلب الثالث: التسويق السياحي

يعتبر التسويق السياحي عاملا أساسيا لتحقيق التنمية السياحية حيث يقوم وفق أهداف وأسس علمية بتطوير المنتج السياحي ورفع مستوى الكفاءة التسويقية للأجهزة والشركات السياحية المسؤولة عن صناعة السياحة.

ويعتبر التسويق السياحي جزءا من التسويق العادي، وقد عرف التسويق السياحي بأنه التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية سواء كانت عامة أو خاصة أو على مستوى محلي أو إقليمي أو وطني أو عالمي، لغرض تحقيق الإشباع الأقل لحاجات مجموعة من المستهلكين المحددين وبما يحقق عائد ملائما.⁽¹⁾

يقصد بالتسويق السياحي ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به هيئات و مؤسسات داخل الدولة و خارجها، للتعرف على الأسواق السياحية الحالية و المحتملة، و التأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها.⁽²⁾

وعرّف أيضا بأنه كافة الجهود والأنشطة المنظمة والتي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها أو أجزاءها المختلفة والتي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين أو الراغبين في السياحة بشتى صورها.⁽³⁾

⁽¹⁾: سراب الياص، حسن الرفاعي، محمود الديماسي وحسين عطير، المصدر سبق ذكره، ص 11.

⁽²⁾ : Barejte R,(1990) : Aspects économique du tourisme, Paris, presse universitaire de France, P 25.

⁽³⁾: محمد عبيدات، (2000): التسويق السياحي "مدخل سلوكي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 18 .



ولا يقتصر التسويق السياحي على مجرد تقديم الخدمات أو البرامج السياحية وعرضها في الداخل والخارج، بل يجب أن يبدأ بدراسة الأسواق السياحية المصدرة وتحديد احتياجاتها من المنتج السياحي، والتعرف على الفرص المتاحة إلى دراسة خصائص العملاء السياحيين وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم بأعلى مستوى ممكن على ألا ينتهي التسويق عند هذه المرحلة، بل يجب أن يمتد إلى متابعتهم أثناء الرحلة السياحية ومعرفة درجة رضائهم عنها وانطباعاتهم والمشكلات التي واجهتهم فيها، لذلك فإن التسويق في صناعة السياحة يبدأ بالسائح وينتهي به.⁽¹⁾

ويتطلب تحقيق كفاءة وفعالية التسويق في النشاط السياحي والفندقي ما يلي:⁽²⁾

- التأكد من إدراك موظفي المؤسسة لمفهوم، أبعاد و خصائص الخدمات التي تقدمها المؤسسة لعملائها؛
- وضوح أن إرضاء العميل و سعادته مسؤولية كل وحدات المؤسسة و كذلك مسؤولية كل عضو من العاملين بالمؤسسة؛
- وضع نظام لرصد وتحليل توقعات العميل من المؤسسة السياحية والفندقية وقياس إدراكه الفعلي عن الخدمات المقدمة وتحليل الفجوة بين التوقع والإدراك؛
- وضع وتنفيذ خطة تدريبية متكاملة تضمن تواصل عملية التدريب لتنمية قدرات الأفراد لتعامل مع كافة أنماط البشر باختلاف سماتهم وثقافتهم وتوجهاتهم وطموحاتهم؛
- توجيه الإدارة العليا قدرا كبيرا من الاهتمام لتأكد من تأهيل خدمة العميل الداخلي داخل المؤسسة والتعامل مع موظفي المنشأة السياحية أو الفندقية كعملاء لهم الأولوية، في إحساسهم بالرضا والسعادة في ممارستهم لوظيفتهم وانتمائهم للمؤسسة.

كما صناعة السياحة تمثل ركنا أساسيا ومهما من أركان الاقتصاد العالمي، وليس من المستغرب

أن يكون لهذه الصناعة فلسفتها التسويقية حيث يتطلب تشكيل استراتيجية التسويق السياحي، دراسة

(1): صبري عبد السميع، المصدر سبق ذكره، ص 31.

(2): مصطفى محمود أبو بكر، المصدر سبق ذكره، ص 177.



عناصر المزيج التسويقي:

1. المنتج السياحي: يعتبر المنتج السياحي العنصر الأول لعناصر المزيج التسويقي وبوجوده يمكن

وضع وتنفيذ استراتيجيات ترتبط بتسعيرة وطرق توزيعه وأساليب ترويجية.

ويعرف المنتج السياحي انه مجموعة من العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة في البلد

المزار التي تمكن أن ترى وتلاحظ من السائح بسعر معين.⁽¹⁾

ويتكون المنتج السياحي من العناصر التالية: الموارد السياحية، النقل والمواصلات، الإيواء،

التجهيزات الممكنة، الخدمات الصحية، التسهيلات الإدارية، كفاءة الخدمات المالية والتجارية، الأسفار،

كما تعتبر الحرف والصناعات التقليدية من العناصر المشجعة للسياحة.

2. تسعير المنتج السياحي: يمثل السعر العنصر المتغير في المزيج التسويقي السياحي، ذلك أنه يمكن

تخطيطه وهيكلته بمرونة معقولة لكل عنصر من عناصر المزيج السياحي العديدة، والسعر يعتبر العنصر

الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يدر ريعا بينما العناصر الأخرى تمثل تكلفة.

وسعر الخدمات السياحية يتمثل في السعر لأي منتج سياحي أو أي عنصر آخر سياحي يمثل

ذلك المقابل المادي المعقول والمقبول من المستخدم أو المستهلك للمكان أو الموقع أو المشتري للسلعة

المادية نفسها وأية خدمات أخرى مرافقة.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تسعير المنتج السياحي مثل:⁽²⁾ التكاليف الفعلية للمنتج

السياحي، التشريعات والأنظمة الحكومية، القدرات الاقتصادية والشرائية للسياح المحليين أو الدوليين،

الوضع التنافسي للمؤسسة السياحية، الظروف الاقتصادية من انتعاش أو كساد ...

ويمكن أن تقوم المنطقة السياحية باعتماد طريقة معينة للتسعير أو حسب كل تلك الطرق مجتمعة:⁽³⁾

⁽¹⁾: خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، المصدر سبق ذكره، ص 276.

⁽²⁾: محمد عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص ص 88-89.

⁽³⁾: زكي خليل المساعد، (2005): تسويق الخدمات و تطبيقاته، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 232.



- طريقة التسعير بالتكلفة: يكون على أساس التكاليف الكلية، وهو تسعير مألوف في المواقف التي يكون فيها تقرير التكلفة سهلا نسبيا ويمكن أن يكون منصف بالنسبة لكل من السياح ومنظمات السياحة معا؛
- طريقة التسعير حسب المنافسة: عندما تحدد المنظمة أسعارها على أساس ما يفوضه منافسوها فإن سياستها التسعيرية يمكن أن توصف بأنها خاضعة لأسعار المنافسين؛
- طريقة التسعير حسب الطلب: يحدد على أساسها أسعار تستند إلى مستوى الطلب أكثر مما تستند إلى التكلفة والمنظمات السياحية تقرر مقدار القيمة التي يرى السياح أن العرض المقدم ينطوي عليها وتعدد أسعارها تبعاً لذلك؛

- التسعير حسب المنفعة: وهناك سياح يميلون إلى أن يكونوا غير حساسين اتجاه قضية الأسعار، ويمكن استثمار عدم الحساسية هذا بأن يأتي عن طريق سياسة وضع أسعار باهظة وهكذا يحصلون على المنفعة.

3. توزيع المنتج السياحي: التوزيع السياحي يمكن التعبير عنه بأنه كافة الأنشطة التي يتم ممارستها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة ومن أجل أن يتاح للسائح ما يريده من منافع مكانية وزمنية بالوقت والوضع المناسب له.⁽¹⁾

وتوجد عدة قنوات توزيعية متخصصة في صناعة الضيافة وهي:

أ. قناة التوزيع المباشرة: وتعتبر قناة تسويق كلاسيكية حيث بإمكان الضيف الاتصال بالمنشآت السياحية والفندقية بشكل مباشر بدون وسيط عبر وسائل الاتصال المعروفة لحجز الخدمة المطلوبة؛

ب. قنوات التوزيع غير المباشرة: تأخذ قنوات التوزيع غير المباشر أشكالاً متعددة وهي:⁽²⁾

- وكالات السياحة والسفر، لها دور كبير كوسيط بين المسافرين وشركات النقل وكذلك بين السياح والمؤسسات الفندقية؛

(1): محمد عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص 97.

(2): عبد النبي الطائي، (2006): أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 302-304.



- منظمو الرحلات، إن طبيعة عملهم هي القيام بعملية تجميع الخدمات لإعداد رحلة أو سفرة شاملة موجهة إلى سوق المتعة أو لأغراض التسلية والترفيه، وهذه الرحلة تتضمن عادة النقل والإقامة وفي بعض الحالات تشمل وجبات الطعام وخدمات تسلية وترفيه؛

- مندوبو مبيعات الفنادق، من الواجبات الأساسية لمندوبي مبيعات الفندق هي تمثيل الفندق في سوق معينة قد يكون داخل أو خارج البلد، والعمل على بيع الخدمات التي يمتلكها الفندق.

4. الترويج السياحي: يمكن التعبير عن الاستراتيجية الترويجية السياحية بأنها كافة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العامة لهذا البلد، أو هذا الموقع أو حتى هذا الفندق وباستخدام المزيج الترويجي الأكثر ملائمة والذي يتم تنفيذه وفق أولويات وتفضيلات تتصل بعادات الوسيلة الترويجية لدى منافذ التوزيع السياحية وصولاً إلى المستخدمين للمنتجات السياحية.⁽¹⁾

وتهدف الدعاية السياحية إلى التقريب بين العرض السياحي والطلب السياحي وبمعنى آخر تعمل على إيصال ما يكون عرضاً سياحياً داخل البلد المعني إلى السائحين المحتملين في الأسواق السياحية المختلفة بحيث تؤدي إلى خلق طلب سياحي على تلك الإمكانيات المعروضة، ويتم بوسائل الدعاية المختلفة:⁽²⁾

- الصورة، وهي أهم وسيلة دعائية لأن لها تأثيرات عاطفية في إبرازها للطبيعة والمقومات الحضارية والإعداد العمراني بطريقة واضحة وصريحة؛

- الكلمة المكتوبة، سواء كانت مساحات إعلانية في الصحف والمجلات أو مقالات تحريرية أو نشرات أو كتيبات؛

(1): محمد عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص 130.

(2): سراب الياس، حسن الرفاعي، محمود الديماسي وحسين عطير، المصدر سبق ذكره، ص ص 35-39.



- الكلمة المسموعة، سواء كانت محاضرات أو أحاديث بالإذاعة والتلفزيون وحفلات الاستقبال الدعائية هي من الوسائل الدعائية المؤثرة إذا كان ناطقها ممن يحسنون إقناع المستمعين؛
- المعارض والمؤتمرات السياحية، تعتبر إقامة المعارض السياحية التي تحكي قصة وكنوز السياحة في بلد ما من الأمور المألوفة لترويج أو تنشيط السياحة في بلد ما، حيث تقدم أوراقا دراسية عن القيمة التاريخية والأثرية والترابية عن المواقع السياحية لهذا البلد أو ذلك؛⁽¹⁾
- البيع الشخصي السياحي، أن عملية البيع الشخصي السياحي تقع على وكلاء السفر، منظمي رحلات ومدوبي النقل من خلال الاتصال المباشر بمجموعة من الأفراد الراغبين في قضاء إجازاتهم في بلد ما؛
- العلاقات العامة ودعم السياحة، تلعب العلاقات العامة دورا مهما في دعم التدفق السياحي للمواقع السياحية موضوع الاهتمام ذلك أن الشق الداخلي غالبا ما يركز على تنمية أواصر التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية ذات الصلة بالموضوع السياحي، أما الشق الخارجي للعلاقات العامة فيتمثل بإيجاد علاقات تعاون وتنسيق مع السفارات في البلدان الأخرى ومنظمي الرحلات العالميين.

5. العناصر المكتملة للمزيج التسويقي السياحي:

- أن المزيج الرباعي الموروث عن أيام ما بعد الثورة الصناعية، لا يصلح لقطاع الخدمات، لهذا السبب جاء الباحثون بمزيج تسويقي مؤلف من سبعة عناصر، هي عبارة عن عناصر المزيج الرباعي إضافة إلى ثلاث عناصر جديدة هي:
- أ. الجمهور: وهم عبارة عن المنتفعين بالخدمة (العملاء)، وكذلك مزوديهها (مقدمو الخدمات)، بالإضافة إلى مستوى التفاعل بينهم، أو ما يطلق عليه بالعلاقة التفاعلية القائمة بين مزود الخدمة والمستفيد، كما يتضمن عنصر الجمهور التفاعلية بين المستفيدين من الخدمة ذاتهم، حيث أن إدراكات المستفيد حول جودة خدمة ما قد تتشكل وتتأثر بفعل آراء وقناعات المستفيدين الآخرين؛

(1): محمد عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص 134.



ب. **البيئة المادية للخدمات السياحية:** إن البيئة المادية للخدمة، خصوصا تلك التي من صنع الإنسان، تؤثر بشكل واضح على إدراكات المستفيد المتعلقة بتجربته مع الخدمة. كما أن البيئة المادية التي تقدم من خلالها الخدمة تضيف ملامح ملموسة في الأصل، وهذا بدوره يعزز من إدراك المستفيد للخدمة، ويجعله أكثر قدرة على تقييمها؛⁽¹⁾

ج. **عملية تقديم الخدمة:** وهذا العنصر يرتبط بعنصر مقدمو الخدمات، فالخدمة السياحية تقدم بأساليب وتقنيات معينة، في إطار إجراءات محددة ومتفق عليها لا ينبغي تجاوزها أو الاجتهاد بخصوصها، وغالبا ما يتأثر المنتفعون سلبا أو إيجابا بهذا العنصر أكثر من العناصر الأخرى مجتمعة، وعملية تقديم الخدمة تشتمل على أشياء مثل التعاطف مع السياح وتفهم ظروفهم، وكيفية إرضائهم ومعالجة مشاكلهم والتعامل مع شكاويهم، والترحاب بهم ورعايتهم كأناس يتمتعون بحس عالي مرهف.⁽²⁾

المطلب الرابع: الاستثمار السياحي

يتوقف تطور الاستثمارات السياحية على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال؛ كما أن السياحة إلى جانب كونها عنصر جذب للاستثمار بنوعيه الوطني والأجنبي، فإنها تتيح نقل الخبرات وإبداع الأفكار الجديدة التي من شأنها إعلاء قيمة المنطقة السياحية.

ويعتبر الاستثمار السياحي جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، حيث يتعلق الاستثمار السياحي بتوفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية، وهو عبارة عن إقامة أي منشأة أو مشروع أو فعالية أو نشاط يقصده الناس

(1): حميد الطائي، محمود الصميدعي، بشير العلق وإيهاب على القرم، (2006): الأسس العلمية للتسويق الحديث "مدخل شامل"، دار اليازوري

العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 207.

(2): المصدر نفسه، ص 240.



لقضاء وقت ممتع ومفيد.⁽¹⁾

كما يرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة.

ويمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بالآتي⁽²⁾:

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول (الأصول الثابتة مثل الأرض والمباني والآلات والمعدات والأثاث)؛

- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية؛

- مصادر التمويل تكون معظمها طويلة الأجل، كما أن فترة استرداد رأسمال المشروع تكون طويلة؛

- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات الأخرى.

وهناك من القيود التي تحدد الاستثمار السياحي المزمع قيامه، وشروط تنفيذه ونمو هذا الاستثمار مستقبلا من حيث حجمه وطبيعته ومصدر تمويله وتأثيره المكاني، كما للتسهيلات والضمانات الموضوعية أثر على هذا الاستثمار السياحي قد ترفع بنموه أو تأخره:

أ- طبيعة ومصدر الاستثمارات وموقع البلد الجغرافي: إن قرب البلد من الأسواق السياحية له دور كبير على حجم التدفق السياحي لاعتبار توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات، خاصة على مستوى السياحة الإقليمية؛

⁽¹⁾: محمد حسن الأمير، (2011): أثر الإجراءات الحكومية على الاستثمار السياحي، ملتقى السفر والاستثمار السياحي: الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 5.

⁽²⁾: حمدي عبد العظيم، (1996): اقتصاديات السياحة "مدخل نظري وعملي متكامل"، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة، ص 91.



ب- التسهيلات والحوافز: هناك العديد من الحوافز المقدمة على شكل تسهيلات سياحية سواء كانت من

أجل زيادة الحركة السياحية أو من أجل قيام المزيد من المشروعات والأنشطة السياحية، وهي نوعين:

- تسهيلات سياحية، توفر شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات والأمن وتسهيلات الإقامة وتوفر السلع، وكل ذلك من شأنه استيعاب المزيد من السياح وقيام المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية؛

- حوافز وإعفاءات مقدمة، يجب أن تستهدف سياسات وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول النامية لتحفيز القطاع الخاص، واجتذاب المزيد من الاستثمارات لتهيئة البنية الاستثمارية الملائمة؛

ج. تخطيط استراتيجي سياحي علمي وشامل: نظرا لكون السياحة علم قائم بذاته، فهي تحتاج إلى

التخطيط الاستراتيجي كأداة لازمة للاقتصاد الدولي الحديث سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية؛

د. الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة: يجب عدم إغفال الدراسات الكمية والنوعية للمنتجات

السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية، وتحتاج تلك الدراسات إلى

خبرة كبيرة محلية أو أجنبية متخصصة، كالدراسات التي تقوم بها أقسام الأبحاث العلمية للجامعات؛

هـ. التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية: لابد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات

السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وشكل هذا التنظيم يختلف

من بلد إلى آخر تبعا للأهمية التي يوليها البلد لهذا الاستثمار، خاصة من قبل القطاع الخاص المحلي أو

الأجنبي.



المطلب الخامس: الإنفاق السياحي والإيرادات السياحية

تتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة، وذلك تبعا لعدة متغيرات منها، الفئة السياحية، والغرض من السياحة، نوعية الإقامة، وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها.

1. الإنفاق السياحي

تختلف النظرة إلى الإنفاق السياحي باختلاف وضعية الدولة من هذا الإنفاق، أي إذا كانت الدولة مستقبلية للسياح فإن إنفاق هؤلاء يعد بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في جانب المتحصلات بميزان مدفوعاتها وهنا تعد صفقات دائنة، وفي حالة العكس فإن إنفاق السياح يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني⁽¹⁾.

كانت المراتب الأولى على المستوى العالمي من نصيب الدول الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (02) الدول العشرة الأولى في حجم الإنفاق السياحي العالمي سنة 2008

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الدول	حجم الإنفاق السياحي
ألمانيا	91
الولايات المتحدة الأمريكية	79.7
انجلترا	68.5
فرنسا	41.4
الصين	36.2
إيطاليا	30.8
اليابان	27.9
كندا	27.2
روسيا الفدرالية	23.8
هولندا	21.7

Source : (UNWTO), World Tourism Organization, Tourism Highlights, Madrid, Edition 2010, p 10 .

⁽¹⁾: صليحة عشي، (2011): الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، ص 57.



وتتصدر المراتب العشرة الأولى في مجال الإنفاق السياحي العالمي غالبا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وانجلترا والصين واليابان وإيطاليا مع تبادل المراكز بينها من سنة لأخرى. ففي سنة 2008 بلغ الإنفاق السياحي العالمي 941 مليار دولار أمريكي.

2. الإيرادات السياحية

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملة الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي. وتعرف الإيرادات السياحية على أنها: كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كمنشآت اقتصادية وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما تؤديه من الخدمات السياحية المختلفة.

والإيرادات السياحية تتأثر بعدة متغيرات أهمها قدرة السائح على الإنفاق، قوة المنتج السياحي، مستوى الخدمات السياحية، بالإضافة إلى التغيرات في الحركة السياحية وعدد الليالي السياحية، وهذين المتغيرين يتأثران عكسيا بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في البلدان السياحية المضيفة. وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى تزايد عائدات السياحة على المستوى العالمي من سنة لأخرى تبعا لتزايد حركة السياحة الدولية. ففي سنة 1950 سمحت صناعة السياحة العالمية بتسجيل عائدات بلغت يومها 2.1 مليار دولار أمريكي⁽¹⁾ لتصل إلى 941 مليار دولار أمريكي سنة 2008⁽²⁾. والجدول التالي يوضح تطور حجم هذه الإيرادات على المستوى العالمي من سنة 1950 إلى 2008.

(1) :WTO , World Tourism Organization,(September 2003) : International tourist Receipts, 1950-2002, Madrid, P 2.

(2) :UNWTO, World Tourism Organization, (2010): Tourism Highlights, Madrid, P 4.



الجدول رقم (03) تطور حجم الإيرادات السياحية العالمية للفترة من 1950-2008

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1950	1970	1990	2000	2002	2005	2008
حجم الإيرادات السياحية العالمية	2.1	17.9	264	478	480	680	941

Source : - WTO , World Tourism Organization,(September 2003) : International tourist Receipts, 1950-2002, Madrid, p 2.

- UNWTO, World Tourism Organization, , (2010): Tourism Highlights, Madrid, p 4.

وتعود أكبر حصص من الإيرادات السياحية الدولية إلى مجموعة من الدول تتمثل في كل من

الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، الصين، ألمانيا، إنجلترا، استراليا، ثم كل من تركيا

والنمسا. والجدول الآتي يوضح نصيب هذه الدول من إيرادات السياحة العالمية في سنة 2008.

الجدول رقم (04) المراتب العشرة الأولى في حجم الإيرادات السياحية على المستوى العالمي سنة 2008

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الدول	و. م. أ	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	الصين	ألمانيا	انجلترا	استراليا	تركيا	النمسا
حجم الإيرادات السياحية	110	61.6	55.6	45.7	40.8	40	36	24.8	22	21.6

Source : UNWTO, World Tourism Organization, **Tourism Highlights**, Madrid, Edition 2010, p 6.

يبين الجدول تصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الإيرادات السياحية الدولية في سنة 2008

بـ 110.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 11.66% من حجم الإيرادات المحققة على المستوى العالمي

لهذه السنة، تليها إسبانيا وفرنسا في المراتب الثانية والثالثة بنسبة 6.51% و 5.89% على التوالي، ثم تليها

بقية الدول كما هو وارد بالجدول. وتبقى المراتب الأولى سواء من حيث عدد السائحين أو من حيث

عائدات السياحة تتبادلها نفس المجموعة من سنة إلى أخرى على المستوى العالمي.



المبحث الثالث: الأسس النظرية للتنمية السياحية

إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية هي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن بحيث تدر أكبر عائد ونستفيد منها أكبر استفادة ممكنة لزيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، فإن مفهوم التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يقوم بها النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني من حيث تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية.

لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا للدور الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم من خلال خلق فرص تنموية ذات قيمة حقيقية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع.⁽¹⁾

(1): كافي مصطفى يوسف، (2006): صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات-نينار للنشر والتوزيع: بيروت،



وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين،
التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

ويقول عبد الجواد منسي إن التنمية السياحية تنطلق أساساً من تعظيم قدراتنا على اجتذاب أكبر قدر
ممکن من حركة السياحة العالمية.⁽¹⁾

ويقدم فوزي ملوخية التعريف الآتي: التنمية السياحية هي الإمداد بالتسهيلات والخدمات أو
الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين، كما يرى أن الاهتمام بالنشاط السياحي في منطقة ما هو
إعطاء الأولوية للاستثمارات السياحية فحسب وإغفال الأنشطة الاقتصادية الأخرى... بل على العكس
يجب أن تحظى الموارد المتاحة جميعاً بالاهتمام والرعاية التي تحقق التجانس الإنمائي بنفس السرعة.⁽²⁾
كما تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات
السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.⁽³⁾

والتنمية السياحية تعني أيضاً تنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى الزيادة المستمرة في الموارد
السياحية وفي نفس الوقت ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.⁽⁴⁾

وتأخذ التنمية السياحية طابع التصنيع المتكامل والذي يعنى إقامة وتشيد مراكز سياحية تتضمن
مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها والشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات
المختلفة من السائحين.⁽⁵⁾

(1): عادل عبد الجواد منسي، (2001): التسويق السياحي، دار الكتب المصرية: القاهرة، ص 54.

(2): أحمد فوزي ملوخية، (2007): التنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ص 44-46 .

(3): نور الدين هرمز، (2006): التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية
والقانونية، المجلد 28 (العدد 3)، ص 21.

(4): سلوى محمد مرسى، (2001): التنمية السياحية "مفهومها، محدداتها وأهميتها"، معهد التخطيط القومي: القاهرة، ص 4.

(5): جلييلة حسن حسنين، (2006): دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 9 .



وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التنمية والنمو في القطاع السياحي، فنمو النشاط السياحي هو هدف يتحقق طبيعياً تبعاً لتدفق العناصر الإنتاجية من رأسمال في شكل مؤسسات سياحية أو موارد بشرية أو طبيعية، وكذلك تبعاً لزيادة إنتاجية هذه العناصر، أما التنمية السياحية فلا بد أن تتضمن تدخلاً إيجابياً من جانب الهيئات الرسمية المسؤولة لإعطاء الأهمية اللازمة لهذا القطاع، من حيث معدلات الاستثمار، الموارد البشرية، دفع عملية التقدم التقني، إجراء تعديلات هيكلية في القطاع نفسه ... الخ.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أشكال التنمية السياحية ومراحل إعدادها

تعتبر التنمية السياحية أحد الأساليب الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء الاقتصادي، لذا فإن للتنمية السياحية أشكالاً مختلفة ومراحل عدة لتحقيق أهدافها التنموية.

وتأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:⁽²⁾

1. تطوير المنتجعات السياحية: وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

⁽¹⁾: عصام حسن السعيد، (2009): التسويق والترويج السياحي والفندقي "دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 133.

⁽²⁾: عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، (1999): التخطيط السياحي "في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 57 - 58.



2. القرى السياحية: وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدًا في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوئ سكان المدن حُبًا في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

3. منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات، ... الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شواطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

4. منتجعات العزلة Resorts Retreat: أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.



5. **السياحة الحضرية:** وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة.

وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءًا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حاليًا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى مدينة من ناحية أخرى.

وتشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمتراطة

كالتالي:⁽¹⁾

أ. إعداد الدراسات الأولية؛

ب. تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار؛

ج. جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية؛

د. تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليئها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية؛

هـ. إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة؛

(1): عثمان محمد غنيم وبنينا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص60.



و. تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة؛

ر. تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية

السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي

القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية

والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه

الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي ... الخ.

تشمل عملية تحليل البيانات ثلاثة محاور رئيسية هي: (1)

أ. تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة)؛

- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

ب. التحليل المتكامل: يمثل هذا التحليل العناصر التالية:

- خصائص البيئة الطبيعية؛

- العوامل الاجتماعية والاقتصادية؛

- عناصر الجذب السياحي؛

- الأنشطة السياحية؛

- السياسات والخطط المتوفرة؛

- الطاقة الاستيعابية.

(1): عثمان محمد غنيم وبنينا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 61 - 63.



يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات السياحية المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية السياحية.

ج. تحليل العناصر المؤسسية: للقطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتيجيات وتوفر القوانين والأنظمة والقدرة المالية والاستثمار وبرامج التعليم والتدريب السياحي.

تشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسية اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية.

المطلب الثالث: التخطيط السياحي

التخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.

ويعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.⁽¹⁾

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، لذا

(1): الروبي نبيل، (1987): التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 65 .



يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة بدءاً من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاءً بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحية.

ويعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدة عوامل تشمل ما يلي:⁽¹⁾

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة؛
- أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية على أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة؛
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي وعلى أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.

والتخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط، لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة.

ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر

ما يلي:⁽²⁾

⁽¹⁾: محمد الشيراوي عبد المنعم، (2002): واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، دار الكنوز الأدبية: بيروت، ص37.

⁽²⁾: شمس الدين نديم، (2001): مبادئ السياحة، الجمعية الجغرافية السياحية: دمشق، ص 82.



- يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل؛
- يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاع الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها؛
- يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص؛
- يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع، كما يقلل من سلبيات السياحة؛
- يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط؛
- يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط، والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات.

كما تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي، ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسية هي: (1)

1. التخطيط السياحي على المستوى المحلي: يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصًا وتفصيليًا أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم؛
- الخدمات والتسهيلات السياحية؛
- مناطق وعناصر الجذب السياحي؛

(1): غنيم محمد عثمان وبنينا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص46.



- شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمنزهات والمحميات؛
- نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية.

تسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى اقتصادية أولية وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

2. التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي: يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها؛
 - منشآت الفنادق بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى؛
 - السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية؛
 - برامج الترويج والتسويق السياحي، برامج التدريب والتعليم، والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تحليل الآثار والمردودات؛
 - مراحل واستراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع.
- والتخطيط السياحي في المستوى الإقليمي متخصص وتفصيلي بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علماً أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.



3. التخطيط السياحي على المستوى الوطني: يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصًا وتفضيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

4. التخطيط السياحي على المستوى الدولي: تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية، إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي.

والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط وأحياناً تقديم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.

المطلب الرابع: أهم معوقات التنمية السياحية وعوامل نجاحها

إن تنمية الصناعة السياحية تؤدي إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، حيث لا بد من مراعاة عدة عوامل لإنجاح التنمية السياحية وتجنب المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق أهدافها.

وتوجد مجموعة من العوامل التي تحول دون تحقيق التنمية السياحية من بينها:⁽¹⁾

1. المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي: يمكن تلخيص أهم المعوقات المرتبطة بالتخطيط السياحي والتي تؤثر في فعاليته في الآتي:

– غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصائيات السياحية في الوطن؛

⁽¹⁾: عبد السلام أبو قحف، (1992): محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث: مصر، ص ص 54 – 95.



- عدم توافر خريطة سياحية كاملة وشاملة لمناطق الجذب السياحي الحالية والمرتبطة؛
- نقص الخبراء والمختصين في قطاع السياحة؛
- انخفاض درجة التأييد الحكومي للقطاع السياحي وقلة الإنفاق على النشاط السياحي؛
- عدم توافر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي بالدول النامية.

2. انخفاض الوعي الثقافي والسياحي: ترتبط تنمية الحركة السياحية بمستوى ودرجة الوعي الثقافي والسياحي لدى الأفراد داخل الدولة وقد ترجع أسباب انخفاض الوعي الثقافي والسياحي إلى عدم اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالتنمية السياحية والثقافية داخل الدولة إذ ينبغي تحسيس المواطن بأهمية السياحة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة الدخل؛

3. سوء توجيه الاستثمارات السياحية: قد يرجع سوء توجيه الاستثمارات السياحية، إما لعدم خبرة القائمين على تخطيط هذه الاستثمارات، أو إلى أن سياسات وبرامج الحوافز المقدمة (إعفاءات ضريبية وجمركية، مساعدات مالية حكومية، وغيرها من الامتيازات) للمستثمرين لم يتم تصميمها وفقا للمتطلبات الحقيقية لخطط التنمية السياحية، بمعنى آخر عدم وجود معايير للتفرقة بين المشروعات الاستثمارية وفقا للجدوى الاقتصادية والمنافع الاجتماعية لكل مشروع حيث أن الحوافز والامتيازات المقدمة لبناء فندق ما هي نفسها التي تقدم لإنشاء شركة للرحلات السياحية أو تطوير إحدى الخدمات السياحية، وبالتالي يذهب معظم المستثمرين للاستثمار في المشروعات ذات العائد السريع ورأس المال المنخفض أو القليل؛

4. البيروقراطية وفشل الإدارة الفندقية: لقد أسهمت البيروقراطية الإدارية والمنظمة المالية والتجارية وعدم توافر الخدمات والمهارات والخبرات الإدارية خاصة الفندقية منها على حد كبير في تخلف التنمية السياحية بصفة عامة، ويكفي الإشارة إلى أن الخسائر وسوء الخدمة الفندقية هي احد مظاهر أو نتائج البيروقراطية ونقص الخبرات المتخصصة في مجال الفنادق بصفة عامة؛



5. **عدم فعالية التسويق السياحي وغياب الهوية السياحية للبلد بالخارج:** ليست العبرة بما يتوافر لدى الدولة من مقومات وموارد سياحية تميزها مطلقا أو نسبيا، بل الأمر يتوقف على مدى نجاح الدولة وقدرتها في تسويق هذه المقومات والموارد داخليا وخارجيا بطريقة جيدة، ومن بين مظاهر الخلل في التسويق السياحي ما يلي:

– اقتصار دور المكاتب ووكلاء السياحة والسفر على تقديم معلومات خاصة بترويج السياحة لدول أجنبية، وغياب أي معلومات عن الفرص السياحية الوطنية أو حتى خرائط داخلية للمناطق وطرق المواصلات داخلها ... الخ.

– انخفاض عدد مراكز الإرشاد والتوجيه والاستعلام السياحي على مستوى الدولة؛

– ارتفاع بعض أسعار الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية بصفة عامة؛

– نقص عدد المكاتب ووكلاء السياحة والسفر في الخارج؛

– غياب العديد من المعايير الموضوعية لقياس الأداء التسويقي (التحليل الدقيق للمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة على الطلب السياحي وفي ضوء الموارد والمقومات السياحية الحالية).

6. **التضخم:** يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات (صناعية، مساعدة، استهلاكية... الخ)

أحد المهددات أو العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلد ما ومعظم الدول النامية تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي؛⁽¹⁾

7. **انخفاض مستوى الخدمات المرفقية:** إن الطلب السياحي يتأثر إلى حد كبير بمستوى الخدمات

المرفقية (المواصلات الداخلية والرعاية الصحية، الطرق والصرف الصحي .. الخ) ورغم التحسن النسبي لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية، إلا أن الدول النامية مازالت تعاني من مشكلات

⁽¹⁾: عبد السلام أبو قحف وأحمد ماهر ، (1999): تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية، ص ص 53-62.



أخرى كثيرة خاصة بالصرف الصحي، وشبكات مياه الشرب والإنارة، وتخلف وسائل المواصلات والطرق التي تربط بين المناطق السياحية المختلفة على مستوى الدول؛

8. الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في درجة الاستقرار الأمني والسياسي لأي بلد منها: ارتفاع البطالة، ومستوى التضخم، وانخفاض الدخل الفردي وكذا العجز الدائم في ميزان المدفوعات نتيجة الاعتماد الكبير والمستمر على الاستيراد والتي تؤدي إلى جملة من المشاكل الاجتماعية التي تزيد من حدة الأزمة التي يعرفها البلد.

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي تعيق مسار التنمية السياحية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية

عنها مثل:

- تراجع الخدمات المصرفية في البنوك وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق السياحة الخارجية؛
 - الانخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية في أسواق النقد الأجنبي؛
 - انخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية والوطنية في الأسواق العالمية؛
 - سوء المعاملة أحيانا بمكاتب الخطوط الجوية الوطنية في الداخل والخارج؛
 - عدم الاهتمام بنظافة المحيط أو البيئة خاصة في المدن والأحياء والطرق والأماكن السياحية.
- كما إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها، وهي كالتالي:⁽¹⁾
- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛
 - المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛

(1): نور الدين هرمز، المصدر سبق ذكره، ص 65 .



- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة، وفيما إذا كان الاستثمار سيدير أرباحًا أملا؛
- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة؛
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط؛
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين؛
- دراسة السوق السياحية المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان؛
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، وبخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء؛
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.



خلاصة

لم تعد السياحة كما كانت في السابق مجرد ظاهرة اجتماعية، فقد تشعبت فروعها وتداخلت وأصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية، فقد أصبحت من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية، وهي تمثل أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم، غير أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال.

لقد أصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية وخصوصا في الدول النامية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة، فهي في الوقت الحالي الصناعة الأولى عالميا، لذلك تعتبر عملية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية.

كما أن النمو السياحي السريع الذي لا يبني على أسس علمية سليمة وتخطيط محكم سيؤدي في النهاية إلى اختفاء مواطن الجذب السياحي بالمناطق المعنية، والتي كانت سببا في نمو السياحة بها، ومن ثم بدأ السياح ذوي الإمكانيات المادية الواسعة وقدرة الإنفاق الكبيرة في تغيير الوجهات السياحية الأولى بحثا عن وجهات أخرى عذراء لتلبية رغباتهم.

لذلك بدأت السياحة مؤخرا تحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة، وتندرج ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، ويتلخص المفهوم الجديد للسياحة المستدامة في حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية، حيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما إلى جواره المنظور الاجتماعي والبيئي والثقافي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

السياحة المستدامة: المفاهيم، والآثار



تمهيد

وجدت الكثير من الدول في الصناعة السياحية بديلاً استراتيجياً لاستغلال مواردها السياحية وإمكاناتها الطبيعية بشكل يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الطبيعية الخام، وكذلك للتخفيف من المشاكل والضغوط الاقتصادية في عصر أصبح فيه الازدهار الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم أسس الاستقرار السياسي، فقد أصبح لها دوراً متمامياً ومهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن تطور السياحة كماً وشكلاً وبشكل متسارع أدى إلى ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحيات الموارد السياحية، لذا تبلورت اتجاه تلك التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة الذي يتمحور في ثلاثة مجالات رئيسية هي: مراعاة قواعد المحافظة على البيئة وخاصة في المناطق الحساسة سياحياً، مراعاة واحترام الثقافة المحلية والمحافظة على مكوناتها وخصائصها، ترشيد استخدام الموارد السياحية وصيانتها لتبقى صالحة للأجيال القادمة.

والاستدامة مبدأ يعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لجميع أفراد المجتمع، ولذلك يعد أمر أساسي لحماية التوازن البيئي والحفاظ على مقومات السياحة، لذا إن السياحة المستدامة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية.

لذا فإن الفصل الثاني سوف يعالج فكرة الاستدامة للنشاط السياحي من خلال التطرق لظاهرة التنمية المستدامة أولاً، ثم توضيح أهم جوانب السياحة المستدامة وأخيراً إبراز آثارها المختلفة، حيث تضمن الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: التنمية السياحية المستدامة

المبحث الثالث: آثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة



المبحث الأول: الخلفية النظرية للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة تطور للفكر التنموي فقد استحوذت على اهتمام العالم في الفترة الأخيرة على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

وهي تنمية قابلة للاستمرار تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال أي أنها تعنى أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية ونظاماً بيئياً غير مدمر، وكذلك مستوى كافي من العلوم والتكنولوجيات بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة توافقا مع التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ويعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروف باسم تقرير برنتلاند (مستقبلنا المشترك) نقطة تحول، حيث أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضعت استراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية،⁽¹⁾ كما طالب التقرير بتطبيق مجموعة من التوصيات في إطار الأمم المتحدة من أجل تنمية مستمرة.

(1) :Lavoisier,(2004) : le développement durable, Revue Française de gestion, N152, HERMES, P118.



وبعد خمس سنوات عقد أضخم مؤتمر في القرن العشرين بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 يونيو 1992 حول البيئة والتنمية وهو مؤتمر الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض"،⁽¹⁾ شارك فيه أكثر من 178 من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 300 من علماء البيئة وممثلي المنظمات والنقابات المهتمة بالبيئة.⁽²⁾

وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

- اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث؛
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم؛
- الأجندة 21، خطة عمل من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرون؛
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال.⁽³⁾

بعدها جاءت مؤتمرات أخرى تحدد وتضبط التنمية المستدامة مثل: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اتفاقية كيوتو، مؤتمر بالي للتغيرات المناخية ومؤتمر كوبنهاجن. ويرجع الاختلاف في تحديد مفهوم للتنمية المستدامة إلى اختلاف مستوى الرؤى والاتجاهات الفكرية، وأيضاً اختلاف أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني عنها على المستوى العالمي، لكن بشكل عام يمكن تشكيل تعريف للتنمية المستدامة من خلال ثلاث نظريات:

- النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد؛

(1): عدنان السيد حسين، (2003): نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الأمواج: لبنان، ص 197.

(2): عيد العزيز قاسم محارب، (2011): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ص 161.

(3): Jean – Marie Harribey, (1998) : le développement soutenable, Economica, Paris, P8.



- النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية والمحافظة على التكامل البيئي؛

- نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات.

وقد عرفت المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1987) بأن التنمية المستدامة تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية.⁽¹⁾

أما تعريف الفاو FAO* للتنمية المستدامة الذي تم تبنيه في عام 1989 أن التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحيث إنها تحمي الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.⁽²⁾

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁽²⁾ نجاة عبد الوالي محمد، (2012): التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس (العدد الأول)، المجلد الأول، ص 179.

* Food and Agriculture Organization, FAO: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اختصاراً منظمة الأغذية والزراعة هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم. حيث تعمل كمندوب محايد حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة. وتعتبر الفاو أيضاً كمصدر للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة، الغابات ومصايد الأسماك، كافة ذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

شعار المنظمة باللاتينية هو fiat panis والذي يترجم إلى العربية "أوجدوا خبزاً!" ، وتضم نحو 190 عضو.



كما عرفت هيئة ترونتلاند التنمية المستدامة من خلال التقرير "مستقبلنا المشترك" أنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". فهي عملية تغيير يجري فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.⁽¹⁾

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.⁽²⁾

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات:

- اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد الطبيعية؛ أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛

- وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية؛

- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية؛

⁽¹⁾: باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، تاريخ الاطلاع 14 -03-2007، - <http://www.maroc>

ecologie.net

⁽²⁾: المادة 4 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص 9.



- وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحايسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

وقد تعددت خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية:⁽²⁾

- التمرکز حول البيئة، يتم التركيز على الارتباط بين التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع؛
- ذات بعد قومي، تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية؛
- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان، فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب؛
- توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله؛

- التركيز على البعد الزمني؛ فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة؛

⁽¹⁾: محمد صالح الشيخ، (2002): الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة وسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، ص 94.

⁽²⁾: عبد العزيز قاسم محارب، المصدر سبق ذكره، ص 182.



- ذات بعد مستقبلي، فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة؛
- التمرکز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للفرد، تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية؛
- تنمية متكاملة تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة، والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة؛

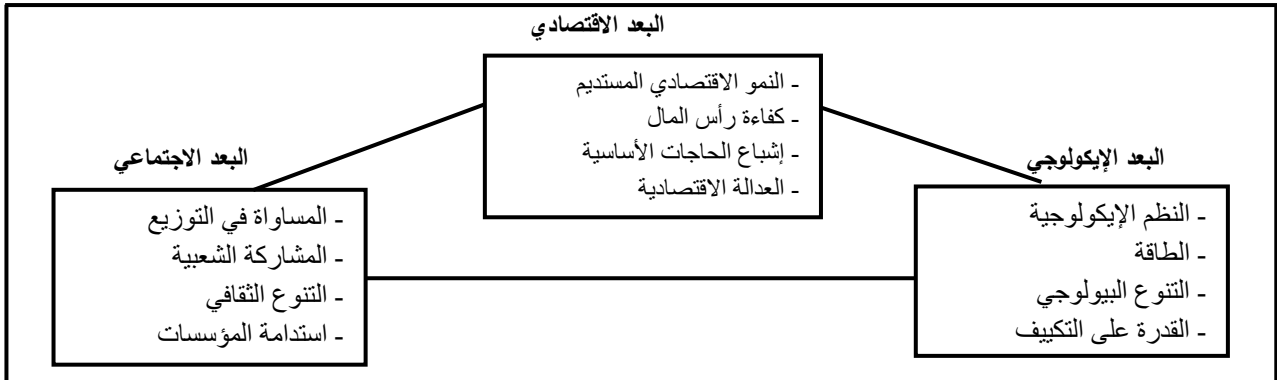
- تنمية تحقق الفرص حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع؛
- تنمية ذات بعد أخلاقي ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها؛

- تنمية متعددة الأبعاد تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والبيئي في استراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث أبعاد رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

الشكل رقم (01) ترابط أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، (2007): التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر: عمان، الأردن، ص 41.



1. البعد الاقتصادي

حيث يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وكفاءة القرار.⁽¹⁾

فهو يعين الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2. البعد الإنساني والاجتماعي

هو بعد إنساني في معناه الضيق حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمدار ما هو بين الدول.⁽²⁾

كما يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.⁽³⁾

(1): خالد مصطفى قاسم، (2007): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، ص28.

(2): العولمة والتنمية المستدامة أي هيئات للضبط، تاريخ الاطلاع 12-11-2007، www.unesco.org

(3): خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره، ص31.



3. البعد البيئي

النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير متجددة⁽¹⁾، فهو يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها، مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية⁽²⁾ وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي، حيث الطبيعة تضع حدوداً يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع.⁽³⁾

4. البعد التقني و الإداري

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد و أن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخلياً وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

(1): باتر محمد علي وردم، المصدر سبق ذكره.

(2): العولمة والتنمية المستدامة أي هيئات للضبط؟، المصدر سبق ذكره.

(3): خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره، ص 34.



المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة

إن أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو المعاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها، لذا فإن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.⁽¹⁾

فرغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية تمثلت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها، حيث أن المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" حيث:

- مؤشر الضغط: يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر الأول بضم التركيبات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسسية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظة ضغط بلفظة القوة المحركة؛
- مؤشر الحالة: يفصل حالة التنمية المستدامة مثل نوعية الجو أو الماء...الخ؛
- مؤشر الجواب: يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية في إقامة التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة مثلا.⁽²⁾

⁽¹⁾: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، (2007): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر: عمان، الأردن، ص 255.

⁽²⁾: مؤشرات وقياس التنمية المستدامة www.zone.biomapegypt.org/.../showthread.php?...



وتساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى نجاح الدول والمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة فهي تقيم حالة الدول من خلال معايير تقيس مدى التقدم أو التراجع في تحقيق مفهوم استدامة التنمية، ويقدم صورة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بشكل يمكن من مقارنتها مع بقية دول العالم، وبالتالي يقدم المعلومات الكافية لمتخذي القرار للوصول إلى القرار الأكثر دقة وصوابا ولما فيه تحقيق المصلحة العامة.⁽¹⁾

ويمكن إيضاح مؤشرات التنمية المستدامة حسب ما تضمنته وثيقة "الأجندة 21" في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996

- فصول جدول أعمال القرن 21 -

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل 03	مكافحة الفقر
الفصل 05	الدينامية الديمغرافية والاستدامة
الفصل 36	دعم التعليم والوعي العام والتدريب
الفصل 06	الحماية والارتقاء بالعباية الصحية
الفصل 39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل 40	الإعلام من أجل اتخاذ القرار
الفصل 09	حماية الغلاف الجوي
الفصل 21	الإدارة السليمة بيئيا للنفائيات الصلبة
الفصل 19	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة
الفصل 20	الإدارة السليمة بيئيا للنفائيات الخطرة
الفصل 22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفائيات المشعة
المؤشرات المؤسسية	
الفصل 08	إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار
الفصل 35	العلم في خدمة التنمية
الفصل 07	دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل 02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل 04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل 33	الموارد والآليات المالية
الفصل 34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون

⁽¹⁾: زهية بوديار، شوقي جباري، (2009): تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى علمي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المسيلة.



المؤشرات البيئية	
18 الفصل	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
17 الفصل	حماية المحيطات وجميع البحار
10 الفصل	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
12 الفصل	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: محاربة التصحر
13 الفصل	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال
14 الفصل	دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
11 الفصل	محاربة إزالة الغابات
15 الفصل	المحافظة على التنوع البيولوجي
16 الفصل	الإدارة السليمة بيئيا للبيو تكنولوجيا

المصدر: توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، (2001): اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، ص ص 19-23.

كما هو موضح في الجدول فإن مؤشرات التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول

الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992 وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات

الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم تنقسم إلى أربع فئات رئيسية هي مؤشرات اقتصادية

واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية. ويتم

استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي

تعالجها التنمية المستدامة.



المبحث الثاني: التنمية السياحية المستدامة

سجل العقد الماضي اهتماماً دولياً بشؤون السياحة المستدامة وحمايتها وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث جاءت قضايا إدارة موارد السياحة ومرافقها وحمايتها وتمييزها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها.

والسياحة البيئية ليست نوع جديد من أنواع السياحة المعروفة، بل مجموعة أفكار وخطوط عريضة، تهدف جميعها إلى المحافظة على المقومات السياحية الحضارية والأثرية والطبيعية بكل عناصرها من مياه معدنية ونباتات وحيوانات وطيور، وفق خطة واستراتيجية بعيدة المدى، تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة

إن تطبيق السياحة المستدامة وإدراج البعد البيئي في العمل السياحي يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات جدوى اقتصادية عالية.

وتعرف السياحة المستدامة على أنها نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها؛⁽¹⁾ وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

⁽¹⁾: دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، (ديسمبر 2005): الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (السلسلة 1)، ص 10 .



كما يتضمن مفهوم السياحة المستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار السلبية على البيئة والثقافة، وإشراك المجتمعات المحلية من المكاسب التنموية.⁽¹⁾

ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، ثلاثة مظاهر متداخلة هي: الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية والاستدامة البيئية.

أما التنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسسي أيضاً، في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.⁽²⁾

ولا تحدد السياحة بالوسط الطبيعي بل تضم كل أنواع السياحة سواء في المدن أو غيرها ويجب أن تتكيف مع مبادئ التنمية المستدامة، وفي هذا السياق نجد تصنيفات أخرى:

- **السياحة المسؤولة:** والتي تسمى أيضاً بالسياحة الأخلاقية، ويقصد بها السياحة التي يكون السائح من خلالها مسؤولاً عن احترام الجوانب الثقافية والاجتماعية للسكان المحليين للمنطقة بالإضافة إلى احترام الجوانب الطبيعية لها.

- **السياحة العادلة:** يقترح هذا المفهوم المشاركة العادلة في الأرباح (الاقتراس المتساوي للأرباح) المتدخلون في السياحة يساهمون في الازدهار والتطور وتحسين ظروف حياة الشعوب، وذلك بتوفير مناصب الشغل للسكان المحليين وإعادة توزيع مداخيل السياحة بشكل عادل خاصة على الطبقات المحرومة، يسمى هذا النوع من السياحة باللغة الإنجليزية Pro-Poor Tourism.

(1): إبراهيم خليل بظاظو، (2009): الجغرافيا والمعالم السياحية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: الأردن، ص 153 .

(2): تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 02 مارس 2001 .



- **السياحة الاجتماعية:** يتمحور هذا النوع من السياحة حول العطل الخاصة بالعاملين والطبقات

المعوزة، وهو عادة مرتبط بالحركات النقابية والتعاونية وسياحة الشباب.⁽¹⁾

- **السياحة التضامنية:** يتعلق هذا النوع من السياحة بالمشاريع التضامنية، حيث يقوم السائح بدعم

المشاريع التنموية وذلك بتخصيص جزء من سعر السفر لتمويل مشاريع إعادة تأهيل أو مشاريع

اجتماعية.⁽²⁾

وهناك أهداف أساسية تميز تنمية السياحة المستدامة هي:

- حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية والثقافية والاجتماعية (التراث والعادات، الظواهر

الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الحضاري والثقافي)؛

- ترشيد استخدام الموارد السياحية والمحافظة على قاعدة الموارد الحالية من أجل جيل المستقبل؛

- حماية البيئة من التلوث والتدهور البيئية الطبيعية (الأرض، الماء، الحياة البرية، النمو السكاني)؛

- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتفادي التغيرات البيئية التي يتعذر عكسها؛

- ضمان المساواة ضمن جيل واحد وبين الأجيال؛

- الحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي للمكان أو المنطقة أو الوطن وحمايتها.

ومما سبق نستنتج أن السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية

(دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد) وذلك بشكل مستمر ومتواصل،

وتتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة الثقافية وأخيرا

الاستدامة البيئية.

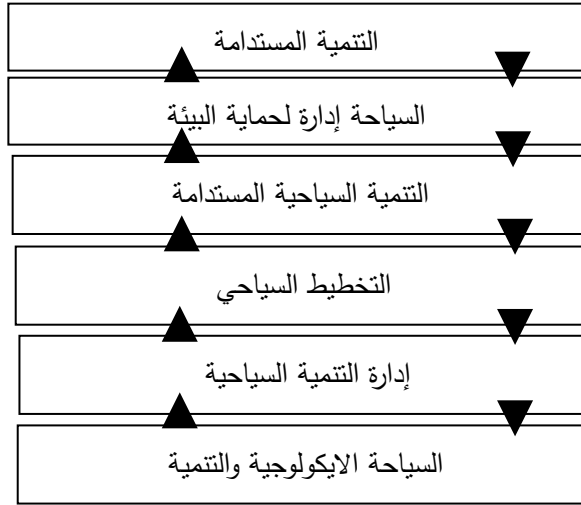
ومما سبق يمكن تحديد مكونات العملية السياحية الجديدة من خلال الشكل التالي:

⁽¹⁾ Normand Hall, (2003) Ecotourisme, tourisme durable, tourisme responsable ou tourisme équitable, l'ERE de l'écotourisme, Hiver, P 4-5.

⁽²⁾ http://fr.wikipedia.org/wiki/Tourisme_solaire



الشكل رقم (02) مكونات العملية السياحية الجديدة



المصدر: زياد محمد المشاقبة، (2011): التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان: الأردن، ص 50.

من الشكل يتضح أن التنمية السياحية المستدامة تقوم على مبدأ المحافظة على جودة البيئة وهذا يتطلب تعزيز التخطيط الفعال الذي يساعد على إدارة المواقع السياحية بصورة متكاملة، وذلك بتكاتف كافة الجهود سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص أو مجتمع مضيف من أجل الوصول إلى التنمية السياحية المستدامة.

ولما كانت التنمية المستدامة تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، أصبح من الممكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية، لكي نضيف له صفة الاستدامة من خلال اعتبار:

- التنمية السياحية المستدامة تضع في اعتبارها نوعاً جديداً من العدالة والمساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية؛

- التنمية السياحية المستدامة تعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها،⁽¹⁾ مع المحافظة على الموارد السياحية واستغلالها باعتدال وكفاءة واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة؛

(1): أحمد فوزي ملوخية، المصدر سبق ذكره، ص 48.



- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر، أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل؛
- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح في المواقع السياحية التراثية؛
- إعادة تأهيل البيئات السياحية المتدهورة قدر المستطاع من خلال وسائل التحكم أو بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي؛
- تبني مبدأ تغريم الملوث من خلال سن تشريعات عقابية في موقع السياحة البيئية.⁽¹⁾

ويمكن مقارنة التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) مقارنة التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم عبر مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجية التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطاالله، (2007): التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة تقييمية

⁽¹⁾ إبراهيم بظاظو، (2010): السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، ص 215.



بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورقة بحثية في ورشة عمل السياحة: الإسكندرية، ص 5.

ومنه نستطيع القول أن البيئة والتنمية السياحية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويدعم كل منهما الآخر، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من الموارد المتداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما تسقط عملية التنمية من حساباتها تكاليف تدمير البيئة، والتي تمثل رأس المال الطبيعي والذي تتوقف عليه عملية التنمية.

ومن أجل القيام بتنمية سياحية مستدامة ناجحة لا بد من الاعتماد على العديد من المبادئ والتي تقوم بالموازنة بين حماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جانب ورغبات السياح من جانب آخر، وبرز هذه المبادئ ما يلي:

- أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، وان يتم في ذلك إشراك وكالات حكومية ومؤسسات خاصة والسكان المحليين لتوفير أكبر قدر من المنافع؛

- أن تتبع هذه الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد مبادئ احترام ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة وسلوك المجتمع بما في ذلك الأنماط السياسية؛

- أن يتم الاهتمام بالتوزيع العادل للعوائد السياحية بين العاملين في القطاع السياحي وأفراد المجتمع المضيف وسكان المنطقة السياحية؛

- يجب أن تتوفر الدراسات والبحوث والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وبعد التنمية، خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي، حتى يتمكن السكان المحليين من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛

- أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛



- أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم؛⁽¹⁾

- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح؛⁽²⁾

- ضرورة توفر مراكز للسياح تقدم لهم المعلومات والإرشادات اللازمة عن المناطق السياحية ويستحسن أن يعمل في هذا المركز السكان المحليين والذين يديرون على تسيير وإدارة هذه المواقع السياحية؛

- القيام بتوعية وتنقيف السكان المحليين بيئياً وتحسيسهم بمدى أهمية البيئة والمحافظة عليها؛

- تحديد الطاقة الاستيعابية * للمنطقة السياحية من أجل تفادي الازدحام وتفادي تضرر البيئة الطبيعية والاجتماعية وتقديم الخدمات التي ينتظرها السياح.⁽³⁾

⁽¹⁾: ثريا فرج الرميح، السياحة المستدامة: المفهوم، الأهداف، الأهمية، تاريخ الاطلاع 12 / 05 / 2010، على الموقع

<http://geopot.wordpress.com/2010/05/12/turismo-sostenibile->

⁽²⁾: دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، المصدر سبق ذكره، ص 9 .

⁽³⁾: رايس مبروك، لحسن دردوري وخاطر طارق، (2010): دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، ملتقى دولي حول السياحة

المستدامة، بسكرة، ص 6.

*: هناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية، منها:

- الطاقة الاحتمالية المكانية والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع؛

- الطاقة الاحتمالية البيئية وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين؛

- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية، وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية؛

- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع. ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والنققيس عند الطيور.



المطلب الثاني: السياحة البيئية

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهو مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

وهناك العديد من التعاريف جاءت لتبين معنى السياحة البيئية، فهي تعرف على أنها عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبالتالي فهي وسيلة لتعريف السائح بالبيئة والانخراط فيها.⁽¹⁾

ويعرفها الصندوق العالمي للبيئة على أنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى أي خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضارتها ماضياً وحاضراً.⁽²⁾

وتعرف السياحة البيئية في قاموس أكسفورد على أنها السياحة التي تنظم من أجل السفر إلى بيئة طبيعية غير ملوثة، مستخدمة بعض الأموال التي تدفع من طرف السياح لحماية المنطقة والحيوانات التي تعيش فيها.⁽³⁾

وتعرف في قاموس le petit Larousse بأنها مجموعة النشاطات السياحية التي تمارس في وسط طبيعي مع احترامها للبيئة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية المحلية.⁽⁴⁾

وهناك مفهوم آخر يرى أن السياحة البيئية هي كل أشكال السياحة التي تهتم في الأساس بمراقبة وتقويم الطبيعة، وتمنع أي تلوث وأي تأثير يمكن أن يصيب البيئة الطبيعية أو التراث

(1): أحمد محمود مقابلة، المصدر سبق ذكره، ص 90.

(2): أحمد الجلال، (1997): دراسات في الجغرافية السياحية، عالم الكتب: القاهرة، ص 85.

(3) : Oxford learners broche dictionary, (2003) : Therd edition, Oxford university press.

(4) : le petit larousse, P 393.



الثقافي، وتساعد على صيانتته.(1)

وهي أيضا السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم تلوثها أيدي الإنسان وبأقل عدد ممكن من السياح بغرض الاستمتاع والمعرفة والحفاظ على طبيعة الحياة داخل هذه المناطق وعدم المساس بحرية وأسلوب نظامها الايكولوجي.(2)

كما يقصد بها أيضا السياحة المسؤولة بيئيا وتتجه إلى الطبيعة والحضارات الفطرية في مجموعات صغيرة للاستمتاع والمراقبة والتقدير والتعلم وإجراء بعض الأنشطة بدون ترك أي أثر سلبي على الموارد الطبيعية والحضارية والمجتمع وتعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين وتوفير موارد مادية للمجتمع المحلي والحفاظ على الموارد البيئية والتنوع الحيوي.(3)

وهي السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية والتي تحافظ على البيئة، وتتعهد في ديمومة الرفاه للسكان المحليين، وحتى نطلق على السياحة اسم السياحة البيئية فإن ذلك يجب أن يتوافق بالكامل مع أهداف الحفاظ والحماية في البلد المعني، وفي نفس الوقت ألا تؤثر على الإطلاق على ثقافة المجتمع المعني أو المضيف كما يجب أن تساهم في توليد الدخل والتعليم المستمران لأفراد المجتمع.(4)

إذا كانت السياحة البيئية تعطي فرصا جيدة لعشاق الطبيعة للتمتع بجمالها واستكشاف أنظمتها البيئية فإن الواجب على السائح عدم إحداث أي أثر سلبي على البيئة والمحافظة على ما يسمى بأمن البيئة؛ لكن حدث أن شهد هذا النوع من السياحة نموا فاق تصورات أكثر المتفائلين

(1) : Nadia Ben yahia et Karim Zein,(2003) : Ecotourisme dans une perspective développement durable, contributions spéciale de sustainabele, Busniss, Suisse, P 2.

(2): موفق عدنان الحميري ونبيل زعلان حوامدة، (2006): الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد: عمان، ص 226.

(3): أحمد عيد السميع علام، (2008): علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء: الإسكندرية، ص 221 .

(4): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص 31.



وأغلب المتخصصين حيث يشير فرانثيسكو فوانجباللي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة البيئية تنمو بمعدل يزيد الضعف عن بقية أنواع الجاذبيات السياحية.⁽¹⁾

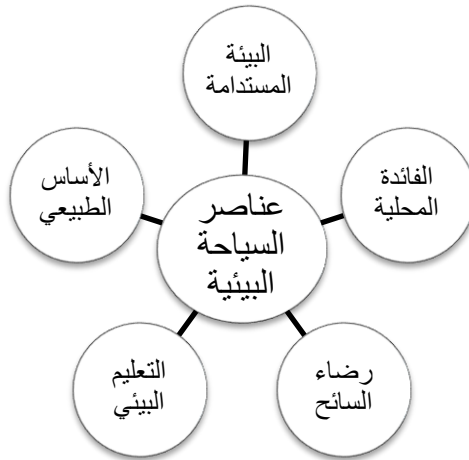
وضمن هذه المفاهيم تعمل السياحة البيئية على المحاور التالية:⁽²⁾

المحور الأول: معالجة أسباب التلوث القائم والحفاظ على جمال البيئة الطبيعية وسلامتها في مكان معين يجعل من هذا المكان مقصدا سياحيا؛

المحور الثاني: الارتقاء بمعايير صحة البيئة وسلامتها في أماكن القصد السياحي للبيئة الطبيعية وزيادة جاذبيتها بتوفير وسائل الراحة وسلامة المكون السياحي الطبيعي، وذلك بوضع نماذج من شأنها عدم إحداث التلوث البيئي وتساعد على إدامة حيوية وصحة البيئة.

كما تتكون السياحة البيئية من خمسة عناصر أساسية متفق عليها موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) العناصر الخمسة المكونة للسياحة البيئية



المصدر: د. أكرم عاطف رواشدة، (2008): السياحة البيئية "الأسس والمركزات"، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع: الأردن، ص 147.

⁽¹⁾ موفق عدنان الحميري، (2008): إدارة القرى والمنتجات السياحية "تحليل وظيفي وآفاق مستقبلية"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 110.

⁽²⁾ بركات كامل النمر المهيترات، (2011): الجغرافيا السياحية "الأقاليم السياحية في العالم"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 147.



1- السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق ضوابط حاكمة وقواعد محكمة تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية؛

2- السياحة البيئية تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض؛

3- السياحة البيئية نشاط له عائد وله مردود سواء مادي أو معنوي؛

4- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي، وما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي؛

5- السياحة البيئية هي التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدية تعاهدي وهو التزام فاعل ليس فقط على مستوى الفرد السائح أو على مستوى الشركة المنظمة لها أو على مستوى الدولة المستضيفة ولكن على مستوى العالم ككل.

ومن خلال كل هذه التعاريف والمفاهيم التي جاءت لتضع الملامح الأساسية للسياحة البيئية، يمكن الوقوف على مفهوم شامل كالآتي: السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية رغم اختلاف الغرض المراد منها قد يكون للراحة والاستجمام والاستمتاع بالطبيعة والبيئة المحيطة، أو للتعلم والتعرف والتنقّف بمكونات هذه البيئة وحضارتها، حيث ترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وهي أيضا نشاط له عائد ومردود اقتصادي واجتماعي متعدد الجوانب حيث يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي، فتجمع بين القديم والحديث مما يخلق نمطاً رائعاً من التجانس والتوافق والاتساق.

وقد أوضحت منظمة UNEP (المنظمة العالمية لحماية البيئة) وكذلك منظمة السياحة

العالمية أن خصائص السياحة البيئية تتمثل فيما يلي: (1)

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 85-92.



- إدراك قيمة المصادر الطبيعية والثقافات المحلية في المناطق المحمية، وهذا الإدراك يقع على عاتق كل من المواطن المحلي والزائر، من خلال وضع التعليمات والقوانين من قبل المؤسسات المعنية على المواطنين المحليين لعدم تغيير المصادر وإبقائها على صورتها الأصلية، أما إدراك الزائر فيتمثل في عدم الإضرار بالمصادر الطبيعية والثقافية من خلال احترام المصادر الطبيعية وعادات وتقاليد المجتمع المحلي خاصة فيما يتعلق باللباس؛

- الاهتمام بالجانب التعليمي والتوضيحي ذلك لأن غالبية روادها من الطبقة المتعلمة والمدارس والجامعات؛

- الاهتمام بأبناء المنطقة وعمل مشاريع خاصة بهم حيث تسعى السياحة البيئية عادة إلى تركيز استثماراتها وعوائدها في أيدي السكان المحليين، ولكن إذا لم تتوفر القدرة المحلية على الاستثمار فيمكن الاستعانة بالمستثمرين من خارج المنطقة ولكن تبقى مهمة الإدارة والعمل والعوائد في أيدي السكان المحليين وذلك لتشجيعهم على المحافظة عليها؛

- التقليل من الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية سواء كان ذلك من الزوار أو السكان المحليين من خلال تشكيل فريق عمل من السكان المحليين وكذلك المؤسسات الحكومية المتوفرة في المنطقة؛

- أن تتفاعل السياحة البيئية وتتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في المناطق المحمية أو المحيطة بها وذلك لخلق ودعم الروابط المتبادلة مما يقلل من تسرب الأموال خارج المنطقة، والتركيز على إدماج السكان المحليين في المشاريع السياحية في المناطق المحمية.



كما توجد العديد من المعوقات التي تواجه السياحة البيئية وتحول دون تطورها وتقدمها وتضر بالمقومات السياحية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياح، ومن بين هذه المعوقات نذكر: (1)

- التلوث البيئي الذي يؤثر سلبا على المقومات السياحية البيئية ويؤدي إلى تدهورها وفقدانها لجاذبيتها، كما يجعلها بيئات غير صحية وغير صالحة للاستجمام وهذا ما يجعل الكثير من السياح يجتنبونها؛

- تواضع الوعي السياحي ونقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة والبيئة لدى معظم المواطنين، هذا ما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة والسلبية في بعض الأماكن السياحية، هذه السلوكيات قد تدمر مجهودات ضخمة تبذلها الدولة من أجل إنعاش السياحة البيئية؛

- استخدام التكنولوجيا الحديثة الملوثة للبيئة في عمليات الإنتاج المستمر والمتطور للمنتجات الحضرية والمغريات السياحية الصناعية يهدد البيئة الطبيعية بمختلف عناصرها؛

- تؤثر العوامل الطبيعية على إقبال السياح إلى بعض الأماكن السياحية، كما أنها قد تدمر الكثير من المقومات السياحية الصناعية ومن بين هذه العوامل نذكر الزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية والتغير المناخي، وهي عوامل خارجة عن إرادة الإنسان ولا يمكنه التحكم فيها، ولكن عليه أخذ الاحتياطات اللازمة قبل حدوثها، (2) وتدهور البيئات والمواطن الطبيعية عن طريق قطع الأشجار وحرق الغابات والاستعمال المفرط للمبيدات الحشرية والكيماويات الزراعية، والصيد

(1): حسن أحمد شحاته، (2006): التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب: القاهرة، مصر، ص 120 .

(2): رزوق عبد الكريم، (2004): سبل تطوير السياحة الثقافية، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 73.



الجائر والاستهلاك الغير رشيد، هذا ما يؤدي بدوره إلى تناقصها وانقراض الكثير من المحميات الطبيعية التي تعد عاملاً أساسياً في تنمية السياحة البيئية؛⁽¹⁾

- النمو السكاني والزحف العمراني إذ أنه مع ازدياد عدد السكان يزداد الطلب على الحاجات الأساسية مثل المياه والوقود والطعام، والحاجة أيضاً إلى إقامة أماكن سكنية بسرعة فائقة وبطريقة عشوائية، وهذا ما يشكل ضغطاً كبيراً على البيئة الطبيعية والصناعية، ويشوه صورة المنطقة السياحية؛

- نقص الأمن والاستقرار وتواجد الإرهاب وانتشار الحروب التي تسبب الكثير من الكوارث والمشاكل تؤدي إلى دمار البيئات الطبيعية والاصطناعية، وهذا ما يفقدها طابعها السياحي البيئي؛⁽²⁾

- الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها تحدد ما يجب القيام به على الصعيد القومي والإقليمي والمحلي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- ضعف موقع السياحة البيئية في الخطط التنموية مما يقلل من أهميتها ويؤدي إلى قلة المشاريع المنجزة والمخطط لها وتواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والنبي التحتية السياحية، وتواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة لذلك، مما يؤدي إلى تقليدية البرامج السياحية البيئية، أو عدم وجودها أصلاً هذا ما يقف حائلاً دون إطالة مدة إقامة السائح وجهله لأهم المقاصد السياحية في المنطقة؛

- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية البيئية وإهمال المناطق الأثرية وخصوصاً الأماكن الدينية والمباني التاريخية، والتقصير في أعمال الصيانة والترميم؛

(1): محمد أحمد البواردي، الحياة الفطرية في موسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد 6)، ص 10.

(2): علي بن فايز الجحني، عبد العاطي أحمد الصياد وذياب موسى البدينة، (2004): الأمن السياحي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف: الرياض، ص ص 48-50.



- ضعف وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصوله إلى مناطق الجذب السياحي، وزيادة تكاليف النقل والإيواء.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه المعوقات التي تواجه الصناعة السياحية البيئية تتباين وتختلف باختلاف المجتمعات ودرجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية البيئية ولهذا تسعى مختلف الدول جاهدة محاولة التغلب عليها.

المطلب الثالث: علاقة السياحة البيئية بالسياحة المستدامة

إن السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن الفصل بين أهدافهما لأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.⁽¹⁾

ومنه نستنتج مدى أهمية السياحة البيئية في نجاح التنمية المستدامة ومدى تشابك وتماسك وتلازم هاتين العمليتين ومدى تأثيرهما في الاقتصاد الوطني، فالسياحة البيئية لا تستطيع أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة، ولا بد أن يعتمد التطور السياحي على معايير دائمة لا تؤثر على البيئة في المدى البعيد، وإن تكون هذه المعايير

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص 157.



ناجعة على جميع المستويات فتطبيق مفهوم السياحة المستدامة معناه وجود سياحة نظيفة وتهتم بالبيئة ورفيقة للمجتمع، وفي المقابل تحقق مردود مالي عالي.⁽¹⁾

إن فالسياحة البيئية جزء من السياحة المستدامة تتبع أسسها من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم بنشاط على المحافظة على الإرث الوطني الطبيعي والثقافي، وهي تعمل على مشاركة السكان المحليين ومساهماتهم في تخطيط وتطوير المشاريع، وبالتالي تخفف من النزوح السكاني نحو المدن الكبرى.⁽²⁾

وهي أيضا سياحة تستند على عدم الإضرار بالبيئة على كافة المستويات الايكولوجية والاجتماعية والثقافية، فهي سياحة مسؤولة، راشدة؛ أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية، ولأنها كذلك فهي سياحة مستدامة تتجدد مواردها، فلا تنضب بفعل الاستعمال الكثيف، وعليه فنتائجها في صالح السياحة الوطنية، وفي صالح البيئة، وفي صالح التنمية المحلية والوطنية على المدى المتوسط والبعيد.⁽³⁾

وهناك مبادئ عامة تحكم العلاقة بين التنمية المستدامة وتنمية السياحة البيئية تتمثل في:

- حماية المقومات الطبيعية في المواقع السياحية، وضمان أن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للموقع السياحي، حتى نضمن استمرارية ديمومة الموارد البيئية والحفاظ عليها؛

- دمج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السياحة البيئية، وإيجاد نوع من التوازن والتوائم بين مختلف العمليات التنموية، والحفاظ على شخصية المجتمعات المحلية وتميزها؛

⁽¹⁾: دولي سعاد وحاجي كريمة، (2010): تطوير السياحة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق

التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 14.

⁽²⁾: عماد أبو سعدة، السياحة البيئية في سورية، تاريخ الاطلاع 11-02-2008، www.alakera.com

⁽³⁾: إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، المصدر سبق ذكره، ص ص 140 - 141.



- التأكيد على مراعاة الجوانب الاقتصادية، وضمان الجدوى الاقتصادية لتنمية السياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل يستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- التركيز على عامل الزمن واستغلال الموارد، بالتعامل مع الموارد السياحية والبيئية وفق قيمتها الحقيقية عبر الزمن وليس قيمتها المادية الحالية فقط؛
- إدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية، والمحافظة على بيئة المواقع السياحية، ومنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، والتحكم في هذه العلاقة عند حدوث انحراف عن التوازن، فمن خلال الوصول إلى توازن بين النظامين الاقتصادي والبيئي تتحقق تنمية سياحية بيئية مستدامة.

إن الترابط بين صناعة السياحة والمجتمع المحلي والبيئة يؤدي إلى نجاح تنمية السياحة البيئية وتحقيق مبدأ الاستدامة، فيجب النظر إلى العناصر الثلاث السابقة بشكل متكامل ومتوازن بحيث أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن عملية التنمية السياحية والتي تقابل مبادئ التنمية المستدامة.⁽¹⁾

(1): إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، المصدر سبق ذكره، ص ص 416 - 418.



المطلب الرابع: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة التي وضعتها المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع

في استخدام هذه المؤشرات في بعض الجهات السياحية، الغرض منها توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة.

الجدول رقم (07) المؤشرات الأساسية للسياحة المستدامة

المؤشر	المعايير المحددة
حماية الموقع	توزيع مجالات الحماية وفق تصنيفات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية IUCN.
الضغط	عدد السياح الذين يزورون الموقع (سنويا وبفترة الذروة).
الاستخدام الكثيف	الاستعمال الكثيف في فترة الذروة (شخص / هكتار).
التأثيرات الاجتماعية	نسبة السياح إلى المحليين (فترة الذروة والمواسم).
رقابة التطور	إجراءات الرقابة البيئية والإشراف على تنمية المواقع وكثافة الاستخدام.
إدارة المخلفات	نسبة المخلفات المعالجة من المواد المستلمة (مؤشرات إضافية تتضمن حدود معينة للتراكيب في البنية التحتية مثل الماء).
عملية التخطيط	وجود خطة إقليمية لمقاصد المنطقة السياحية.
نظم البيئة الحساسة	عدد المساحات الهشة / النادرة.
رضاء المستهلك	مستويات الرضى لدى الزوار (وفق استقصاء).
القبول المحلي	مستويات الرضا لدى المحليين (وفق استقصاء).
مساهمة السياحة بالاقتصاد المحلي	حصة النشاط الاقتصادي التي تحضرها السياحة فقط.
مؤشرات مركبة	
طاقة الاستيعاب	معايير المؤشرات تسمح مبكرا بالتحذير من تجاوز الحدود لمختلف شرائح الزوار المحددة وفق استطاعة المكان.
ضغوط على الموقع	المعايير المركبة للتأثيرات على الموقع (طبيعية وثقافية).
تحريض الطلب	مقاييس الجودة في مشوقات الموقع تجعلها جاذبة للسياحة ويمكن تطويرها.

المصدر: صلاح الدين خربوطلي، (2002): السياحة صناعة العصر، الطبعة الأولى، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر: دمشق، سوريا،

ص 160.

ولكن يبقى على كل سلطة محلية أن تضع قائمة تتضمن مؤشرات بيئية خاصة بالمنطقة

ترتبط بخصائصها وتناسب الأهداف المنشودة في خطة التنمية السياحية التي تنفذها، وقسمت



عامة إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: (1)

1. المؤشرات البيئية

وينبني هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي: (2)

- مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة؛
- مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المنطقة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة؛
- مؤشر كثافة استخدام المياه: والذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛
- مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

(1): عبد الباسط وفا، (جوان 2005): التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حلوان (العدد 12)، ص 189.

(2): علي رحال وعامر عيساني، (يومي 09 و 10 مارس 2010): استراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر و تونس)، للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، ص 4.



2. المؤشرات الاجتماعية

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي:

- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: تقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم ... إلخ؛
- مؤشر رضي السكان المحليين: وهو يحدد مستوى الرضي لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛
- مؤشر الأمن: انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي؛
- مؤشر الصحة العامة: مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي، قياس عدد الأطباء والمرضى إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

3. المؤشرات الاقتصادية

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات مؤشر العمالة، العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار، ونسبة المساهمة في الناتج المحلي وميزان المدفوعات.



المبحث الثالث: آثار السياحة وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة

ان السياحة لها دور هام في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، إلا أن هذه الصناعة لا تخلو من الجوانب السلبية أسوة ببقية الصناعات الأخرى، ولذلك فلا مناص من الإلمام بالآثار المتعددة لهذه الصناعة. وتحقيق الاستدامة للسياحة يتطلب إدارة التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويكون ذلك بوضع المؤشرات البيئية الخاصة بالموقع وتضمينها في عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة، وبهذا يتم الإقلال من التأثيرات السلبية المحتملة للسياحة، على أن تتم المراقبة المستمرة والمعالجة الفورية للمشاكل التي تنشأ والتأكد من المحافظة على مستويات الاستدامة للسياحة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

يترتب عن صناعة السياحة مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية يمكن تسليط الضوء عليها بإيجاز كما يلي:

1. الآثار المباشرة

يساهم النشاط الاقتصادي السياحي في دعم الاقتصاديات بشكل مباشر في عدة مجالات، وأهم هذه الآثار ما يلي:

أ. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط

التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفق للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:⁽¹⁾

- ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛

- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛

(1): أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، (1999): تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث:



- فروق تحويل العملة؛

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

ب. **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.⁽¹⁾

وميزان المدفوعات ناتج عن الفرق بين الإيرادات والنفقات ولهذا يمكن وضع للسياحة ميزان خاص بها يسمى "الميزان السياحي" وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات (دخول العملة الصعبة) والنفقات (خروج العملة الصعبة من طرف المواطنين في الخارج).

ج. **خلق مناصب شغل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز بمستلزمات الإنتاج.

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل لأكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء، فمثلا فندق بـ 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسمين و 10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها منصب العمل غير المباشرة،

(1): آسيا محمد إمام الأنصاري و إبراهيم خالد عواد، المصدر سبق ذكره، ص 32.



فمثلا السياحة في فرنسا توظف 800000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية.⁽¹⁾

د. أثر السياحة على المستوى العام للأسعار: يؤدي رواج السياحة في منطقة ما إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها مما ينتج عنه ارتفاع لأسعار السلع والخدمات المقدمة، وتبرز العلاقة هذه في ما يلي:

- تميل الأسعار للارتفاع نتيجة زيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات التي تقدمها السياحة، كما أن أسلوب شراء السائحين نتج عنه زيادة الأسعار للسلع والخدمات بما فيها النقل والإيجار وها ما يخلق نوعا من التضخم؛

- التضخم عن طريق السياحة من خلال ارتفاع القوة الشرائية لدى السياح الأثرياء وإقبالهم على شراء المنتجات، بالإضافة إلى أن قلة السلع والمنتجات التي يحتاج إليها السائح تؤدي إلى ارتفاع أسعارها، كما أن الطلب على الأراضي لإقامة مشاريع سياحية يزيد من أسعارها وهذا الارتفاع يعاني منه المجتمع المحلي.

2. الآثار غير المباشرة

تتمثل أهم الآثار غير المباشرة التي تعكسها السياحة على الاقتصاد فيما يلي:

أ. أثر المضاعف للسياحة: إن الدخل المتولد عن السياحة عندما يدخل الاقتصاد يتضاعف عدة مرات ما بين 1 إلى 6 أضعاف حسب أوضاع الاقتصاد والسياحة والترابط بينهما، فالمضاعفات السياحية تحاول قياس العلاقة بين الإنفاق السياحي المباشر في الاقتصاد والأثر الثاني لذلك الإنفاق ضمنه، وهو يتأثر بحجم الاقتصاد واحتوائه لمستلزمات تشغيل السياحة، ميول السياحة

(1): JEAN MICHEL HOERNER,(1997) Géographie de l'industrie touristique, ellipses, Edition Marketing, P.40



لشراء بضائع أو خدمات وميول المواطنين للتوفير أكثر من الإنفاق والاستثمار.⁽¹⁾

ب. الاستثمار في البنى التحتية: تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى

التيتمتة في : المطارات، والطرق، والموانئ، والمتاحف، ... الخ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة

مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.⁽²⁾

ج. تحقيق التوازن الجهوي: إن التصنيع ووضع المشاريع الصناعية يتمركز عموماً في المدن

الكبرى، خاصة العاصمة مما يجلب أكبر عدد من السكان وعلى المدينة أن تتحمل عبء التكاليف

والنزوح الريفي الذي يؤدي إلى خلق مناطق مهجورة كثيرة وكبيرة، لكن السياحة تساهم عموماً في

تنمية هذه المناطق وتخفيف العبء على المدن، فالسياحة إذن تعتبر وسيلة ممتازة لإحداث توازن

جهوي لأن خلق مشروع سياحي يستدعي شروط جذب سياحي وجمال طبيعي، وهذا ما تحققه

غالباً هذه المناطق الريفية والمهجورة كالجنوب والجبال، كذلك فإن إنشاء مناطق سياحية من شأنه

أن يقربها أكثر بباقي مناطق البلاد وأن يعمرها بفضل توظيف سكانها في ميدان السياحة الذي

يرقي وسائل النقل ويدعم الاتصال بها.

د. السياحة كعامل للتنمية في الدول النامية: هناك من يرى في قطاع السياحة عنصراً من

عناصر تحقيق عملية التنمية خاصة على مستوى البلدان النامية، لما تشكله السياحة من أهمية

بالغة على المستوى العالمي حيث تعتبر المورد الأول للإيرادات والمداخيل في العالم، بحيث

⁽¹⁾: صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، المصدر سبق ذكره، ص 206.

⁽²⁾: ورقة عملا الهيئة العليا للسياحة، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية، 19-



تجاوزت مداخيلها صادرات البترول ومشتقاته والسيارات والآلات الإلكترونية والمواد الأولية والنسيج ... الخ.⁽¹⁾

3. الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية في اقتصاد العديد من دول العالم، المتقدمة منها أو النامية ومن بينها الجزائر التي باتت تستثمر المادة الخام المتوفرة في المقومات المختلفة، في تطوير السياحة واستدامتها، إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:⁽²⁾

- تكلفة البنية التحتية بحيث يمكن للسياحة أن تكلف الدولة ودافعي الضرائب أموالا طائلة، وقد يرغب أصحاب المشروعات السياحية في تحسين الميناء الجوي أو الطرق أو غير هذا من أشكال البنية التحتية، علاوة على إمكانية حصولهم على إعفاءات ضريبية وغير هذا من المزايا المالية التي تعتبر من النشاطات المكلفة؛

- البطالة الموسمية، السمة الموسمية للوظائف خلقت مشكلات اقتصادية للمقاصد السياحية التي تعتمد اعتمادا كبيرا عليها، وتشمل المشكلات التي تواجهها العمالة الموسمية انعدام الأمان الوظيفي (وما يتبعه هذا من أثر على الدخل)، فعادة ليس من ضمان للتوظيف من موسم لآخر، مع صعوبة الحصول على تدريب أو المزايا الطيبة التي تمنحها الوظيفة أو إقرار بمدة الخدمة، علاوة على السكن وظروف العمل السيئة؛

⁽¹⁾: بوعقلين بديعة، (1996): السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي، أطروحة ماجستير فرع تخطيط، جامعة الجزائر، ص 41.

⁽²⁾: دولي سعاد، (2014): آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص 217.



- زيادة الأسعار، عادة ما يتسبب الطلب المتزايد على الخدمات الأساسية والسلع الأساسية من جانب السائحين في رفع الأسعار بشكل يؤثر سلباً على السكان المحليين، الذين لا تزيد دخولهم بشكل متناسب، وقد تزيد المشروعات السياحية والارتفاع المرتبط بها على الطلب على العقارات من تكلفة البناء ومن قيمة الأرض، ولا يؤدي هذا فقط إلى تفاقم صعوبة حصول السكان المحليين على احتياجاتهم الأساسية، بل يمكنه أن يؤدي إلى هيمنة الأجانب على سوق الأراضي والهجرة الداخلية التي تأكل الفرص الاقتصادية المتاحة لسكان البلد، مما ينتج عنه استياء السكان المحليين من غلاء الأسعار، بسبب إقبال السياح والفرق في المستوى المادي بينهم وبين السياح، ومن العمالة الوافدة؛

- تقل الفائدة الاقتصادية عندما تكون المواد مجلوبة من الخارج والأماكن السياحية مملوكة لأجانب؛

- تركيز نشاط السياحة في منطقة ما يعمل على تشتت اقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية

أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيها، ويقصد بالآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي رصد النتائج الاجتماعية والثقافية لصناعة السياحة والتي تتحدد تبعاً لمجموعة متغيرات داخل الدولة السياحية والتي تتمثل في:⁽¹⁾

- تباين الثقافات حيث تقوم السياحة على حركة أفراد من دولة إلى أخرى (سياحة دولية) أو من موقع إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة (سياحة داخلية)؛

⁽¹⁾: عامر عيساني، (2010): الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص38 .



- اعتبار السياحة تجربة عابرة تبعد السائح عن الالتزام بالقيم والعادات؛
- حجم الدولة المستقبلية للنشاط السياحي والتوزيع المكاني ومدى قوة الأسس الدينية والثقافية بها؛
- مستوى التطور الاجتماعي والحضاري لسكان الإقليم السياحي، فكلما كان المستوى عالياً قل تأثير السائح على سكان المقصد السياحي والعكس؛
- سرعة ازدهار صناعة السياحة، فكلما تطورت أنشطة السياحة بصورة متدرجة خلال بعد زمني طويل، قلت الآثار الاجتماعية السلبية؛
- مدى توافق الصورة السياحية للمقصد السياحي التي تكونت لدى السائحين من خلال وسائل الترفيه والتسويق مع مقومات الجذب الحقيقية؛
- اختلاف الآثار الناجمة عن حركة السياحة الدولية عن تلك الآثار الناجمة عن السياحة الداخلية.

1. الآثار الإيجابية

- تعمل السياحة على إحياء التقاليد المعمارية المحلية، وإعادة بعث الفنون المحلية والمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية في مختلف الأقاليم السياحية بالدولة؛⁽¹⁾
- الدعم المالي لصيانة المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب سياحي للسكان المحليين والزوار من الخارج؛⁽²⁾
- التحول الطبقي؛ والمقصود به انتقال بعض فئات المجتمع التي يرتبط نشاطها بالسياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة اجتماعية أعلى من خلال ما يحققونه من مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته؛⁽³⁾

(1): احمد فوزي ملوخي، المصدر سبق ذكره، ص 151.

(2): عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 175.

(3): عامر عيساني، المصدر سبق ذكره، ص 39.



- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات بين السياح والسكان حيث يتعلم كل منهم من ثقافة الآخر وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والإقدام وتلاقي القيم والعادات قبولاً من الجانبين بعد معرفة أصولها وأساسياتها؛

- خلق روح الوحدة بين المجتمعات المختلفة، وهذا هدف هام ورئيسي لتطوير السياحة المحلية أو الداخلية في كثير من دول العالم.⁽¹⁾

2. الآثار السلبية

- اثر السياحة على التركيب الديمغرافي للسكان؛ إن نمو صناعة السياحة يؤدي إلى زيادة فرص العمل وارتفاع الدخول في الإقليم السياحي، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب أيدي عاملة كثيرة من خارج الإقليم، هذه الحركة السكانية تساهم في النمو الحضري السريع، كما تؤدي إلى ظهور خلل في التركيب السكاني من حيث العمر والجنس، لان الحركة انتقائية حيث تأتي الغالبية القصوى من الأيدي العاملة ذات الفئة العمرية الواقعة بين 20 و 30 سنة؛

- الخلل الاجتماعي حيث يؤدي التوسع في النشاط السياحي إلى ظهور أعراض كثيرة لهذا الخلل من خلال تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية الغربية على مجتمعات بعض الدول المستقبلية للسياحة؛

- التصادم الثقافي؛ عادة ما ينشأ عن اختلاف الأفكار والاتجاهات والمعارف واللغة بين مواطني الدول المضيفة والسائحين مشكلات عديدة يترتب عنها تعارض في الفكر، وتصادم في الثقافة، الأمر الذي يحدث شرخاً عميقاً في البناء السياحي لأي دولة، هذا التنازع قد يمثل تحدياً بناءً للجماعة المحلية إذا ما كانت معبأة في إطار استراتيجية تنموية تعنى بإبراز الخصوصية الحضارية

⁽¹⁾: مروان أبو رحمة، (2001): مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 44.



للمجتمع المصدر للخدمة السياحية، وتقدم الوسائل الفعالة لتطوير الشخصية الوطنية والحفاظ على الهوية الثقافية؛

- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي؛ بعض الدول تعاني من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي تتوافد إليها أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية، مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر كافة الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية والمتعة والراحة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الآثار البيئية

تقوم السياحة على عوامل جذب سياحية كالعوامل الطبيعية (المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات، الحيوانات البرية...) والبشرية (المباني، المنشآت، المواقع الأثرية التاريخية، والبنى التحتية) التي تساهم في تحديد اتجاه واختيار السائحين للموقع السياحي المفضل، ومن المؤكد أن للسياحة تأثيرات بيئية مختلفة حسب الظروف المحلية التي يتعرض لها كل قطر سياحي وفقا لخصوصيته.

1. الآثار الإيجابية

يتميز المشروع السياحي عن المشروع الصناعي بأنه أقل إساءة للطبيعة وأكثر إدامة وصيانة لها⁽²⁾، فالتنخطيط العلمي السليم للتنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الآثار الإيجابية على البيئة المحيطة بمختلف المقاصد السياحية ومن أهمها:

⁽¹⁾: ماهر عبد الخالق السبيسي، (2001): مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة، ص ص 131-133.

⁽²⁾: مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، (2013): اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع:

الأردن، ص 207.



- توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، فلقد أصبح الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية؛
- الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفظ (Conservation) الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة، ومن أهم مداخله إحداث توازن بين أعداد السائحين والطاقة الاستيعابية؛⁽¹⁾
- المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والمعمارية من خلال الحوافز التي توفرها السياحة، ويمكن أن يستفاد من الرسوم التي يدفعها السياح في تغطية تكاليف أو جزء من تكاليف إجراءات المحافظة على هذه المعطيات؛
- تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، التصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني؛
- تطوير مرافق سياحية جيدة وتصاميم مختلفة على دعم الطابع الريفي أو الحضري في المواقع السياحية المختلفة؛⁽²⁾
- تساعد وتمول الحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى البيئة الصالحة للحياة البرية والبحرية باعتبارها مشوقات مطلوبة من السياح؛
- تساعد وتمول الحفاظ على المراكز الأثرية والمواقع التاريخية لأنها مقصد لشرائح مهمة من السياح؛
- تساعد على تحسين نوعية ومستويات البيئة، لأن النظافة ونقاء البيئة والبنية التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية؛

(1): عامر عيساني، المصدر سبق ذكره، ص 41.

(2): عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 162.



- تنشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين عندما يرون حرص السياح على البيئة واهتمامهم بها وتمسكهم بالسلوك الصحيح تجاه التعليمات البيئية.⁽¹⁾

2. الآثار السلبية

بالرغم من تأثير السياحة الإيجابي إلا أنه لا مجال لإنكار بعض التأثيرات السلبية المعروفة للسياحة في البيئة الطبيعية إذا لم يتم تخطيط السياحة أو لا تدار بشكل مناسب في المنطقة، وأبرز التأثيرات السلبية:

- الإضرار بالمواقع التاريخية والأثرية نتيجة غياب الرقابة مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، ومنها على الخصوص السرقات والتخريب لبعض الآثار؛

- الاستعمال غير العقلاني للأرض، فالتوسع في تشييد البنى التحتية البني الفوقية للأنشطة السياحية أدى إلى امتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية وإلى مناطق ذات تنوع نباتي وحيواني نادر؛

- إبادة الكثير من الحيوانات البرية (كما هو الحال في الإبادة الوحشية الكبرى للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري)؛

- تلوث الهواء الناتج عن الآلات والطائرات، تلوث الماء بسبب عدم تطبيق نظم معالجة المياه المالحة والفضلات والصرف الصحي، التلوث الصوت بالضجيج الناجم عن أنشطة السياح وآلياتهم وتركز السائحين داخل المدن الكبرى؛

- تشويه المعالم الطبيعية والأثرية بعدم معالجة مخلفات الزوار والسياح، وسلوكهم أحيانا بإطعام الحيوانات أو التصرف السيئ تجاه الأملاك العامة مثل قطف الأزهار أو إشعال النار .. ؛⁽²⁾

⁽¹⁾: صلاح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للمعلومات: دمشق، ص 147.

⁽²⁾: صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، المصدر سبق ذكره، ص 147.



- كثرة أعداد السياح في موقع سياحي صغير يسبب ازدياد حدة الازدحام والاختناقات السكانية والمرورية، وتحويل بعض معالم الطبيعة التي تخلفها بعض المشاريع السياحية.⁽¹⁾

- التأثير السلبي الذي لا يمكن إهماله على المناطق الطبيعية والموائل والمحميات التي تدعم السياحة البيئية والتي يسعى إليها العديد من السياح في العالم الآن ما لم يتم واحترام طاقتها؛
- كميات متزايدة من المخلفات الصلبة والمخلفات الكيماوية الخطرة متمثلة في مواد التشحيم ومواد الطلاء والأحماض والبطاريات المستهلكة وعبوات المواد الكيماوية والمذيبات المستهلكة بعد استخدامها...؛

- ولأن هذا القطاع يعمل لديه أعداد متزايدة من القوى العاملة الوطنية ومع تزايد الضغوط الصحية العالمية من خلال انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة، فقد تصبح السياحة عاملاً من عوامل انتشار هذه الأمراض عن طريق تنقل أعداد كبيرة من السياح بين الدول.⁽²⁾

المطلب الرابع: إدارة تأثيرات السياحة لتحقيق الاستدامة

يتعين إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعظم الآثار الإيجابية من خلال الرقابة والتوجيه وفعالية استخدام الموارد المختلفة، والالتزام بجملة من التوصيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للسياحة.

1. أساليب تعظيم الفوائد الاقتصادية

يمكن للسياحة أن تدعم الفوائد الاقتصادية وتعظم المشاركة فيها من خلال اعتماد وتطبيق سياسات واستراتيجيات مناسبة وذلك منذ بدء عملية التنمية السياحية، ومن هذه الإجراءات ما يلي:
- دعم وتشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية من خلال الاستفادة من البضائع

⁽¹⁾: مثني طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، المصدر سبق ذكره، ص 208 .

⁽²⁾: سامية جلال سعد، (2007): الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، ص16.



- والخدمات المحلية كمدخلات للقطاع السياحي من أغذية ومطاعم محلية واستخدام مواد البناء المنتجة محليا، وإجراء تحسينات أو إضافة أنواع جديدة للإنتاج حسب حاجة الأسواق السياحية؛
- ملكية المرافق والخدمات السياحية للسكان المحليين كالفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر .. الخ، لإعطائهم فرصة أكبر لإدارة وتشغيل التنمية السياحية، لكن في حالة عدم توفر القدرة المالية لدى المجتمع المحلي فمن الضروري السماح للاستثمار الخارجي بالمشاركة؛
- تعظيم الفوائد الاقتصادية من خلال العمالة المحلية في المرافق والخدمات السياحية التي من شأنها دعم الاقتصاد المحلي، وذلك بوضع سياسات من شأنها إعطاء الأولوية للعمالة المحلية التي ترافقها برامج تدريبية لضمان كفاءتها، أو برنامج يتم فيه استبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية حال توفرها بعد التدريب واكتساب الخبرة المناسبة؛
- تطوير شركات السياحة والسفر المحلية لتنتمكن من القيام بتنظيم وتشجيع الرحلات للمنطقة السياحية، وعلى الحكومة وضع الإجراءات التي تسمح بإنشاء شركات محلية للسياحة والسفر، وهذا الأسلوب يتطلب وضع برامج تدريبية لتوفير العمالة اللازمة؛
- التسوق لشراء الصناعات اليدوية والتذكارية المنتجة محليا وبعض المواد المعفاة من الجمارك هي أنشطة هامة جدا للسياح، ولتشجيع السائح على الإنفاق بشكل أكبر لا بد من توفير وتنويع المعروض من البضائع ولكن بحذر نظرا لأن هذا الأمر يترتب عليه نفقات استثمارية يجب دراستها اقتصاديا للتأكد من جدواها وتحديد المتطلبات الفنية اللازمة للإنتاج؛
- يعمل التوسع في الأنشطة السياحية وإضافة الجديد منها والذي ينال استحسان السياح على زيادة إنفاق السياح وبالتالي زيادة العائدات السياحية، وهذا الأمر يجب أن يخضع لدراسات جدوى اقتصادية لتبرير الاستثمار في مثل هذه النشاطات؛⁽¹⁾

(1): عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 183 - 184.



- دراسة الأجهزة القائمة وأهميتها وعددها ومستويات فنادقها ومطاعمها والمنشآت السياحية المختلفة وموقعها من المنطقة المقترح إعدادها سياحيا ودراسة نشاط هذه المجموعات الاقتصادية، وتطور هذا النشاط وعدد المترددين على المعالم السياحية المختلفة؛
- يراعى عند اختيار الأقاليم السياحية عدد السياح المستهدف ومتوسط مدة إقامة السائح، وعدد الليالي السياحية، وإمكانية استثمار هذه الحركة في الإنفاق السياحي العام ومدى تشبع الحركة السياحية، ومدى إمكانية المنطقة للتنمية السياحية.⁽¹⁾

2. إدارة التأثيرات الثقافية والاجتماعية

- ومن أهم الوسائل والإجراءات لتعزيز التأثيرات الإيجابية والإقلال من التأثيرات السلبية ما يلي:
- الحفاظ على الأصالة في الظواهر الفلكلورية المحلية وتطويرها وتدريب الكوادر اللازمة لعرضها وتقديمها في مجال السياحة؛
- تخصيص السكان المحليين بمزايا تشجعهم على استخدام التسهيلات والخدمات السياحية في منطقتهم، مثل منحهم أسعار خاصة للخدمات السياحية، وخاصة لفئات معينة منهم مثل الطلاب والباحثين والصحفيين والمجموعات السياحية؛
- مراعاة طاقة الاستيعاب لمختلف أقسام الموقع لتجنب الزحام والضرر لتلك المواقع؛
- إذا كان مستوى الدخل العام في المنطقة منخفضا، فإن من المناسب إقامة منشآت مبيت وخدمات سياحية تناسب ذلك المستوى، بشكل يمكن أوسع شرائح المجتمع المحلي من التمتع بالسياحة في منطقتهم بما يتلاءم مع مستوى دخلهم؛
- لكي يتحقق الأمن السياحي والاستقرار في التعامل بين السائح والمواطن، من الضروري نشر وتوضيح لائحة تعليمات السائح تتضمن توصيفا بسيطا للعادات والتقاليد والممنوعات والمحرمات،

(1): أحمد الجلاذ، (2000): التنمية السياحية المتواصلة، الطبعة الأولى، عالم الكتب: القاهرة، ص67.



والظواهر الأساسية للفلكلور المحلي والسلوك المناسب الذي يجب عليه التقيد به في مكان معين أو خلال فترة معينة من جهة، ومن جهة أخرى يجب توعية السكان المحليين عن السياحة والسلوك المناسب في تأدية الخدمات السياحية والتعامل مع مختلف فئات السياح؛

- تصميم المنشآت وأبنية الخدمات بشكل يعكس الطابع المحلي ويتكامل مع النسيج العمراني في المنطقة، إضافة إلى استخدام مواد البناء والتزيينات المحلية ما أمكن، وهذا ما يرغبه السائح أصلاً، ويمنح للمنطقة ميزة وهوية خاصة؛

- تحديد الأسواق السياحية المستهدفة في مجال الترويج والتسويق في إطار مدى احترامها للبيئة والثقافة المحلية للمنطقة، وقد تتضمن الخطة تقييد أو منع فئات معينة من السياح من الزيارة لأسباب سياسية أو أخلاقية أو شخصية، وهذا يتم تحديده من قبل السلطات المركزية؛

- مراقبة البيئة السياحية العامة بشكل دائم ومستمر، وذلك بهدف تطبيق أنظمة صارمة تتعلق بمكافحة المخدرات والسكر الشديد والدعارة وغيرها من الظواهر والتصرفات الشاذة، ومن جهة أخرى يجب تحذير السياح من الدخول لمناطق أو شوارع أو محلات معينة غير آمنة أو التعامل مع بعض البائعين الجوالين الذين يحتالون ويستهدفون السائح، أو تعرض السائحات للتحرش والاعتداء في بعض المناطق المحافظة؛⁽¹⁾

- توفير إمكانيات إقامة المجتمعات السياحية المتمثل في وفرة مياه الشرب، توفير وسائل النقل..؛

- معرفة المجالات الاجتماعية في المنطقة المزعم تنميتها سياحياً والمتمثل في الوضع الاجتماعي ومدى تجاوب السكان المحليين مع هذه التنمية؛⁽²⁾

⁽¹⁾: صلاح الدين خريوطي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، المصدر سبق ذكره، ص ص 157 - 158.

⁽²⁾: أحمد الجراد، التنمية السياحية المتواصلة، المصدر سبق ذكره، ص 67.



- توفير الحوافز المالية وأساليب أخرى لتشجيع الملكية المحلية والإدارة وتشغيل الفنادق وغيرها من المرافق والخدمات السياحية، وذلك لدعم مشاركة السكان المحليين في السياحة؛
- توعية السكان سياحياً مع التركيز على مبادئ وفوائد ومشكلات السياحة وكذلك السياسات التنموية الخالية والخطط السياحية، وتدريب السكان المحليين للعمل في كافة مستويات السياحة لدعم الاقتصاد المحلي وإزالة سوء الفهم وأي تناقض بين السياح والسكان المحليين.⁽¹⁾

3. إدارة التأثيرات البيئية

- ويمكن تطبيق إجراءات خلال مراحل خطة التنمية السياحية سواء لتفادي المشكلات البيئية أو حلها أو لتحسين وصيانة النوعية البيئية بشكل عام، والمعايير التالية تبين مجالات تحسين العلاقة بين السياحة والبيئة:
- يجب أن تكون الاعتبارات البيئية متمثلة في خطط التنمية وخاصة في مجالات تحقيق نقاء الهواء والماء وحماية الموارد الطبيعية والثقافية ونوعية المحيط البيئي والحياتي للإنسان؛
- أهداف اجتذاب السياحة للمنطقة يجب أن تستند إلى طاقة الاستيعاب للمواقع لتحقيق الاستدامة للبيئة وتكاملها مع التنمية الإقليمية والثقافة المحلية وما يناسب استخدامات الأرض؛
- القرارات يجب أن تستند إلى معلومات كاملة وواقعية عن أوضاع البيئة والنواحي التي قد تتأثر بها، كما يمكن أن تتضمن الخطط مواقع بديلة لتكون وسيلة لاستيعاب الزيادة في طاقة الاستيعاب؛
- مقاييس ومعايير بيئية مناسبة لمستويات التخطيط يجب أن تحدد في برامج التنفيذ، وخاصة تلك التي تخص فترة الذروة في الحركة السياحية والأمور التي تتعلق بمعالجة الصرف الصحي، تصريف النفايات والمخلفات، منع تلوث الصوت وضوابط كثافة المرور ...

(1): عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 180.



- يجب تحديد الحوافز للقطاع العام والخاص لتشجيع السياح على القدوم خارج فترة الموسم أو في فترات الركود بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والاقتصادي لوسائل المبيت والتسهيلات السياحية؛
- يجب وضع وإعلان لائحة تعليمات وضوابط عن حدود التنمية في المناطق الحساسة والهشة، كما يجب وضع تشريعات خاصة لحماية البيئة الحساسة والنادرة، والتي من خصائصها سرعة التأثر بالاستعمال؛
- ضمن الجهود التي تبذلها السلطة السياحية يجب أن تصدر معارضتها الصريحة حول الأمور الهامة مثل: رعاية أو اعتماد تنمية لا تحقق شروط الاستدامة، أو تأييد إجراءات تؤدي إلى عرقلة الاستثمار، وضع العوائق أمام التعاون مع الفعاليات السياحية والهيئات غير الحكومية؛⁽¹⁾
- استخدام تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات مع إعادة استعمال المواد المعالجة لأقصى درجة ممكنة، مع تطوير نظم توفير الطاقة؛
- إنشاء طرق مناسبة وغيرها من أنظمة النقل لتفادي الضغط المرور وتحقيق الاستغلال الأمثل لأنظمة النقل الكبرى والعامة ومسارات مرور المشاة؛
- تطبيق معايير خاصة للتصميم المعماري ومواد بناء تتلاءم بيئياً ومعماريًا مع استخدام أنظمة تخفيض استهلاك الطاقة في التصميم؛⁽²⁾
- يراعى عند اختيار الأقاليم السياحية مدى التلوث الذي أصاب البيئة ومدى نقاء هذه البيئة، فالتنمية البيئية للمناطق السياحية هي التي تراعي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم؛
- يراعى عند التخطيط للمناطق السياحية وضع وصف لأي مناطق حساسة يمكن أن تكون

(1): صلاح الدين خربوطي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، المصدر سبق ذكره، ص 149.

(2): عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 166.



عرضة لتأثيرات كبيرة كالمواقع الأثرية والتاريخية والثقافية والمحميات الطبيعية؛

- تحديد طاقة التحمل وأفضل استعمال الأراضي مع وضع مؤشرات يمكن استخدامها لقياس

الأحمال القصوى للمناطق السياحية.⁽¹⁾

وهناك معايير أخرى لحماية البيئة يجب أن تتضمنها خطة التنمية السياحية لتكتمل شروط

وأسس الاستدامة في الخطة وأهمها:⁽²⁾

- إعداد تصاميم خاصة لنظم المرافق العامة والبنية التحتية؛

- تطوير الطرق ونظم المواصلات، واستخدام الوسائل غير المسببة للتلوث مثل الحافلات

الكهربائية، كما يمكن أن يكون تركيب أجهزة تمنع التلوث في السيارات كشرط للسماح باستخدامها

من قبل السياح في مواقع سياحية معينة؛

- تنفيذ قواعد استخدام الأرض وتخطيط الموقع بما يناسب البيئة مع ضوابط تضمن التوظيف

المخطط لأقسام الأرض وأنماط التصميم المعتمدة، ويشمل ذلك الاستخدام المناسب للوحات الدعاية

للمنشآت، وتمديد الكابلات تحت الأرض...؛

- ترك فراغات في الموقع كساحات عامة مكشوفة للمحافظة على البيئة الطبيعية للمنطقة؛

- تنظيم الحركة السياحية في المواقع الحساسة، ومراعاة تنفيذ المنع فيها في فترات من العام؛

- في المواقع الطبيعية والمنتزهات والحدائق يمنع على الزوار والسياح قطف الزهور أو قطع

الأشجار أو قتل الحيوان، وتنفيذ تعليمات السائح في حدائق الحيوان الحرة المتعلقة بالمرمرات

المحددة للسير وبالاتجاهات الإجبارية...؛

- في البيئة البحرية يجب الاهتمام بموضوع مخلفات السفن، وعدم استعمال القوارب بمحرك في

(1): أحمد الجلال، التنمية السياحية المتواصلة، المصدر سبق ذكره، ص66.

(2): صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، المصدر سبق ذكره، ص 151.



المناطق الحساسة، وكذلك منع السياح من جمع الصدف والمرجان أو ترحيل رمال الشاطئ.

وتلخص اللائحة التالية التأثيرات السلبية في المناطق المحمية والإجراءات المناسبة

لمعالجتها كمثال:

الجدول رقم (08) التأثيرات السلبية في المناطق المحمية والإجراءات المناسبة لمعالجتها

الموضوع	التأثير السيئ على النوعية البيئية	المعالجة الممكنة والإجراء المناسب
الزحام الزائد	- ضغط بيئي على الجمهور - تأثير سلوك الحيوانات البرية	- تحديد حجم الزيارات وعدد السياح - زيادة طاقة الاستيعاب -تعليمات صارمة
التنمية الزائدة	- تبرز معالم الفقر في حياة الريفيين - خلل في التجانس الاجتماعي والسلوك - تأثير القطاع الزراعي أرضا وعمالة - خصائص الأرض وتبذير المياه - منظر خطوط الطاقة وتمديد المرافق	- إبعاد المنشآت أو تحسين الوضع للسكان - تعليمات للسائح وتوعية المواطن - نظام مدروس لاستخدامات الأرض - حماية الخصائص وترشيد استخدام المياه - استخدام تمديدات تحت الأرض ما أمكن
تلوث الصوت	- إزعاج الحياة البرية والسكان والزوار - أضرار صحية ونفسية	- تنظيم حملة توعية - وضع ضوابط وإرشادات
النفائيات	- تعود الحيوانات البرية على الأوساخ - تشويه المظهر العام - أضرار وأوبئة صحية	- تنظيم حملة توعية - وضع ضوابط وإرشادات - توزيع حاويات وسلال في مواقع مناسبة
التخريب العام	- اعتداء على الأملاك العامة - تدهور الثروات الأثرية والطبيعية	- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف - وضع ضوابط وإرشادات
ضجيج الطائرات	- ضغط بيئي على الإنسان والحيوان	- تنظيم مواعيد الإقلاع والهبوط - نظام استخدام الأرض قرب المطار
طرق زائدة	- ضغط بيئي على الإنسان والحيوان	- زيادة إمكانيات وسائل النقل العام
قيادة خارج الطرق	- تخريب الزراعة والبيئة الطبيعية	- حدود للطرق وضوابط صارمة
القوارب الآلية	- إزعاج الحياة البرية بموسم التوالد - تلوث الصوت ونتائجه	- تحديد المواسفات والمواعيد والاستخدام - وضع ضوابط وإرشادات
الصيد بأنواعه	- التنافس مع المفترسين - تدهور الثروات الهامة بالمنطقة	- تحديد المواقع والمواعيد والضوابط - وضع برنامج إرشادي بيئي
رحلات المشي	- إزعاج الحياة البرية - قد تسبب ازدحاما	- تحديد ممرات إجبارية وتنظيم الحركة - وضع برنامج إرشادي بيئي
جمع التذكارات	- نزع ثروات طبيعية ومزايا بالمنطقة - خلل في التوازن البيئي والطبيعي	- وضع ضوابط وقيود معلنة - وضع برنامج إرشادي بيئي
جمع خشب وحطب	- خلل في خصائص الموقع - فقدان التنوع الحيوي الصغير	- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف - توفير وقود بديل
إطعام الحيوانات	- تغير في السلوك وضرر صحي	- تنظيم حملة توعية وتكثيف الإشراف
لوحات الإعلانات	- حجب المناظر الطبيعية	- وضع ضوابط وتعليمات

المصدر: صلاح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للمعلومات: القاهرة، ص 152 .



وعادة يجب إعلام السياح مسبقاً أو عند وصولهم للمنطقة بالتعليمات والضوابط حول استخدامات المنطقة ومواردها، وأسبابها، حتى يتفهموا هذه الإجراءات ويحترموها، وأحياناً تستدعي الضرورة وضع حراس محليين لمراقبة وقمع المخالفات في بعض المناطق الخاصة، ولمنظمي الرحلات دور هام في المساهمة بإدارة التأثيرات ودعم الاستدامة للسياحة.

4. نظام الإدارة البيئية كأحد أدوات تحقيق الاستدامة السياحية

هو نظام متكامل يعمل على الحفاظ على كل من الموارد البشرية والطبيعية الداعمة لصناعة السياحة التي تتزايد متطلباتها من جودة الخدمة، ويدعم النظام تحقيق التوازن بين استهلاك الموارد الناتج عن قدوم أعداد كبيرة من الناس إلى مكان واحد في نفس الزمن، وجهود صون الموارد والترشيد في استهلاكها، حيث يشكل الحفاظ على الموارد الطبيعية وصونها وترشيد استهلاكها واحداً من أهم التحديات التي تواجهها صناعة السياحة، فسياحة الأعداد الكبيرة تتطلب استهلاكاً متزايداً للعديد من الموارد مثل المياه والطاقة ومستلزمات الغذاء، إلى جانب استهلاكها لمواد البناء والأخشاب في صناعة الأثاث واستهلاكها من المنسوجات إلى جانب العديد من منتجات الصناعات الكيماوية.

وصناعة السياحة تتعامل مع صناعات ونشاطات تجارية وخدمية أخرى، ولذلك فالالتزام بصناعة السياحة باستخدام كل ما هو عالي الجودة ومدمج به البعد البيئي من منتجات هذه الصناعات والخدمات يعني التزاماً لكافة القطاعات بالحفاظ على البيئة وإدماج أبعادها لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما تسعى إليه جميع الدول في العالم.

وللسياحة تأثيرها السلبي الذي لا يمكن إهماله على المناطق الطبيعية والموائل والمحميات التي تدعم السياحة البيئية والتي يسعى إليها العديد من السياح في العالم الآن ما لم يتم تنظيم أعداد



المرتادين لهذه الأماكن واحترام طاقتها الاستيعابية منذ بداية التخطيط للمشروعات السياحية، كما يتولد عن صناعة السياحة كميات متزايدة من المخلفات.

ولما كان هذا القطاع يعمل لديه أعداد متزايدة أيضا من القوى العاملة الوطنية ومع تزايد الضغوط الصحية العالمية من خلال انتشار الأوبئة، فقد أصبح السياحة عاملا من عوامل انتشار هذه الأمراض عن طريق تنقل أعداد كبيرة من السياح بين الدول، كما يزيد احتمالات انتقال هذه الأمراض من خلال التعرض المستمر بين حاملي الأمراض في فترة حضانتها (حيث لم تظهر أعراض المرض بعد) والعمالة الوطنية في خدمات الاستقبال والغرف والمغاسل والخدمات الترفيهية والمطاعم، مما يوضح أهمية تبني هذا النظام الذي يعمل من خلال أحد اهتماماته المتعددة على ضمان حماية القوى العاملة في المنشآت السياحية وتحقيق التوعية الصحية والبيئية لهم وتدريبهم على طرق الحماية الشخصية أثناء أداء العمل حتى لا تفقد الدولة المضيئة هذا القطاع المدرب.⁽¹⁾

ونظام الإدارة البيئية يقصد به مجموعة من السياسات والمفاهيم والإجراءات والالتزامات وخطط العمل التي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه وتفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك النظام كل في اختصاصه، هذا بالإضافة الى تطبيق هذه الأساليب والإجراءات في الواقع العملي وإعداد تقارير دورية عن نتائج ذلك التطبيق.⁽²⁾

والايزو 14000 مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للتقييس ISO بجنيف، أي أن سلسلة الايزو 14000 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 16-17.

(2): أحمد فرغلي حسن، (2007): البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث: القاهرة، ص 43.



ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة.⁽¹⁾

والموصفة ISO 14001 عبارة عن مجموعة من المتطلبات التي تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يتماشى وجميع أنماط وأنواع المنظمات ويتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية الثقافية الاجتماعية الجغرافية... الخ.⁽²⁾

ويتألف نظام الإدارة البيئية بحسب اللجنة 207 التابعة لمنظمة المقاييس العالمية من خمس مكونات رئيسية تمثل حلقة التحسين المستمر التي يركز عليها نموذج هذا النظام وهي:

- السياسة البيئية، وهي بيان بنوايا المنشأة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطاراً للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية؛

- التخطيط، تبدأ مرحلة التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصراً أهميتها ويُجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المنشأة ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات، وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة؛⁽³⁾

- التنفيذ والتشغيل، يستدعي التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية التزاماً من قبل العاملين في المنشأة، وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية بل أضحت ضمن أعمال المنشأة ككل؛

⁽¹⁾: رحيم حسين ومناصيرية رشيد، مواصفات الايزو كمييار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس- سطيف، ص 8.

⁽²⁾: بوغازي فريدة وخنشول إيمان آسيا، تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 9.

⁽³⁾: محمد عبد الوهاب العزاوي، (2002): أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن، ص ص 200-203.



- إجراءات الفحص والتصحيح، الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المنشأة مع البرنامج الموضوع؛

- مراجعة الإدارة، تعد مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية.

وتمثل هذه المكونات الخمس متطلبات نظام الإدارة البيئية التي يمكن أن تطبق على مختلف أنواع وأحجام المنشآت التي ترغب في إقامة وإدامة نظام إدارتها البيئية، وذلك عن طريق المراجعة المستمرة والدورية لأجل تحديد مجالات التحسين الممكنة بقصد التوصل إلى تحسين مستمر في الأداء البيئي.



خلاصة

إن الهدف من دراسة العلاقة بين السياحة والبيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة وتحسينها، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة، ولكن التنمية السياحية التي يتم التخطيط لها قد تشكل أحيانا مجالا لحدوث بعض القضايا البيئية من خلال الاستخدام العشوائية للأرض، أو نظم تصريف المخلفات أو تصرفات السياح... وتلك التأثيرات السلبية تشمل السكان المحليين والمستوى السياحي.

والتأثيرات السلبية والإيجابية للسياحة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية متلازمة مع التأثيرات البيئية للسياحة، والجدير بالذكر أن هذه التأثيرات لا تنأتى عن تركيز السياحة بطبيعة الحال على المواقع الطبيعية والثقافية فحسب، بل تنجم أيضاً عن غياب التخطيط على المدى الطويل وعدم وجود إدارة للموارد.

ومما لا شك فيه أن السياحة المستدامة تحمل القدرة على التوفيق ما بين النواحي الاقتصادية والنواحي البيئية، وعلى إعطاء مغزى عملي للتنمية المستدامة، لذلك فإن إدارة السياحة المستدامة، باستنادها إلى أهداف واضحة والى التخطيط والإدارة إضافة إلى اعتماد آلية تشاورية مبنية على مشاركة كل الأطراف المعنيين (كما سنوضح في الفصل الثالث)، ووجود معايير مستدامة خاصة بتصميم وتنفيذ وتشغيل البنية التحتية والخدمات، وتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة، ودراسة الفرص القائمة لناحية تأمين إيرادات لدعم حفظ الطبيعة والمحافظة على الخدمات التنافسية، ورصد التأثيرات الإيجابية والسلبية، بفضل كل ذلك تستطيع إدارة السياحة المستدامة أن تضمن القدرة على تنمية السياحة بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية، ما يولد حوافز قوية لحفظ الطبيعة وحماية الثقافة المحمية، ويشجع المجتمعات المحمية وأصحاب المشاريع الصغيرة على أن يكونوا جزءاً فاعلاً من العملية.

الفصل الثالث:

دور الجهات المختلفة في تطبيق الاستدامة

في القطاع السياحي



تمهيد

أن صناعة السياحة هي صناعة ذات أوجه متعددة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة التي تضم جميع أفراد المجتمع وشركات القطاع العام والخاص محورا أساسيا لها، والتي تتضافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم وفقا للأنظمة وتشريعات تصدرها الهيئات الإدارية ذات الاختصاص، والتي تشرف على هذه الصناعة وفق خطة استراتيجية وطنية، وسياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين والذين يعملون في الحقل السياحي والسياح المستضافين، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة. ولكي تحقق الدول التنمية السياحية المستدامة التي تنشدها كوسيلة فاعلة لحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، والتي تخطط لها الحكومات وتنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، فلا بد من مساندة المجتمع بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها؛ ولتحقيق التزام المجتمع والسياح بأهمية ترشيد استهلاك الموارد وتنفيذ كل ما من شأنه الحفاظ عليها فلا بد أن تحقق الحكومات الشفافية في كل ما يصدر عنها من بيانات التنمية السياحية.

لذا لا بد من القيام بعملية توزيع للمهام بين كافة الجهات القائمة على النشاط السياحي أو المشاركة في عملية التنمية السياحية المستدامة سواء كانت أجهزة الدولة، مؤسسات القطاع الخاص السياحي، السائحين، والمجتمعات المحلية، وهذا ما سيوضحه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: دور الدولة في توجيه السياحة نحو التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مبدأ الاستدامة في المؤسسات السياحية

المبحث الثالث: دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة المستدامة

المبحث الرابع: مساهمة السياح في تحقيق تنمية السياحة المستدامة



المبحث الأول: دور الدولة في توجيه السياحة نحو التنمية المستدامة

يعد البحث عن أكفأ الأساليب التي تمكن من تحقيق التنمية هو غاية مختلف الدول، وذلك يجري في مناخ من المنافسة الدولية والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية، وفي ضوء التجارب والمحاولات التاريخية للتنمية اتضح أن الدول التي استطاعت أن تقفز بمعدلات تنميتها لم يتم لها ذلك عن طريق وفرة مواردها بقدر ما أمكن تحقيقه من خلال كفاءة وحسن إدارة المنظمات التي تقوم على استغلال وإدارة الموارد والمشروعات، لذلك أصبح نظام إدارة الدولة - تطويره وتجديده وتحسينه- بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية.

لذا فإن الاهتمام بقطاع السياحة الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليمياً في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية.

المطلب الأول: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة

الدولة هي صاحبة السلطة العليا والنهائية في أي إقليم في العالم ولا يوجد إزاءها سلطة تمثل سلطتها، لذلك يعتبرها الكثير من المفكرين السياسيين منظمة المنظمات لأنها تحمل في داخل وطنها أو إقليمها لواء وشمولية السلطات على الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها.⁽¹⁾

وينبغي الإشارة إلى قضية الخلط والالتباس حول الدولة والحكومة وكأنها مفهوم واحد، لأن الحكومة مؤسسة تنفيذية وحدود مسؤوليتها هو إدارة شؤون المجتمع وهي جزء من الدولة التي تضم السلطة التنفيذية (الحكومة) والتشريعية والقضائية، بمعنى أن الدولة هي الجهاز السياسي والقانوني

(1): محمد مدحت غسان، (2013): الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص



والإداري والاقتصادي الذي يقوم بتنظيم الحياة الاجتماعية داخل المجتمع، وان الحكومة هم الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة.

للدولة دور مستهدف هو تحقيق التنمية والتي تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر

وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ومن هذه الركائز: (1)

- تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية؛

- تنمية تعتمد على الذات أولاً؛

- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة؛

- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية؛

- تنمية بعيدة عن التبعية؛

- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.

1. دور الدولة في الحياة الاقتصادية

يقترح كل من جيرالد ماير وروبرت بولدوين أربعة حقول للعمل الحكومي، وهي:

1. المشاريع الإنتاجية الحكومية المباشرة في الحقول التي تقل أرباحها أو ترتفع مجازفتها بحيث لا

تستهوي أصحاب النشاط الخاص؛

2. النشاط الاقتصادي الحكومي في حقول قد يستطيع الأفراد أن ينشطوا فيها إلا أن نشاطهم هذا لا يكون

مرضياً إلى نفس مستوى نشاط الحكومة؛

3. توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسسية المناسبة في السوق الداخلية، والسعي الجاد

مع جميع دول العالم لإيجاد أو توسيع الأسواق الخارجية لمنتجاتها؛

(1): عبد الحسين زداي العطية، (2001): الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع: فلسطين، ص ص 102



4. هناك حاجة شديدة للتوجه الحكومي لتشجيع تحقيق الوفورات الخارجية والنمو المتوازن بوجه عام عن طريق أخذ المبادرة في التوسع العمودي والأفقي في الصناعات الوطنية.

ويتمثل دور الدولة في المجال الاقتصادي في:⁽¹⁾

- أ. دور الدولة في النمو الاقتصادي: عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية، وهناك حدا إذا زاد عنه حجم التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى الزيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، وزيادة في الضرائب وهو ما يقلل من الحافز ويبطئ من الزيادة في الطلب الكلي؛
- ب. الدور الرقابي للدولة: في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار، فلا بد من دور رقابي للدولة، وهذا الدور الرقابي يمكن تحديده في: الرقابة على مدخلات الإنتاج، الرقابة على الأسواق، الرقابة على الواردات، والرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع؛
- ج. دور الدولة في توزيع الدخل: وفي الواقع العملي تستخدم حكومات اقتصاد السوق أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين، وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة، ورعاية كبار السن والمعوقين، والتعهد ببرامج التأمينات الاجتماعية التي تقدم معاشات، كما تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو وتوزيع الدخل، وإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة يزيد من مقدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يصاحبه زيادة في الإنتاجية وبالتالي دفع عجلة النمو، فإذا كانت الطبقات الفقيرة والمتوسطة تستفيد من التحسن في الإنتاجية عن طريق زيادة دخولهم، فإن الطبقات الغنية تستفيد باستخدام عمالة ذات إنتاجية أعلى؛

(1) Mikko Kautto et Hannu Usitalo, Protection sociale et distribution des revenus, www.sante.gouv.fr



د. دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من بين الأدوار المنوطة بالحكومة والتي جاء بها الفكر لکنزي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ويتضمن الاستقرار الاقتصادي أساس القضاء على مشاكل التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو؛ ه. دور الدولة في محاربة الاحتكار: إن تركيز القوة الاقتصادية في أيدي بعض المؤسسات الخاصة كما هو الحال في الاحتكار واحتكار القلة يعتبر تهديدا للحرية الاقتصادية، فالتمتع بقوة احتكارية يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع لها على حساب بقية أفراد المجتمع؛ و. دور الدولة في حماية الصناعات الناشئة: لقد قامت حكومات عديدة بحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، ولقد توصلت الدراسات إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين معدل الحماية ومعدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص؛ كما اتضح أن معدل نمو الإنتاجية في الصناعات أو المنشآت المحمية كان أعلى منه في الصناعات أو المنشآت غير المحمية.

2. الدور الاجتماعي للدولة

التنمية الاقتصادية في جوهرها تتوقف على الكيفية التي يتم بموجبها تشغيل السكان وتوجيههم نحو تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وخدمات نافعة لسد حاجات المجتمع، لذا فإن الدور الاجتماعي للدولة يتمثل في: (1)

أ. الاستثمار في العنصر البشري: المقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجرا ودخلا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر، ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، ومن ثم فإن دور الدولة أساسي ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب، بل إن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسؤوليات الدولة؛

(1): عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص 145-191.



ب. دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: البحث العلمي هو ركيزة التقدم، والذي

أعطى ميزة للدول المتقدمة هو اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، حيث لم تعد الموارد قيوداً على

التنمية وإنما المعرفة هي الأساس، فالتكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد وهذا

من أهم الأهداف التنموية؛

ج. دور الدولة في تأمين الخدمات الصحية: يضاف إلى ما سبق دور الدولة في قطاع الخدمات

الصحية حيث يعد المستوى الصحي وراء إنتاجية المجتمع، ومن انخفاض مستويات الدخل وارتفاع

الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات

الصحية، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للفئات الأقل دخلاً في

المجتمع؛

د. دور الدولي في الحد من الفقر: بعد إدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تسود معظم الدول

النامية حالياً، تصبح تلك الفئات التي تعاني من الفقر هي أشد الفئات تأثراً بنتائج تلك الإصلاحات حيث

يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج، مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات ووظائف معينة

علاجاً لتلك الآثار، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع

الخاص - وإن كان جانب من عوائدهم يوجه للنواحي الاجتماعية - وبالتالي فلا مناص من أن تتولى

الدولة مسؤولية وعبء القيام بالدور الرئيس في الحد من الفقر والقضاء عليه.

3. دور الدولة في حماية البيئة

تحقيق التوازن البيئي هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن

سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة، وبالتالي فمن

الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع، ولكي تحقق السياسة البيئية أهدافها

الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان:



أولاً: أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون، وهناك جزاءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة؛

ثانياً: التعليم والإعلام البيئي، حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.

ومن ثم تتأكد هنا وظيفة الدولة وضرورة تأدية تلك الوظيفة في المجال البيئي حتى يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئي في أي مجتمع، وليس هناك بديل للدولة للقيام بهذا الدور،⁽¹⁾ ومن أبرز الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة ما يلي:

- تشجيع استخدام تكنولوجيا ومصادر نظيفة للطاقة نظيفة في المصانع والسيارات ولو كان هذا من خلال زيادة الاعتماد على التقنيات كثيفة العمل؛

- استخدام أساليب اقتصادية تأشيريه في تحقيق حماية البيئة لا تخل بميكانيكية السوق؛

- فرض غرامات على مخالفي قواعد حماية البيئة مع ضرورة تدرج مقدار الغرامة ليتناسب مع مقدار خطر المخالفة؛

- منح قروض ميسرة أو إعانات تشجع على تركيب أجهزة منقية للعوادم بالمصانع أو السيارات؛

- إلغاء الإعانات المقدمة للمدخلات الملوثة للبيئة وذلك للحد من الإسراف في استخدامها مثل ذلك المبيدات الحشرية؛

- التشريعات البيئية يمكن أن تكون أداة فعالة في تنقية البيئة إذا ما تم الالتزام بتطبيقها.

4. دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة

الجدير بالذكر هنا تعزيز الاتجاهات التي تطالب، في الدول الرأسمالية المتطورة بتطبيق مبدأ المراقبة والمحاسبة والمساءلة على أعمال القطاع الخاص للتأكد من احترامه قيم المجتمع، ومساهمته في

(1): سعد طه علام، (2003): التنمية ... والدولة، دار طيبة للنشر: القاهرة، مصر، ص ص 65-90.



إغناء الرأسمال البشري المجتمعي، وعدم استفادته من مواقع ريعية أو احتكارية أو متميزة يحصل عليها عن طريق التأثير غير الشرعي على أجهزة الدولة.

ويأخذ هذا الاتجاه أشكالاً متعددة مثل نشاط المحاكم في محاربة الفساد في علاقة الشركات مع الأجهزة الحكومية المركزية أو المحلية، أو دفاع المساهمين عن حقوقهم في مراقبة أعمال الشركات التي يحملون أسهمها، أو إنشاء هيئات وجمعيات من بعض أرباب العمل للمناداة بتطبيق مبادئ الأخلاقية العامة في تصرفات الشركات التي لا تحترم البيئة وتسيء إليها والتي تسرح العمال بشكل عشوائي ولا تساهم في إنشاء فرص عمل جديدة.

والمعلوم أن شركات القطاع الخاص في كثير من الدول النامية، أجنبية كانت أم محلية، لا تخضع لمبادئ حسن الإدارة والمساءلة ولا تعمل على كل حال ضمن إطار واضح من القيم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتطبيق مبدأ المساءلة، خاصة أن الأجهزة القضائية وأجهزة المراقبة الإدارية الأخرى المعنية بأعمال القطاع الخاص ليس لديها الخبرة الكافية ولا التمرس في تطبيق القوانين الاقتصادية والمالية، لذلك لا بد من أن تكون قضية حسن الإدارة والمساءلة، بالنسبة إلى القطاع الخاص، على نفس درجة أهميتها بالنسبة إلى الدولة وأجهزتها.

إن تقليص دور القطاع العام في الإنتاج وانتقال وظائف الدولة إلى وظيفة الضبط والتوجيه والدعم المركز، ضمن رؤية تنموية متجددة وواضحة بالنسبة إلى المواقع المجتمعية والإنتاجية الحساسة في المعادلات الاقتصادية الدولية الجديدة، لهو اتجاه سليم وضروري، لكن هذا الانتقال من الدور التقليدي إلى الدور الجديد لن يعطي مفعوله الجدي إذا لم يجر إصلاح أوضاع القطاع الخاص وإدخاله في إطار نفس المقاربة المستندة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.⁽¹⁾

(1): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (1997): التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة الدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 22-23.



المطلب الثاني: مهام الدولة في عملية التنمية السياحية

في المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية لا بد للدولة من الاستثمار في مجال المشاريع السياحية وتنميتها، وكذا الحال عند محاولة الدولة تنمية بعض الأقاليم التي لم يتم تنميتها من قبل، وهذا يمكن أن يتمثل ببناء فنادق واستراحات سياحية ومراكز معلومات سياحية، مما يساعد على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار والمساهمة في التنمية السياحية؛ وفي بعض الحالات لا تحبذ الدولة الاستثمار المباشر في مجال صناعة السياحة لكنها تقدم بعض الحوافز التي من شأنها تشجيع الراغبين للاستثمار في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية.

وتتعدد أشكال المساعدة الحكومية للاستثمارات السياحية، ومن أبرزها ما يأتي:⁽¹⁾

1. **تخفيض تكلفة الاستثمار:** عن طريق منح دعم لرأس المال، منح قروض بأسعار فائدة مميزة والسماح بإعفاءات ضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك على بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق؛
2. **تخفيض تكاليف التشغيل:** ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على الأجهزة المستوردة لخدمة القطاع السياحي ودعم برنامج تدريب العاملين؛
3. **ضمانات الاستثمار:** والهدف من هذه الضمانات تأمين حقوق المستثمرين وخاصة الأجانب منهم وذلك عن طريق:

- ضمان حق استرداد رأس المال بالنسبة للأجانب وحقهم في تحويل أرباحهم إلى الخارج؛
- ضمان القروض في بعض الأحوال؛
- تشجيع المستثمر الأجنبي لإعادة استثمار أرباحه في مشروعات سياحية أخرى داخل البلد المضيف.

⁽¹⁾: موقف عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، المصدر سبق ذكره، ص 272 - 275 .



4. **الدعم المالي:** وهو عبارة عن مبالغ مالية تمنحها الدولة للقائمين بتنفيذ المشاريع السياحية مع عدم مطالبتهم بردها، وعادة ما يقدم الدعم في شكل إعفاءات من سداد القروض أو أقساطها، مما يؤثر مباشرة على تكلفة المشروع؛ وإدارة عمليات الدعم المالي تعتبر بسيطة بشكل عام ولكنها يجب أن تحسم الأمور التالية: تقرير مقدار الدعم لمشروع سياحي معين؛

– التأكد من أن الدعم استخدم في نفس الغرض الممنوح من أجله؛

– التأكد من أن تنفيذ المشروع السياحي سوف يتم في الوقت المحدد له مسبقاً.

5. **القروض المميزة:** وتتمثل في القروض التي تقدمها الحكومة للمستثمرين في المشروعات السياحية بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، ومتابعة سداد الأقساط والفوائد مع التأكد من أن القرض استخدم في الغرض الذي منح من أجله، وأن تنفيذ المشروع سوف يتم في الوقت المحدد له؛

6. **ضمانات القروض:** تقوم الحكومات أو الهيئات المتخصصة التابعة لها بضمان القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتنمية المشروعات السياحية بعد إتمام الخطوات الآتية:

– تقييم كفاءة المشروع في إطار الشروط الموضوعية من قبل البنك التجاري مانح القرض؛

– يلتزم البنك التجاري بتقديم القرض مقابل التزام الحكومة أو الهيئات الأخرى المتخصصة بالضمان

في حالة توقف المشروع عن السداد.

7. **دعم عمليات الفوائد المنخفضة:** وتتمثل في التزام الحكومة بسداد الفرق بين سعر الفائدة المنخفضة على القرض الذي يحصل عليه المشروع السياحي وسعر الفائدة الجاري الذي تفرضه البنوك التجارية، وتزداد أهمية عمليات الفوائد المنخفضة في السنوات الأولى من العمليات الاستثمارية حيث لا يحصل المشروع على إيراد في هذه السنوات؛

8. **الأساليب المالية لدعم الاستثمار السياحي:** يقتصر هذا النوع من المساعدات على المشروعات السياحية التي بدأت في نشاطها الفعلي وتمكنت من تحقيق أرباح فعلية، ومن أشكال المساعدات مثلاً



السماح للمشروع السياحي بعمل احتياطات الاستهلاك الرأسمالي من أرباحه المحققة قبل تحميلها الضرائب مما يخفض من مقدار ضرائب الأرباح.

وعلى الرغم من تعدد المزايا السابقة إلا أنها ليست كافية لجذب المستثمرين لأن مخاطر الاستثمار في قطاع السياحة عادة ما تكون أعلى من مخاطر الاستثمار في كثير من القطاعات الأخرى، ولذلك لا بد من التأكيد على المساعدات التي تقدمها الحكومات لأجل التنمية السياحية وتوفير بيئة اقتصادية وقانونية مناسبة لطمأنة المستثمرين وجذبهم.

الجدول رقم (09) مجالات تدخل الدولة في التنمية والنشاط السياحي

نوع التدخل	مجالات التدخل	حجم استفادة السياحة
أ. المساعدة والمشاركة الجزئية في النشاط السياحي	- تسويق المنتج الوطني - رسم السياسات الترويجية - مساعدات تنظيمية إدارية مثل تشكيل رابطة فنادق ومطاعم أو تشكيل رابطة مكاتب السفر والسياحة	تغطية كاملة % 100
ب. دعم المناسبات والمهرجانات	- دعم المهرجانات الوطنية والشعبية - دعم سياحة المؤتمرات الرسمية وشبه الرسمية	% 30
ج. لأغراض متعددة	- الحفاظ على المناطق والشواخص الحضارية والتراثية - دعم وتشجيع إقامة المنتزهات الوطنية والحدائق العامة - إنشاء المحميات الطبيعية - إقامة المناطق الترفيهية ومدن الألعاب والمناطق الساحلية - المهرجانات الرياضية	% 20
د. الخدمات العامة	- تطوير البنية التحتية - الاهتمام بالنقل العام - تطوير حجم المبادرات التجارية - المساعدة في تنمية الإقليمية المتوازنة - تشجيع إقامة المنشآت الصغيرة	% 40
هـ. السياسة النقدية والاستقرار السياسي	- الحفاظ على قيمة العملة - الاستقرار الأمني	% 60
و. السياسة الضريبية	- الحوافز الاستثمارية - القروض - المساعدات والإعفاءات الضريبية	% 100

المصدر: موفق عدنان عبد الجبار الحميري، (2010): أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 270 .

ومن المسؤوليات التي تقع على عاتق السلطات المحلية (الحكومية) في مجال تيسير العمل

السياحي نورد ما يأتي:



- وضع الاستراتيجيات المختلفة للتنمية السياحية وما يتعلق بها وبوجه خاص استراتيجية مواجهة الأزمات؛
- تخطيط وتنفيذ البرامج التسويقية والحملات التثقيفية على المستوى القومي في الخارج عملاً على رفع صورة الدولة السياحية، مع إجراء دراسات الأسواق السياحية الهامة؛
- وضع الإطار التنظيمي لضمان حرية المنافسة، منع الاحتكارات وزيادة فعالية الاستثمارات السياحية، وتقادي التنمية الزائدة عن الحاجة على المستوى القومي والإقليمي؛
- ممارسة الإشراف والرقابة في الحدود الضيقة الكفيلة بمنع المنافسات غير المشروعة وما يترتب عليها من انفلات على آليات السوق، والعمل على رفع مستوى جودة الخدمات السياحية؛
- إعادة هيكلة نظام المعلومات السياحي بما يتناسب مع أحدث التطورات العالمية؛
- إدارة التعليم والتدريب السياحي الفعال على المستوى القومي بتعاون وزارتي السياحة والتعليم؛
- الرقابة على تسعير خدمات البيئة الأساسية السياحية التي يقوم بها القطاع الخاص، ومراقبة حسن أداء الخدمة عن طريق إنشاء هيئة مختطة للتنظيم والرقابة؛⁽¹⁾
- تعاون المؤسسات السياحية (وزارة السياحة) مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية لنشر الوعي حول المشاكل المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة؛
- إرشاد السلطات المحلية حول أهمية التنمية الاستثمارية للمقاصد السياحية والترويج لها وتزويدها بالخرائط السياحية ودليل السياحة الوطنية ومنشورات المنظمة العالمية للسياحة؛
- قيادة التنمية السياحية في المناطق ذات البيئات الحساسة ومواقع المحميات الطبيعية، وقد يتضمن ذلك توفير شروط بيئية خاصة لا بد من الالتزام بها وتنفيذها؛

⁽¹⁾: منال شوقي عبد المعطي أحمد، (2011): جغرافية السياحة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر: الإسكندرية، ص ص 209-



- التأكد من أن المعايير والضوابط والتعليمات المقترحة للتنمية السياحية قابلة للتطبيق وهي متوازنة مع سياسات فعالة للتنفيذ بشكل مباشر من قبل القطاع الخاص أو عن طريق إصدار تعليمات وضوابط وقوانين تفرض على الجهات المستثمرة الحكومية والخاصة؛
- مساعدة السلطات المحلية والإقليمية لتحديد الطاقة الاستيعابية في المقاصد السياحية، وخاصة في مواسم الذروة السياحية أو خلال الأزمات والتأكيد على العوامل البيئية والعوامل الثقافية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في ضمان تنمية سياحية مستدامة

- يرتبط قطاع السياحة بالعديد من الجهات الحكومية مثل وزارات السياحة، المواصلات، التجارة والبيئة وغيرها ممن يقع على عاتقهم دعم عمليات تنمية السياحة المستدامة، وتعتبر الجهات الحكومية مسؤولة عن وضع نظام وإجراءات لتضمين مفاهيم السياحة المستدامة في عمليات اتخاذ القرار، ويتحقق ذلك من خلال:

- مطالبة الحكومات بوضع الآليات الاقتصادية للحد من التلوث كفرض الضرائب على جميع مصادر التلوث، تبني سياسات التسعير للمنتجات الصديقة للبيئة وتنفيذ القوانين البيئية بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الفاعلة؛

- العمل على تغيير أنماط الاستهلاك في المنطقة من خلال توعية المؤسسات السياحية المستهلكة ودفعها إلى ترشيد الاستهلاك ودعم استخدام المنتجات الصديقة للبيئة؛

- دعم البناء المؤسسي للأجهزة الحكومية وخلق المزيد من الكوادر المتفهمة لضرورة تبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة، وإدماج كل من البعدين البيئي والاقتصادي في سياسات الحكومات، وحث الحكومات على مزيد من اللامركزية لإعطاء المحليات القدرة على تنفيذ المشروعات السياحية بطريقة مستدامة ضمن الإطار الذي تخططه الدولة مركزيا؛

(1): موفق عدنان الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، المصدر سبق ذكره، ص ص 268 - 269.



- دعم القدرات البشرية العاملة في التفتيش الصحي والبيئي والسياحي بتدريبهم على متطلبات النظام، وكيفية التأكد من قبلهم على جدية تنفيذه داخل المنشآت السياحية، ومن قبل الأجهزة الحكومية وكافة شركاء التنمية الآخرين؛⁽¹⁾
- جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة عن أهمية المقومات السياحية والمرافق المتاحة في الدولة، وذلك من خلال التعاون مع الهيئة العليا للسياحة في نشر المطويات السياحية مدعم بالصور وتوزيعها عبر القنصليات والسفارات في جميع أنحاء العالم؛
- المحافظة على سعر تصريف العملة الوطنية ومحاربة التضخم في أسعار السلع والخدمات ومراقبة حركة الأسعار لمختلف القطاعات المساندة للسياحة؛
- توفير ومعالجة النقص في خدمات المرافق الحيوية مثل المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات، والتأكد من كفايتها وأنها تعمل بكفاءة عالية؛
- معالجة الاختناقات المرورية والازدحام المتولد من سير المركبات في الشوارع العامة خاصة في مواسم الذروة السياحية؛
- التحسب من انتشار بعض الأمراض والأوبئة والتأكد من أن السياح القادمين غير مصابين بأي من الأمراض المعدية والوبائية؛
- توخي الحذر الشديد من ارتفاع نسبة الغش والتلاعب بالأسعار والقضاء على ظاهرة السرقة والغش، وذلك عن طريق زيادة أعداد الشرطة السياحية خاصة في المناطق المزدهمة والمواقع السياحية؛
- التحكم بالأسواق السياحية والتدفق السياحي فبدلاً من التنوع في الأسواق السياحية، تقوم الدولة بتقديم خدمات تتناسب مع أسواقها؛⁽²⁾
- إعداد التشريعات السياحية اللازمة في الاقتصاد القومي لحماية البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي؛

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 246.

(2): موفق عدنان الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، المصدر سبق ذكره، ص 266 - 267.



- حماية التراث القومي ورفع مستواه والحفاظ على المناطق الأثرية من التدهور نتيجة زيادة التدفق السياحي عليها؛⁽¹⁾
- يقع على مسؤوليتها التخطيط للتنمية السياحية المستدامة، إصدار وثيقة عامة تحدد من خلالها الأهداف المرجوة من تطبيق مبادئ الاستدامة في القطاع السياحي؛
- التنسيق والتعاون بينها وبين الجهات الأخرى غير الحكومية والمهنية للحفاظ على البيئة سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، وإعداد البيئات وأساليب التوعية والمشاركة للمجتمع المحلي؛
- التأكيد على ضرورة الالتزام بمحددات ومتطلبات الطاقة الاستيعابية وتوفير نظام محاسبي يأخذ في الاعتبار التكلفة البيئية في السياحة؛
- ضمان حماية السياحة للتراث المعماري في المناطق السياحية ومنع التجارة في الموروثات التاريخية؛
- توفير لجان ومراكز معلومات للتوجيه؛
- دراسة التأثيرات البيئية للمشروعات قبل إعطاء الترخيص لها والتأكيد على ضرورة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال الإدارة السياحية؛
- إعطاء أولوية خاصة لتطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة في الأماكن ذات الحساسية الخاصة؛
- توفير أدلة ومعايير لتقويم الاستدامة بالنسبة لجميع المشاركين في التنمية السياحية؛⁽²⁾
- استحداث استراتيجيات وطنية وخطط عملية للتنمية المستدامة في قطاع السياحة، وتقييم القواعد والأنظمة والإجراءات المطبقة ومراجعتها، ويتضمن تطوير هذه القواعد والأنظمة والإجراءات تصديق الدول على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والعمل على تنفيذها بشكل فعال؛
- إنشاء مناطق محمية برية وبحرية وشاطئية، وتطوير تخطيط استخدام الأرض بأسلوب أوسع نطاقاً، وكذلك تطوير خطط خاصة بالمناطق السياحية لضمان أفضل استخدامات للأراضي؛

(1): منال شوقي عبد المعطي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 209-210.

(2): المشاقبة زياد محمد، (2011): التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر: الأردن، ص 54.



- فحص أساليب التشغيل وأعمال المؤسسات وتقييم أثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ثم التخطيط والتوجيه لتحسين الأداء بصورة متوائمة مع السياحة المستدامة، مثل استخدام الموارد بكفاءة، وتقليل الهدر والنفائات، وتوفير الدعم عن طريق المشروعات التجريبية وبرامج تنمية القدرات؛
- العمل على تحفيز التوعية البيئية وتدريب وتعليم العاملين في قطاعات السياحة بأهمية السلوك المستدام وسبل تحقيق أهداف "أجندة-21"، وتحسين تفهم منافع وتكاليف السياحة من الجوانب البيئية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛
- تحفيز كل فئات وقطاعات المجتمع للمشاركة في تنمية السياحة المستدامة بحيث تضمن مشاركة الأقليات والمجتمعات المحلية والمرأة والشباب والكبار وغيرهم في هذه التنمية؛
- تطوير أنماط جديدة من السياحة تكون أكثر توافقاً مع احتياجات البيئة وفي نفس الوقت ضمان المساهمة الإيجابية للسياحة في الاقتصاد، مع العمل على تقاسم المنافع الاقتصادية للسياحة بين الأجيال على نحو عادل.⁽¹⁾

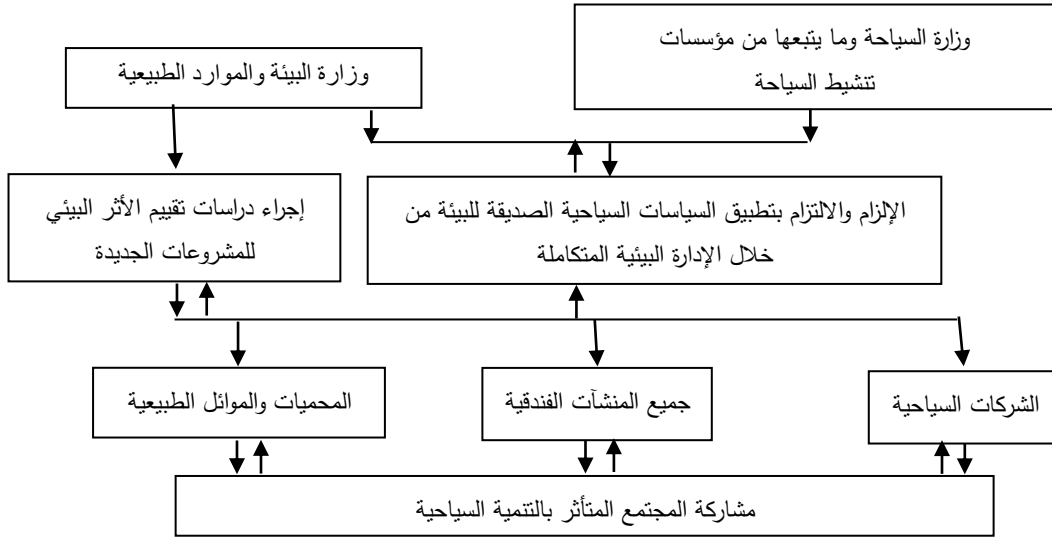
المطلب الرابع: تنفيذ نظام الإدارة البيئية في قطاع السياحة على مستوى الدولة

- لضمان نجاح نظام الإدارة البيئية المتكاملة لابد من تحقيق جانبي الإلزام والالتزام من قبل كافة مؤسسات الدولة المتعاونة مع قطاع السياحة والمستثمرين الوطنيين أصحاب المنشآت السياحية بما فيها تلك المملوكة لهيئات الدولة، ويوضح الشكل رقم (04) خطوات التدرج الإداري في تنفيذ النظام على مستوى الوزارات والمؤسسات السياحية.

⁽¹⁾: سيد أحمد فتحي الخولي، (2000): تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، (المجلد 14، العدد 1)، الاقتصاد والإدارة، ص ص 32-33.



الشكل رقم (04) التدرج الإداري لتنفيذ النظام على مستوى الدولة



المصدر: سامية جلال سعد، (2007): الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، ص 18.

وتقوم كل من وزارتي السياحة ووزارة البيئة والموارد الطبيعية بالدور الرائد في تبني جميع منشآت

الدولة المرتبطة بالسياحة بنظام الإدارة البيئية من خلال الجهود الآتية:⁽¹⁾

- عقد اللجان التخطيطية لمشروعات الوزارة والتي تعرض بها المشروعات السياحية التي ستطرح على

المستثمرين بالمشاركة الكاملة مع وزارة البيئة وعمل دراسات تقييم الأثر البيئي للمناطق السياحية التي

ستتضم المشروعات السياحية ككل وليس فقط المشروعات كلا على حدة؛

- كما يحمي التخطيط الإقليمي السياحي المدمج به البعد البيئي من تنفيذ مشروعات لا تتناسب مع

المشروعات السياحية، كالتخطيط لمناطق صناعية ملوثة في الحيز الخلفي لمناطق التنشيط السياحي

الساحلي ذات الطبيعة الجميلة التي تدعم السياحة الشاطئية أكثر من دعمها للصناعة؛

- أما عن إدماج البعد البيئي في مواصفات المعدات اللازمة للفنادق والقرى السياحية فتدمج المعدات

المرشدة لاستهلاك المياه والطاقة ومعدات فرز المخلفات الصلبة ومستلزمات تطبيق نظام تحليل المخاطر

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 19-20.

*: الهاسب وهو النظام العالمي الموصي به لضمان سلامة الغذاء حيث تركز نظرية النظام على منع الخطأ قبل حدوثه عن طريق تحديد النقاط الحرجة والتحكم فيها خلال مراحل إعداد وتصنيع وتداول الغذاء المختلفة وليس عند الانتهاء من تصنيع الغذاء مما يجعله ممارسة وقائية ورقابية في آن واحد.



الصحية والتحكم فيها (نظام الهاسب HACCP Hazard Analysis and Critical Control Points *)؛

- عمل لجان المراجعة على المنشآت السياحية من قبل الوزارتين وبمشاركة كافة الوزارات المعنية بالنظم الداعمة للسياحة كالصحة والتموين والتجارة الخارجية والصناعة والإسكان والحكم المحلي وفقا للتشكيل الوزاري لكل دولة؛

- الدعم المادي والفني لإدارات المحميات والموائل الطبيعية لمساعدتها على تبني خطوات تنفيذ النظام ورصد المتغيرات الحادثة في هذه المناطق للتدخل السريع في حالة بدء حدوث تدهور وتعديل مسار الزوار إلى مناطق أخرى لحين استعادة المناطق المهتدة لحالتها الأولى، وذلك لدعم السياحة بطريقة مستدامة ومنع حدوث خسارة اقتصادية كبيرة لقطاع السياحة في هذه المناطق؛

- عقد مسابقات لخلق الروح التنافسية بين الفنادق التي تدعم إدماج البعد البيئي بجدية في سياساتها الإدارية، كما تعمل جاهدة على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة وترصد العائد الاقتصادي والاجتماعي المحقق كنتيجة لتبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة؛

- تدريب المفتشين السياحيين على عمليات التفتيش السياحي المدمج فيها العناصر البيئية وشرح أهمية ذلك لقيادات المنشآت والعائد الاقتصادي والاجتماعي من تبني نظام الإدارة البيئية المتكاملة؛

- عمل البرامج التدريبية للقيادات العاملة في وزارة السياحة وقيادات المنشآت السياحية لتفهم كيفية تطبيق النظام وتقييم عائدته الاقتصادي والاجتماعي؛

- وضع المحددات الاستيعابية لمناطق السياحة الطبيعية والمحميات الطبيعية؛

- وضع الخطوط الإرشادية لعمل شركات السياحة بما يتوافق ومتطلبات السياحة الصديقة للبيئة؛

- بالتعاون مع هيئات الطيران المدني والهيئات المشرفة على الموانئ ووزارة السياحة يتم التنسيق لتبني

هذه المنشآت المواصفات البيئية، ومراجعة دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات الجديدة التي تقيمها هذه المؤسسات لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السياح؛



- توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على التراث البيئي والتاريخي من خلال المشاركة في حماية هذا التراث من تأثير التلوث الناتج عن النشاطات السكانية المختلفة في الدولة.⁽¹⁾

ولكي تتحقق الدول المطبقة للنظام من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليها وعلى المنشآت التي تطبق النظام فلا بد من قياس النجاح من خلال مؤشرات يمكن إجمالها فيما يلي:⁽²⁾

- نسبة خفض استهلاك موارد المياه التي تحققها صناعة السياحة بالمقارنة بمعدلات الاستهلاك العالمي؛

- نسبة الخفض في استهلاك الطاقة التي تحققها صناعة السياحة بالمقارنة بمعدلات الاستهلاك العالمي؛

- نسبة المشروعات السياحية التي تم تنفيذها وفقا لدراسات تقييم الأثر البيئي إلى المشروعات السياحية الكلية، نسبة المشروعات السياحية التي تم تعديل خطوات التنفيذ والتشغيل بها وفقا لمتطلبات دراسة تقييم الأثر البيئي؛

- نسبة المشروعات التي تعمل على تفعيل المشاركة الشعبية إلى إجمالي المشروعات السياحية التي لا تطبق هذه السياسة، وذلك من خلال عقد جلسات استماع يحضرها ممثلو فئات المجتمع التي قد تتضرر من إقامة المشروع أو قد تستفيد منه؛

- العائد الاقتصادي المسجل نتيجة إتباع سياسات الترشيد في الاستهلاك والإدارة البيئية للمخلفات الصلبة وتبني نظم الحفاظ على صحة العاملين؛

- الزيادة المحققة في الأشغال نتيجة تحقيق المواصفات العالمية البيئية المطلوبة من شركات السياحة العالمية.

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 21-22.

(2): المصدر نفسه، ص 23.



المبحث الثاني: مبدأ الاستدامة في المؤسسات السياحية

كي يحقق السائح الغرض الأساسي من تنقله وتزحاله خلال رحلة سياحية فإنه ليس بالإمكان أن يوفر لنفسه جميع الشروط الأساسية لذلك يستعين بوسطاء للحصول على مأوى، طعام، الترفيه، العلاج والراحة فنتمثل هذه الوساطة في المؤسسات السياحية التي تقدم له الدعم وكذا المنتج السياحي، وقد ظهرت منشآت سياحية تستغل رأسمالها في سبيل تحقيق الراحة وتقديم تسهيلات سياحية لخدمة السياح، مستفيدة بذلك من توافر عوامل الجذب السياحي داخل الدولة، التي تغري السياح الأجانب على زيارتها والإقامة فيها أطول مدة ممكنة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات السياحية

هذا المصطلح حسب معجم المصطلحات السياحية والفندقية يطلق على منشأة الإقامة (الفنادق، الموتيلات، مخيمات) وكذا مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر، الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، مترجمين، أدلاء سياحيين، المنظمات السياحية، المسارح، الملاعب، السينمات، وهذه الخدمات تختلف من بلد لآخر وحسب مستوى تقدم البلد السياحي، وتعتبر كالبنية الفوقية للسياحة وتستطيع التقدم والاستمرار في تقديم خدمات سياحية مميزة.⁽¹⁾

وهناك من يعتبر منشأة سياحية الأماكن المعدة لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات، وكذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية أو جوية.⁽²⁾ وفي تعريف آخر أنها المكان الذي يقدم الخدمات والمعلومات الاستشاري والفنية، وعمل ترتيبات اللازمة للسفر برا وبحرا وجوا إلى أي مكان في العالم للعملاء، وفقا لبرامج وقواعد محددة.⁽³⁾

(1) زيد منير سليمان عبودي، المصدر سبق ذكره، ص 11 .

(2) سوزان علي حسن، (2001): التشريعات السياحية والفندقية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ص 90.

(3) سامح احمد رفعت عبد الباقي، (2011): إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي "دراسة حالة على شركات السياحة المصرية"، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات: مصر، ص 335.



أو هي تلك الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح وتقديم الخدمات المختلفة من مأكولات ومشروبات، التي يتم استهلاكها في نفس المكان كالمطاعم وكذلك المنشآت التي تمتلك وسائل النقل

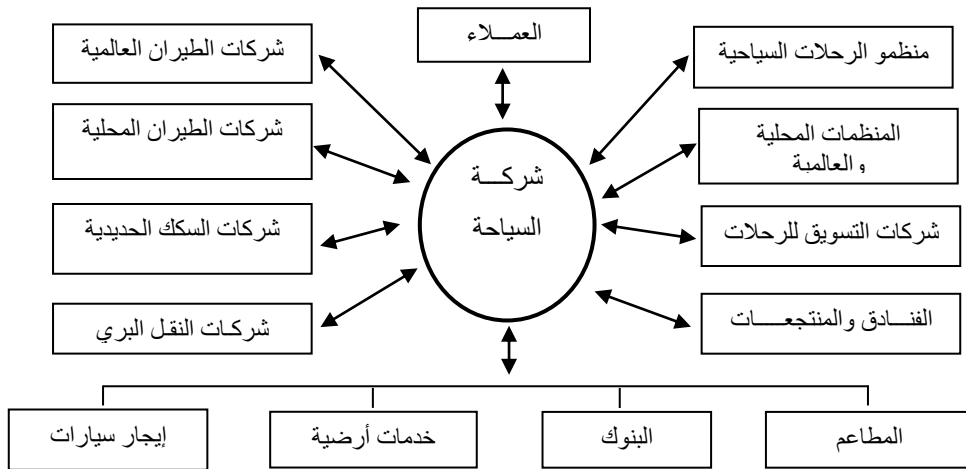
المختصة لنقل السائحين أو تلك المعدة لإقامة النزلاء والسائحين مثل الفنادق.⁽¹⁾

ويمكن تعريفها أيضا بأنها مؤسسات تجارية تقوم بالعمل على تقديم مختلف الخدمات السياحية اللازمة، من خدمات إقامة وطعام وشراب وخدمات علاجية، ثقافية، رياضية، تجارية، إرشاد سياحي، تنظيم برامج للرحلات وكذلك خدمات النقل السياحي بمختلف أنواعه لكافة السياح على مختلف أنواعهم.⁽²⁾

من هذه التعاريف يمكن القول أنه من أجل صناعة السياحة لابد من توفر مجموعة من الأركان

أو المقومات والمتمثلة في: النقل، الإيواء، المطاعم والبرامج السياحية.

الشكل رقم (05) علاقة الترابط بين الشركات السياحية



المصدر: سامح احمد رفعت عبد الباقي، (2011): إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي "دراسة حالة على شركات السياحة المصرية"، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات: مصر، ص 336.

ونظرا لتنوع أشكال السياحة وتنوع الخدمات السياحية التي يحتاجها السائح فقد كان لابد من وجود

العديد من المؤسسات السياحية تختص كل واحدة منها في تقديم هذه الخدمات، وأهمها:

(1): عاطف لأخرص، سمير حمودة، (2001): محاسبة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة: عمان، ص190.

(2): فؤاد السيد المليجي، (1996): المحاسبة في الأنشطة السياحية والفندقية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، ص47.



1. مؤسسات الفندقية

الفندق هو مؤسسة أو نزل تقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى خدمة الطعام، المشروبات وخدمات أخرى يحتاج إليها النزيل لقاء أجر معين.⁽¹⁾

وهو مبنى مستقل أو جزء من مبنى له مدخل مستقل، به عدد من الغرف المجهزة للإقامة وهذه الغرف قد يلحق بها حمامات داخلية، وقد لا يلحق بها، كما يزود المبنى ببعض الخدمات التي يحتاجها النزيل ووفقا لمقدار الخدمات التي يوفرها الفندق للنزلاء يتم تحديد الدرجة السياحية وتقدم الفنادق للنزلاء الضيافة والطعام والراحة لفترات غير منتظمة من الوقت.⁽²⁾

وهو أيضا عبارة عن بناية أو مؤسسة تقدم خدمات الإيواء ووجبات الطعام والشراب والخدمات الأخرى كالتسليية والترفيه إلى الجمهور المستهدف، ويجب على إدارة الفندق أن تخلق علاقات طيبة مع زبائنها وتهيئة كوادر فنية مؤهلة قادرة على تقديم الخدمات.⁽³⁾

وهناك عدة مؤسسات مصنفة ضمن السكن الفندقي منها:⁽⁴⁾

أ. **الفنادق حسب الموقع:** يمكن تصنيف الفنادق وفق هذا المعيار إلى فنادق مراكز المدن، فنادق الضواحي، فنادق المنتجعات، فنادق المطارات وفنادق العبور (الموتيلات).

ب. **الفنادق حسب التسهيلات المقدمة (الدرجات):** يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية حيث تصنف الفنادق إلى فنادق الدرجة الممتازة، فنادق الدرجة الأولى، فنادق الدرجة الثانية، فنادق الدرجة الثالثة.

ج. **مؤسسات السكن ما حول الفندقية:** والمتمثلة في المخيمات، بيوت الشباب، الشاليهات والفلات، المنازل الجبلية، مدن للتعطيل والكرافانات وسيارات النوم.

(1) Muriel Deneau, (1996): Patrick Courtin, droit et droit du tourisme, 2 ème édition, édition Bréal: France, P 201.

(2) يسرى عيس، (2004): صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق - دراسات وبحوث في أنتربولوجيا السياحة-، الملتقى المصري للإبداع والتنمية: مصر، ص 201 .

(3) عصام حسن الصعيدي، (2011): نظم المعلومات السياحية، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 60.

(4) محمد أمين محي الدين السيد علي، (1998): إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية، دار وائل: عمان، ص ص 45-48.



2. المرشدين السياحيين

الإرشاد السياحي مصطلح حديث يعني قيادة وتنظيم وإدارة الرحلات السياحية، وتنفيذ البرامج السياحية للسياح أو للمجموعة السياحية، ومرافقتهم ورعايتهم منذ وصولهم حتى مغادرتهم، وتنظيم وترتيب وتسهيل تنقلهم وإقامتهم ومساعدتهم على ممارسة الأنماط والأنشطة السياحية المحددة في برامجهم، وتوفير المعلومات التوضيحية اللازمة للسائحين.

ومن الإرشاد السياحي اشتق اسم المرشد السياحي الذي يتولى القيام بتنفيذ عمل الإرشاد السياحي، وهو ظاهرة تاريخية قديمة، ارتبط وجودها بالسفر والتنقل، وقد حرص الناس في رحلاتهم وتنقلاتهم منذ آلاف السنين على اصطحاب دليل السفر القادر على إيصالهم إلى بغيثهم بأمان وسلام.⁽¹⁾

هو أيضا ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة، وتقديم لهم الخدمات التي يحتاجونها وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات التي يرغبون في معرفتها، وبذلك فالمرشد له دور كبير في نجاح الجولة السياحية، ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من المرشدين وهم:

أ. **المرشد المحلي:** هو المواطن داخل البلد أو منطقة معينة يقوم فيها بمهمة الإرشاد السياحي وليس موظف لدى شركات أو مكاتب السياحة بشكل رسمي؛

ب. **المرشد الذي يعمل لدى الحكومة:** تستعين الحكومات بالمرشدين لشرح عناصر الجذب التاريخية، الثقافية أو السياسية للسياح والضيوف الرسميين للدولة؛⁽²⁾

ج. **المرشد السائق:** هو ذلك السائق الذي يقوم بالإرشاد السياحي أثناء القيادة سواء كانت من خلال حافلة أو سيارة، فهناك الكثير من الحافلات السياحية الآن مجهزة بميكروفونات معلقة حتى يتمكن السائق من القيادة والتحدث في نفس الوقت؛

(1): عصام حسن السعيد، نظم المعلومات السياحية، المصدر سبق ذكره، ص168.

(2): خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، المصدر سبق ذكره، ص 51.



د. **مرشد العمل أو الصناعة:** المرشد هنا هو متحدث بصفة رسمية عن شركة أو مؤسسة تقوم بتوظيفه من أجل القيام بجولات إرشادية ومرافقة الزوار؛

ذ. **المترجمين:** لا يقصد به هنا الشخص الذي يترجم اللغات الأجنبية وإنما المترجم في صناعة السياحة والسفر هو الذي يجيد شرح المعالم الأثرية والطبيعية.

3. المكاتب السياحية

هي شركات أو مؤسسات تجارية تنظم، تنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها الخاصة ورحلاتها الجماعية أو الفردية، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها، فهي عبارة عن وسيط بين السائح والمنتج السياحي لقاء الحصول على عمولة،⁽¹⁾ وهي بذلك تقوم بتوفير المعلومات ومساعدة السياح من خلال تنظيمها لعملية السفر هذا من جهة، وعمل دعاية للأماكن السياحية وبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل: المواصلات، خدمات الفنادق من طعام ومبيت... الخ.

لقد أصبح السياح في مختلف مناطق العالم يبحثون عن المساعدة من قبل هذه المكاتب المتخصصة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها، ومن بين أنواع المكاتب السياحية:

أ. **مكاتب السياحة ووكالات السفر المنظمة:** هي المكاتب التي تقوم بدورها كوكيل سياحي، حيث تقوم بتجميع كل المعلومات المتعلقة بالمنتج السياحي، وكذلك معلومات عن الخدمات السياحية وتنظيمها في شكل رحلات، تحديد موافقتها والمناطق التي سيتم زيارتها سلفاً؛

ب. **مكاتب الخدمات السياحية:** وهي المكاتب التي تكون مسؤولة عن تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفاً من طرف منظمي الرحلات، وهذه المكاتب تكون موجودة في المناطق المستقبلة للسياح، ولا يدخل في مهامها ترتيبات النقل من المناطق أو الدول المصدرة للسياح والمناطق التي يتجهون إليها؛

(1): مروان أبو رحمة، (2001): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة: عمان، ص 18 .



ج. مكاتب السفر والسياحة بالتجزئة: يوجد هذا النوع من المكاتب في البلدان المصدرة للسائحين وهم الوسطاء الذين يقومون ببيع ما ينتجه منظمو الرحلات وشركات النقل المختلفة بشكل مفرد.

4. مؤسسات الإطعام

وهي تعتبر من القطاع السياحي حيث أنه أثناء عملية انتاج البضائع المطبخية يتم تكوين ناتج جديد له قيمة استهلاكية وسعر جديد،⁽¹⁾ وهي المؤسسات التي يتحصل السائح من خلالها على طعام وشراب، وهي تتمثل في:

أ. المطاعم : تعتبر المطاعم ركن من أركان السياحة، ودورها أساسي وذلك نظرا لما تقدمه من خدمات، فهي تلبى واحدة من أهم الحاجات الاستهلاكية الأساسية للسياح المقيمين وغير المقيمين في الدولة ألا وهي الحاجة إلى تناول الوجبات التي هم بحاجة إليها،⁽²⁾ والمطعم هو ذلك المكان المهيأ والمعد لتحضير وتقديم الطعام للزبائن خارج مكان سكنهم لأسباب عديدة منها الراحة والاستجمام، أو لإقامة الحفلات والمناسبات لقاء ثمن معين يحدد مسبقا، ويتناسب المكان مع نوع الخدمة ودرجة وطبيعة المطعم.⁽³⁾

ويتم تصنيف المطاعم إلى درجات، كأن يكون المطعم من الدرجة الممتازة، الدرجة الأولى، الدرجة الثانية... الخ، ويعتمد في تصنيفها على موقع المطعم، حجمه، نوع الأثاث الموجود فيه... الخ.

ب. المقاهي: هي أماكن ترفيهية تقدم للسائح واجبات الفطور (القهوة، الشاي، الحلويات والعصير) كما تعتبر أماكن لتنفيذ المواعيد بين مختلف السياح.

ج. مطاعم المأكولات السريعة (fast food): هي عبارة عن مطاعم صغيرة التي تقدم وجبات غذائية لجماعات من السياح كالعائلات والأصدقاء في أماكن محترمة تتوفر فيها معظم وسائل الراحة.

د. مؤسسات التموين: هي عبارة عن المتاجر (التجزئة والجملة) التي تقوم بتموين السائح بمختلف

(1): زيد منير سلمان، المصدر سبق ذكره، ص34.

(2) : محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر و التوزيع: الأردن، ص 89 .

(3) : مروان أبو رحمة، إدارة المنشآت السياحية، المصدر سبق ذكره، ص 20 .



المنتجات مقابل ما يدفعه من ثمن.

5. مؤسسات النقل السياحي

ترمي البرامج السياحية إلى جلب السياح ونقلهم إلى المحطات التي سيقومون بها وهذا يعني استقبالهم بالموانئ والمطارات ومراكز الحدود البرية ونقلهم عبر شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية إلى هذه المراكز.⁽¹⁾

ويعتبر النقل السياحي أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات السياحية في أي دولة، حيث الارتباط وثيق بين صناعة النقل وصناعة السياحة حيث تطورت السياحة في العالم تطوراً كبيراً نتيجة للتطور الذي طرأ على صناعة النقل، ومن الوسائل المستخدمة في النقل السياحي ما يلي:⁽²⁾

أ. **النقل الجوي السياحي:** وكما هو معروف وسيلة سريعة ومريحة وأمنة إلى حد كبير وينقسم إلى النقل الجوي المنتظم، النقل الجوي غير المنتظم (المؤجر) والتاكسي الطائر؛

ب. **النقل البري السياحي:** يتحدد النقل البري في مختلف دول العالم في وسيلتين رئيسيتين هما: السكك الحديدية والسيارات السياحية (السيارات الخاصة، والأجرة (تاكسي اليموزين)، الأتوبيسات الكبيرة)؛

ج. **النقل المائي:** ينقسم إلى النقل البحري (البواخر، القوارب التجارية)، النقل النهري (البواخر السياحية، الاتوبيسات النهرية، القوارب التجارية والشراعية).

6. المحميات الطبيعية

وتعرف المحمية وفقاً للاتحاد العالمي لصون الطبيعة International Union for Conservation of Nature IUCN بأنها مساحة الأرض أو شواطئ البحار المخصصة لحماية التنوع الإحيائي (التنوع البيولوجي) والحفاظ على التراث الاجتماعي والثقافي لهذه المناطق وتدار المحمية بواسطة جهاز حكومي

⁽¹⁾: عبد العزيز عراب، (2012): استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 149.

⁽²⁾: ماهر عبد الخالق السيسي، المصدر سبق ذكره، ص ص 151-154.



أو أي نظام معترف به في الدولة وله السلطة القضائية في إدارته.

وتنقسم أنواع المحميات وفقا لقرار الاتحاد العالمي لصون الطبيعة إلى ستة أنواع:⁽¹⁾

أ. منطقة محمية تدار لصالح الأبحاث العلمية أو لصون طبيعتها البرية ويطلق عليها المنطقة الطبيعية المحمية؛

ب. منطقة محمية تدار للحفاظ على النظم الإيكولوجية وتسمى بالحدائق المحمية الطبيعية ويمكن أن تفتح أجزاء منها للزيارة والسياحة الترفيهية البيئية؛

ج. محميات تدار لحماية ظواهر طبيعية معينة مثل الكهوف الملحية والمائية الخ؛

د. محميات تدار أساسا لأغراض صون مدخلات بشرية على النظم الطبيعية بهدف حمايتها مثل إضافة أنواع من الأشجار استقدمها الإنسان في المنطقة لفترة طويلة ويخشى انقراضها لزيادة الطلب عليها؛

هـ. محميات تدار للحفاظ على مواقع الجمال في الطبيعة الأرضية أو البحرية؛

و. محميات تدار للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية بها أي يسمح باستغلالها من استبدال الجزء المستهلك منها كزراعة الأشجار بدلا من تلك التي تم قطعها للاستفادة بأخشابها.

هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من المحميات الطبيعية مثل:

- الأراضي الرطبة وهي الناتجة عن حركة المد والجزر في شواطئ المسطحات المائية المتسعة كالخلجان والبحار والبحيرات؛

- محمية الحيز الحيوي (البيوسفير) التي تدعمها منظمة اليونسكو عالميا؛

- المواقع التراثية المعترف بها من قبل منظمة اليونسكو العالمية.

7. مؤسسات أخرى: وهي عديدة ومن أهمها نجد:

أ. وكالة الإعلام السياحي، وهي التي تقوم بإعلام السائح عن الخدمات السياحية وذلك عن طريق

(1) : سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 43-44.



المنشورات الإعلامية، البطاقات البريدية، الصحافة المكتوبة والناطقة أو السمعية البصرية وغيرها؛

ب. مؤسسات تقدم الخدمات، وهي عديدة ومتنوعة كخدمة الهاتف، خدمة الميكانيك، غسل وتشحيم السيارات، غسل الملابس، خدمات رياضية متعددة وخدمات صحية وغيرها.

المطلب الثاني: دور المؤسسات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة

يتضمن قطاع السياحة العديد من الشركات والمؤسسات العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في مجالات النقل والسياحة والترفيه...، ويتوقع من هذه الوحدات إدراك أهمية السياحة المستدامة وتحقيق أهداف "أجندة-21" *، وتتعدد سبل المشاركة الواعية في التنمية المستدامة ومن أهمها: (1)

- تطوير نظام داخلي في الشركات والمؤسسات لتضمين موضوعات التنمية المستدامة في أهداف الإدارة مع توضيح الآثار الإيجابية على أداء العمل والربحية أو المؤشرات الأخرى المستخدمة؛

- تحفيز العمل على تقليل الموارد المستخدمة والتركيز على زيادة نوعية الإنتاج وتقليل الهدر والنفايات، وهناك عدة طرق لتحقيق هذا الهدف بدءاً من اختيار عناصر الإنتاج ومورديها وتبني نظم إعادة الاستخدام الأمثل للمنتجات والتخلص من نفاياتها؛

- تحفيز الاستخدام الرشيد للطاقة والعمل على تقليل الانبعاثات الصادرة عن بعض مصادر الطاقة من خلال الإدارة الواعية للمصادر المتاحة من الطاقة واستخدام المواد والتقنيات الملائمة للظروف المحلية؛

- تضمين الآثار البيئية في دراسات الجدوى لاستخدامات الأراضي أو إنشاء المشروعات مع توضيح التكاليف والمنافع للبدائل المتاحة؛

- تعديل المنتجات السياحية التي تطورها وتقدمها بعض المؤسسات بحيث تكون أكثر ملائمة للتنمية المستدامة للسياحة، وكذلك وضع علامات بيئية على السلع والمواقع السياحية لتعزيز الاستخدام المستدام؛

(1): سيد أحمد فتحي الخولي، مرجع سابق، ص ص 33-34.

(*) : مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو في عام 1992، أقر المجتمع الدولي برمته جدول أعمال القرن 21، الذي يشكل خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.



- أن تقوم وحدات القطاع الخاص بوضع معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كجزء أساسي في مشروعاتها الاستثمارية وإدارتها ونشاطها التسويقي وإدارة الموارد البشرية، ومن أبرز ذلك تقييم الآثار الناجمة عن كل مشروع قبل البدء فيه، وتبني إجراءات فعالة للوقاية أو العلاج، ووضع استراتيجيات خاصة لتقليل الآثار السلبية على الموارد الطبيعية والبيئة والمجتمع.

ومع ازدياد نمو السياحة البيئية يظهر الاحتياج إلى إقامة منشآت بيئية تصمم وتبنى وتدار بأسلوب يساهم ويدعم عمليات الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية، وتمثل الإدارة البيئية استراتيجية النجاح في المنشآت السياحية بشكل عام وإدارة الفنادق منها بشكل خاص، نظرا لازدياد عنصر المنافسة، وتنوع طموحات المستهلك، وبروز العديد من الأنظمة والقوانين المرتبطة بالبيئة التي أخذت تظهر جليا في بيئة الأعمال، الأمر الذي يستوجب على إدارة ومالكي المنشآت الإمعان في مفاهيم السياحة المستدامة لمعرفة كيفية حماية البيئة وتحقيق الأهداف الاقتصادية في آن واحد، لذا غالبا ما تلجأ إدارة المنشآت لتطوير وتعديل ممارستها بهدف تحقيق الوضع الأمثل عبر تبني أنظمة الإدارة البيئية.

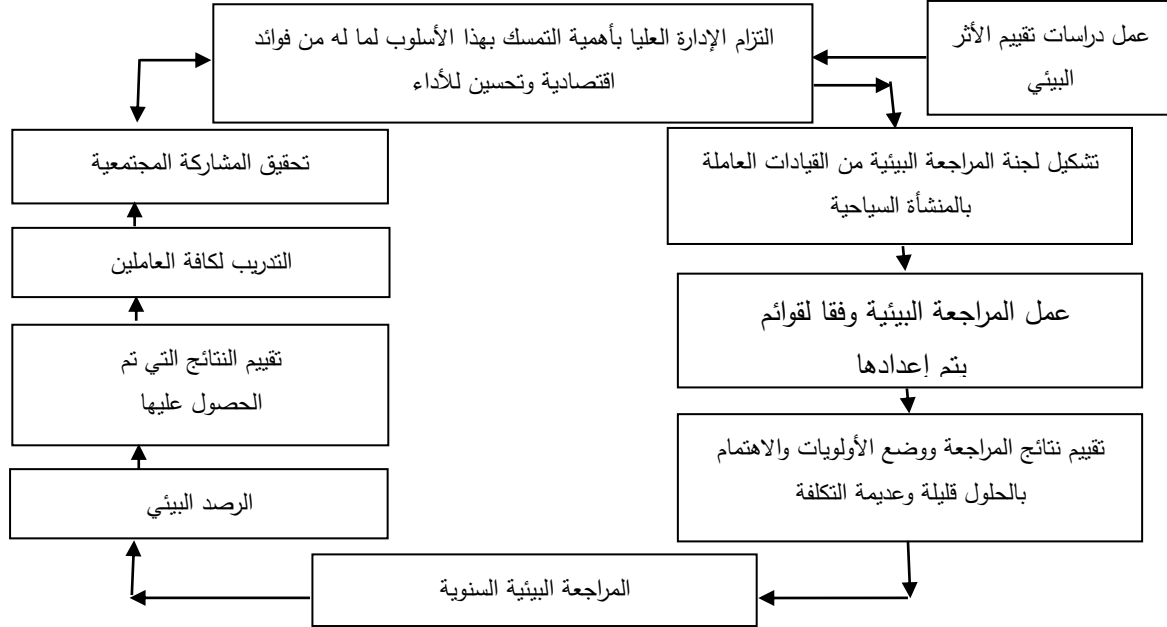
وعليه فإن أنظمة الإدارة البيئية توفر التميز في إطار استراتيجية إدارية تضمن النجاح المتواصل، وفقا لأسلوب عمل واضح قابل للتطبيق يهدف إلى التعامل مع الأسباب التي أدت إلى حدوث المشاكل، وبالتالي تساهم في دعم البيئة إيجابيا عبر محاولة منع الآثار السلبية على البيئة، وتساهم تطبيق أنظمة الإدارة البيئية في تخفيض نفقات التشغيل من خلال برامج الترشيد المختلفة والحد من الأضرار البيئية عبر الحد من المخلفات.

وحيث أن أولوية أنظمة الإدارة البيئية تشمل التركيز على مفاهيم مرتبطة بالبيئة، وحيث أن نشاطات إدارة وتشغيل المنشآت السياحية تحدث آثارا سلبية على البيئة، فإن الأمر يستدعي تبني نظام الإدارة البيئية منذ المرحلة الأولى لبروز المنشأة السياحية إلى الوجود، وبذلك تكفل المنشأة السياحية



أقصى فعالية لأنظمة الإدارة البيئية، ويوضح الشكل رقم (06) مكونات تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى المنشآت السياحية والشركات السياحية وإدارات الموائل والمحميات الطبيعية.

الشكل رقم (06) مكونات نظام الإدارة البيئية المتكاملة على مستوى المنشآت السياحية



المصدر: سامية جلال سعد، (2007): الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، ص 25.

هذا ويمثل تطبيق الإدارة البيئية بالنسبة للمنشآت السياحية القائمة منهاجا مثاليا لمواكبة التغيير

المطلوب لتحسين جودة الأداء الإداري،⁽¹⁾ ومكونات تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى المنشآت السياحية نجد:⁽²⁾

أ. **التزام المستوى الإداري الأعلى ومتخذ القرار:** ويشكل المكون الأول أهم الخطوات لضمان تحقيق فوائده، فهو يستلزم الإيمان والالتزام الكامل من قبل الإدارة العليا للمنشآت السياحية بتبني النظام وبتحقيق الالتزام من قبل الإدارات العليا من خلال تحقيق الآتي:

- تشكيل لجنة البيئة وهي المكون الثاني لتحقيق النظام والمكونة من رؤساء القطاعات الخدمية في المنشأة ومسئول البيئة المعين من قبل إدارة الفندق؛

⁽¹⁾: خليف مصطفى غرابية، (2008): السياحة البيئية "مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص"، دار يافا العلمية ودار الجنادرية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص141-144.

⁽²⁾: سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 26-27.



- وضع السياسات البيئية للمنشأة والإعلان عنها للسياح وللعاملين؛

- القيام برصد المؤشرات للمكونات البيئية وتسجيل قيمها في السجل البيئي للمنشأة؛

- إعداد السجل البيئي وحفظ كافة محاضر اجتماعات اللجنة البيئية به، وكذلك كافة النشاطات التدريبية والرصد المتعلقة بالحفاظ على كل من البيئة الداخلية والخارجية خالية من التلوث ومطابقة لمتطلبات السلامة والصحة المهنية للعاملين بالفندق.

ب. تشكيل لجنة البيئة: ويرأس اللجنة مدير المنشأة، وتضم اللجنة كلا من مديري أقسام الأغذية والمشروبات، نظافة الغرف وترتيبها، المغسلة وقسم الصيانة، الأعمال الهندسية، المدير المالي، مدير شئون الأفراد، مسئول السلامة والصحة المهنية، مدير التدريب ومسئول البيئة معين لمتابعة التزام المنشأة بمتطلبات الجودة وترشيد الاستهلاك والحفاظ على صحة العاملين والتخلص السليم من المخلفات الصلبة؛

ج. إعداد التقارير: ويتم إعداد التقارير وإضافتها إلى السجل البيئي للمنشأة كتسجيل للجهود المبذولة من قبل المنشأة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وتوضح هذه التقارير الخطوات اللازمة للتدخل من الإدارة العليا لتعديل مسار القوى العاملة أثناء تقديمها الخدمة، كما يعد وجود السجلات من المتطلبات الأساسية للحصول على شهادات الجودة العالمية والمحلية، كما تدعم السجلات المدون بها كافة الإجراءات التصحيحية الرد على شكاوي بعض السياح من عدم قبول الخدمة المقدمة لتدنيها أو عدم كفايتها، وبالتالي يتم رفع الغرامات عن الفنادق والشركات السياحية الوطنية؛

د. الرصد البيئي: الرصد البيئي لمكونات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنشأة، ويشمل الرصد مدى مطابقة المياه لاستخداماتها المختلفة داخل المنشأة السياحية، ومكونات الهواء المحيط بها وداخلها خاصة في مناطق العمل كالمغسلة والمطبخ والورش الهندسية، وأيضا كميات المخلفات الناتجة عن الفندق ونوعياتها، كما يشمل مدى ارتباط معدلات استهلاك المياه والطاقة بالتناسب مع أشغال الفندق، ويعطي



دلالة جيدة لمدى كفاءة الترشيد في الاستهلاك وهو المستهدف من تطبيق نظام الإدارة البيئية، ويحدد المستويات التي لا يجب الانخفاض عنها حتى لا يقل مستوى راحة النزلاء أو راحة العاملين في الفندق؛

هـ. **تدريب القيادات العاملة في الفندق:** ويشمل كافة الفئات العاملة كالمديرين ومساعديهم ومعاونيهم من الطباخين، والعاملين في المغسلة وورش الصيانة والاستقبال وخدمات الاستقبال والأمن لكيفية تفهمهم لأهمية النظام في الحفاظ على صحتهم ودورهم الفاعل في تنفيذه كل في مجال عمله؛

و. **المشاركة المجتمعية:** حيث يؤكد النظام على ضرورة شراكة المجتمعات التي تعيش في المناطق المحيطة بالمشروعات السياحية والتي قد أفقد جزءاً من مناطق معيشتها للمشروعات السياحية الكبرى، كما تضمن المشاركة المجتمعية لمشروعات السياحة الكبرى عدم عداوة المجتمع لها، بل مساندته واشتراكه في كافة النشاطات السياحية المهمة بالتعرف على نظم حياة هذه المجتمعات.

ومن المزايا الكثيرة التي تحصل عليها المنشآت السياحية خلال تطبيقها لأنظمة الإدارة البيئية هي:⁽¹⁾

- إظهار الالتزام أمام النزلاء وهيئات السياحة العالمية المهمة بالبيئة وتشجيعهم على ذلك؛
- ترشيد الاستخدام وتخفيض التكاليف؛
- توحيد صورتها كمنشآت سياحية تتصف بالوعي البيئي؛
- تحديد الأهداف البيئية وأساليب تحقيقها؛
- كسب نصيب أكبر في السوق.

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 28.



المطلب الثالث: دور الموارد البشرية في المؤسسات السياحية في تطبيق نظام الإدارة البيئية

يمكن تعريف الموارد البشرية بأنها المعرفة الكلية، المواهب، القدرات، الاتجاهات، القيم والاعتقادات لدى قوة العمل الموجودة بالمنظمة؛ والعنصر البشري هو العامل المتحكم دائما في كفاءة الأداء وفي نجاح أو فشل المنظمة، لذلك تتضاءل أهمية المشاكل المادية للعمل وأثرها على كفاءة الأداء طالما أن العنصر البشري يتحمل واجباته ومسئوليته بكل مهارة وإخلاص.⁽¹⁾

وحتى يتحقق للمؤسسة هذا المقوم، وهو وجود أفراد ناجحين، عليها أن تركز من خلال إدارة الموارد البشرية على ميزتين أساسيتين: الأولى هي مقدرة العمّال وتمكّنهم من المعارف، المهارات والخبرات التي تساعد الفرد على الأداء الجيد للعمل، والتي بمقدورهم اكتسابها وتطويرها، وبالتالي فهذه المقدرة منها ما يتعلق بالإمكانيات الجسدية، ومنها ما يتعلق بالإمكانيات المعرفية، ودور إدارة الموارد البشرية يكمن في استخدام وظائفها بالشكل الذي يجعل قدرات الموارد البشرية تتلاءم مع متطلبات وشروط الوظائف الموجودة في المؤسسة؛ أما الميزة الثانية فهي الحافز الذي يعبر بدوره عن استعداد الفرد للقيام بالعمل المطلوب منه، غير أن هذه الميزة تكلف المؤسسة ثمنا باهظا يجعل إدارة الموارد البشرية تخصص له وظائف كالتعويضات، وصيانة الموارد البشرية حتى تتمكن من التحكم فيه أكثر.⁽²⁾

كما تعتبر الموارد البشرية عنصر مهم في عملية تقديم الخدمات السياحية لأنه هناك احتكاك مباشر بين طاقم العمل والسياح، لذلك وجب على طاقم العمل أن يراعي عند تقديمه للخدمات السياحية متابعة السياح باستمرار والعمل على جعلهم في حالة موجبة، وقيامه بالعمل الموكل اليه على أحسن وجه. إن إعداد الأشخاص المؤهلين للعمل في جميع الميادين عنصر أساسي لنجاح العملية السياحية، فالكوادر المؤهلة تكفل للمشروع تحقيق مستويات النوعية والجودة في خدمات التي يطلبها السائح ويدفع المال للحصول عليها، وللدولة دور هام في تخطيط التأهيل والتدريب في القطاع السياحي، وعلى السلطة

(1): سامح أحمد رفعت عبد الباقي، المصدر سبق ذكره، ص 18.

(2): حسن إبراهيم بلوط، (2002): إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، الطبعة الأولى، دار النهضة: بيروت، لبنان، ص 74.



المحلية السعي لتأمين كوادر العمل للسياحة في المنطقة من أبنائها قدر الإمكان وعملية تطوير القوة العاملة تقتضي إجراءات مترابطة أهمها: (1)

- إجراءات مسح وتقييم لأوضاع القوة العاملة والتحري عن الصعوبات، ثم تحديد الاحتياجات ومصادر تلبيتها، وتحديد الوظائف التي تتطلب مهارات خاصة وإعدادا خاصا؛
- برمجة الاحتياجات ومراحل الإعداد حسب العدد والاختصاص؛
- إعداد البرامج التدريبية لخصائص السياحة في المنطقة؛
- الأعمال والوظائف في قطاع السياحة عديدة ومتنوعة، وكلها تتكامل لتحديد مستوى وجودة المنتج السياحي، وأهم تلك الأعمال:
- أعمال الفنادق والمطاعم والإدارة التي تشمل كل ما يتعلق بالمبيت والإقامة مثل المكتب الأمامي، الاستقبال، ترتيب الغرف، المطعم والمطبخ، الصيانة، العلاقات العامة، شؤون العاملين، التدريب... الخ؛
- الأعمال المتعلقة بالتسويق السياحي مثل إجراءات السفر والعلاقات والحجوزات والتذاكر، برمجة الجولات، قيادة الرحلات وسائقي الآليات... الخ؛
- الأعمال الفنية في الإدارة الحكومية للسياحة في مجالات التخطيط، التنمية، التسويق، تطبيق معايير الصناعة السياحية، الإحصاء والبحوث، التشريعات السياحية، رعاية الأنشطة والتعاون مع الجهات المعنية مثل الصناعات المحلية والمهن اليدوية... الخ.
- التأهيل والتدريب هو الضروري لتوفير المهارات الأساسية وخاصة للمراكز القيادية في مجال الإشراف والتوجيه، وهناك أنواع من التدريب الخاص لبعض المهام المرتبطة بالسفر والسياحة مثل الجمارك والأمن العام والسائقين وموظفين مكاتب الاستعلامات... الخ.

(1): رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص



ويقتضي التدريب كذلك تنظيم دورات قصيرة مكثفة للقائمين على رأس العمل داخل أو خارج المنطقة أو البلد سواء أكان ذلك في الفندق بشكل دوري، أم في مؤسسات تعليمية وتدريبية مهنية عامة، أم في برامج خاصة في الكليات الجامعية أم في جولات اطلاعيه.

كما أن لمجموعات العاملين بالمؤسسات السياحية أدوار مختلفة في تطبيق نظام الإدارة البيئية من

خلال:⁽¹⁾

1. دور القيادات العليا في إدماج البعد البيئي في اتخاذ القرار الإداري: يعتبر التزام القيادات العليا بتطبيق نظام الإدارة البيئية المتكاملة أساس نجاح النظام وتحقيق فوائده الاقتصادية والاجتماعية على جميع العاملين في المنشأة وكذلك النزلاء، كما يعتبر التزام القيادات الفندقية لإدماج البعد البيئي في كافة عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بمشتريات الفندق من أثاث ومفروشات وكيماويات صديقة للبيئة ومعدات مرشدة لاستخدام المياه والطاقة من دعائم ترشيد الاستهلاك وتحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين وتحقيق جودة الخدمة الفندقية للنزلاء.

2. دور العاملين: ويتحقق ذلك من خلال:

- الالتزام بمتطلبات النظام وتطبيقاته بما يضمن سلامتهم وسلامة النزلاء؛
- الترشيح في استخدام الكيماويات والمستلزمات الفندقية والحد من الإهدار في استخدامها خاصة الطاقة كتشغيل المعدات الكهربائية في الفترات ما بين التشغيل الفعلي لها؛
- الالتزام باستخدام معدات ومستلزمات الوقاية الشخصية التي تحد من تعرضهم للعدوى بالأمراض التي قد تنتقل إليهم من النزلاء، وكذلك الاستخدام المتكرر للكيماويات؛
- المشاركة الفاعلة في التبليغ عن الأعطال والتعاون مع مسئول البيئة أثناء المراجعة البيئية.

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص38-42.



المبحث الثالث: دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة المستدامة

هناك اتجاه عالمي نحو زيادة مشاركة المجتمعات في كل جوانب التنمية بالمناطق التي يعيشون بها، حيث تهدف هذه المشاركة إلى تزايد اعتراف حكومات الدول بأهمية مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع خطط العمل للوصول بالدول إلى التنمية المستدامة.

لذا لابد قبل الشروع بتطبيق السياحة البيئية من الاتصال بالسكان المحليين، وخاصة سكان المنطقة التي يمكن أن تكون مجالاً للسياحة البيئية حيث لابد من نشر التوعية البيئية بين هؤلاء السكان وإقناعهم بأهمية السياحة إلى مناطقهم وبأنها ستكون مجال عمل لهم، وهي بالتالي مصدر دخل جديد لهم عن طريق إنشاء المشاريع المستدامة لهؤلاء السكان.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي

من تعاريف المجتمع المحلي انه جماعة قد تكون قليلة العدد أو كثيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يتشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها.⁽¹⁾ وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلي يقوم على أساسين: الأول الإقليم الذي يشغله، والثاني الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل.

أن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير جداً على الفعاليات الشعبية والجمعيات، ويعود السبب في هذه التسمية إلى الأهلية التي تعرف باسم وسطاء التغيير باعتبار هذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع الذي تعيش فيه، وهي أيضاً التي تقوم بدور إحداث التغيير فيه، وهذا يؤكد ويدعم الفكرة التي تؤكد ان عملية التخطيط والتغيير يجب أن تتبع من المجتمع أي تكون العملية ذاتية فإن دور فريق التخطيط فهو أشبه ما يكون بدور العامل المساعد.⁽²⁾

(1): جابر سامية محمد، (1995): علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ص 11.

(2): غنيم عثمان، (2001): التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، ص 178 .



وعندما يشارك السكان المحليون في تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية بمنطقتهم، فإنهم يشكلون عنصرا داعما للسياحة، ومهتما بالموارد السياحية في تلك المنطقة، ويتشغل أبناء المنطقة سوف يزداد دخلهم وتحسن ظروفهم المعيشية، هذا بالإضافة إلى استفادة المنطقة من البنية التحتية والتسهيلات والخدمات العامة بدخول السياحة إلى المنطقة، لكن ذلك الدمج للسكان المحليين يحتاج إلى بعض الجهود في مجال الإرشاد حول كيفية مساهمتهم في التنمية السياحية، وهنا تبرز الحاجة إلى إعداد برامج توعية سياحية تستهدف السكان المحليين وتناسب أوضاعهم، وتبين لهم كيفية إبداء الرأي حول إعداد الخطة من قبل ممثليهم في اللجان وفرق العمل.⁽¹⁾

ان التركيز على الإنسان يجعله يفاخر ويعتز بموروثاته الحضارية وعاداته وتقاليده وإبرازها أمام الحركة السياحية والتي تعتبر مصدر جذب سياحي سواء أكانت العادات أو الصناعات الحرفية اليدوية التقليدية وغيرها من الموروثات الشعبية في بلادنا.⁽²⁾

وهناك عدة أنواع من المنظمات السياحية غير الحكومية العاملة في مجال السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص، ومنها:⁽³⁾

- جمعيات سياحية تسعى إلى الربح، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر جمعيات منظمي الرحلات السياحية، وجمعيات الفنادق، وشركات الطيران، هذه المنظمات تظم في عضويتها عدد كبير من الأفراد الذين يجتمعون بانتظام ويسعون إلى إصدار نشرات مختلفة تتعلق بنشر أفكار السياحة والتركيز على أخلاقيات المهن، ومن ثم التركيز على الاتجاهات الحديثة في السياحة البيئية؛

- منظمات غير حكومية لا تسعى إلى الربح، وإنما تركز جهودها بشكل أساسي على عملية التطوير والتخطيط لمشاريع السياحة، وقد تكون هذه المنظمات دولية مثل منظمة المجتمع الدولي للسياحة البيئية،

(1): صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة "دليل الأجهزة المحلية"، المصدر سبق ذكره، ص 134.

(2): خالد مقابلة وفيصل الحاج نيب، المصدر سبق ذكره، ص 222-223.

(3): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص 116-117.



ومنظمة السياحة العالمية، وقد تكون منظمات إقليمية مثل منظمة السياحة العربية، أو محلية، ويكمن دورها في جهودها التنسيقية بين المناطق المحمية والسكان المحليين وبقية الأطراف العاملة في مجال السياحة البيئية، وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مالية وتكنولوجية، أو تقوم بالإدارة المباشرة لمواقع السياحة البيئية.

كما تعود مشاركة المنشآت السياحية في دعم التنمية المجتمعية ودفعها للمشاركة في التنمية السياحية الرشيدة والمستدامة إلى العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يعود على هذه المنشآت إلى جانب تنمية المجتمع بما يخدم السياحة على كل من المدى القريب والبعيد.

وهناك دور مهم لإدارات المنشآت الفندقية في تفعيل المشاركة الشعبية، ومن أهمها الآتي:⁽¹⁾

- تشغيل الشباب في هذه المجتمعات وعمل الدورات التدريبية والتأهيلية لهم في مجالات الفنادق والخدمات السياحية المرتبطة بها؛

- بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات المحلية المهتمة بتطوير الصناعات الصغيرة تقوم المنشآت السياحية بتدريب السيدات والفتيات والشباب في هذه المناطق على طرق إعداد الوجبات التقليدية بطرق يراعى فيها الأساليب الصحيحة والصحية وتقديمها للسياح في النشاطات الترفيهية الخارجية، فالسياح يفضلون هذه الأنواع من الأطعمة عن تلك المعدة في الفنادق كتغيير مطلوب أثناء زيارة المنطقة؛

- تدريب أفراد المجتمع على تطوير صناعاتهم الحرفية ووضع بطاقات العنونة البيئية لضمان إقبال السياح العالميين والمحليين عليها؛

- التعاون مع هيئات الحكم المحلي في عمل حملات النظافة والتشجير في المناطق المحيطة بالفنادق الواقعة داخل المدن؛

- تنسيق المباريات بين مدارس المراحل التعليمية المختلفة ومعاهد الفنادق حول إعداد المواد العلمية

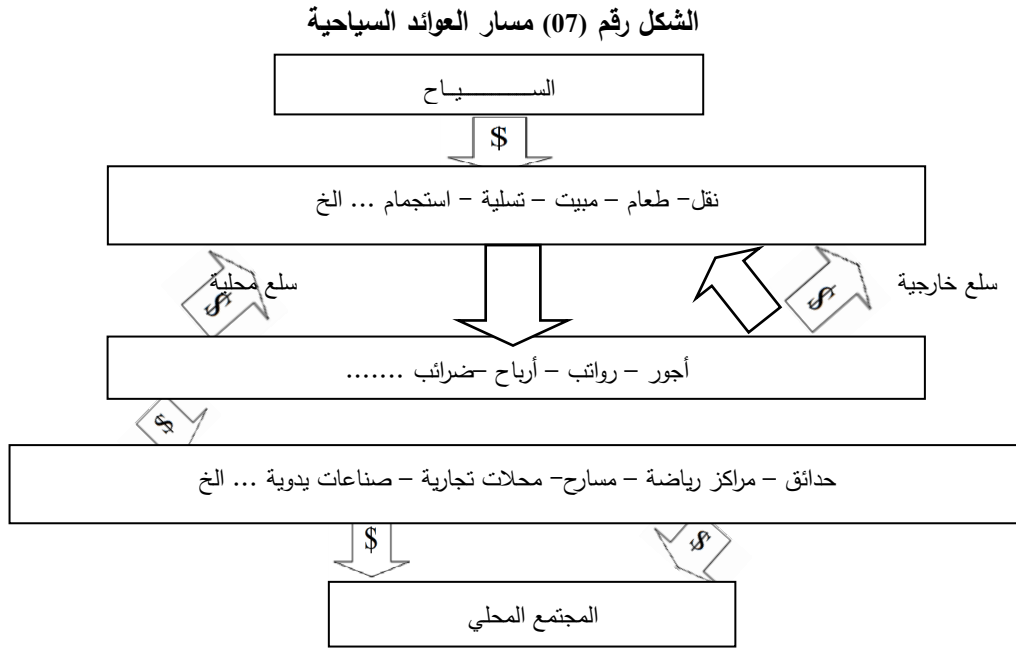
(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 247.



والإرشادية للسياح عن ثقافة المجتمعات المقام بها الفنادق، أنواع الطعام الخاصة بهم، أزيائهم الشعبية ومجالات الترفيه لديهم من اغان وعروض مسرحية وتمثيلية، وتساعد هذه النشاطات في توعية المجتمع ذاته بمناخ الجذب السياحي لديه، وتنمي في أفرادها الرغبة في التطوير والحفاظ على مقتنياته التاريخية والحضارية والتعرف على قيمتها، كما تخدم هذه المواد الفنادق في توعية السياح بما يجب عليهم الالتزام به أثناء إقامتهم ويزيد من معرفتهم بكل ما يمكن أن يزيد استمتاعهم أثناء إقامتهم في الفندق.

المطلب الثاني: فوائد السياحة على المجتمع المحلي

والشكل التالي يبين مسار العوائد السياحية، واحتمال خروج قسم منها لقاء السلع المستوردة من خارج المنطقة، وضرورة العمل على المحافظة على موارد المنطقة والعوائد السياحية لأهلها:



المصدر: رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ص 63.

وبالنسبة لمجالات استفادة السكان المحليين من التنمية السياحية فيجب أن تكون محددة وواضحة

ومعلنة، وأهم مواضيع الاستفادة هي: (1)

(1): رعد مجيد العاني، المصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.



- توفير فرص العمل وخاصة للشباب والمرأة، ولا يقتصر ذلك على العمل في الخدمات السياحية، بل يمتد إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع وأهمها الزراعة والصناعة والمهن اليدوية، كما أن وفرة فرص العمل تقلل من الهجرة إلى خارج البلد للبحث عن عمل؛
- تشجيع المستثمرين في المستوى المحلي على إنشاء مشاريع سياحية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد؛
- الدخل الناجم عن الزيادة في فرص العمل ينعكس على تحسين مستويات المعيشة إذا كانت الأنشطة التجارية مملوكة وتدار من قبل السكان المحليين، وإلا فإن قسما كبيرا من الموارد سيخرج من المنطقة؛
- تؤمن السياحة عوائد ضريبية محلية يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السكان وتطوير البنية التحتية العامة مثل المدارس والعيادات الطبية والطرق ... ومواقع الاستجمام والسياحة؛
- يكتسب العاملون في السياحة مهارات جديدة منها استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي لتطوير المجتمع بانتشار تلك المهارات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛
- تحتاج السياحة إلى بنية تحتية مناسبة مثل الطرق، المياه، الكهرباء، الصرف الصحي ووسائل الاتصال، وهي بالنتيجة لمصلحة السياحة، وثم يستفيد منها السكان المحليين من تلك التسهيلات؛
- السياحة تفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية، الزراعية، الصناعية وتشجيع المهن بأنواعها، وتتيح الفرصة لنشوء صناعات وأنشطة جديدة في المنطقة؛
- تحرص السياحة على تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية مثل الحوانيت والأسواق والحدائق والمسارح ... وهي تساهم في تمويلها وتشغيلها؛
- تتطور نوعية البيئة ومستواها في المنطقة كنتيجة لانتشار السياحة، لأن السياح يرغبون بزيارة المناطق النظيفة وغير الملوثة كشرط لزيارة المكان؛



- يمكن أن تساهم السياحة بعوائدها في تمويل برامج المحافظة على المعالم الطبيعية، المواقع التاريخية والثقافية، المراكز الأثرية والفنون والمهن اليدوية، وجميع عناصر التراث الخاصة في المنطقة، لأنها أصلاً تعتبر عوامل جذب في السياحة؛

- السياحة تساهم في التوعية البيئية وخاصة من خلال مشاهدة السكان المحليين طرق تعامل السائح مع عناصر البيئة والتراث والمواقع الطبيعية، وكيفية التعبير عن انطباعاتهم تجاه ما هو موجود.

المطلب الثالث: دور المجتمعات المحلية في تطوير السياحة البيئية

أدرك المحافظون على البيئة في السنوات الأخيرة الدور المحوري للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية والسياحية في الحفاظ على التنوع الحيوي، فكثير من المدراء في المناطق المحمية عملوا على تطوير آليات لدمج هذه المجتمعات كأصحاب مصالح ومشاركين في عملية التخطيط والإدارة، وبالتوازي مع تنامي اهتمامات السياح في التعرف على الثقافات التقليدية لهذه المجتمعات فقد قاد صناعة السياحة لدمج هذه المجتمعات في النشاطات السياحية، وهذا الأمر قد زاد من إدراك المجتمعات المحلية من الفرص السياحية والاقتصادية المتوفرة في مناطقهم من توفير لفرص العمل وتوليد دخل إضافي لهم وتمكينهم الاقتصادي، مما ضاعف من مشاركتهم في تنمية السياحة البيئية وتشجيعها فمع تسعينات القرن العشرين تنامت عملية إدراك المجتمعات المحلية لتبني السياحة البيئية كجزء من استراتيجية التنمية لديها. ومن أجل تعظيم فوائد الحفاظ ضمن نشاط السياحة البيئية فإنه من الضروري تحديد كيفية مشاركة السكان المحليين، ولكن ليس جميع أعضاء المجتمع يسعون إلى الانخراط في النشاطات السياحية، وبالنسبة لأولئك الذين يريدون الانخراط والمشاركة في النشاطات السياحية فإن محاور تدخلهم قد تكون واحدة أو أكثر من النقاط التالية:

- تأجير الأراضي إلى المستثمرين ليقام عليها المشاريع السياحية؛

- تزويد الخدمات إلى المنشآت السياحية مثل تحضير الطعام، الدلالة، النقل والإقامة؛



- عمل شراكة مع أصحاب القطاع الخاص حيث المجتمع المحلي يعمل على تزويد الخدمات بينما الشريك يقوم بعملية التسويق والتمويل؛
- عمل برامج سياحية يكون أساسها المجتمع المحلي؛⁽¹⁾
- المشاركة بالرأي في تخطيط واختيار المناطق المزمع إنشاء المشروعات السياحية بها وذلك للتعرف على خصائص المنطقة ودروبها التي يمكن إدماجها والاستفادة منها حين التخطيط للخدمات السياحية سواء للترفيه أو العلاج؛
- تقديم الخدمات التي تستعرض تراث المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون في مناطق السياحة؛
- إعداد وتصنيع منتجات التراث من أطعمة وملبوسات ومفروشات ومصنوعات وإعداد الأسواق بالطرق التراثية مما يشجع السياح على زيارة وإحياء هذه المناطق، كما يخلق مصادر نقدية لتغطية نفقاتهم الحياتية دون المساس بحريتهم الشخصية وممارساتهم الاجتماعية؛
- المشاركة في برامج رصد التنوع الحيوي في داخل المحميات الطبيعية المستغلة كمناطق جذب سياحي، وتحديد ما يحدث بها من تغيرات لاتخاذ الخطوات التصحيحية لإعادة المحميات لطبيعتها قبل حدوث الأضرار التي لا يمكن إصلاحها؛
- تعاون السكان مع إدارة المحميات والمناطق الأثرية في التبليغ عن أي اعتداءات على الآثار أو سرقتها أو إحداث أي تلفيات بها من قبل سكان المنطقة أو السياح إيماناً من المجتمع بارتباط موارد رزقه بوجود هذه الآثار أو المحميات في حالتها الأصلية؛
- استزراع مناطق للزراعات الحيوية خاصة تلك المناطق القريبة من المناطق السياحية، وغالبا ما يكون إنتاج هذه المناطق دون أسمدة كيماوية أو مبيدات أو منشطات النمو؛
- العناية بالشواطئ ونظافتها بما يضمن استدامة حياة الكائنات البحرية المعتادة على التكاثر في هذه

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 146-147.



المناطق وفقا للمعلومات التي يتوارثها الأجيال؛

- منع الصيد الجائر واستخدام الأشجار في أغراض إعداد الطعام أو التدفئة؛

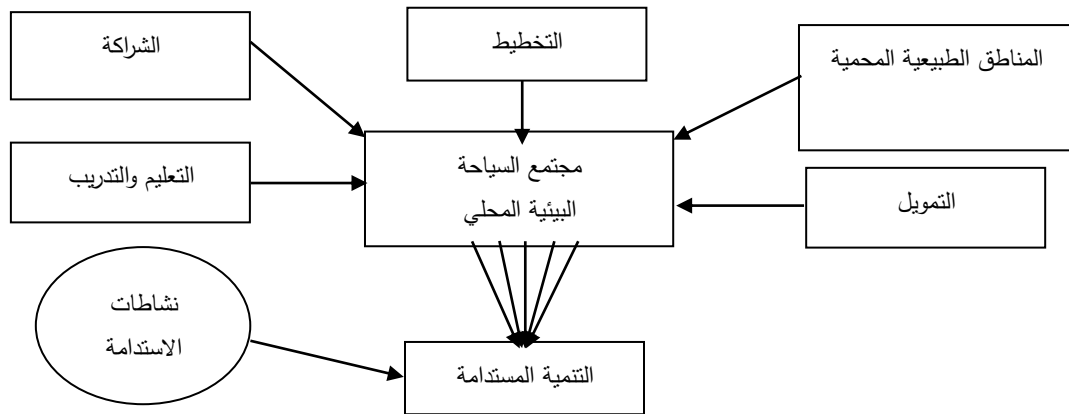
- إزالة التعديات عن مناطق الصحراء والواحات الناتجة عن رياضات الصحراء والسياحة المكثفة في هذه المناطق؛

- كما يعتبر التعاون بين المنشآت الفندقية المقامة في المدن الكبرى وعواصم العالم العربي والمجتمعات المدنية المقيمة حولها من أهم الطرق لخلق روح الانتماء بين هذه المجتمعات والمنشآت السياحية؛

- المشاركة في عمليات المباني والإنشاءات الخاصة بالمشروعات السياحية.⁽¹⁾

وتنظر منظمات الحماية غير الحكومية إلى مجتمع السياحة البيئية المحلي على أنه الأداة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن توقعات المجتمع تبدأ بالتسارع حول مصير المشروع عندما يبدأ بالتراجع عن تحقيق أهدافه المتوقعة، وبالتالي فإن هناك مجموعة من العناصر لا بد وأن تؤخذ بالاعتبار عند بداية التخطيط لتنمية السياحة البيئية في أي مكان على أن يكون محورها الأساسي هو المجتمع المحلي.

الشكل رقم (08) العناصر الأساسية بالنسبة لمجتمع السياحة البيئية المحلي



المصدر: أكرم عاطف رواشدة، (2009): السياحة البيئية "الأسس والمركزات"، الطبعة الأولى، دار الرياءة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 148.

كما تعمل السياحة بشكل عام على إحداث التغيير الثقافي دون الانتباه إلى مدى قبول السكان المحليين لذلك، مما يؤدي إلى تصادم وتصارع بينهم وبين السياسات السياحية في المنطقة، إلا أن

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 242 - 244.



السياحة البيئية عليها مراعاة هذا الأمر أخذاً بالاعتبار درجة قابلية المجتمع المحلي للتغيير، وفي النهاية يمكن للجدول التالي أن يقدم فكرة عن الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في حالة مشاركة المجتمع المحلي أو عدم مشاركته في السياحة.

الجدول رقم (10) إيجابيات وسلبيات مشاركة المجتمع المحلي في السياحة البيئية

السلبيات		الإيجابيات	
عند عدم مشاركة المجتمع المحلي		عند مشاركة السكان المحليين في السياحة البيئية	
بالنسبة للمنطقة المحمية	بالنسبة للمجتمع	بالنسبة للمنطقة المحمية	بالنسبة للمجتمع
تنمية اقتصادية غير متوازنة	تدمير المصادر الطبيعية في المنطقة	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي وتعزيز فكرة الحفاظ	دخل مستدام
إفراط في استعمال المصادر والموارد الطبيعية في المنطقة	نمو اقتصاد غير متوازن	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي	تحسين وتطوير الخدمات
إلغاء فكرة الاستخدام المستدام للمصادر	تدمير الجوانب الثقافية	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي	تعزيز الجوانب الثقافية

المصدر: أكرم عاطف رواشدة، (2009): السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص

156.

ويدرك علماء الحفاظ البيئي أن العمل السياحي وبالتعاون مع المجتمعات المحلية هو شيء أساسي لتحقيق أهداف المنطقة المحمية واستراتيجيات الحفاظ من خلال السياحة البيئية، وهناك عدد من المبادئ يجب أن تؤخذ بالاعتبار لمشاركة السكان المحليين في نشاطات السياحة البيئية، ومنها:⁽¹⁾

أ. **خلق المشاركة:** فالمجتمع المحلي لا يمكن أن يطور السياحة البيئية وينجح إذا عمل وحيدا في هذا المجال، لذا فإنه يحتاج إلى مساعدة أصحاب الخبرة والمعرفة في مجال السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص ليزودهم بالخبرات والمهارات الخاصة في إدارة المحميات الطبيعية، ومن أكثر الجهات التي قد تجد الاستجابة الجيدة من السكان المحليين هي المنظمات غير الحكومية، إذ تعمل مثل هذه المنظمات على تقديم خدمات كثيرة للمناطق المحمية، بالإضافة إلى خدمة السياحة البيئية؛

ب. **تجنب وضع كل البيض في سلة السياحة البيئية:** يجب النظر إلى السياحة البيئية كواحدة من النشاطات المتعددة التي ستساعد في تنمية المجتمع المحلي، وليس النشاط الوحيد الذي يتوفر في المنطقة

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 157 - 159.



لأن ذلك سيشكل تهديد للمنطقة في حالة تراجع أعداد السياح بغض النظر عن السبب سواء كان سياسي أو طبيعي أو اقتصادي، وبالتالي فإن السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص تخضع لفترات عدم استقرار بسبب تقلب الاتجاهات الاقتصادية الوطنية منها والدولية، إذ أنه من غير الحكمة اعتبار النشاط السياحي البيئي الركيزة الوحيدة لاقتصاد أي منطقة، ذلك لأن مثل هذا النشاط قد يوفر عدد محدود من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي في فترة الموسم السياحي، ولكن ماذا بعد فترة الموسم؛

ج. ربط عوائد وفوائد السياحة البيئية بأهداف الحفاظ: يجب أن يدرك السكان المحلية أن السياحة البيئية وجدت لتشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية، وبالتالي يجب السير على مبدأ إعادة استثمار جزء من عوائد السياحة لدعم فكرة الحفاظ، كما يجب إقامة علاقة قوية بين إدارة المنطقة المحمية وبين المجتمعات المحيطة بها، إذ أن كثير من المشاريع الخاصة بالسياحة البيئية في المناطق المحمية قد زودت السكان المحليين بالمنافع الاقتصادية، ونتيجة للعلاقات والروابط بين السياحة البيئية والحماية فإن العديد من المنظمات غير الحكومية تعتمد على السياحة البيئية كجزء من نشاطاتهم التنظيمية، وتختلف الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في التعامل مع السياحة البيئية كآلاتي:⁽¹⁾

- بعض المنظمات غير الحكومية تعمل كميسر لعمل النشطاء الفاعلين في مجال السياحة البيئية أو بين المحميات الطبيعية والمجتمعات المحلية، وقد قدر مثل هذا الدور منذ أن تم إدراك دور المنظمات غير الحكومية كنشطاء محايدتين بين المصالح المتنافسة التي لم يكن بينها تعاون من قبل؛
- المنظمات غير الحكومية قد توسع من وصول النشطاء في مجال السياحة البيئية إلى الاستثمارات في المناطق المحمية على أسس بيئية تسعى إلى المحافظة على هذه البيئة من الخراب؛
- تعمل المنظمات غير الحكومية على تدريب وتزويد المعلومات والخبرات التقنية للمجتمع المحلي، وهنا تستطيع هذه المنظمات ربط المناطق المحمية بمؤسسات أخرى تساعد في خدمة السياحة البيئية مثل ربط

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 164-165.



معاهد اللغات مع المناطق المحمية من أجل تزويد هذه المناطق بالمرشدين السياحيين؛

- تعمل المنظمات غير الحكومية كشريك مع إدارات المنطقة المحمية من أجل تطبيق برامج السياحة البيئية، أو من أجل نشر التعليم والتثقيف البيئي، ويمكن هنا الإشارة إلى أن مصادر تمويل مثل هذه المنظمات تأتي في العادة من الخارج وتسعى إلى تنفيذ نشاطاتها بناء على خطة عمل متبادلة بينها وبين مصادر التمويل هذه، وفي بعض الحالات فإن المنظمات غير الحكومية هي الشخصية الاعتبارية المسؤولة بالكامل عن تطبيق برامج السياحة البيئية من الألف إلى الياء؛

- تعمل بعض المنظمات غير الحكومية على إدارة المناطق المحمية الخاصة بهم، أو أنها تكلف من قبل الحكومة على إدارة هذه المحميات، وفي مثل هذه الحالات فإن المنظمات غير الحكومية هي المسؤولة عن تطبيق كل البرامج الإدارية الخاصة بالمنطقة؛

- في بعض الظروف الاستثنائية تعمل المنظمات غير الحكومية على تزويد الخدمات الخاصة بالسياحة البيئية مثل خدمات الترويج وتنظيم البرامج السياحية، أو تقديم خدمات الإقامة والنقل...، ولكن مثل هذا الإجراء أحيانا قد يصرف انتباه مثل هذه المنظمات عن دورهم الأساسي المتعلق بمسألة الحماية والحفاظ.

المطلب الرابع: دور المجتمع المحلي في دعم الإدارة البيئية في قطاع السياحة

يعتمد نجاح نظم الإدارة البيئية المتكاملة على المستوى المحلي على مدى مساهمة المجتمعات في تنفيذ متطلبات النظام؛ فلا يجب على الإطلاق تجاهل أهمية مشاركة أفراد المجتمع كأفراد ومجموعات مؤمنة بأهمية القضايا البيئية المؤثرة على أنماط حياتهم ومصادر دخلهم خاصة من النشاطات السياحية المعتمدة في نمائها على بقاء المصادر الطبيعية دون إهدار.

ولكي تحقق الدول التنمية السياحية المستدامة التي تنشدها كوسيلة فاعلة لحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، والتي تخطط لها الحكومات وتنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فلا بد من مساندة المجتمع



بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها؛ ولتحقيق التزام المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك الموارد وتنفيذ كل ما من شأنه الحفاظ عليها فلا بد أن تحقق الحكومات الشفافية في كل ما يصدر عنها من بيانات التنمية السياحية، كما يجب أيضا إشراك المجتمع بتوعيته بما يعوق تحقيق التنمية حتى تتكون لدى أفراد المجتمع الرؤية الواضحة لدوره ومدى مساندة الحكومات للجمعيات الممثلة للمجتمع للقيام بهذا الدور عن جدية وصدق في الإعلان عن مؤشرات النجاح أو الفشل.

ولذلك فهناك أهمية بالغة لتعريف المجتمعات الواقعة بجوار مشروعات السياحة بدورهم الأساسي في تنمية هذه المشروعات، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليهم كنتيجة لمشاركتهم في تنميتها، كما يجب أيضا توعية المجتمع بالآثار الجانبية الممكن حدوثها كنتيجة لدخول ثقافات مغايرة للثقافات المحلية، وما يمكن أن يؤديه ذلك من مشاكل صحية واجتماعية لا يستهان بها في حالة عدم تعرف المجتمع لدوره في الحد من هذه السلبيات، ويجب قيام أجهزة الحكومة بتوعية الجيل الجديد بها ومراقبة السلبيات والعمل جاهدا على التحكم فيها وعدم إهمالها أو التغاضي عنها.⁽¹⁾

ولقد شهد العالم الآن حركة نشطة من الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا البيئة المتعددة الجوانب في مجالات التوعية البيئية والتطوير التقني لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والداعمة لإنتاج الأنظف على كافة محاوره الإنتاجية والخدمية بما فيها القطاع السياحي المستهلك للكثير من المنتجات، ودعمت البرامج الإنمائية للأمم المتحدة وكافة الجهات الأجنبية المانحة جهود الجمعيات الأهلية الجادة في إدماج البعد البيئي في نشاطاتها، إلى جانب دعمها للجمعيات البيئية في مجالات الحد من تلوث الهواء في المدن، وتوعية المجتمع بدوره الفاعل في ترشيد استخدام المياه والطاقة والحفاظ على البيئة البحرية والصحراوية من التدهور حفاظا على أسس التنمية السياحية القائمة حول هذه المناطق.

(1): سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 246.



كما قامت العديد الجمعيات الأهلية بعمل المشروعات التنموية التي تدمج البعد البيئي في تخطيطها وتنفيذها وتقييمها بالرغم من تباين أهداف هذه المشروعات، إلا أن هناك تحديا كبيرا لهذه الجمعيات في تبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة عند التخطيط للمشروعات السياحية التي تقوم بها مما يستوجب دورا أكبر لوزارات البيئة والأجهزة التابعة لها في تدريب جمعيات البيئة المهتمة بالتنمية السياحية المستدامة على كيفية تحقيق تلك النظم وتوعية المجتمع بأهميتها.

وهناك تحد حقيقي للجمعيات الأهلية حيث الرغبة في الإصلاح محفوفة بكثير من المصاعب السياسية والاجتماعية للأفراد حيث لا تتقبل الهيئات الحكومية مساندة الهيئات غير الحكومية، بل تعتبرهم مجموعة من الأشخاص غير المتخصصين أو غير المؤهلين للقيام بعمل جاد، كما تخشى بعض الحكومات غير الديمقراطية من تزايد شعور الشعب بأهمية متابعة منهاج الحكومات وتزايد مساعلة أفرادها للحكومة المركزية عن بعض قراراتها غير المتمتة بالدراسة المستفيضة ودون المشاركة الفعلية للإدارات المحلية المدركة للواقع الحقيقي لمجتمعاتها.

ويرجع قصور الجهود الأهلية إلى ضعف كوادرها البيئية خاصة في مجال السياحة، واحتياجها للتفهم الكامل لوسائل إدماج البعد البيئي في النشاطات السياحية ودعمها لتوعية المجتمع بنظم الإدارة البيئية بما تشمله من تكاملية تؤثر على المجتمع واقتصاده، والتحدي الحقيقي للجمعيات الأهلية البيئية الداعمة للسياحة هو قدرتها على رفع مستوى الوعي البيئي لتغيير أنماط الاستهلاك في القطاع السياحي إلى الأنماط المرشدة والداعمة للحد من استخدام المنتجات غير الصديقة للبيئة خاصة في قطاع السياحة، ولمزيد من الحفاظ على الموارد الأساسية الداعمة للسياحة فهو جهد لا بد من تضافر كافة الجهات لتحقيقه.⁽¹⁾

(1): المصدر نفسه، ص ص 248-250.



المبحث الرابع: مساهمة السياح في تحقيق تنمية السياحة المستدامة

يعتبر السائح هدف السياحة ووسيلتها مما يتطلب زيادة الوعي بأهمية المعلومات المتكاملة عن السياح، ففي إطار الفلسفة الفكرية الجديدة والتوجه التسويقي الحديث نحو المستهلك زاد اهتمام المنظمات السياحية الحديثة بضرورة دراسة سلوك السائح وفهم أبعاد قراراته الشرائية التي تحكمها مجموعة من المؤثرات، حيث إن الهدف الرئيسي من دراسة السائح خلال عملية شراءه للخدمات السياحية هو معرفة تطلعاته وتوجيه سلوكه الشرائي وترشيده وفق آليات متكاملة ومتوافقة مع إمكانيته وقدراته.

المطلب الرابع: مفهوم السائح

يحظى مفهوم السائح باهتمام الدارسين والباحثين في مختلف التخصصات العلمية (الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، والجغرافية)، وفي الأدبيات الحديثة باعتباره الشخص الرئيسي المعني بالسياحة، لذا هناك عدة تعاريف للسائح من أهمها:

السائح هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصل والاعتيادي لأي سبب غير المكسب المادي أو الدراسة، والفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، ومن الأشخاص الذين لا يدخلون في تعريف السائح أعضاء الهيئات الدبلوماسية، أفراد القوات المسلحة الأجنبية، المهاجرون، ركاب العبور وأطقم الطائرات.⁽¹⁾

وهو أيضا الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلية أو الاعتيادية ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غيره (السائح الأجنبي) ولفتره تزيد عن 24 ساعة وإن تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد للزهة".⁽²⁾

(1) : زيد منير، (2012): الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الرابية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص53.

(2) : منير سليمان عبودي، (2006): معجم المصطلحات السياحية و الفندقية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع: عمان، الأردن،



إن الشخص الذي يقصد مكانا معيناً، يبغي الاستحمام والراحة أو المشاركة في مؤتمر، أو رحلة علمية، أو زيارة أماكن تاريخية، من آثار وغيرها، أو مشاهدة المباريات الرياضية والمشاركة فيها يعد سائحاً، سواء أكان سفره داخل البلاد التي يقطن فيها أو خارجها.⁽¹⁾

ومن هذه التعاريف يمكن استنباط ثلاث أبعاد هي:⁽²⁾

- 1- تكون الرحلة لمكان مختلف عن البيئة المعتادة للزائر، مع استبعاد الأشخاص الذين يتكرر انتقالهم بشكل مستمر يومياً أو أسبوعياً للدراسة مثلاً أو للتسوق أو لأي غرض آخر؛
- 2- أن لا تتعدى مدة الرحلة اثنتي عشرة شهراً متصلة، ذلك أنه إذا تجاوزت هذه المدة يعتبر الشخص من الناحية الإجرائية مقيماً؛
- 3- أن تكون الرحلة لأي غرض غير العمل، حتى تستبعد الهجرة المؤقتة لغرض العمل من الحركة السياحية.

وحسب المنظمة العالمية للسياحة فإن كلمة السياحة تحتوي على :

- الزائر: وهو كل شخص يزور بلد آخر غير البلد الأصلي أو البلد المعهود الإقامة فيه لجميع الأسباب بخلاف الوظائف المأجورة التي يتلقى عليها أجره داخل البلد المزار ويقوم فيه على الأقل أربع وعشرون ساعة، وهذا التعريف يتفرع إلى مفهومين:
- السائح: هو الزائر لبلد لمدة لا تقل عن 24 ساعة، من أجل الترفيه والراحة والصحة والتسوية والديانة، ومن أجل القيام بزيارة الأقارب وحضور المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والسياسية؛
- المنتزه: هو ذلك الزائر الذي لا يتعدى وقت إقامة 24 ساعة.⁽³⁾

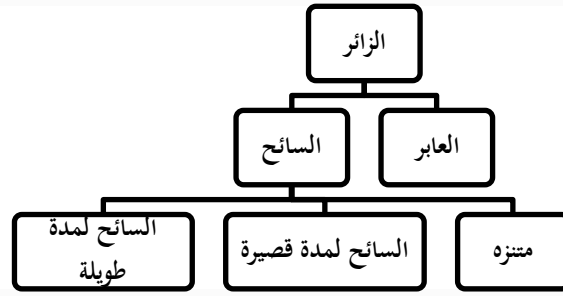
⁽¹⁾: مصطفى عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 37.

⁽²⁾: محيا زيتون، (2002): السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق: القاهرة، ص 17 .

⁽³⁾: Gérard Guibilato, (1989): économie touristique, édition delta et spes: suisse, P 10.



الشكل رقم (09) السائح حسب المنظمة العالمية للسياحة



Source : Belfet Michel, Marketing des Services Touristiques et Hôtelières Ellipses, Edition marketing S.A, Paris, p 16.

كما عرفت لجنة خبراء الإحصائيات التابعة لعصبة الأمم عام 1937 السائح بأنه: أي شخص

يزور بلدا ما غير تلك التي يقيم عادة فيها لفترة لا تقل عن 24 ساعة.⁽¹⁾

تتفق التعاريف السابقة في أن السائح هو كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أماكن

أخرى، طلبا لإشباع حاجات نفسية وروحية من أجل تجديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه،

والترفيه عن النفس، وغيرها من الحاجات التي يسعى السائح لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية

سواء داخل بلاده أو خارجها.

وتقوم دراسة المستهلك السياحي على عدد من الأسباب المهمة هي:

أ. الإحساس بالحاجة إلى القيام بنشاط سياحي: يهدف الإنسان عادة إلى إشباع الحاجات المادية كالأكل

والشراب والحاجات النفسية كالممتعة والترفيه والثقافة، إلى غير ذلك من الحاجات المختلفة التي تخضع

لرغبات ودوافع المستهلكين؛

ب. الاستعداد للقيام بالرحلة السياحية: يستغرق الاستعداد للرحلة السياحية الدولية فترة أطول في تفكير

المستهلك من الرحلات السياحية الداخلية دائما، لذلك فإن الاستعداد لاتخاذ قرار شراء برنامج سياحي

لزيرة دولة أخرى يأخذ فترة أطول من الرحلة المحلية؛

(1): تقرير لجنة خبراء الإحصائيات، عصبة الأمم، عام 1937، المصدر سبق ذكره، ص 10 .



ت . اتخاذ قرار شراء برنامج سياحي: تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ قرار الشراء لأنها تقوم على الموازنة بين موارد المستهلك المالية المحدودة وبين رغباته الكثيرة المتنوعة،⁽¹⁾ مما تؤثر على قرار الشراء الذي يتخذه لزيارة دولة أو منظمة سياحية دون أخرى ويؤثر على هذا القرار عدد من العوامل أهمها: الرغبة أو الحاجة لتحقيق هدف معين، مستوى الخدمة السياحية، القدرة المالية لدى السياح؛

ج. شعور المستهلك السياحي بعد الزيارة: تحتاج هذه المرحلة إلى تيار مستمر من البيانات والمعلومات الواردة إلى منتجي السلعة السياحية لكي توضح درجة إشباع المستهلكين ومدى رضائهم عن الرحلة، ومستوى الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة لهم، مما يساعد على تطوير المنتج السياحي بصفة دائمة والتأثير في قرارات الشراء بالنسبة لهم مستقبلاً.⁽²⁾

المطلب الثاني: تأثير الجانب البيئي على سلوك السائح

طالما أن الفرد اجتماعي بطبعه فإنه يعيش ويعمل وفق قواعد وسلوك تحددها له البيئة التي يعيش فيها، حيث يمكن التفرقة بين 03 أبعاد رئيسية للبيئة: المحيط الاجتماعي، المحيط الطبيعي، المحيط أو القوى التي هي من صنع البشر.

1. المحيط الاجتماعي

يتكون المحيط الاجتماعي المؤثر في سلوك السائح من:

أ - الجماعات المرجعية: المجموعة المرجعية هي التي يحاول الفرد الانتماء إليها في سلوكه وتصرفاته، بحيث تصبح هذه المجموعة معياراً لتصرفاته ومرجعاً له في سلوكه، لذا نجد أن تصرفات الفرد في الكثير من نواحي حياته بما فيها قرارات الاستهلاك تتوقف إلى حد كبير على نمط السلوك الذي تشترك فيه المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا ما يفسر سبب استخدام الرياضيين والفنانين والممثلين والنجوم في الإعلانات عن السلع والخدمات رغم أن المستهلكين ليس لديهم مهارات رياضية أو فنية أو تمثيلية...

(1): صبري عبد السميع، المصدر سبق ذكره، ص ص 86-85.

(2): عنابي بن عيسى، (2003): سلوك المستهلك تأثير العوامل النفسية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 169 .



ب - الطبقات الاجتماعية: تشير الطبقة الاجتماعية إلى مكانة الفرد من خلال سلم اجتماعي مبني على مفاهيم وقيم عامة للمجتمع، أي تمثل الطبقات الاجتماعية مجموعات عريضة من الناس المتشابهين نسبياً في عوامل كالدخل، نوع الوظيفة، المستوى التعليمي، منطقة السكن ونوعه، تاريخ الأسرة، الثروة والسلطة ... بالإضافة إلى قيم وأنماط سلوكية واستهلاكية تميز كل مجموعة من الأفراد عن الأخرى.⁽¹⁾

إن الطبقة الاجتماعية هي مصدر تأثير قوي على سلوك المشتري، فهي تؤثر على اهتماماته ودوافعه، حيث أن المشترون من الطبقات الاجتماعية الدنيا يركزون أكثر ويفضلون امتلاك الأشياء المادية على الخدمات غير الملموسة، وهم ينفقون دخلهم المعد للإنفاق على شراء المنتجات الأقل مخاطرة وعلى حسابات التوفير ويقترون المال من المؤسسات المقرضة، وقد يستخدمون البطاقات الائتمانية لشراء الضروريات أو لأغراض التمويل، ويدفعون أقل من ميزانيتهم؛ بينما الطبقة الاجتماعية العليا يقضون أوقاتهم بطريقة مختلفة، فقد يمارسون لعبة التنس أو القولف أو التزلج أو مشاهدتها، كما يستثمرون أموالهم في الاستثمارات الأكثر مخاطرة وذات الأرباح العالية، إضافة إلى أنهم يستخدمون البطاقات الائتمانية المميزة للسفر والترفيه، كما يدفعون كامل ميزانيتهم لذلك فهم يستخدمون البطاقات الائتمانية كوسيلة ميسرة، وليس كمصدر للتمويل.

ج. الآراء القيادية: كل مجموعة يكون بها بعض الأعضاء الذين تكون لآرائهم القدوة لباقي الأعضاء وبالتالي فهم الذين يحددون اتجاه التصرف والسلوك لباقي أعضاء المجموعة، وهؤلاء هم الذين يشترون المنتجات الجديدة أولاً ويمكنهم أن يكونوا مصدراً للمعلومات لباقي أعضاء المجموعة وآرائهم محترمة ومعمول بها بين المجموعة، كما يلجأ لهم باقي أعضاء المجموعة للنصح والاستشارة والإرشاد، ونظراً لأهمية هذه الفئة فإن بعض المنظمات تعتمد عليهم في نشر المعلومات الجديدة.⁽²⁾

(1): محمد إبراهيم عبيدات، (2004): سلوك المستهلك "مدخل استراتيجي"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، ص344 .

(2): أيمن علي عمر، (2006): قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعية: الاسكندرية، ص31 .



ح. **الأسرة:** تعتبر الأسرة أحد المجموعات الهامة المؤثرة على سلوك أفرادها من الناحيتين الشرائية والاستهلاكية ذلك أن الأسرة تعلم أفرادها ما يجب استهلاكه أو استخدامه من سلع وخدمات، كما تقدم لهم وخاصة في المراحل الأولى العديد من القيم ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، مما يشكل بالنتيجة بناءاتهم القيمية، وذلك من خلال منظورات نفسية - وبأبعاد قيمية اجتماعية واقتصادية وسياسية... إلخ - تحدد فيما بعد مواقفهم نحو كل ما يهمهم من أمور، سلع، خدمات، وقضايا في المحيط الذي يعيشون به.

هـ. **العوامل الثقافية والحضارية:** ومن العوامل الأساسية والرئيسية التي تؤثر على سلوك المستهلك، الثقافة التي ينتمي إليها، وتعرف الثقافة على أنها " ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات، والقيم والأفكار والاتجاهات والأخلاقيات والتشريعات والعادات والتقاليد التي اكتسبناها كأعضاء في المجتمع، فالثقافة مكتسبة، نشترك فيها مع الآخرين، وتؤثر ليس فقط على تصرفاتنا ولكن على توقعاتنا في الكيفية التي يجب أن يتصرف فيها الآخرون.

ومن بين كل العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلك واستعداداته نجد أن الثقافة أقلها قابلية للتغير وأكثر صعوبة في التأثير عليها، فمعرفة ثقافة المستهلك أو الثقافة الاستهلاكية السائدة في البيئة المحيطة بالمستهلك تفيدنا في تقدير وفهم تصرفاته. (1)

2. المحيط الطبيعي

تؤثر خصائص المحيط الطبيعي (المناخ، الجغرافيا، الظروف البيئية...) على سلوك المستهلك

ويمكن توضيح ذلك باختصار كالآتي من خلال بعض الأمثلة:

- إذا كان الفرد يعيش في مناخ حار فإنه يصبح في حاجة إلى تسهيلات تخزينية مبردة؛
- إذا كان الفرد يعيش في بلد استوائي ويخطط للقيام برحلة إلى جبال الألب فإنه يحتاج لتدبير ملابس

(1): عبد العزيز مصطفى أبو نبعنة، (2006): التسويق المعاصر "المبادئ النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، ص 102 .



صوفية ثقيلة لتحميه من شدة البرودة؛

- المناخ السيئ كثيرا ما يضطر بعض الأفراد إلى تأجيل مشترياتهم أو تأجير شخص آخر لشرائها.

3. قوى من صنع البشر

وتشير إلى القوى البيئية والتي هي من صنع البشر، والتي تؤثر على أدوار العملاء مثل

الاقتصاد، سياسة الحكومة والتكنولوجيا...

أ. القوى الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية على سلوك المستهلك من خلال ثلاث ميكانيزمات وهي:

- أن زيادة أو نقص الموارد المالية للأسرة يترتب عليه إما زيادة المشتريات من السلع أو الخدمات أو

انخفاض كمية المشتريات على المستوى العائلي؛

- ارتفاع درجة تفاؤل أو تشاؤم المستهلك عن المستقبل يؤدي إلى قيامه بزيادة أو تخفيض مشترياته

وإنفاقه على السلع والخدمات؛

- حالات الكساد والرواج والانتعاش أو ما يعرف باسم دورة الأعمال، فعندما يمر الاقتصاد القومي بمرحلة

الرخاء نجد أن نسبة البطالة تتخفض ويزداد حجم الإنتاج، ويتوافر لدى المستهلك موارد مالية للإنفاق؛

ب. السياسات الحكومية: وتشمل السياسات النقدية والمالية والسياسات العامة التي ترتبط وتنعكس على

عدة جوانب منها:

- تقييد الاختيارات أمام المستهلكين، وحظر استخدام بعض السلع والخدمات، وحماية المستهلك؛

- السياسات المالية والنقدية فالحكومة تستطيع أن تؤثر على سلوك المستهلك بل والسوق ككل من خلال

الضرائب أو رفع أسعار الفائدة على القروض، أو الدعم الحكومي للأسعار ومدى تدخل الدولة في دعم

بعض طبقات المستهلكين؛

- تقييد الاختيار وذلك من خلال فرض تكاليف إضافية عالية أو غرامات مالية على المستهلك إما

بهدف حماية هذا المستهلك أو ترشيد سلوكه؛



- قيام الحكومة بوضع قيود المشتريات أو طرق الدفع أو استخدام بعض السلع و كذلك النفايات؛

- قيام الحكومة بمنع وحظر الإعلانات الخادعة أو المظلمة؛

- تستطيع الحكومة أيضا التأثير على سلوك المستهلك من خلال قيامها بتوفير خدمات البنية الأساسية

التي تسهل عليه القيام بالشراء ومدى توافر كل السلع والخدمات التي يحتاجها أو يتطلع إليها المستهلك وبشكل فوري دون الاعتماد على استيرادها من أماكن أخرى.

ج. التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا البعد الثالث من القوى البيئية (القوى التي هي من صنع البشر) والتي

تعكس التطبيقات العلمية الجديدة في مجال تطوير السلع والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات التي يتم

إنتاجها، كما أنها تساعد في تحسين جودة الحياة لجميع المستهلكين، ويمكن توضيح أثر التقدم

التكنولوجي على سلوك المستهلك من خلال عدة أوجه مختلفة منها على سبيل المثال:⁽¹⁾

- تغير أساليب تدفق المعلومات عن السوق والبدائل المختلفة المتاحة عنه؛

- توفير السلع والخدمات الجديدة والمتطورة؛

- توفير الأساليب الآلية والذاتية الاستخدام وجعل الشراء أكثر مرونة؛

- جعل السلع النمطية أكثر ربحية.

⁽¹⁾: عبد العزيز مصطفى أبو نبعة، مرجع سبق ذكره، ص 105.



المطلب الثالث: حقوق السياح على السكان المحليين

لا نستطيع جزافاً أن نطلق أحكامنا على موافقة هموم المجتمعات بقبول ومزاولة النشاطات السياحية بين عموم أفراد المجتمع، فقد تكون هذه النشاطات مصدر خطر على السكان المحليين من خلال ما يجلبه السائح من أنماط سلوكية وأخلاقية قد تكون متعارضة مع طبيعة وعادات وتقاليد المجتمع وبالتالي لا يجد السائح القبول الحسن عند تجوله في إقليم البلد وبالتالي تنعكس سلبيات على واقع النشاط السياحي وهذا ما يجعله تحدياً صارخاً للقيم والعادات والتقاليد، مما يتطلب إيجاد ثقافة خاصة لقبول الغرباء داخل المجتمعات الحضرية والقبلية وكثيراً ما يتبادر على أسماعنا أخبار خطف السياح أو الاعتداء عليهم فأحداث شرم الشيخ واليمن خير مثال على ذلك.

وكي تكون هنالك حماية للنشاط السياحي فقد تصدر الدولة أو المؤسسة مجموعة من التعليمات والضوابط تنظم طبيعة ممارسة النشاط السياحي وتوصي بضرورة ما يأتي:⁽¹⁾

- ضرورة مقابلة السائح بكل لباقة وود واحترام بعيداً عن الجفاء والخشونة والتجاوز؛
- تقديم الخدمات السياحية خالية من الغش والتلاعب والنصب والاحتيال بكل صداقية وخصوصاً بما يتعلق بالمواد والمنتجات الفلكلورية والإثارية والشعبية.

ومن جانب آخر فقد نجد أخلاقيات تضعها الدولة المضيفة للسياح تأمل من السياح الزائرين الالتزام لها حفاظاً على استمرارية تقديم الخدمات بأفضل صورة ممكنة وقد تصدر هذه الأخلاقيات على شكل تعليمات أو ضوابط تعلق في مداخل الحدود والمطارات والموانئ ومناطق القصد والجذب السياحي متمثلة بالجوانب التالية:

- التزام السياح والزائرين والانصياع التام للتعليمات والنظم والقوانين التشريعية والضوابط الاجتماعية والخلفية والدينية النافذة في المجتمع المضيف (حفاظاً على سلامته وديمومته بقاءه)؛

(1): طارق سلمان جواد وسالم حميد سالم، (2010): أخلاقيات الخدمة السياحية في ضوء متغيرات العصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (العدد الرابع والعشرون)، ص 82.



- استيعاب واحترام التقاليد والعادات والمعتقدات المختلفة وعدم التقاطع معها وخصوصا المتعلق بالموروث الشعبي أو القبلي أو الحضاري أو الثقافي؛
- عدم استغلال الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم استغلال القدرة الشرائية لإغواء المواطنين المحليين، والابتعاد عن استغلالهم بأشكال وصيغ غير إنسانية بعيدا عن الأخلاق السامية؛
- الامتناع عن المتاجرة بالمواد المحظورة والعقاقير الممنوعة والأسلحة في عمليات استعمالها أو ترويجها؛
- المحافظة على مكونات البيئة وجماليتها وجاذبيتها الطبيعية؛
- احترام البيئة الثقافية والحضارية والابتعاد عن أي سلوك يخدشها.

المطلب الرابع: دور السائح البيئي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

السائح البيئي هو الشخص المتنقل من أجل مشاهدة الطيور أو المغامرة أو الأشخاص المهتمين والمدافعين عن البيئة، أو المهتمين بالتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الشعوب الأخرى، وقد يشمل ذلك الطلاب أو أساتذة الجامعات أو أعضاء الجمعيات العامة سواء قدم أولئك من مسافات قريبة أو بعيدة، فالزائر المحلي يهدف من السياحة البيئية إلى مشاهدة العناصر الطبيعية، لكن السائح الدولي فإنه يجمع في زيارته بين مشاهدة المناطق الطبيعية والتعرف إلى الأبعاد الثقافية والاجتماعية لسكان تلك المناطق.⁽¹⁾

كما يعرف السائح البيئي بأنه ذلك الانسان الذي يستطيع ان يكون رايا ورؤية وموفقا من قضية التلوث البيئي ورافضا مزيدا من التلوث وداعيا لصحة وسلامة البيئة، واصبح حريصا علي التعاقد على البرامج السياحية البيئية، ومن هنا يمكن تعريق السائح البيئي بأنه سائح له موقف وله اتجاه ويؤمن بقضية يعمل من اجلها بمعنى اخر تصنيف هذا السائح بمجموعه من الصفات والخصائص.⁽²⁾

(1): أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص 73 .

(2): تعرف السائح البيئي، موسوعة البيئة، تاريخ الاطلاع 2015/01/10، <http://www.bee2ah.com/>



وبالنسبة للصفات والخصائص المميزة للسائح البيئي يدور جدل كبير وهذا يعني انه سائح

مختلف وفريد من نوعه،⁽¹⁾ وقد وصف السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية:

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية؛
- يحاول الحصول على خبرة حقيقية الشخصية والاجتماعية، إيجابي وغير انفعالي؛
- حسن التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية وثقافتهم؛
- سهل التكيف مع ظروف الرحلة حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة، تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طيبة؛

- تحبب إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة؛⁽²⁾

- التمتع بروح المغامرة والتحدي للوصول إلى هدف تحمل المشاق والصعوبات التي تواجهه في رحلته؛⁽³⁾

- يفضل الأساليب البسيطة في الحياة ويميل إلى الإقامة في الأكواخ والخيام والمبيت في المنامات ولا تهمة الفنادق والمطاعم الفاخرة ويرغب في تجريب الأطعمة الشعبية التقليدية؛⁽⁴⁾

- استخدام وسائل النقل والخدمات والمنتجات السياحية ذات الجودة البيئية العالمية؛

- المعرفة والثقافة الذاتية فيما يتعلق بالتراث الثقافي والعادات والتقاليد الاجتماعية والموارد البيئية والاهتمام بالاتجاهات المحلية في المقصد السياحي؛

- المساهمة في حملات التوعية البيئية والمحافظة على البيئة.⁽⁵⁾

وإذا توفرت هذه الصفات في أي سائح فإنه بذلك سيحقق الأهداف التي تصبوا إليها السياحة

البيئية المستدامة والتي أهمها حماية البيئة السياحية.

(1): سالم حميد سالم، طارق سلمان، (2009): الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة العراق، (مجلد عدد 2)، ص ص 90-91.

(2): نبيامين يوحنا دانيال، الفنادق الخضراء.... لماذا؟، من الموقع: www.iraq.soPnet

(3): عفاف بوروية، (2008): السياحة البيئية "الثقافة البيئية الوعي الغائب"، رابطة الفكر والابداع: الجزائر، ص ص 144-145 .

(4): محمد الصيرفي، (2009): السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، المكتب الجامعي الحديث: مصر، ص 226.

(5): زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 57.



خلاصة

مجمل القول، إن صناعة السياحة هي صناعة ونشاط اقتصادي يحركها القطاع الخاص، فيما يتكفل القطاع العام بتوفير البنى التحتية والبيئة المحفزة للاستثمار، وذلك بإعداد التخطيط السياحي الفعال، والتهيئة للمواقع المراد الاستثمار فيها، وإعداد خطة السياحة الوطنية، ووضع الهيكلية التنظيمية والتشريعية المناسبة، التي تحدد العلاقات بين إدارة السياحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

كما أن السائح لا يستطيع تحقيق أهدافه السياحية دون الاعتماد على وساطة والمتمثلة في المؤسسات السياحية فاخرة وعلاقة تتناسب مع رجال الأعمال، ومعظمها تتناسب مع الطبقة الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والتي تقوم بتقديم المنتج السياحي سواء كانت سلعة أو خدمة منها الفنادق، مطاعم، وكالات السياحة والسفر، والمرشدين السياحيين وغيره مقابل ما يدفعه لها السائح من قيمة نقدية.

وعلى المستوى الشعبي ينصب الاهتمام بمدى استيعاب الجماهير عموماً من سياح ومجتمع محلي لأهمية الموارد الطبيعية لديمومة المجتمع بشكل عام ولتوفير فرص الترويج أنياً ومستقبلياً؛ إن هذا الاستيعاب سيؤثر بشكل حتمي وجدي في أفكار وسلوكيات المجتمعات والسياح -الضمنية والمنظورة والفعلية - في التعامل مع الموارد الطبيعية إفادة وحماية، استثماراً وصيانة للوقت الحاضر وللأوقات القادمة، وينعكس هذا الاهتمام في عدة أمور منها قيام النوادي والجمعيات الجماهيرية واللا رسمية ذات الاهتمام بالبيئة والتراث الطبيعي بحمايتها وصيانتها بهدف حسن استعمالها.

ومن بين الأنظمة المساهمة في حماية البيئة نظم الإدارة البيئية التي يستلزم تبنيها من وزارات السياحة وكافة المنشآت السياحية الحكومية وغير الحكومية، واقتناع القيادات العليا في هذه المؤسسات والتزامهم الكامل بتحقيق الفائدة الاقتصادية والتنموية التي تعود على مؤسساتهم نتيجة تطبيق النظام، ولعل أوضح دليل على تلك الأهمية تبني العديد من مؤسسات الفنادق المتعددة الجنسيات بنظم صداقة البيئة لما تستشعره هذه المؤسسات العالمية من مردود اقتصادي واضح نتيجة تبنيهم هذا النظام.

خلاصة الجزء الأول

لقد أصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية وخصوصا في الدول النامية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة، إلا أن النمو السياحي السريع الذي لا يبني على أسس علمية سليمة وتخطيط محكم سيؤدي إلى آثار سلبية بالمناطق المعنية، والتي كانت سببا في نمو السياحة بها، ومن ثم بدأ السياح ذوي الإمكانيات المادية الواسعة وقدرة الإنفاق الكبيرة في تغيير الوجهات السياحية الأولى بحثا عن وجهات أخرى عذراء لتلبية رغباتهم.

لذلك بدأت السياحة مؤخرا تتدرج ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، ويتلخص المفهوم الجديد للسياحة المستدامة في حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية، حيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما إلى جواره المنظور الاجتماعي والثقافي والبيئي، ولتطبيق الاستدامة في القطاع السياحي لابد من القيام بعملية توزيع للمهام بين كافة الجهات القائمة على النشاط السياحي أو المشاركة في عملية التنمية السياحية المستدامة سواء كانت أجهزة القطاع الحكومي، مؤسسات القطاع الخاص السياحي، السائحين، والمجتمعات المحلية.

الجزء الثاني:

الجانب التطبيقي

مقدمة الجزء الثاني

تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي تصبو إلى الارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب، لذلك سارعت للبحث في بعث سياسة سياحية جديدة تترجم فيها إرادتها في تنمية وجهة الجزائر وتثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، وذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030 (SDAT)، فهو المرأة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة.

وقالمة من الولايات التي تزخر بإمكانات سياحية كافية لان تجعل منها قطبا سياحيا متكاملا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية والصناعات التقليدية، كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة.

وبهدف إعطاء صورة واضحة عن السياحة المستدامة في ولاية قالمة تم القيام بدراسة استقصائية لمعرفة مدى تأثير مختلف آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي من وجهة نظر السياح ومن وجهة نظر السكان المحليين، باستخدام الاستمارة في جمع البيانات ثم تحليلها واستغلالها.

الفصل الرابع:

التنمية السياحية المستدامة

في الجزائر



تمهيد

لعل أول ما فكر فيه صناع القرار في الجزائر إيجاد البديل الذي يسمح باستمرارية متوازنة للاقتصاد عن طريق تغطية نقص أو حتى غياب قطاع الطاقة مستقبلا، ويتشكل البديل المقترح من الانتقال التدريجي إلى الاعتماد على مزيج مشكل من قطاعات أخرى تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية، وعلى رأس المزيج المذكور نجد قطاع السياحة الذي يعتبر رهانا حقيقيا للإسهام في الأداء الاقتصادي مستقبلا والذي تنتمي الجهود المبذولة فيه بشكل ملفت.

وتشكل المناطق السياحية في الجزائر ملاذا للراحة والاستجمام على مدار السنة، ففي الوقت الذي تكون قمم جبال شمال البلاد مكسوة ببرداء ثلجي يكون الجو معتدلا إلى دافئ في أعماق الصحراء، هذه الصفات التي يتميز بها مناخ الجزائر تكسبها ميزات إيجابية لجذب السياح والمستجمين في الفصول الأربعة سواء كان مقصدهم سياحة إستجمامية، شاطئية، صحراوية، جبلية أو معدنية، وتمثل المؤهلات الطبيعية إحدى أهم مكونات المنتج السياحي، ومن ثم تدعو الحاجة إلى إيجاد أساليب و سياسات للاستفادة من السياحة في إطار التنمية المستدامة.

ولإبراز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وتوضيح جوانب الاستدامة به تم تقسيم هذا

الفصل إلى:

المبحث الأول: القطاع السياحي في الجزائر: الإمكانيات، التطور والتنظيم

المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي ومستويات الاستدامة به في الجزائر

المبحث الثالث: مساعي الدولة لترقية السياحة في الجزائر



المبحث الأول: القطاع السياحي في الجزائر: الإمكانيات، التطور والتنظيم

تعتبر الموارد الطبيعية والموارد التاريخية المعمارية عنصرا أساسيا من عناصر الجذب السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي، والجزائر تزخر بثروات متنوعة من منطقة إلى أخرى تجمع بين ثروات طبيعية صحراوية، جبلية، شاطئية ومعنوية وثروات أثرية تاريخية؛ كما أن أهم محطات السياسة السياحية بالجزائر تعبر عن تطور الرؤية الوطنية لدور السياحة في التنمية، هذا التطور الذي يفرض مزيدا من التشعب في المؤسسات التي تحتضن إنجاز تجربة السياحة، لأن للاستفادة من هذه المقومات لا بد من هيئات تقوم على تنظيم وتوجيه القطاع السياحي لمسار التنمية.

المطلب الأول: إمكانيات الجذب السياحي في الجزائر

تعتبر الجزائر موقعا سياحيا إقليميا هاما تستمد أهميتها ومكانتها من موقعها الجغرافي من ناحية، ومن أهميتها على الخريطة السياحية البحرية والصحراوية والجبلية والعلاجية والأثرية من جهة أخرى.

1. الإمكانيات الطبيعية والجغرافية

تقع الجزائر في الجزء الشمالي من قارة إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي فهي بذلك محور اتصال بين قطبيه، ومركزه الاقتصادي والبشري. كما تطل على البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها محور للتبادل التجاري مع أوروبا، حيث لازالت تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي، والمحور الإفريقي حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي.⁽¹⁾

⁽¹⁾: كواش خالد، (2006): أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 112.



وتمتد مساحتها من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم² وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة،⁽¹⁾ وهي تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية الذهبية، حيث تتميز بمناخ متوسطي معتدل، وتتخلله رؤوسا وخلجانا، ومن أهم شواطئها: وهران، الجزائر، عنابة، جيجل، سكيكدة والقالمة.⁽²⁾

يمكن أن نميز في الجزائر أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره 2328 مترا)، قمة "الالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى (2308 مترا)،⁽³⁾ وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزلج، خاصة أن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وتلوج مثل "الشريرة" بولاية البليدة، "تيكجدا" بولاية البويرة و"تاغيت" بولاية تيزي وزو، وهي تعتبر محطات عامة للتزلج ومجهزة لممارسة هذه الهواية.

كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان التي صنفت في شكل حظائر وطنية ومحميات مهمتها الحفاظ على البيئة نذكر منها:

- الحظيرة الوطنية لجرجرة بنيزي وزوتغطي مساحة 185000 كلم²؛
- الحظيرة الوطنية لثنية الحد بولاية تيسمسيلت تغطي مساحة 38000 كلم²؛

(1): حسب إحصائيات الديوان الوطني للسياحة 1997.

(2): محمد الهادي لعروق، (دون سنة نشر): أطلس العالم والجزائر، دار الهدى: عين مليلة، الجزائر، ص 12.

(3): جغرافيا الجزائر، على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(*) : حسب ما أعلنته الوكالة الفضائية الألمانية عقب دراسة حديثة أجريت من قبل خبراء الوكالة.



- الحظيرة الوطنية لبلازما بولاية باتنةتغطي مساحة 26000 كلم²؛
- الحظيرة الوطنية لشريعة بالبليدة تغطي مساحة 26000 كلم²؛
- الحظيرة الوطنية قورايا بولاية بجاية تغطي مساحة 3000 كلم²؛
- الحظيرة الوطنية للقاللة ولاية الطارف..... تغطي مساحة 76438 كلم²؛
- الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل التي تتميز بمنحدرات صخرية، شواطئ جبال ووديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف باسم - ماغو. (1)

أما جنوب الجزائر فيمثلته الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80 في المائة من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، ورقلة، تقرت وتمنراست، ويعيش في هذه الصحراء منذ القدم القبائل الرحل يقطنون بالحدود.

كما تعتبر الصحراء الجزائرية أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي، واستنتجت بان بإمكان إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية يمكن ان يغطي 50 مرة احتياجات القارة الأوروبية من الطاقة التي تستهلكها سنويا.

وبجنوب الجزائر، توجد الحديقة الوطنية طاسيلي نجير، وهي سلسلة جبال كثيرة، ولهذا المنتزه نظام بيئي فريد من نوعه وذلك لقدرة حمولة مياهه، كما أن النباتات توجد هناك أكثر من الصحراء المحيطة، وفي الجزء الشرقي للحدود يمكن للمرء أن يرى أنواع من شجرة ميرتل وشجرة السرو، والتي يعود

(1): عداد رشيدة، (2002): التسويق في المؤسسة الخدمية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 156 .



تاريخ وجودها إلى أزمنة ما قبل التاريخ.⁽¹⁾

وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تتوفر على كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة من جبال شاهقة (أعلى قمة بها تاهات بارتفاع قدره 2918 متر). كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية من العصور الجيولوجية القديمة. لذا تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية.

تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية تعود إلى العهد الروماني، وقد أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982 إذ يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري،⁽²⁾ فهناك تسعة محطات للحمامات المعدنية ذات الطابع الوطني ومركز واحد للمعالجة بمياه البحر، وخمسين محطة جهوية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، يضاف إليها أربعين محطة تابعة للقطاع الخاص، وهناك ستين منبع محصى غير مستغل، وهي تمثل مخزون مهم للمنافسة في مجال السياحة الحموية، ويمكن ذكر الحمامات ذات الطابع الوطني فيما يلي: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تموشنت، حمام بوحنيقية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام الشلالة بقالمة، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتسميلت، بالإضافة إلى محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج.⁽³⁾

(1): <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32910542>

(2): الديوان الوطني للسياحة، (2009): الجزائر: حمامات، منشورات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، ص 1.

(3): هدير عبد القادر، (2011): التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، ص



2. الإمكانيات التاريخية والثقافية

تتفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي،⁽¹⁾ فعلى مر العصور توالى على الجزائر عدة حضارات مختلفة: منها الحضارة الفينيقية التي تركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها في المناطق الداخلية للبلاد مثل مدينة تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيازة، شر شال وغيرها، تليها الحضارة الوندالية والبيزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية والتي تعاقبت من خلالها في بلادنا عدة خلاقات منها الخلافة الفاطمية، بنو حماد، المرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية.⁽²⁾

ومن الآثار سبعة مناطق أثرية صنفتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي:

- حظيرتا "الطاسيلي ناجر" و"الأهقار" تقع في عمق مدينة تمنراست، والتي تعرف على أنها متحف طبيعي فريد دلت الحفريات على تواجد الإنسان بها قبل مئات آلاف السنين، فعمر الطاسيلي والأهقار يصل إلى المليون سنة، دلالاته عشرات الآلاف من الصور المنقوشة على الصخور وأشكالها لا حصر لها من الرسوم الموجودة على طول الحظيرة وغيرها من الأفرز الحية المصنوعة من الحجر؛
- تييازة هي مدينة أسسها الفينيقيون كإحدى مستعمراتهم التجارية العديدة حيث كانت لها مكانة مرموقة لأنها كانت معبرا وممرا بين مدينتي إيكوزيم (الجزائر) وإبول (شرشال)، وعندما جاء الرومان حولوها إلى مستعمرة تتبع لاتيوم، ثم تحولت إلى مستعمرة تتبع روما في عهد الإمبراطور كلاوديوس (41-54م)؛

(1): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.

(2): فويدر لويزة، (2002): السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترفيتها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص150.



- جميلة (كوبيكيل) تقع على بعد 50 كلم من مدينة سطيف، أسسها الإمبراطور الروماني ترفا تراجان، وقد توسعت في القرنين الثاني والرابع ميلادي، وهي بذلك تمتلك آثارا رومانية من العيار الثقيل؛
 - تيمقاد وهي مدينة أثرية رومانية توجد بولاية باتنة، بُنيت سنة 100 ميلادي في عهد تراجان، وكانت في بداية الأمر تلعب دورًا دفاعيًا لتصبح فيما بعد مركزًا حضاريًا، وهي المدينة الوحيدة من مدن الرومان المحافظة على هيئتها النموذجية في إفريقيا؛
 - وادي ميزاب وهي هضبة صخرية كلسية، تقع شمالي الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمتاز عن بقية المناطق المجاورة لها بطبيعتها القاسية، فهي صحراء ضمن صحراء، وسميت ببلاد الشبكة نظرا لشبكة أودية عديدة، تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، لتنتهي عند بحيرة تكتنفها الرمال شمال غرب مدينة وارجلان، كما تمتاز بهندستها المعمارية الأصيلة حيث بنيت فوق جبال وعرة بطريقة رائعة؛
 - حي القصبه في مدينة الجزائر، بنيت منذ أكثر من 2000 سنة على الأطلال الرومانية أكزيوم من طرف الأمير بولوغين بن زيري بن مناد الصنهاجي، وهي تعتبر مركزا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة وقصور غاية في الجمال والتصميم على الرغم من تعرضها للسرقة والتهديم المتعمد في فترة الاستعمار الفرنسي وتعرضها للكوارث التي حلت بالجزائر في الفترة الأخيرة من فياضانات وزلازل؛
 - قلعة بني حماد تقع بالمعاضيد شمال شرق ولاية المسيلة على بعد 36 كلم كانت العاصمة الأولى (قبل بجاية) لدولة الحماديين الصنهاجيين، التي بلغت أوجها في القرن الحادي عشر، تقع هذه الآثار على ارتفاع 1000 متر فوق سطح البحر وهي محاطة بجبال هدنا التي تشكل خلفية ملائمة للقلعة.⁽¹⁾
- بالإضافة إلى القصور والمنازل الفاخرة ذات الطابع العربي الإسلامي أهمها قسنطينة والعاصمة وغيرها من ولايات الوطن.

(1): جغرافيا الجزائر، على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki>



كما تستقطب السياحة الثقافية والترفيهية الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية، حيث تتميز الجزائر بمزايا جمالية وثقافية كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشدداً، بفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء والتراث الثقافي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعادها الثقافية من اختلاف خصوصيات سكانها وتنوع المتاحف فيها.

تتوفر الجزائر على الصناعات التقليدية والحرفية التي تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشاً خاصة في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياح لاكتشاف هذه القدرات والمواهب، ومن ثم التعريف بثقافة وحضارة الأمة.

المطلب الثاني: تطور السياسة السياحية عبر المخططات التنموية

تعتبر الظاهرة السياحية ظاهرة قديمة، وظهرها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية لذلك نميز بين مرحلتين: المرحلة الأولى قبل الاستقلال، والثانية غداة الاستقلال.

1. قبل الاستقلال

ظهر النشاط السياحي في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث تفتن المستعمر باكراً للقدرات السياحية للجزائر، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية⁽¹⁾، وبواسطة الدعاية والإشهار تمكنت الجزائر خلال تلك المرحلة من جلب العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن الأوروبيين.

وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية

(1) :Heddar Belkacem,(1988): Role socio-économique du tourisme cas de l'Algérie, OPU/ENAL: Alger, P56.



في قسنطينة تمثلت مهامها في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.⁽¹⁾

وفي 1919 تم تشكيل فيدرالية للسياحة والتي تجمع 20 نقابة سياحية المتواجدة آنذاك، تستفيد هذه الفدرالية من الدعم المالي من طرف الحكومة الفرنسية، وفي نفس السنة تم تشكيل فيدرالية خاصة بالفنادق بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

وفي 1929 تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وهو بمثابة بنك أنشأ من أجل تشجيع تجديد وتوسيع الفنادق.

في 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي (O.F.L.A.C) هدفه كان يتمثل في تنمية السياحة، والذي أصبح يسمى بمركز التنمية السياحية واستمر نشاطه بعد الاستقلال.

وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر في 1950، 150 ألف سائح⁽²⁾ هذا العدد تقلص في سنة 1954 نظرا لاندلاع الثورة التحريرية.

إذ المستعمر كان يدرك أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وما البرنامج الموسع الذي تم وضعه والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957، والخاص بإنجاز 17.200⁽³⁾ غرفة لفنادق حضرية، 17% منها ممرضة في الجزائر العاصمة، إلا دليل على أهمية السياحة في الجزائر، ويشمل هذا البرنامج على إنجاز 1.130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية، إن دراسة تاريخ السياحة خلال الحقبة الاستعمارية، تؤكد أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

2. بعد الاستقلال

عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر بـ 5.922 سرير، وبعد الاستقلال مر قطاع السياحة في الجزائر بعدة مراحل وتطورات كالآتي:

⁽¹⁾ : Ahmed Houari,(1974): La politique touristique et les investissement en Algérie depuis 1965, Mémoire

DES,ISE: ALGER,P5.

⁽²⁾ : Haddar Belkacem, OP CIT, P 571.

⁽³⁾ : Ahmed Houari, OP CIT , P 72.



أ. الفترة الممتدة بين 1962 و1966 : قامت الجزائر بجمع المعلومات الخاصة بمناطق التوسع السياحي

القابلة للتهيئة ووضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي وإنشاء الهياكل التنظيمية التالية:

- مركز التنمية السياحية وهو في الحقيقة كان موجود إبان الاستعمار حيث أنشئ سنة 1931 وكان يطلق عليه اسم الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي؛

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT تم أنشاؤه سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27 - 62 دوره الرقابة والصاية على الهيئات الإدارية والسياحية وتعمل على ترقية المنتج السياحي؛

- لجنة تسيير الفنادق والمطاعم (COGEHORE) أنشئ سنة 1963 وهي تابعة للديوان الوطني للسياحة؛

- الوكالة السياحية الجزائرية ATA أنشئت سنة 1963 وهي تابعة أيضا للديوان الوطني للسياحة، ودورها تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني؛

- وزارة السياحة: أنشئت سنة 1963 بعد ما كانت الوكالات التابعة لها تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة، والتي كان دورها هو تنظيم وتحضير استراتيجية التنمية السياحية.

وبعد ما تم جمع المعلومات وحصر إحصاءات الإرث السياحي بدأت الجزائر في الاهتمام بالقطاع السياحي، حيث تم إعداد ميثاق السياحة والذي تتضمن آفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة، خصصت لها استثمارات لإقامة منشآت استقبال في الشواطئ والصحراء لصالح السياح الأجانب، وقد فسحت الدولة المجال للاستثمارات الخاصة المنظمة في القانون الصادر في 26 جويلية 1963، وإصدار المرسوم 66- 75 في أفريل 1966 المتضمن لمناطق التوسع السياحي، وكذلك الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 بهدف رفع القدرات الإنتاجية الوطنية، غير أن مساهمة القطاع الخاص ظلت ضعيفة جدا باستثناء إنجاز مشروعين في عنابة ووهران.⁽¹⁾

(1): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،(2000): لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول " مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية"، ص 28.



ب. المخطط الثلاثي (1967-1969): إن استراتيجية التطور المتبناة آنذاك لم تحدد أولويات القطاع السياحي إنما كان هذا القطاع مدمج في المخطط الوطني للتنمية، حيث خصص للسياحة في هذا المخطط 285 مليون دج لإنجاز 13081 سرير لكن لم تتجز منه سوى 2946 سرير موزعة على محطات شاطئية، حضرية، محطات صحراوية، حمامات معدنية، و يعود الفارق بين التقديرات وإنجاز العمليات أساسا إلى ضعف قدرات الانجاز وسوء تحديد المسؤولية الإدارية، وكانت المشاريع الشاطئية تحضي بالأولوية حيث تم إنجاز 2406 سرير.

ج. المخطط الرباعي الأول (1970-1973): بالإضافة إلى ما تبقى في المخطط الثلاثي فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط للفترة الجديدة 1970-1973 بحيث تقرر إنجاز محطات سياحية تهدف إلى رفع قدرات الإيواء ما بين 70000 و 90000 سرير في نهاية العشرية، حيث برمج إنشاء 35000 سرير خلال هذه الفترة ولكن لم تتجز منها سوى 9000 سرير فقط.⁽¹⁾

د. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): بالإضافة إلى الهيئات السابقة التي لم يتم إنجازها فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط لإنجاز منشآت إضافية في إطار برنامج جديد لبلوغ 25000 سرير، و 60000 سرير قبل نهاية سنة 1980 والغلاف المالي المخصص للقطاع السياحي في هذه الفترة قدر بـ 1230 مليون دج،⁽²⁾ وعلى مستوى الانجاز المادي بلغت نسبة الأهداف 41 % أي تحسن نسبي مقارنة بالإنجازات المحققة في المخطط الثلاثي والتي كانت تقدر بـ 22,5 % والمخطط الرباعي الأول والتي كانت تقدر بـ 33 %.

هـ. المخطط الخماسي الأول (1980-1984): في هذه الفترة يلاحظ بلوغ الوعي لدى المسيرين لضرورة إحداث التوازن الجهوي، والأولوية أعطيت للسياحة الحضرية وقدرت الميزانية المخصصة للقطاع بـ 3400 مليون دج موجهة أساسا للسياحة الداخلية والتي توافقت التقاليد الجزائرية، وكان هدف هذا المخطط

(1) : المصدر نفسه، ص 30 .

(2): المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (التقرير العام).



الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سرير سنة 1985 ، وتلك الميزانية كانت موزعة بين المشاريع التي كانت قيد الانجاز والمشاريع الجديدة إلا أنه لم تتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة بسبب الأزمة الاقتصادية لتلك الفترة.

و. **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :** في هذه الفترة أدركت الدولة أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي وخصص غلاف مالي كبير قدره 1800 مليون دج هدفه متابعة سياسة التنمية السياحية بتطوير الحمامات المعدنية والمناخية، تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، لا مركزية الاستثمار، فقد وصلت طاقة الاستقبال في نهاية 1989 إلى 48302 سرير، أما بالنسبة للتدفقات السياحية بقيت مستقرة إذ تراوحت بين 250000 و 400000 سائح.⁽¹⁾

هذه الجهود موجهة لإيجاد مكانة مناسبة للمنتج السياحي في السوق الوطني والدولي، حيث فتح الاستثمار أمام المتعاملين الجزائريين والأجانب خصوصا منذ بداية 1988 حيث تم تحديد الوظائف لهيئات القطاع كما يلي:

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية مكلفة بتسيير القطاع السياحي؛
- الديوان الوطني للسياحة مكلف بتطوير وترقية المنتج السياحي؛
- إنشاء المركز الوطني السياحي سنة 1989 ، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري له ثلاث مراكز تكوين.

و. **الفترة الممتدة بين 1990 و1999 :** كما نعلم أن النشاطات السياحية في الجزائر في تباطؤ ملحوظ خاصة منذ 1990 وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- الأسباب الأمنية التي عرفتها البلاد خلال العشرية الدامية والتي أدت إلى انخفاض التدفقات السياحية؛

(1) :CNES, contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, novembre 2002.



- موسمية النشاطات السياحية في الجزائر رغم أنه ما تتوفر عليه الجزائر من بحر، جبال، صحاري وغابات تسمح لها أن تستقبل السياح طول السنة؛

- نقص قدرات الاستقبال بجميع مستوياتها حيث يصل عدد الفنادق في الجزائر إلى 283 فندق والذي يضم حوالي 88694 سرير؛⁽¹⁾

- نقص وغياب النشاطات الثانوية كالصناعات التقليدية.

ي. **الفترة الممتدة بين 2000 و2011** : لقد شرعت وزارة السياحة سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة تحت عنوان " مخطط أعمال التمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010" حيث ركزت على تهيئة العقار السياحي، إلا أنه في الواقع بلغت نسبة الانجاز حوالي % 75 نهاية 2002 إذ تم تسجيل 387 فندق في طور الانجاز وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير، وفي نفس الفترة توقف ما يقارب 254 مشروع استثماري بالرغم من كونها في مستوى إنجاز يصل إلى 50% تضاف إلى ذلك تعطل 671 مشروعا بطاقة إيواء تقديرية بـ 50000 سرير بسبب تعطل طلبات الاستثمار لعدم حصولها على قطع أرضية.

وبعد مرور سنتين عن تنفيذ هذا المخطط بات من الضروري إدخال تعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، ف جاء مشروع جديد سمي آفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات الدعم وترقية الاستثمار السياحي، بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013 ويتوقع هذا البرنامج وصول عدد السياح 3,1 مليون سائح في سنة 2013.

لكن رغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال سنة 2008 ، إلا أن ذلك لم يكن مؤشرا على إمكانية تحقيق إقلاع حقيقي لقطاع السياحة، فقامت وزارة تهيئة الإقليم، والبيئة والسياحة مع بداية شهر

⁽¹⁾ :<http://www.mta.gov.dz/> Direction plan qualité.



جانفي 2008 بيعت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.⁽¹⁾

ومع تحسن الوضع الأمني مقارنة بالتسعينات بدأ تعرف القطاع السياحي انتعاشا، وإذا حاولنا استقراء مدى مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، فإن أول ما يصطدم به الباحث هو ضعف هذا القطاع من حيث المردودية الاقتصادية والهياكل المتنوعة أيضا، فقد تم تهميشه من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال.

المطلب الثالث: المؤسسات المنظمة للقطاع السياحي الجزائري

تتعدد المؤسسات المشرفة على السياحة الجزائرية حيث وضعت من طرف الحكومة من أجل تنفيذ السياسات السياحية تعمل على تنشيط وترقية السياحة في الجزائر، وهي تتمثل في:

1. المنظمات العمومية: وتتمثل في:

أ. **وزارة السياحة:** تأسست وزارة السياحة سنة 1963 بموجب المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 وحددت مهامها في:⁽²⁾ التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة، وإنجاز المخططات التنموية السياحية.

ب. **الديوان الوطني للسياحة:** أنشأ بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في أكتوبر 1988، تتمثل مهامه في إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بمجال السياحة، وإعداد برامج ترقية السياحة وتنفيذها.

ج. **مؤسسات التكوين السياحي:** أنشأت مؤسسات متعلقة بالتكوين السياحي، تتمثل في معهد الفندقة ببوسعادة بـ 300 مقعد لتكوين تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والمطبخ، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بـ 300 مقعد لتكوين تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والمطبخ.

⁽¹⁾: SHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE SDAT 2025, Livre 1, Le diagnostic audit du tourisme Algérien, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Janvier 2008.

⁽²⁾: سعيد بن لخصر، (2013): استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في التنبؤ بمكونات السوق السياحية "دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 140.



والحلويات، الإدارة الفندقية والسياحية معهد الجزائر بـ 100 مقعد لمنح شهادات عليا في التسيير الفندقي والسياحي. مدرسة السياحة بتيبازة، مدرسة السياحة بعين تموشنت، بالإضافة الى مدارس التكوين المهني التابعة للوزارة موزعة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست وبومرداس.

د. **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT**: المنشأة حسب المرسوم رقم 98-70 بتاريخ 21 فيفري 1998 المكلفة باقتناء الأراضي وتخصيصها للمشاريع السياحية بإقامة دراسات تهيئة هذه الأراضي، وحماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي.

هـ. **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)**: المنشأة حسب المرسوم رقم 98-94 بتاريخ 10 مارس 1998 المكلفة بإنجاز الدراسات السياحية والمعدنية والمراقبة وتأسيس بنك معلومات من اجل التهيئة والتنمية السياحية.

و. **الدواوين المحلية للسياحة**: هناك 51 ديوان محلي للسياحة على مستوى الوطن وهي مكلفة حسب المرسوم رقم 85-15 بتاريخ 26 جانفي 1985 بإعلام السياح وتنظيم الرحلات، تقديم خدمات المرشدين، والمساهمة في حماية المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية، احياء الاعياد المحلية، والتعامل مع الدواوين المحلية والأجنبية.⁽¹⁾

ي. **المديريات السياحية**: تعتبر الممثل الرئيسي للوزارة على مستوي الولايات وهي مسؤولة عن مراقبة النوعية والتهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، ومراقبة المشاريع ومتابعتها وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القوانين بالإضافة الى مهام أخرى منها:

- تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛

(1): سعيد بن لخضر، المصدر سبق ذكره، ص 141.



- تنظيم معارض خاصة للموارد السياحية للولاية وإقامة تظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد والفنون الشعبية المميزة للمنطقة؛

- التعريف بالمنتج السياحي المحلي بواسطة المطويات والأقراص.⁽¹⁾

2. مقدمو المنتجات السياحية: نذكر منها:

أ. **المنظمات الفندقية:** أنشأت سنة 1970 الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR)، والتي تعمل على ربط ومراقبة وظائف الوحدات الفندقية والسياحية، وأنشأت في نفس السنة الشركة الوطنية للمحطات المعدنية (SONATHERM)، والتي تعمل على استغلال وحدات المحطات المعدنية العمومية، وفي سنة 1980 تم إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (ALTOUR) مهمتها تسيير المؤسسات السياحية البحرية والفنادق الصحراوية؛ المؤسسة الوطنية للفندقة الحضرية (SNHV) لتسيير الفنادق الحضرية؛ الشركة الوطنية للمحطات المعدنية للتسيير المحطات المعدنية؛ الديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات (ONCC) لتنظيم المدخلات والمحاضرات؛ المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية؛ الديوان الوطني الجزائري لإنتاج المعدات وترقية السياحة.

ب. **النادي السياحي الجزائري (TCA):** من مهامه المساعدة في تنمية السياحة بالجزائر، تنظيم الرحلات، حجز وبيع التذاكر، المساهمة في حفظ وحماية المواقع السياحية، وتقديم المساعدة للسياح الراغبين في زيارة الجزائر، كذلك نشر مطبوعات إعلامية سياحية.⁽²⁾

ج. **وكالات السياحة والسفر:** أحصت الوزارة إلى غاية 2006 م 783 وكالة يتركز معظمها في الجزائر العاصمة بعدد 248 وكالة، أما البقية فنتوزع على كافة التراب الوطني وتعمل على القيام بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتج السياحي وذلك بحجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن

⁽¹⁾: قويدر لويوة، (2010): اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 240.

⁽²⁾: سعيد بن لخضر، المصدر سبق ذكره، ص 143.



الخدمات للسياح، استقبال ومساعدة السياح أثناء إقامتهم، تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراث الوطني في الخارج، وتنظيم الملتقيات والمؤتمرات.⁽¹⁾

د. الديوان الوطني للسياحة (ONAT): تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 88-214 بتاريخ 31/10/1988 للقيام بالمهام ترقية المنتج السياحي الجزائري فهو أداة ترقية رسمية؛ متابعة ومراقبة وكالات السياحة والسفر؛ توجيه المتعاملين السياحيين؛ تحديد محاور تنمية قطاع السياحة الجزائري؛ إنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي؛ ومتابعة الاستثمارات السياحية.

هـ. الحركة الجموعية: تلعب دورا هاما خاصة في الدول المتقدمة من خلال الأنشطة التي تمارسها الموجهة للجمهور المحلي أو الأجنبي والمتمثلة في التعريف والإشهار بالمنتج والموارد المتوفرة في المنطقة السياحية عن طريق المشاركة في مختلف التظاهرات المحلية والوطنية وحتى الدولية، بالإضافة إلى أنشطة الدفاع وحماية المواقع السياحية الأثرية والتاريخية والطبيعية...

و. النادي السياحي الجزائري: تم انشاؤه في أكتوبر 1963 م يعمل على تنشيط السياحة وله عدة فروع منها الجزائر السياحية، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بلا حدود.

ي. مؤسسة التسيير السياحي بزرالدة (EGT): نتجت عن مؤسسة ألتور في 1984 م التي تحولت إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في 14 أوت 1991 م، برأس مال قدره 10 مليون دينار موزعة على 500 مؤسسة عمومية اقتصادية.

⁽¹⁾: عدنان مريزق وأريم قاسم، واقع السوق السياحية الجزائرية خلال الفترة (2003-2008)، الملتقى الوطني الأول "السياحة الجزائرية الواقع والآفاق"، المركز الجامعي بالبويرة، أيام 11-12 مارس 2010.



المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي ومستويات الاستدامة به في الجزائر

قطاع السياحة يعتبر رهانا حقيقيا للإسهام في الأداء الاقتصادي مستقبلا، ويمكن أن يكون مدخلا مناسباً لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، فهو يعتبر أحد القطاعات الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً، ومبادئ الإدارة تؤكد على الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة، بالإضافة إلى وجود جوانب اجتماعية وبيئية تؤثر على البلدان المضيفة والسكان المحليين، لذلك يجب الأخذ بها باعتبارها من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة لأي بلد ومن بينها الجزائر.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في الجزائر

تعتبر السياحة ركنا أساسيا من أركان التنمية نظرا لما تقدمه من خدمات مهمة في الاقتصاد الوطني، بحكم ما يعكسه نمو وتطور هذا النشاط الاقتصادي على حجم ونوعية الفعاليات التي تكونه وترتبطه أفقياً ورأسياً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

1. السوق السياحية في الجزائر

إن سوق الخدمات السياحية هو المكان الذي يقابل فيه الطلب السياحي من السائحين بالعرض السياحي الذي تقدمه المؤسسات والشركات السياحية العاملة في مجال الخدمات السياحية.

أ. العرض السياحي في الجزائر: طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق وباقي المؤسسات الموجهة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة المضيفة تعتبر مورد من موارد الريح والحصول على العملات لأجنبية من خلال جذب السياح وإيوائهم، والفنادق تعد المأوى الرئيسي للسياح الذين يتوافدون على بلد معين، بالإضافة إلى أن طاقات الإيواء تمثل أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد.



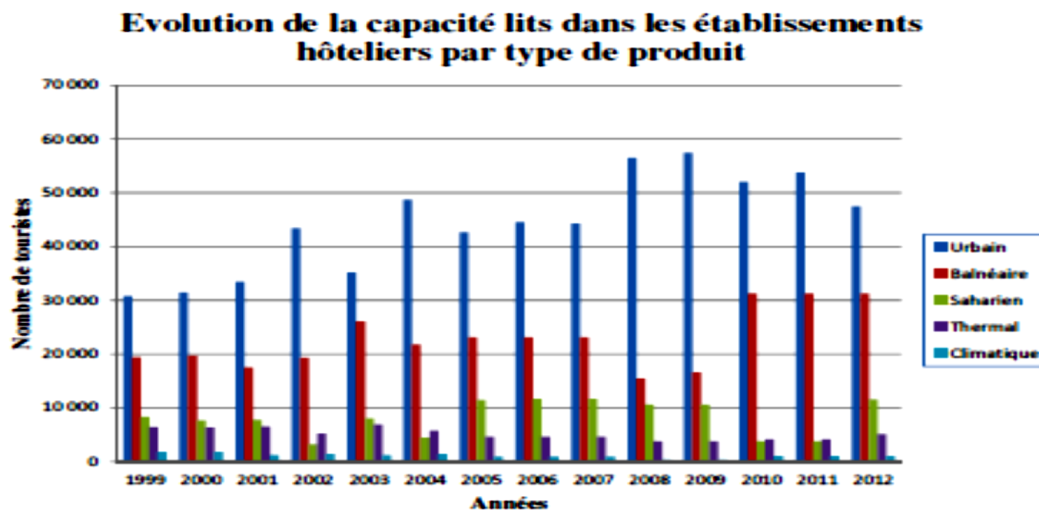
والجزائر رغم معاناتها عجزا في هياكل الاستقبال ومشاكل وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن يتميز بها، فقد عرفت طاقات الإيواء السياحي بها تطورات معتبرة خلال فترة (2000-2012) كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم (11) توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2012)

السنوات	حضري	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي	إجمالي
2000	33000	25442	9 000	8 500	1 300	77242
2001	33495	23485	7 723	6 536	1 246	72485
2002	35126	23624	7 197	6 504	1 097	73548
2003	35204	26034	8105	6905	1225	77473
2004	48680	21770	4431	5742	1411	82034
2005	42628	23148	11511	4608	913	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4111	1089	92737
2012	47508	31238	11548	5095	1108	96497

Source: Office national des Statistiques (Algérie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat, Tourisme (1985-2011), "Répartition des hôtels par vocation." www.ons.dz/IMG/pdf/file_Tourisme.pdf

الشكل رقم (10) توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2011)



Source: Ministère de L'aménagement du territoire de L'environnement et tourisme



من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن طاقة الإيواء الفندقية في الجزائر عرفت نموا مطردا لكنه بطيء خلال فترة الدراسة (2000-2012)، فقد ارتفعت طاقات الاستقبال من 77242 سريرا سنة 2000 لتبلغ سنة 2012، 96497 سريرا، بمعدل نمو متوسط سنوي قدره 1,74% في هذه الفترة، حيث كان اقل معدل نمو -6,16% سنة 2001، وسجل اكبر معدل نمو المقدر بـ 6,94% سنة 2010.

وطاقة الإيواء الفندقية حسب نوع المنتج السياحي تتوزع على خمسة أنواع من المنتجات السياحية في الجزائر، حيث توزعت سنة 2012 على النحو التالي: المنتج الحضري مثل أعلى حصة بنسبة 49,23% من إجمالي الطاقة الاستيعابية الفندقية، يليها المنتج الشاطئي بنسبة 32,37%، ثم المنتج الصحراوي 11,96%، المنتج المعدني 5,27% والمنتج المناخي 1,14%.

وقد توزعت الطاقة الفندقية في الجزائر حسب تصنيف الوحدات الفندقية بمعيار عدد الأسرة للفترة

(2000-2011) كما هو موضح في الجدول الموالي:

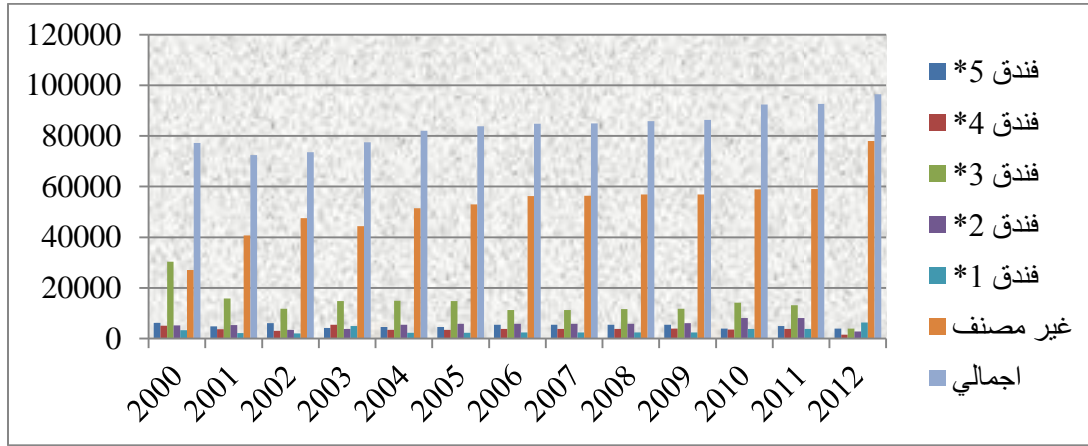
الجدول رقم (12) توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2011)

السنوات	فندق *5	فندق *4	فندق *3	فندق *2	فندق *1	غير مصنفة	إجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383
2010	3948	3560	14090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	3948	1533	3913	2707	6326	78070	96497

Source: Office national des Statistiques (Algérie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat, Répartition de la capacité hôtels et établissements assimilés par catégorie d'établissement'' www.ons.dz/IMG/pdf/file_Tourisme.



الشكل رقم (11) توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة
للفترة (2000-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

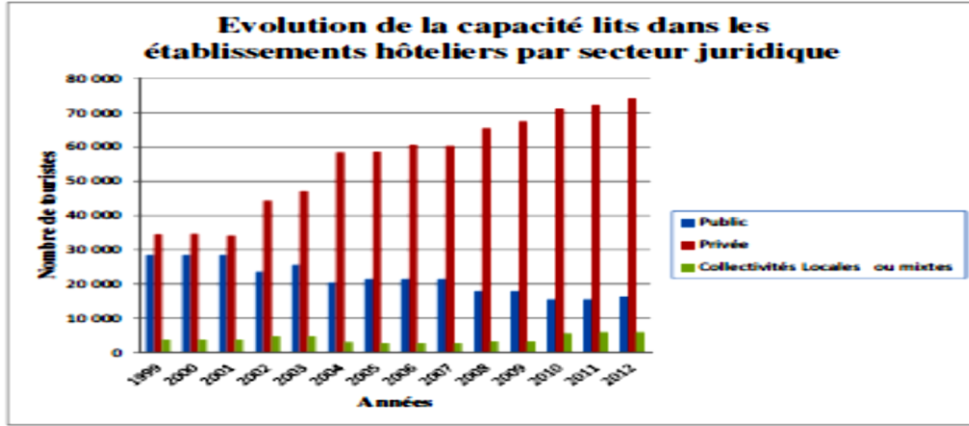
يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن توزيع الطاقات الفندقية حسب الدرجات التي تنقسم حسب المنظمة العالمية للسياحة إلى 6 درجات حسب نوع الخدمة السياحية المقدمة في تلك الفنادق، فقد تركز التوزيع في الدرجة السادسة الخاصة بالفنادق غير المصنفة التي ازدادت سعتها إلى أن أصبحت تمثل أكبر من نصف السعة الإيوائية والمقدرة بنسبة 80% من إجمالي طاقات الإيواء لسنة 2012، وتليها الفنادق ذات ثلاث نجوم التي كانت تستحوذ على الصدارة سنة 2000 بنسبة 39,27% وتناقصت لتصل سنة 2012 إلى نسبة 4,05%، أما نصيب الفنادق من صنف خمس نجوم وأربع نجوم يبدو ضئيلا بسبب امتناع الدولة عن الاستثمار في مثل هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتها وقلة عائداتها إلى جانب تخوف القطاع الخاص لعدم توفر مناخ استثماري ملائم، بالمقابل كان نصيب الفنادق ذات نجمتين ونجمة واحدة ضئيلا أيضا رغم انه من المفروض أن يكون عكس ذلك، لأن تكاليف هذه الفنادق أقل بكثير من الأولى حيث يتم إنجازها عادة من طرف القطاع الخاص، كما أن إقبال السائحين عليها يكون أكبر من الأصناف الأولى.

وتتوزع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني عبر ثلاث قطاعات أساسية كما هو موضح في

الجدول الموالي:



الشكل رقم (12) توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني بمعيار عدد الأسرة
للفترة (2011-2000)



Source: Ministère de L'aménagement du territoire de L'environnement et tourisme

من خلال الشكل رقم (12) يتضح تطور ملحوظ في حصة القطاع الخاص من طاقات الإيواء الفندقية لتصل سنة 2012 إلى 74233 سرير أي بنسبة 76,9% من إجمالي طاقة الإيواء الفندقية المتاحة في الجزائر، في المقابل تناقصت حصة القطاع العمومي من 28589 سنة 2000 إلى 16302 سنة 2012، وقد يعود السبب إلى برنامج حوصصة بعض المؤسسات الفندقية من جهة، وكذلك تزايد حجم الاستثمارات السياحية الخاصة لتتماشى مع السياسة السياحية الجديدة التي تعطي للقطاع الخاص الدور الأساسي في التنمية السياحية.

ب. الطلب السياحي في الجزائر

عرف تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012) تطورا متزايد، حيث أن التدفقات خلال السنوات الدراسة عرفت مستوى نمو يقارب 200% من إجمالي السياح القادمين إلى الجزائر، والجدول الموالي يوضح حجم تدفقات السياح خلال الفترة 2000-2012.

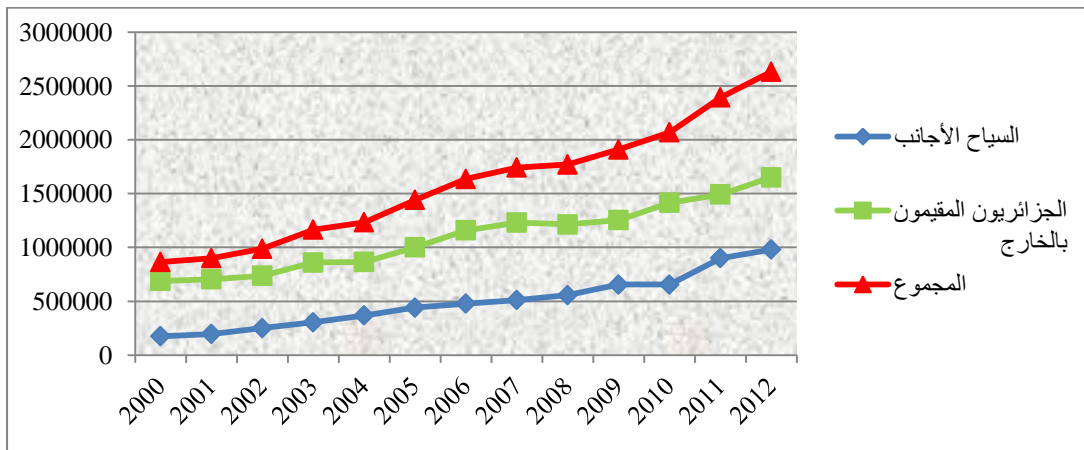


الجدول رقم (13) توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

السنوات	السياح الأجانب	المقيمون بالخارج	المجموع
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	478358	1159224	1637582
2007	511188	1231896	1743084
2008	556697	1215052	1771749
2009	655810	1255696	1911506
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887
2012	981955	1652101	2634056

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien

الشكل رقم (13) توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (13) يتضح التطور الذي عرفته تدفقات البشرية إلى الجزائر من السياح، حيث أن التدفقات ارتفعت من حوالي 0,9 مليون سائح سنة 2000 إلى 1,8 مليون سائح سنة 2008، وإلى 2,6 مليون سائح سنة 2012، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها: الأمن والاستقرار الذي تشهده الجزائر، تعدد أنواع السياحة من شاطئية وصحراوية وغيرها، إيلاء السلطات والدولة الجزائرية الاهتمام للقطاع السياحي ورفع قدرات الإيواء وبالتالي إمكانية استقبال عدد أكبر من سياح.



أم بالنسبة لليالي التي يقضيها السياح في المؤسسات الفندقية الجزائرية فهي تتنوع بين الليالي السياحية للمقيمين وغير المقيمين، والجدول الموالي يوضح توزيع عدد الليالي السياحي خلال فترة الدراسة (2011-2000).

الجدول رقم (14) الليالي السياحية خلال الفترة (2011-2000)

السنوات	المقيمين	غير المقيمين	المجموع
2000	3.519.252	202.905	3.722.157
2001	3.792.972	225.652	4.018.624
2002	3.819.600	253.307	4.072.907
2003	3.874.000	451.000	4.325.000
2004	4.129.000	415.000	4.544.000
2005	4.170.000	536.000	4.706.000
2006	4.311.000	595.000	4.906.000
2007	4.546.085	573.855	5.120.000
2008	4.750.796	596.747	5.347.543
2009	4.971.372	674.456	5.645.828
2010	5.185.231	754.103	5.939.334
2011	5.484.105	845.367	6.329.472

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien

يتضح من خلال الجدول أن عدد الليالي السياحية في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2000 أزيد من 3,7 مليون ليلة سياحية مقضات في المؤسسات الفندقية الجزائرية، وبلغت أزيد من 6,3 مليون ليلة سنة 2011، لتصل حسب وزارة السياحة الجزائرية الى 6.640.181 سنة 2012 أي بمعدل نمو يقدر بـ 4,91 %، ويعود هذا التحسن التدريجي في عدد الليالي السياحية إلى التحسن في الوضع الأمني مما شجع السياح على التنقل لأجل الاستجمام والترفيه.

2. الإيرادات والمداخيل السياحية في الجزائر

إن تطور المداخيل السياحية مرتبط بتطور توافد السياح من جهة وحجم النفقات السياحية التي تقوم بها الدولة من أجل ترقية القطاع السياحي بها، والجدول الموالي يوضح تطور المداخيل السياحية بالعملة الصعبة لقطاع السياحة خلال الفترة (2011-2000).



الجدول رقم (15) تطور الإيرادات والمدخيل السياحية خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية
2000	102	193
2001	100	194
2002	111	248
2003	112	255
2004	178.5	340.9
2005	184.3	370
2006	215.3	380.7
2007	218.9	376.7
2008	300	394
2009	330	470
2010	400	500
2011	430	490

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من الجدول رقم (15) نلاحظ أنه رغم تزايد الإيرادات السياحية خلال فترة (2000-2011) ، إلا أن النفقات السياحية عرفت زيادة أكبر حتى 2005 كحد أقصى، لتأخذ الإيرادات في الزيادة في ما بعد بوتيرة متزايدة، وهذا راجع إلى تزايد النفقات السياحية أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من تلك المتحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب.

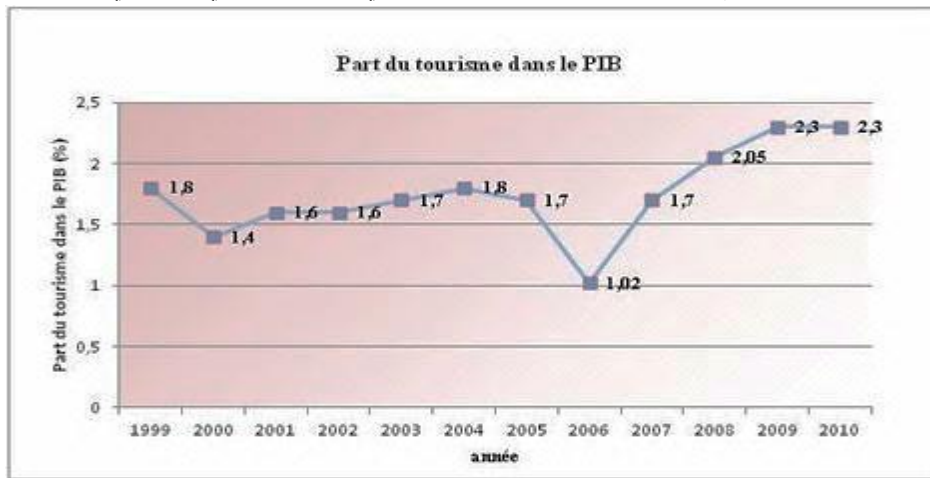
إن ارتفاع النفقات السياحية وضعف الإيرادات المحصل عليها راجع إلى عدة أسباب أهمها: ضعف نوعية وجودة الخدمات السياحية في الجزائر، عدم كفاية طاقات الإيواء، عجز في تسويق وجهة الجزائر السياحية، ارتفاع أسعار الخدمات خاصة للسكان المحليين رغم ضعف جودتها إذا ما قورنت بالجارّة تونس، نقص مهنية وتأهيل المستخدمين للمؤسسات السياحية، غياب الأمن السياحي وغيرها.



3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

أن زيادة عدد السياح الوافدين من شأنه زيادة العائدات، فقد أثبتت الدراسات أن متوسط ما ينفقه الفرد السائح 300 دولار،⁽¹⁾ نجد انه عن 1000 سائح نتحصل على إيرادات تقدر بـ 300000 دولار أي ما يعادل 22500000 دينار جزائري، فإذا تم إنفاق هذه المبالغ على المنتجات السياحية فهذا يسمح بزيادة الناتج الوطني الإجمالي خاصة وان السياحة ينتج عنها إنتاج العديد من السلع والخدمات المنتجة محليا. وتعتبر السياحة من بين القطاعات التي تعول عليها الجزائر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فباشرت جملة من الإصلاحات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات السياحية وذلك من اجل مواكبة الطلب المتزايد عليها، ففي سنة 2010 بلغ عدد السياح فيها 2070496 ليرتفع سنة 2011 الى 2394887 سائحا أي بمعدل نمو بلغ 15,67%، وهو ما يفسر بزيادة الطلب على الخدمات السياحية في الجزائر.

الشكل الرقم (14) مساهمة عائدات السياحة في والناتج المحلي الإجمالي للجزائر



المصدر: www.mta.gov.dz

الملاحظ من الشكل أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة نسبيا لعدة سنوات مع ارتفاع طفيف، وقد سجلت في 2008 نموا ايجابيا قدر بـ 2,05% ليصل سنة 2009 في حدود 2,3% التي بقيت ثابتة في سنة 2010 رغم أن عدد السياح الوافدين في ارتفاع مستمر وكذا عائدات السياحة، وهذا راجع إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي مقارنة مع السنوات الأخرى بنفس وتيرة ارتفاع

(1): المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (2005): أساسيات الفندقية، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج: السعودية، ص 14 .

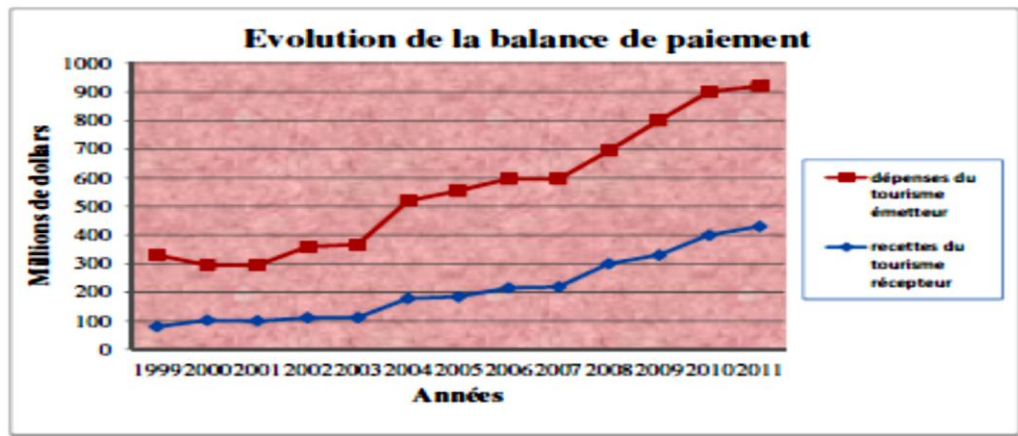


عائدات السياحة؛ ولكن رغم هذا الارتفاع تظل مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة كثيرا مقارنة مع الدول المجاورة، هذا طبعا يعكس المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

4. مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات

بلغت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات سنة 2005 حوالي 2505,6 مليون دولار من الخدمات، و184,3 مليون دولار من الأسفار، وفي سنة 2006 بلغت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات حوالي 2584,4 مليون دولار من الخدمات و241,2 مليون دولار من الأسفار، في حين قدرت إيرادات سنة 2007 بـ 2837,1 مليون دولار من الخدمات و218,9 مليون دولار من الأسفار، والشكل التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (15) تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2011)



Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien

من خلال الشكل نلاحظ أن ما ينفقه الجزائريين خارج الوطن في مجال السياحة أكبر مما ينفقه الأجانب في الجزائر، فقد عرف رصيد الميزان السياحي خسارة متزايدة حتى 2005 كحد أقصى حيث أنفق الجزائريون في الخارج 370 مليون دولار وانفق الأجانب في الجزائر 184,3 مليون دولار، وبالتالي هناك عجز بقيمة 185,7، لتأخذ قيمة العجز في الانخفاض في ما بعد حتى 2008 لترتفع سنتي 2009 و 2010،



أي أن النفقات السياحية دائما أكبر من الإيرادات السياحية، فالميزان السياحي في الجزائر دائما سالب حتى في المرحلة الأخيرة أين عرف فيها القطاع السياحي نموا ملحوظا.

5. الاستثمارات السياحية في الجزائر

إن وضعية الاستثمارات السياحية تمثل أهم المؤشرات التي من خلالها نقيس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي، والجزائر في الوقت الراهن تحاول تصحيح مسار التنمية بالقطاع السياحي انطلاقا من بعث مشاريع سياحية متنوعة، والجدول الموالي يوضح المشاريع قيد الانجاز والمتوقفة والتي لم يتم بعثها.

الجدول رقم (16) توزيع المشاريع قيد الانجاز، متوقفة ومشاريع لم تطلق لسنة 2009

المشاريع	العدد	عدد الأسرة	مناصب العمل	حجم الاستثمار (مليار دج)	نسبة النجاز (%)
قيد الانجاز	321	34931	13424	123.4	57 %
متوقفة	153	15877	5913	22.3	50 %
لم تطلق	133	12419	5785	25.7	0 %

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien, www.mta.gov.dz

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن المشاريع السياحية قيد الإنجاز قدرت بـ 321 مشروعا سياحيا في سنة 2009، وقدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات بـ 123,4 مليار دينار جزائري، وقد بلغ معدل الانجاز المتوسط بـ 57 %، وهذه المشاريع سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر بـ 34931 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 13424 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0,38 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0,5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

أما بالنسبة للمشاريع المتوقفة والبالغ عددها 153 والمشاريع التي لم تبعث بعد فالعقبة الرئيسية التي هي التمويل، وقد تم رفع القيود المفروضة على 11 مشروعا في حالة ركود والتي هي في حالة تقدم



حاليا والغاء 06 آخرين، بالإضافة الى عقبات إدارية ومشاكل تقنية أدت الى عدم اتمام أو بعث هذه المشاريع.⁽¹⁾

وفي إطار دعم المشاريع قامت اللجنة الوطنية للمصادقة على مخططات المشاريع الاستثمارية في مارس 2011 بدراسة 208 مشروعا سياحيا، وافقت على 107 مشاريع منها، وأجلت منح الموافقة على 74 مشروعا ورفضت 27 ملفا فقط، نظراً لعدم مطابقتها للقواعد المتعلقة بالسياحة والبيئة وبعض النشاطات الأخرى،⁽²⁾ حيث أن قيمة المشاريع الفندقية التي هي طور الانجاز بلغت 975 مليار دينار، تمثل 699 مشروعا سياحيا، مضيفا أن تنفيذ مخطط المديرية للتهيئة السياحية لآفاق 2030 يكرس السياحة كنشاط مدعم للنمو الاقتصادي من خلال استحداث مناصب شغل دائمة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية في الجزائر

للسياحة آثار على الجوانب الاجتماعية والثقافية كما لها آثار على الجوانب الاقتصادية، وهي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة.

1. السياحة وفرص التشغيل

يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به، وهذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من اجل الاستثمار في هذه الصناعة، التي من أهم مميزاتها هو إسهامها في خلق فرص عمل دائمة أو موسمية، وتتمثل خصوصا في العاملين في شركات السياحة والفنادق ووكالات السياحة...؛ كما أن هناك مناصب عمل غير مباشرة تظهر في قطاعات أخرى بفضل السياحة

⁽¹⁾ : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien, www.mta.gov.dz

⁽²⁾ : 13مليار دولار تكلفة مشاريع سياحية في الجزائر قيد الانجاز، تاريخ الاطلاع: 2012/01/29، على الموقع:

<http://www.nuqudy.com/>



كصناعات حرفية وقطاع البناء وغيرها،⁽¹⁾ وقد ساهمت السياحة في الجزائر في خلق العديد من مناصب الشغل، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرف الطلب على السياحة ارتفاعا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17) عدد العاملين في قطاع السياحة بالجزائر (2000-2011)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006
عدد العاملين	82000	95000	103000	165000	172000	193900
إجمالي العاملين	5725921	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804
% العاملين السياحة / إجمالي العاملين	1,43%	1,52%	1,54%	2,11%	2,13%	2,18%
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
عدد العاملين	204400	320000	370000	396000	396000	
إجمالي العاملين	8594243	9146000	9472000	9735000	9599000	
% العاملين السياحة / إجمالي العاملين	2,38%	3,50%	3,91%	4,07%	4,13%	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في التشغيل في ارتفاع ملحوظ حيث بلغت نسبة 4,13 % سنة 2011 إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 396 ألف عامل مقارنة مع سنة 2000 أين بلغت مساهمة القطاع بنسبة 1,43 % بـ 82 ألف عامل، وهي مرشحة للارتفاع أكثر خاصة مع التسهيلات التي قدمتها الجزائر من برامج دعم التشغيل وكذا برامج تنمية قطاع السياحة.

2. فك الغبن عن المناطق الريفية

غالبا ما تتوفر المناطق الريفية على مقومات السياحة الطبيعية أو ما يعرف بالسياحة البيئية، إذ أن هذه المناطق تعتبر أكثر جاذبية للسياح لزيارة الأماكن الطبيعية والتعرف على الحياة الفطرية وكذا العادات والتقاليد الراسخة، مما يجعلها في المقابل محل اهتمام السلطات المحلية، إذ تقوم هذه الأخيرة بإقامة وتعزيز مشاريع البنية التحتية وخلق فرص تنمية متساوية الهدف منها الحد من النزوح الريفي نحو المدن والحفاظ على المعالم السياحية في تلك المناطق، وبهذه الكيفية يمكننا القول أن السياحة تلعب دورا رئيسا في خلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق.

(1): بوقفلول الهادي وطروبيا ندير، المصدر سبق ذكره.



3. تثمين وحماية التراث الثقافي

يعد التراث بشقيه المادي والمعنوي، أحد أبرز العناصر التي تدخل في تكوين شخصية الأمة ورمز وجودها، والمحافظة عليه ضرورة لا بد منها، إلا أن العديد من المباني والمعالم الحضارية اليوم أصبحت مهددة بالزوال سواء بفعل العوامل الطبيعية كالزلازل والفيضانات أو بفعل اليد البشرية.

وقد تأسف مدير ورشة مكلفة بحفظ التراث والتي تنشط على مستوى قسبة الجزائر لضياح الكثير من المعالم الحضارية التي تعبر عن هويتنا ورمز وجودنا بفعل الإنسان أو الطبيعة، وعليه فقد جندت الحكومة الجزائرية مهندسين وتقنيين ومدراء مختصين في عملية حفظ التراث على مستوى مديريات الثقافة المنتشرة عبر ولايات القطر، مما سهل عملية تحسيس الفرد بأهمية التراث المادي وما ينجر عن عملية التسيب والهدم من خلال تنظيم ملتقيات وزيارات إلى مواقع أثرية على مستوى كل ولاية.⁽¹⁾

وتم خلال اليوم الدراسي الذي احتضنه مركز البحث العلمي بجامعة باتنة حول "الضريح النوميدي الملكي إمدغاسن والتراث الأثري بمنطقة الأوراس"، الاتفاق على الشروع في تنفيذ برنامج دعم وتثمين التراث الثقافي بالجزائر الممول من طرف الاتحاد الأوروبي حسب ما صرح به على هامش الفعالية عبد الوهاب زقاع مدير الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في الجزائر، هذا المشروع رصد له مبلغ 21,5 مليون أورو تقوم عليه المؤسسة المختلطة "الجزائرية الكتالانية" للترميم بإشراف وتمويل من الاتحاد الأوروبي ويعدّ بمثابة أول عمل فريد من نوعه في مجال المحافظة على التراث الأثري بمختلف مناطق الجزائر، من خلال تنفيذه على مدى أربع سنوات بحيث تركز العمليات التي تتدرج فيه على التكوين وخاصة تكوين المكونين في مجال المحافظة وتثمين التراث الثقافي ومنها الأثري، بالإضافة إلى ترميم أجزاء من 3 مواقع أثرية نموذجية بالجزائر هي القسبة بالعاصمة وقصر الباي بقسنطينة

(1): نصيرة سيد علي، الدولة الجزائرية تسخر كل المستلزمات الضرورية للحفاظ على التراث الوطني، مجلة الحوار، يوم 13 - 08 - 2009،



والضريح الملكي النوميدي إمدغاسن بباتنة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الآثار البيئية للتنمية السياحية في الجزائر

لقد منى الله على الجزائر بمناطق بحرية وشاطئية أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كم، وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى 50 كم بمساحة 45.000 كم²، إلا أنها تأوي حوالي 12,5 مليون نسمة أي ما يعادل 43 بالمائة من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر بـ300 ن/كم² مقابل 12,22 ن/كم² بالنسبة لمجموع الإقليم، هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياح حوالي 17 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) وعلى الموارد خاصة المائية من تلوث ومشكل الانجراف الشاطئي والافتلاع المفرط للرمال من الشواطئ.⁽²⁾

والمعروف أن السياحة تعتمد على المحيط المادي النظيف والبيئات المحمية لجلب السياح، ولهذا ظهر حديثا مصطلح السياحة البيئية ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان حفاظا على الموروث الطبيعي، الحضاري والثقافي للبيئة التي يعيش فيها، وتتعلق السياحة البيئية بتنفيذ قواعد السياحة المستدامة عموما وبحمية البيئة خاصة، فهي تشمل جميع أنماط السياحة المتوجهة للمناطق الطبيعية نظرا للترابط الكبير بين السياحة والبيئة، وتأثيرات ذلك على درجة استقطاب السياح.

أن أهمية وجاذبية الهياكل السياحية لا تكمن في عدد نجوم الفنادق فحسب بقدر ما تكمن في نظافة محيطها.. ومع ذلك، يجب الإقرار بأن النظافة ليست قضية المواطن لوحده، فالأمر يتعلق بمشكلة بيئية بحاجة إلى حلول جذرية لا تتوقف عند حدود حملات التنظيف، وهو ما يقع على عاتق السلطات

⁽¹⁾: حسان مرابط، تنفيذ برنامج تميمين وحماية التراث الثقافي بالجزائر سيكون سنة 2014 تكلفته 21.5 مليون أورو وتشرف عليه المؤسسة الجزائرية

الكتلانية، <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=256673%3Fprint>

⁽²⁾: الديوان الوطني للإحصاء، 1998 .



المحلية من خلال اتخاذ إجراءات ردية يخولها القانون على غرار فرض عقوبات مالية على كل من يرمي النفايات، لاسيما وأن بعضها مثل القوارير البلاستيكية لا تتحلل إلا بعد مرور 300 سنة، فما سبب إدارة السلطات المعنية ظهرها لهذا الواقع البيئي المؤسف الذي يحطم لقطاع السياحة.

وإشكالية التدهور البيئي وتأثيراته على قطاع السياحة، هي قضية الجميع التي يتوقف حلها على الالتزام بالنظافة التي تعتبر مرآة التحضر ورفي السلوكيات، فكما نهتم بشكل بيوتنا الداخلي، لا بد أن نهتم أيضا بالمحيط الخارجي الذي نعيش فيه، خصوصا وأن نظافة المواقع والأقطاب السياحية هي قبلة الاستثمار والتنمية المستدامة،⁽¹⁾ وقد بذلت الجزائر العديد من الجهود لحماية البيئة من خلال المصادقة على اتفاقيات يمكن تلخيصها في الآتي:⁽²⁾

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1973؛
- الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة 1980؛
- المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات سنة 1981؛
- المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة سنة 1981؛
- الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، سنة 1982؛
- المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، سنة 1982؛

⁽¹⁾ نواره. أ، السلوكيات المعادية للبيئة تشوّه المواقع السياحية في الجزائر: السياحة والنظافة أمران لا يلتقيان!، مجلة المساء، يوم 02 - 10 - 2011، <http://www.djazairress.com/elmassa/52401>

⁽²⁾ فروم محمد الصالح، بوجعادة إلياس، حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11 و12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص 9.



- الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، سنة 1982؛
- الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، سنة 1992؛
- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، سنة 1992؛
- المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي، سنة 1998؛
- الانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، سنة 1998.

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة، إلا أنه يجب الذكر بأنها

غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة ، وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل:⁽¹⁾

أ- في مجال التلوث المائي، تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه؛

ب- في مجال النفايات الحضرية، إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفرغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة، كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار

⁽¹⁾: سهام بلقربي، تجربة الجزائر في حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 29، تموز (يوليو) 2006، جامعة المسيلة،

الجزائر، <http://www.ulum.nl/b152.htm>.



النفائيات على البيئة، وسيشرع في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفائيات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر؛

ج- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية، إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلي زاد من تدهور الوضعية، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية، وقد انتهت دراسته الأولوية الخاصة للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى، وقد قدرت كلفة إزالة أحوال الموانئ الرئيسية بمبلغ 3.600 مليون دينار؛

د- في مجال الغابات وحماية السهوب، ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار؛

هـ- في مجال حماية التراث الثقافي، يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، وسلوكات التخريب والخريشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة.. لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18 ولاية منها الجزائر العاصمة بـ 15 موقع، الاغواط، قسنطينة، وهران، غرداية...، وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي بـ 1.114.000 دينار؛

و- في مجال التربية والتحسيس البيئي، إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج



إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

المطلب الرابع: مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر

إن الجزائر تتطلع بأن تكون قطبا سياحيا متواجدا في ركب التنافس الاقليمي بمنتجات سياحية عصرية وجذابة، وتبنت من أجل ذلك استراتيجية سياحية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع تطبيق قواعد الاستدامة، بالإضافة إلى تحديد مجموعة من البرامج لتهيئة الأقطاب السياحية سواء كانت من الدرجة الأولى أو التكميلية، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الإطار المرجعي لهذا التوجه.

وتحقيق سياحة مستدامة يتطلب إدارة التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك من خلال المؤشرات البيئية الخاصة بالموقع ودعم النوعية والجودة للمنتج السياحي وفق متطلبات الأسواق السياحية وتضمينها في عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة، وبذلك يتم التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للسياحة على أن تتم المراقبة المستمرة والمعالجة الفورية للمشاكل والتأكد من المحافظة على مستويات الاستدامة. وكبداية قامت وزارة السياحة بوضع قائمة تقييم للأبعاد الثلاثة من أجل سياحة مستدامة في الجزائر، وتعتمد المؤشرات الخاصة بالتأثيرات البيئية على مدى ضغط العنصر البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، تفرز عادة مجموعة من الأضرار الممكن قياسها من خلال مؤشرات القياس، وهي مؤشر معالجة النفايات، مؤشر كثافة استخدام التربة، مؤشر كثافة استخدام المياه ومؤشر حماية الجو من التلوث،⁽¹⁾ والجدول الموالي يوضح قائمة التقييم للبعد البيئي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر.

(1): سامية لحول ورواية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.



الجدول رقم (18) قائمة تقييم للبعد البيئي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر

عناصر القياس	المؤشرات الممكنة	المعايير التي يجب مراعاتها
<ul style="list-style-type: none"> - تطور خصائص المناظر الطبيعية - عدد الأيام وكمية الماء - عدد الزوار في المواقع الأكثر ترددا 	<ul style="list-style-type: none"> - سحر المناظر الطبيعية - استهلاك الماء - الكثافة السياحية 	<p>التجديد: هل تسمح السياحة بتجديد الموارد؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة التعمير - فعالية أنظمة التطهير - تواجد مرافق التخلص من النفايات - قيود التعمير 	<ul style="list-style-type: none"> - المساحات الحساسة - معالجة المياه - معالجة النفايات - المخاطر الطبيعية 	<p>الوقاية: هل مخاطر تدهور البيئة متحكم فيها؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> + 04 الاتفاقيات الدولية - القانون 98 - وجود ميثاق الجودة - وجود إشارات، مطويات... - ترميم المسكن، المنتجات الحرفية.... - التردد على نقاطي المنتجات المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> - الشهرة والسمعة - المعلومات - دعم ومساندة المشاريع - عملية البيع 	<p>تثمين: هل تثمن السياحة الإرث البيئي والثقافي؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> - التوازن بين المساحات الخضراء وما تبقى من فضاءات - عدد أيام الزحام ووجود إجراءات خاصة 	<ul style="list-style-type: none"> - جمال المناظر المختلفة - جودة الحركة المرورية - الروائح والضوضاء 	<p>إطار الحياة: هل تساهم السياحة في تحسين إطار وظروف الحياة؟</p>

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، متوفر على الموقع:

www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/sdat/ar/livre 04.PDF

يستخلص من الجدول أعلاه تأثير السياحة على البعد الايكولوجي من خلال إمكانية تجديد الموارد

وإجراءات الحماية والوقاية، بالإضافة إلى التقييم أي الانسجام مع الهوية المحلية والإطار المعيشي (الخدمات، الجو المرح، الجمال...).

وقد رتب دليل الأداء البيئي لعام 2010 دولا بلغ عددها 163 دولة بناء على 25 مؤشر أداء، وكشف

المؤشر أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمرتبة 42 على المستوى العالمي متفوقة على كندا

التي جاءت في المرتبة 46، وكانت الجزائر تلقت في هذا الإطار مساعدات من بعض الهيئات المالية،

والتي تدخل في إطار حماية المجالات المحمية، فضلا عن إنشاء معهد للعلوم البيئية بمساهمة من البنك

الدولي، بالإضافة إلى مشاريع بيئية مختلفة بالصحراء الجزائرية، وجاءت هذه المساعدات لحماية

المجالات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، والتي تشمل على 11 حظيرة مصنفة و 47 محمية بحرية حيث



تعد رموز بيئية تجلب مجموعة كبيرة من السياح داخل وخارج الوطن كونها تتميز بسحر جمالي تبهير كل من زارها.⁽¹⁾

بينما تتعلق المؤشرات الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة بتأثير النشاط المحلي على الوسط المحلي، والجدول الموالي يوضح قائمة المؤشرات الخاصة بتقييم البعد الاقتصادي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر.

الجدول رقم (19) قائمة مؤشرات تقييم البعد الاقتصادي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر

عناصر القياس	المؤشرات الممكنة	المعايير التي يجب مراعاتها
-تطور السكان العاملين -تطور العمل في النشاط السياحي والموسمي	- المجتمع - العمل المحلي	الربحية: ماهي الحيوية الاقتصادية للسياحة؟
-شراء المواد الأولية المحلية -% للنشاط في السياحة مع نشاطات أخرى -% عدد العمال في البناء للمزارعين الذين لهم دخل من السياحة	- الدورة الاقتصادية - تنوع النشاطات - التأثير الاقتصادي	التكامل الإقليمي: هل السياحة مدمجة أو مكملة لاقتصاد الإقليم؟
-عدد المواسم وأيام الزحام -التنوع الاجتماعي والجغرافي، وأنواع الإيواء -عدد المواقع والنشاطات التي تشكل سمعة المنطقة	- عناصر الموسم - شريحة المشترين - الجذب	المرونة: هل النشاطات متنوعة؟
-المؤسسات ذات ملك وتسيير محليين -الهياكل الجماعية -اليقظة، وتواجد مرصد	- رؤساء المؤسسات - التنظيم - المعلومة	الاستدامة: هل السياحة مهددة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي؟

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، متوفر على الموقع:

www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/sdat/ar/livre_04.PDF

ويلاحظ من الجدول هدف الجزائر للوصول إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال احترام السياحة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ويتم ذلك بالأخذ في الاعتبار الأداء وإمكانية تطوير الأنشطة والمشاركة في التنمية الشاملة للإقليم (البناء، الخدمات...)، بالإضافة إلى المرونة لمواجهة المخاوف (منافسة، تطور الطلب...) والقدرة على تجديد النشاط والجاذبية السياحية للإقليم.

⁽¹⁾: دولي سعاد، (2014): آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، ص200.



وقد تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حيث كشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضع الاقتصادية الكلية المتينة" ليقفز إلى المرتبة الـ 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية 2013-2014 و 110 في تقرير 2012-2013، واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 بلدا شملها المسح، كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق، وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا، غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية حيث جاءت الجزائر في المرتبة الـ 133 من حيث وفرة الخدمات المالية والـ 133 من حيث متانة البنوك والـ 72 من حيث سهولة الحصول على القروض، كما أوصى بمراجعة الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشرط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة"، وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعدد الإجراءات لإطلاق مشاريع (المرتبة 139)، والمرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128)، وصنفت كذلك في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61).⁽¹⁾

في المقابل تركز المؤشرات الاجتماعية لتنمية السياحة المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي وهي موضحة في الجدول الموالي.

(1): مجلة الشروق الالكترونية، تقرير التنافسية العالمي: الجزائر تحسن ترتيبها بـ 21 مركزا،

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=215102>



الجدول رقم (20) قائمة مؤشرات تقييم البعد الاجتماعي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر

عناصر القياس	المؤشرات الممكنة	المعايير التي يجب مراعاتها
-وجود فترات تدريب مؤهلة -أعمال دعم الجماعات المحلية والمهنيين	- التكوين - تواجد المؤسسات	الاندماج: هل تشجع السياحة على اندماج وانخراط كل الفاعلين؟
-تواجد منظمات جماعية للشراء، النقل، الترقية..... -تواجد كيان للإعلام..	- المحددات المشتركة - التنشيط	الشراكة: هل الفاعلين في السياحة متضامنون فيما بينهم؟
-الأهمية النسبية لذوي الدخل الضعيف، المتدربون -تواجد مرافق استقبال لزيارات اليوم	- تنوع السياح والمشترون - السياحة شبه حضرية	إمكانية الوصول: هل السياحة ممكنة لأكثر عدد ممكن؟

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، متوفر على الموقع:

www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/sdat/ar/livre_04.PDF

يوضح الجدول أعلاه أهمية البعد الاجتماعي في تحقيق السياحة المستدامة في الجزائر. ويقاس مؤشر الانعكاس الاجتماعي تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التعليم والتوظيف، بينما يقصد بمؤشر الأمن انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن، ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي، أما مؤشر الصحة العامة، فهو مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على صحة السكان المحليين، كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان المحليين. كما يعتبر رضا السكان المحليين على المشاريع السياحية ومدى تجاوبهم معها من المؤشرات التي تقيس البعد الاجتماعي لتحقيق السياحة المستدامة في الجزائر. وفي ظل هذه المؤشرات قامت وزارة السياحة بوضع قائمة لتقييم الوضع الاجتماعي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر بتطبيق برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014.

ومما سبق، يتحقق البعد الاجتماعي للسياحة المستدامة في الجزائر بأخذ برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014 في الاعتبار تحسين التنظيم الاجتماعي للإقليم (الخدمات الجوارية، الوصول إلى الثقافة...) والترقية الاجتماعية لكل المتعاملين، بالإضافة إلى تنمية التعاون والقوة الجماعية وتجنب تطوير سياحة النخبة فقط.



المبحث الثالث : مساعي الدولة لترقية السياحة في الجزائر

أن الجزائر تملك كل مقومات الثروة السياحية المتكاملة ورغم انتهاجها عدة سياسات في استغلال هذه الثروة لتطوير السياحة كعنصر هام في تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية الا أن مساهمتها في ذلك ظلت محدودة جدا، فالجزائر تظل البلد الوحيد تقريبا المحاذي للبحر الأبيض المتوسط التي بقيت حصته في السوق العالمية للسياحة ضعيفة جدا، وذلك بسبب عدة عقبات وصعوبات ضيق الخناق عليها مما أدى إلى إهمال هذه الثروة.

ولمحاولة بعث القطاع السياحي واعطاءه مكانته ضمن السياسة الاقتصادية قامت الدولة بسن قوانين ومشاريع قوية، بالإضافة الى برامج عمل من أهمها خطة التهيئة السياحية حتى سنة 2030 وما جاءت به من أهداف واقعية ووسائل وإجراءات فعالة لتنفيذ الخطة والوصول إلى الأهداف المرجوة، من أجل إبراز مدى أهمية تنمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: صعوبات وعوائق السياحة في الجزائر

هي العقبات الرئيسية التي تعيق نمو قطاع السياحة الجزائري، وهي كما يلي:

- **الأوضاع الأمنية:** التي مرت بها الجزائر في التسعينات أدت إلى تدهور وتأخر قطاع السياحة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال تراجع عدد السواح الأجانب القادمين إلى الجزائر، ويترجم هذا التأخير بتراجع المداخيل التي كان يحققها هذا القطاع من نفقات السياح حيث انخفضت هذه المداخيل من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998، أي انخفاض بنسبة 81%؛
- **التأخر الاقتصادي والتكنولوجي:** والذي أثر سلبا على القطاع السياحي، لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أساليب الراحة والترفيه، كما أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي عنصرين هامين في تحقيق رغبات السياح، فهو بحاجة إلى مواصلات واتصالات متطورة، بنوك ومصارف تتسم معاملاتها



بالمرونة، والتي تضمن له تحويلات بنكية في أي وقت يريد، بالإضافة إلى خدمة سياحية جيدة؛⁽¹⁾

- **ضعف المكانة السياحية الجزائرية في السوق الدولية:** بسبب إهمال القطاع وعدم إعطائه العناية والاهتمام الكافيين وعدم اعتباره نشاط اقتصادي منتج، بالإضافة إلى ضعف الإعلام والإشهار السياحيين؛

- **ضعف البنية التحتية:** من مواصلات، فنادق، حدائق تسلية، مدن ملاهي، مطاعم، مقاهي... بالإضافة إلى قلتها بدرجة كبيرة في الجنوب الذي يعتبر موردا سياحيا هاما؛

- **قلة الجمعيات السياحية:** وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي؛

- عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية للتطور السريع للعصر الحديث؛

- **ارتفاع معدلات الضرائب:** على الأرباح المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية، ومن ثمة التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي المحلي والتأثير على ربحية المشاريع السياحية. مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل؛⁽²⁾

- **التحديات والمعوقات التنظيمية والإدارية والفنية:** والتي تحول دون زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي وتتمثل في: مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية، عدم وجود خريطة أولويات للاستثمار السياحي في مختلف المناطق السياحية مما يحول دون إمكانية التمييز في التسهيلات الاستثمارية؛

- **التحديات الخاصة بالسياسة التسويقية:** وتتمثل أهم المعوقات الخاصة بالسياسة التسويقية المؤثرة في الجذب السياحي في عدم وجود استراتيجية تسويقية ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي؛ وقلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه؛

(1): قويدر لويزة، المصدر سبق ذكره، ص 166.

(2): كواش خالد، المصدر سبق ذكره، ص 185.



- **المشاكل والمعوقات المتعلقة بالنقل:** إن توفير وسائل النقل الملائمة بالكفاءة المطلوبة لاستقبال السياح ونقلهم إلى محطات إقامتهم والأماكن التي سيزورونها تعتبر من العوامل الهامة التي تعمل على تحفيز السياحة الخارجية والداخلية، ومشكلة النقل في الجزائر تعني كل وسائل النقل خاصة الاضطرابات التي تعرفها الرحلات الجوية؛ كما يتعين رفع الحصار المفروض على الشركات الأجنبية من أجل السماح لتخفيض تكاليف النقل لأن النقل الجوي هو (Charter) لها باستعمال الطائرات المؤجرة إحدى المكونات الهامة لتكلفة المنتج السياحي؛

- **التحديات والمعوقات الثقافية:** وتتمثل أهم المعوقات الثقافية المؤثرة في الجذب السياحي في عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب وتشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية أكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الإحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الجزائريين بهذه القيم؛ بالإضافة إلى عدم وجود نشرات أو كتيبات تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية و الاقتصادية في مناطق الجذب السياحي، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب، و جانت، و الطاسلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل...⁽¹⁾

- **المرافق السياحية في الجزائر: القلة، الغلاء، وتدهور مستوى الخدمات:** حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسر المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة، أما عن الأسعار المطبقة في هذه الفنادق فيمكن القول أنه في المتوسط فإن سعر قضاء ليلة واحدة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان؛

⁽¹⁾: يسرى دعبس، (2004): العوامة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية، الملحق المصري للإبداع والتنمية السلسلة، الدراسات السياحية والمتحفية: الإسكندرية، مصر، ص 627 .



- **التحديات الداخلية:** والتي تتحدد في قصور المهارات البشرية للعاملين في الحقل السياحي ونقص الإطارات البشرية المؤهلة راجع لنقص المدارس والمعاهد السياحية؛ وغياب قاعدة بيانات إحصائية يعتمد عليها؛ بالإضافة إلى ضعف الوعي السياحي العام بما يؤدي إلى سوء معاملة السائح الأجنبي، من جهة، و اعتبار السائح المحلي سائحا من الدرجة الثانية، من جهة أخرى؛

- **التحديات الخارجية :** يعتبر الوضع الأمني علة السياحة في الجزائر حيث تم إدراج الجزائر ضمن مناطق الحظر والخلط الخاطئ بين الإسلام والإرهاب وتداعيات وجود تنظيم القاعدة بالمنطقة، فرغم التحسن الملحوظ للجانب الأمني في الجزائر بفعل تراجع العمليات الإرهابية، إلا أن إقبال السياح الأجانب على الجزائر لا زال ضعيفا، بسبب المخاوف التي تنتابهم؛

- **صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي:** يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا أنه يتعرض في الجزائر لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليتها، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في: (1) مشكل العقار السياحي (سوء التسيير، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها، وعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي)، عدم ملائمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الاستثمار السياحي، عدم استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السياحي ...

- **مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية:** إن الصناعات التقليدية تشكل عنصرا هاما في المنتج السياحي، هذه النشاطات يقوم بها الحرفيين الخواص يحتاجون إلى دعم من طرف السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية، مالية وترقوية نظرا للصعوبات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال.

(1) حيزية حاج الله، (2006): الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البلدية، ص ص 213- 221.



المطلب الثاني: تحفيزات وتدابير لدعم وترقية السياحة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

تم اتخاذ بعض التدابير والتحفيزات من السلطات الجزائرية لهوض بقطاع السياحة وترقيته في

إطار التنمية المستدامة، ومن بينها:

1. إصدار القوانين والتشريعات

أ. قانون الاستثمار لسنة 1993⁽¹⁾: ضمن سياسة ترقية استثمار القطاع العام والخاص، قدمت سياسة

التنمية امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع السياحي حسب قانون 1993.

الجدول رقم (21) امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

الجنوب الكبير	الطوق الثاني للجنوب	المناطق الخاصة	النظام العام	امتيازات النظام
03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	المساعدات على الانجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التسجيل
0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %	حقوق التسجيل للعقود ورفع رأس المال
إعفاء 10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	الرسم العقاري
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	TVA الرسم على القيمة المضافة
03%	03%	03%	03%	الحقوق الجمركية
تكفل جزئي أو كلي	50%	تكفل جزئي أو كلي	لا شيء	أشغال المنشآت القاعدية
امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	التنازل عن الأراضي العمومية

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية 1994، ص15.

كما منحت السلطات في نفس القانون ضمانات داخلية ودولية:⁽²⁾

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة ومن جهة أخرى المستثمرين

الأجانب فيما بينهم؛

- لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به؛

(1): المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10/10/1993.

(2): علي وشقر يوع آمال، (1998): قانون الاستثمار في الجزائر، O.P.U: الجزائر، ص63.



- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

ب. قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة سنة 2003: لقد صدر القانون المتعلق بالتنمية المستدامة

للسياحة،⁽¹⁾ وهو يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل :

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛

- إدماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية صورتها السياحية؛

- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛

- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛

- تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة؛

- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية وتثمين

التراث السياحي الوطني؛

- تحسين نوعية الخدمات السياحية والتطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.

ج. قانون متعلق باستغلال واستعمال الشواطئ السياحية سنة 2003: يحدد هذا القانون⁽²⁾ القواعد العامة

المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ وهو يهدف إلى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالاستجمام والخدمات المرتبطة به؛

- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة

والصحة والأمن وحماية البيئة، وكذا تحسين خدمة إقامة المصطافين؛

- تحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

⁽¹⁾: قانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 19/02/2003.

⁽²⁾: قانون رقم 03-02، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 19/02/2003.



كما حدد هذا القانون شروط وكيفيات استغلال الشواطئ حيث يتم استغلاله وفق نظام الامتيازات عن طريق المزايدة المفتوحة حسب دفتر شروط يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للامتياز.

د. قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية سنة 2003: يحدد هذا القانون⁽¹⁾ مبادئ وقواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية من أجل تشجيع تنميتها، كما تمنع كل استغلال واستعمال لهذه المناطق يؤدي إلى تشويه طابعها السياحي، ويهدف هذا القانون إلى:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
 - إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
 - حماية المقومات الطبيعية السياحية والمحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية؛
 - إنشاء عمران مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.
- ويكون تسيير وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في إطار مخطط التهيئة السياحية الذي يندرج ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران ويشمل على:
- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملاً أساسياً للجذب السياحي؛
 - إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

(1): قانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 19/02/2003.



2. دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

من جملة التدابير المتخذة لدعم الاستثمار السياحي إجراءات التهيئة والتحكم في العقار السياحي

من جهة، وتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى:⁽¹⁾

أ. **التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** يتم التهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال:

- الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي؛

- مواصلة دراسات التهيئة لـ 100 منطقة توسع ومناطق سياحية؛

- التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل

مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت

تصرف المستثمرين؛

- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي.

ب. **تأطير وتمويل المشاريع السياحية:** تتم عملية التأطير للمشاريع السياحية عن طريق تكييف التمويل

وفقا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي، وذلك من خلال تشجيع إنشاء منتج مالي يسمى قرض

فندقي على مستوى المؤسسات البنكية، يكون متوافقا مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروضا

طويلة المدى بسبب خصوصيات استرجاع رأس مال الاستثمارات السياحية.

وقامت الدولة بتخفيض يتراوح ما بين 3% و 4.5% في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية

من أجل نشاطات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي ستتجزر في ولايات الشمال والجنوب.

كما استفاد المستثمرين من نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية فيما يخص اقتناء التجهيزات والأثاث غير

المنتجة محليا وفقا للمعايير الفندقية والمندرجة في إطار عملية التحديث، فضلا عن تخفيض بنسبة 50%

(1): وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013).



بخصوص الاستثمارات الموجهة للولايات الشمالية الداخلية وتخفيض بنسبة 80% بالنسبة لولايات الجنوب من تكلفة التنازل عن الأراضي السياحية الضرورية لإنجاز مشاريع خاصة بالاستثمار السياحي.⁽¹⁾

كما ستتخذ إجراءات أخرى لتحفيز وتشجيع الاستثمار، نذكر منها:

- إعداد حصيلة حول الطاقة الحموية ، والتي تقدر حاليا بحوالي 200 منبع، ويتم ذلك في شكل دراسة بالتنسيق والتشاور مع المصالح المعنية بالوزارة، والتي تسمح بتحديد الخصوصيات والاستشفائية لكل منبع حموي، إذ تشكل أداة لدعم وتوجيه الاستثمار في الميدان الحموي مستقبلا؛
- تهيئة المسالك الموجودة في مناطق الجنوب بغرض تسهيل استعمالها لتقليص مدة التنقل وكذلك برنامج فتح مسالك جديدة، ومحطات سياحية، بالإضافة إلى إنجاز نقاط الماء على طول الدورات السياحية في الجنوب الكبير.

3. تهيئة وتنمية الموارد البشرية

قدرات التكوين في الجزائر غير كافية خصوصا مع الاعتمادات الممنوحة لإقامة فنادق جديدة، علما أن سريرين اثنين يوفران منصب عمل مباشر ومنصبين غير مباشرين، وهو شأن يجعلنا أمام عروض عمل كبيرة يجب أن تمنح لموظفين وإطارات ذات كفاءة عالية، وأن هناك مشاريع كثيرة من بينها معهد وطني للسياحة في تيبازة، ومعهد ثان بعين تيموشنت، علاوة على مدرسة سياحة بأدرار، سيتم إعدادها لتكوين مهن سياحية صحراوية بالإضافة إلى مشروع مدرسة عليا للفندقة، ستسلم خلال سنة 2013، وسيتم تسيير هذه المدرسة من طرف مدرسة سويسرية بلوزان، وكل هذه الهياكل ستوفر أكثر من 2480 مقعد بيداغوجي سنويا.

(1): 13مليار دولار تكلفة مشاريع سياحية في الجزائر قيد الانجاز، المصدر سبق ذكره.



4. تنوع المنتج السياحي

يتم البحث عن أنماط بديلة للسياحة التقليدية خاصة مع تغير الطلب السياحي العالمي، وذلك أن الجزائر تتمتع بالصحاري الخلاب والمياه والحياة البرية، كما تزخر بالحفريات الجيولوجية والتي تعد جميعها مطلبا للسياحة البيئية، والسياحة الشاطئية بالإضافة إلى الصحراء الشاسعة والواحات الضخمة، مما يؤهلها لعرض السياحة الصحراوية، العلاجية (الردم في الرمال) والسياحة الرياضية (سباق الجمال والتزحلق على الرمال)، والسياحة الدينية وعليه فإن الجزائر لا توجد لديها مشكلة موسمية.

كما شهد في السنوات الأخيرة ونتيجة لزيادة الطلب رواج ظاهرة جديدة تتمثل في استغلال المنزل من قبل أصحابها لإيواء السياح، وأخذت هذه الظاهرة أو ما يصطلح عليها "الإقامة لدى الساكن" منحى تصاعدي مع مرور الوقت نتيجة للنقص المسجل في مرافق الإيواء السياحي والحاجة إلى مداخل إضافية من طرف أصحاب المنزل وبالتالي أصبح من الضروري تصور صيغة لضبط هذا النشاط وشروط ممارسته، وضمان سلامة السياح والسكان المؤجرين لحقوقهم من جهة أخرى بعد صدور المنشور الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 16 جوان 2012.⁽¹⁾

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010

السياحة في الجزائر عانت في السنوات المنصرمة من عوائق حالت دون ازدهارها، ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية كرست السلطات جهودات من خلال عدة برامج من بينها برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 الذي يساهم بتخصيص 27754 مليار دج للسياحة، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010.

(1): دولي سعاد، المصدر سبق ذكره، ص 205.



الجدول رقم (22) المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج المركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليار دج
السياحة	
اقتناء وتعويض الأراضي السياحية	9 300
نشر مخطط الجودة السياحية	1 500
تحقيق مشروع "دار الجزائر"	1 000
برنامج الدراسات العامة للسياحة	500
دراسات وأعمال خدمة وتطوير	2 000
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية	500
المجموع (1)	14800

Source: Plan Quinquenal 2010-2014, www.mta.gov.dz/

كما خصص برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 ميزانية أخرى ضمن البرنامج اللامركزي

للسياحة يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (23) المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج اللامركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليون دج
السياحة	
دراسة المخطط الرئيسي للسياحة	645
إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية	2000
تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية.	6900
تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية	500
التعليم العالي	
انشاء معهد وطني لتقنيات الفنادق والسياحة	500
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية مركز المعلومات والتوجيه السياحي	2400
المجموع (2)	12945
الإجمالي (2+1)	27754

Source: Plan Quinquenal 2010-2014, www.mta.gov.dz/

ويتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية

السياحية وتلك الخاصة بدعم انجاز مشاريع استثمارية السياحية، كما تمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات

للاستثمارات السياحية ضمن هذا البرنامج في إطار قانون المالية لسنة 2008 والقانون التكميلي لسنة



2009، وأهمها ما يلي:⁽¹⁾

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 %، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25 % من هذه الضريبة؛
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي يتم إنشائها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في السياحة؛
 - تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تتجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض 3 % و 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
 - الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية والحموية؛
 - تطبيق النسبة المخفضة بـ 7 % من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، بالإضافة إلى نشاطات المطاعم السياحية المصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
 - من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية، من تخفيض من نسبة تقدر على التوالي بـ 50 % و 80 %؛
 - توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.
- وبذلك، تم تعزيز كل النشاطات المباشرة في إطار إنعاش الاستثمار بمجموعة من الإجراءات المالية والجبائية الرامية إلى تحفيز ودفع السياحة الوطنية، وأيضا لا يمكن للسياحة تحقيق كل أبعاد

(1): التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، متوفر على الموقع:



الاستدامة السياحية بدون التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما جسده برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014.

المطلب الرابع: الاستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

تداركا للتأخر المسجل في القطاع السياحي، عمدت الجهات الوصية على وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يعين ويوزع المناطق السياحية عبر الوطن ويحدد نوع النشاط السياحي فيها، حيث يعتبر هذا المخطط الإطار المرجعي للتنمية السياحية في الجزائر.

1. التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية في آفاق سنة 2025^(*)، هو نتيجة مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والتقارير والخبرات والاستثمارات التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لتلتحق برتبة الامتياز في ناحية البحر الأبيض المتوسط في إطار التطوير المستمر.

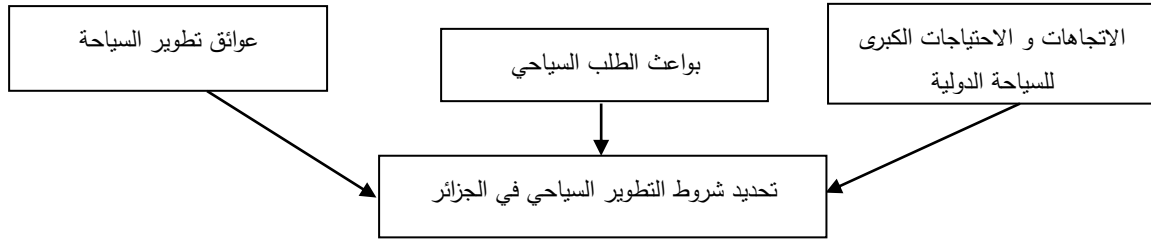
إن هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها لتنمية السياحة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله، فالمخطط يحدد المعالم السياحية الكبرى لترسيخ مفهوم جديد ومقاربة خاصة للسياحة كونها محركا للتنمية المستدامة ودعم للنمو الاقتصادي ومصدرا لخلق الثروة وإنشاء مناصب شغل إضافة إلى توظيف كامل القدرات والمزايا لجعل الجزائر مقصد ووجهة سياحية متميزة في غضون 2030.⁽¹⁾

(*) :Ministère du tourisme et d'artisanat, " Livre 1 : Audit du tourisme algérien ", SDAT 2025 , 2008, P.6.

(*) نظرا لوجود بعض الصعوبات في تحقيق الأهداف المسطرة تم تمديد المخطط من آفاق 2025 إلى 2030.



الشكل رقم (16) شروط التطوير السياحي في الجزائر



Source :Ministère du tourisme et d'artisanat, " Livre 1 : Audit du tourisme algérien ", SDAT 2025 , 2008, P.31.

يندرج ضمن شروط النهوض بقطاع السياحة الجزائري تحديد بواعث الطلب السياحي العالمي و العمل على تلبيتها من خلال التعريف بمقومات الجذب السياحي المحلية كما يتطلب إبراز العراقل التي تعترض النشاط السياحي بغية إيجاد البدائل و الحلول الدائمة.

2. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

لا يقتصر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على كونه إطارا مرجعيا ستتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية 2025، بل يرسم برنامج تطوير السياحة الوطنية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية ودعم مكتسباتنا الطبيعية والثقافية بالاستثمار وجودة العرض، وتتلخص أهدافه فيما يلي:⁽¹⁾

أ. جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- تنظيم عرض سياحي موجه نحو السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر سمعة سياحية دولية و الارتقاء بها إلى مستوى مقصد سياحي متوسطي ذو امتياز؛
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل جديدة و بالتالي ضمان الإسهام الدائم للاقتصاد العام للبلاد.

(1) : Ministère du tourisme et d'artisanat, " Livre 1 : Audit du tourisme algérien ", SDAT 2025 , 2008, P.20.



ب. دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التعاون و التنسيق مع استراتيجيات القطاعات الأخرى باعتبار المخطط التوجيهي SDAT 2025 هو جزء من الاستراتيجية الوطنية (*) SNAT2025؛

ج. ربط ترويج السياحة بالمحيط من خلال التطوير السياحي في إطار التنمية المستدامة؛

د. تهمين التراث التاريخي، الثقافي والديني، حيث تعتبر العناصر المؤسسة للتراث الإقليمي (سواء كانت بشرية، طبيعية، مناخية أو تاريخية...) صورة عاكسة لجاذبية المنتج السياحي، وتعمل استراتيجيات السياحة المستدامة على حماية التراث من خلال احترام التنوع الثقافي والمشاركة في التنمية المحلية؛

ذ. التطوير المستمر لصورة الجزائر وتحديد مفهوم جديد للسياحة يسمح بإدخالها في السياحة العالمية.

3. الديناميكيات الخمس للمخطط الإداري للتهيئة السياحية SDAT 2030

يعتمد المخطط الإداري للتهيئة السياحية على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة من خلال خمسة ديناميكيات فعالة والتي تشكل سبيلا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الوطنية من خلال برنامج حكومي معتمد ويتعلق الأمر ب:⁽¹⁾

أ. تهمين الوجهة السياحية الجزائرية: بغية خلق وجهة سياحية ذات امتياز وتنافسية على الصعيد الدولي وبمعايير تستجيب للطلب الداخلي، وذات مرد ودية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

ب. إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى سياحية ذات امتياز: سعيا لخلق وجهة سياحية ذات امتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط، اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمي، وكذا ذات جودة عالية تسمح بتطوير القدرة التمويلية للسياحة للاقتصاد الوطني وجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية.

وأهم القرى السياحية ذات الامتياز وكذا الحدائق الإيكولوجية السياحية التي اقترحتها مؤسسات

(*) :SNAT 2025 : Schéma national d'aménagement du territoire est un acte par lequel l'état affiche son projet territorial , il vise à l'insertion de l'Algérie dans ses espaces naturels d'appartenance et d'évolution (Maghreb , Euro- méditerranée , Afrique) .

(1) : Ministère du tourisme et d'artisanat, " Livre 5 : les projets prioritaires touristiques ", SDAT 2025 , 2008.



استثمارية أجنبية والتي وافقت عليها وزارة السياحة موضحة من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (24) القرى السياحية ذات الامتياز

عدد الأسرة	المستثمر	المشاريع السياحية	أقطاب الامتياز
2440 سرير	- المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية EIIC	القرية السياحية بمسيدة ولاية الطارف	شمال شرق
4938 سرير	- الشركة السعودية سيدار	القرية السياحية سيدي سالم بعنابة	
2697 سرير	- المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	القرية السياحية سغيرات ببومرداس	شمال وسط
17510 سرير	- المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية سياحة .	القرية السياحية بودواو البحري ببومرداس	
5985 سرير	- المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية .	القرية السياحية بعين طاية بالجزائر	
2004 سرير	- المجموعة الإماراتية إيميرال .	القرية السياحية فوروم الجزائر موريتي 1 بالجزائر	
360 سرير	الشركة الإماراتية القدرة	القرية السياحية بسيدي فرج بالجزائر	
6885 سرير	المؤسسة السعودية سيدار	القرية السياحية زلالدة غرب	
1240 سرير	- الشركة الإماراتية EEMAR	القرية السياحية كولونيل عباس بتيبازة	
220 سرير	SARL résidence hélios France.	القرية السياحية هيلوس كريستال بوهران	
732 سرير	- الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية EIIC و سياحة الجزائرية	القرية السياحية موسكاردة بتلمسان	

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية .

الجدول رقم (25) الحدائق الإيكولوجية السياحية

عدد الأسرة	المستثمر	المشروع	القطب السياحي
1000 سرير	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك الجزائر	شمال وسط
/	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك وهران	شمال غرب
/	المجموعة الإماراتية EHC	دنيا بارك عنابة	شمال شرق

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تسمح المشاريع السياحية المقترحة بضمان الامتياز لصورة الجزائر السياحية الجديدة من خلال

تطوير أنواع سياحية جديدة على غرار سياحة الأعمال، سياحة التسوق، سياحة الصحية... بالاعتماد



على الامتيازات العديدة التي يستفيد منها المستثمرين والتي وضحتها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال مخطط التمويل السياحي.

ج. تطبيق مخطط الجودة السياحية: بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني بإدماج التكوين من خلال رفع مستوى الاحترافية، التربية، الانفتاح واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتوقع حول منتجات جديدة تتماشى والتوجهات الجديدة للطلب الوطني العالمي. ويهدف مخطط جودة/سياحة (PQT) إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمرافقة في عمليات العصرية والتوسيع والاستفادة من أدوات الدعم الموجهة للتنمية وتأمين أفضل تسويق للمنتج السياحي .

د. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتطلب السياحة تضافر الجهود والأعمال ما بين العديد من القطاعات الحيوية، وتجنيدهم مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.

هـ. وضع مخطط تمويل سياحي: يهدف لدعم النشاطات السياحية ومرافقة مشاريع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب، يعمل على مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض، ويهدف لحماية ومرافقة المؤسسات السياحية والسهر على تجنب توقف المشاريع السياحية وكذا توفير الأمان للمستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

4. المشاريع التي انطلقت بها الأشغال من المخطط التوجيهي

يعرف قطاع السياحة بالجزائر منذ 2008 استثمارات هامة وفق الاستراتيجية الجديدة للقطاع والقائمة على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل والابقاء على دور الدولة في مجال التكوين ومرافقة الخواص في تجسيد مشاريع جادة في مناطق التوسع السياحي، فيما يتولى الديوان الوطني للسياحة دور الترقية والترويج داخليا وخارجيا، ومن أهم الاستثمارات الخاصة في القطاع المشروع الكبير الذي نتج عن شراكة مجموعة "أكور" الأولى في أوروبا مع شركة السياحة لرجل الأعمال الجزائري جيلالي



مهري، والهادف الى بناء أكثر من 30 فندقا بمواصفات عالمية ذات خمس نجوم على مدى تسع سنوات المقبلة، بينما يتولى جانب التسيير والمناجمنت الشريك الأجنبي "أكور" الرائد في أوروبا وهي الشركة التي تفيد الجزائر في كسب الخبرة العالمية في التسيير وإتاحة الفرصة لتكوين عصري.

أما بشرق الجزائر تقوم مؤسسة "اركوتسيال" لرجل الأعمال رضاني ببناء عدة فنادق ذات أربع نجوم بقسنطينة وسكيكدة، خاصة مشروع فندق من خمسة نجوم بمنطقة فلفة بسكيكدة من الطراز العالمي بلغت تكلفته 4,5 مليار دينار بشراكة مع مجمع "غولدن توليب" الهولندي المختص في التسيير والهندسة الفندقية.

وبخصوص المركبات السياحية التي بنيت قبل 40 سنة اقتنعت السلطات بضرورة تجديد هاته المنشآت حيث وافقت البنوك العمومية على منح قروض متوسطة المدى مما سيسمح لهذه المركبات بإعادة تصنيفها وعصرنتها وإعادة ترفيتها إلى المواصفات العالمية قبل 2014 وتمس العملية في كل من فندق المرجان، تيشي ببجاية، بوقرون بالقل، سيرتا، الأوراسي، سييوس بعنابة ومتاريس، القرن الذهبي ومركب القرية بتيبازة، كما تشير أرقام رسمية الى ان وزارة السياحة سجلت 460 استثمار خاص في مجال الفنادق منذ سنة 2008 ستوفر طاقة إيواء قدرها 70 ألف سرير عصري قبل سنة 2015، هذه الاستثمارات ستمكن الجزائر من التقدم لسنوات نحو الأمام، بعدها يمكن للجزائر ان تشارك في المعارض الدولية والترويج لوجهة الجزائر وفقا للمخطط الذي يعتمد على رؤية مستقبلية تمتد إلى غاية 2025 وهي المرحلة التي ستعيد الجزائر إلى خارطة السياحة المتوسطة.⁽¹⁾

كما كشف كاتب الدولة المكلف بالسياحة السيد محمد الأمين حاج سعيد خلال الجلسات الوطنية الثانية للسياحة بناادي الصنوبر ان بعض النقائص مست ديناميكية تطبيق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لا سيما مسألة الجودة والترويج للمقصد السياحي داعيا ضرورة "تحيين" المخطط، واقترح في هذا

⁽¹⁾: محمدي عز الدين، (2012): أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 318.



الشأن إعادة ترتيب الأولويات بطريقة تتماشى مع التحديات مؤكداً أن الجودة السياحية ونتمين وترقية وجهة الجزائر أصبحتا تمثلان أولوية مطلقة للتنمية الوطنية، ومن جهة أخرى دعا إلى الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السياحية لكل ولاية والحفاظ على العقار السياحي وخصوصيات القطب في تهيئة الولاية من أجل اندماج "عقلاني" للولايات في الاقطاب، أما فيما يخص العنصر الأخير في المخطط التوجيهي والمتعلق بضرورة ملائمة الاستثمار مع المنتج السياحي بطريقة تمكن المستثمر من استغلال المرفق السياحي على مدار السنة فأكد على أن ذلك يتطلب دراسة جادة للسوق من جهة وقدرات على الابتكار في مجال المنتج السياحي من جهة أخرى، وبخصوص الجودة السياحية فقال أنها "تمثل تحد حقيقي" للقطاع في مجال الخدمات وتكوين المستخدمين والتعامل مع الهيكل الأفقي للقطاع.



خلاصة

يستند القطاع السياحي إلى حد بعيد على التراث الثقافي والطبيعي الذي يشكل في أغلب الأحيان أهم ثروة محلية، والجزائر من الدول التي تمتلك مثل هذه الإمكانيات التي تعتبر من مقومات الجذب السياحي، ولتستطيع الاستفادة منها عرفت الجزائر العمل بالمخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وحظيت السياحة باهتمام السلطات العمومية وتمثل ذلك في تخصيص نسبة من مجموع الاستثمارات العمومية لقطاع السياحة.

كما أن النشاط السياحي ينتج عنه آثار وانعكاسات سواء على المستوى الاقتصادي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتحسين ميزان المدفوعات، او على المستوى الاجتماعي من حيث تخفيض نسب البطالة وفك العزلة عن المناطق الريفية وتثمين التراث الثقافي، وأيضا من الناحية البيئية من خلال محاولة الحد من التلوث والممارسات التي تشوه البيئة وذلك بالمصادقة على اتفاقيات حماية البيئة وتدخلات جريئة للسلطات لحماية البيئة، وقد قامت وزارة السياحة بوضع قائمة تقييم للأبعاد الثلاثة لتحقيق مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر.

وعلى الرغم من ذلك بقي هذا القطاع يعاني الكثير من التهميش والصعوبات ولم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى بعث القطاع السياحي واعطائه مكانته ضمن السياسة الاقتصادية حيث قامت بسن قوانين ومشاريع قوية، بالإضافة الى برامج عمل من أهمها استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014، وجعلت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 المرجع الرئيسي لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر إبراز مدى أهمية تنمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة.

الفصل الخامس:

السياحة المستدامة في ولاية قالمة:

الامكانات، الآثار والجهود المبذولة



تمهيد

إن النظرة الجديدة للسلطات العمومية تعتبر القطاع السياحي كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنوع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخل المحروقات، وولاية قالمة من الولايات الجزائرية التي تزخر بإمكانيات ومؤهلات سياحية كافية لان تجعل منها قطبا سياحيا متكاملًا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية والصناعات التقليدية، كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة.

كما تتميز السياحة بولاية قالمة بعدة خصائص، ولها أهمية بالغة سواء كانت على المستوى الاقتصادي أو باقي المستويات الاجتماعية، الثقافية... الخ، والولاية تحتوي على مجموعة من هياكل لإيواء السياح بجميع فئاتهم خاصة للذين يحبون الاستكشاف والمغامرة والراحة والترفيه من خلال ما توفره المحطات الحموية التي تتوفر عليها الولاية، بالإضافة إلى تراثها الحضاري والذي تجسده الصناعة التقليدية بالمنطقة، وما يؤكد ذلك هو إدراج ولاية قالمة ضمن قطب امتياز السياحة شمال-شرق "عنابة" والذي يضم: الطارف، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة، والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية.

وسيحاول هذا الفصل إبراز السياحة المستدامة في ولاية قالمة من خلال:

المبحث الأول: إمكانيات ومقومات السياحة في ولاية قالمة

المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي المستدام في ولاية قالمة

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتنمية السياحة في ولاية قالمة



المبحث الأول: إمكانات ومقومات السياحة في ولاية قالمة

تقع ولاية قالمة في موقع استراتيجي يتمتع بوزن ثقيل سياحيا لامتلاكها امكانات طبيعية متنوعة وخرابة، بالإضافة إلى أن الولاية مرت بعدة مراحل تاريخية حيث استوطنت بها عدة شعوب تاركين وراءهم ما يدل على مرورهم بالمنطقة، ومخلفين رموز حضاراتهم التي مازال البعض منها إلى يومنا الحالي كشاهد على أن منطقة قالمة حظيت بالاهتمام ولفتت أنظار الشعوب الراقية منذ القدم، والتي نتجا عن تفاعلاتها الحضارية ابداعات ترسخ الشخصية المحلية للمنطقة والمتمثلة في الصناعات التقليدية.

المطلب الأول: الموقع السياحي لولاية قالمة

إن موقع الولاية مع مؤهلاتها السياحية يعد أهم حافز لتفعيل نوع أو عدة أنواع من المنتجات السياحية، حيث يمكن بعث عدة منتجات على سبيل الذكر لا الحصر: السياحة الحموية، السياحة المناخية، السياحة التجولية، سياحة الصيد....الخ.

وولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر عاصمتها مدينة قالمة، تقع شمال شرق الوطن، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال عنابة وسكيكدة، ومراكز التبادل الجنوب أم ابواقي وتبسة، ولها حدود مع عدة ولايات: عنابة من الشمال، سوق أهراس من الشرق، أم البواقي من الجنوب، سكيكدة من الشمال الغربي، قسنطينة من الغرب،⁽¹⁾ وقالمة عبارة عن حوض شبه مغلق والتي ترتفع عن سطح البحر بـ 279م، وتبعد عنه بـ 60 كلم، تحيط بها الجبال والتلال من كل النواحي،⁽²⁾ وتترجع الولاية على مساحة 3686.84 كلم² بعدد سكان إجمالي يقدر بـ 506.007 نسمة حسب تعداد سنة 2011.⁽³⁾

(1): تقرير حول قطاع السياحة لولاية قالمة، (جوان 2007): يصدر عن مديرية السياحة لولاية قالمة، ص 2.

(2): توفيق بوزناشة، (جانفي 2006): دليل الجمهورية ولايات وبلديات، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ناكسوس تي في للإنتاج السمعي البصري والاتصال، الجزائر، ص 214.

(3): تقرير مديرية برمجة ومتابعة الميزانية، (طبعة 2012): مونوغرافية ولاية قالمة، ص 10.



السهول، وقد ساعد هذا المناخ على تنوع نبات المنطقة فبينما تنتشر أشجار الزيتون، الحوامض، الفواكه كالتفاح والأجاص في السهول تغطي الجبال المجاورة أحراش وغابات من أشجارها الفلين، العرعار، الصنوبر، القندول إلى جانب الديس...⁽¹⁾

وبوجود ولاية قالمة على هضبة سيبيوس الخصبة أين يمر أحد أهم المجاري المائية في الوطن، تعتبر المنطقة زراعية ورعوية من الدرجة الأولى، فهي تحتوي على قدرات فلاحية نذكر منها:⁽²⁾

- المساحة الفلاحية الإجمالية تقدر بـ 264.618 هكتار، ما يعادل 71,77 % من المساحة الإجمالية للولاية،
- المساحة الفلاحية المستغلة 187.338 هكتار، ما يعادل 50,81 % من المساحة الإجمالية للولاية و 70,80 % من المساحة الفلاحية الإجمالية؛

- مساحة الرعي والأحراش 50.876 هكتار، ما يعادل 13,80 % من المساحة الإجمالية للولاية؛

- المساحة الفلاحية المسقية 17.343 هكتار، منها 9.920 هكتار تسقى من سد بوهمدان.

وفيما يخص الإنتاج، فالولاية تنتج الحبوب، البطاطا والمحاصيل الصناعية (طماطم صناعية)، ومنتجات حيواني قدر بـ: 84.450 قنطار للحوم الحمراء، 47.806 للحوم البيضاء، 46.588.000 لتر حليب، 69.494.000 وحدة بيض و 1.560 قنطار عسل.

كما يمكن تقسيم تراب الولاية إلى 04 مناطق هي:

منطقة قالمة: وتمثل أساسا حوض سيبيوس الممتد من بوهمدان غربا إلى بوشقوف شرقا، وتتمتع هذه المنطقة بتساقط هام للأمتار يفوق 600 ملم في السنة وتحتوي على محيط سقي جد هام (9000 هكتار) وبها مساحات غابية هامة.

منطقة بوشقوف: تتميز هذه المنطقة بتضاريس جبلية (75%) وهي كذلك يقطعها وادي سيبيوس ويمسها محيط السقي، وتتميز كذلك بإمكانيات غابية هامة (غابة بني صالح الغنية بالفلين).

(1): توفيق بوزناشة، المصدر سبق ذكره، ص 214.

(2): تقرير مديرية برمجة ومتابعة الميزانية، المصدر سبق ذكره، ص 05.



منطقة وادي الزناتي: تتميز بما يسمى بالسهول الداخلية الغنية والمعروفة بزراعة الحبوب (قمح وادي

الزناتي) وإنتاج اللحوم، غير أن المنطقة تسجل تساقط امطار أقل من المعدل الذي تسجله منطقة قالمة.

منطقة تاملوكة: تمثل إمتدادا لمنطقة وادي الزناتي غير أنها تميل أكثر إلى الداخل وتشتهر بزراعة

الحبوب وتربية الأغنام، ونسجل بأن سهل تاملوكة يعتبر من أكبر السهول التي تتميز بها ولاية قالمة، وقد

تم إنجاز بعين مخلوف سد بقدرة 2,86 هكتولتر موجه لسقي مساحة 500 هكتار بالمنطقة.

وأهم الوديان بالولاية: (1)

وادي سيبوس: يمتد من مجاز عمار أين يلتقي وادي بوهمدان مع وادي الشارف ويقطع تراب الولاية على

مسافة 50 كلم وهو يعبر تراب ولايتي الطارف وعنابة قبل أن يصب في البحر المتوسط، ويصل معدل

غزارته إلى 408 مليون متر مكعب سنويا بمحطة بوذروة ببلدية وادي فراغة.

وادي بوهمدان: يأتي منبعه من تراب بوهمدان بغرب الولاية وقد تم إنجاز سد بوهمدان (220 مليون متر

مكعب) على مجراه غرب بلدية حمام دباغ، ويقدر معدل غزارته بحوالي 96 مليون متر مكعب سنويا

بمحطة مجاز عمار.

وادي المالح: يأخذ منبعه بالجنوب الشرقي لتراب الولاية ويقطع بلديات مجاز الصفاء وبوشقوف ويسجل

معدل غزارة يقدر بحوالي 151 مليون متر مكعب بمحطة بوشقوف.

وادي الشارف: يأخذ منبعه من الجهة الجنوبية للولاية (بتراب سدراتة) ويصب بمجاز عمار أين يلتقي مع

وادي بوهمدان ليشكلا وادي سيبوس، وتقدر غزارته بـ 107 مليون متر مكعب سنويا.

إن ولاية قالمة بالرغم من كونها ذات طابع فلاحي إلا أنها تحتوي على بعض الصناعات نذكر

من بينها:

- الصناعات الميكانيكية: مركب الدرجات و الدرجات النارية و المحركات؛

(1): تقرير مديرية برمجة ومتابعة الميزانية، المصدر سبق ذكره، ص 06.



- الصناعات الغذائية: مركب تكرير السكر؛

- الصناعات المنزلية: مركب الخزف.

حيث أن ولاية قالمة غنية بثروات معدنية هامة، غير أن استغلالها مازال ضعيفا، وتشتمل هذه الثروات: الصلصال الأبيض (kaolin) بحمام دباغ، الرخام بين جراح، الجبس، الطين، الكبريت والحصى. إن إمكانيات الاستثمار متعددة وهذا بالموازاة مع غنى تراب الولاية، ونذكر على الخصوص صناعة البلاط (الرخام، الطين و الخزف)، الطباشير، الخزف...

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية

تزرخ ولاية قالمة بمناظر طبيعية خلابة إلى جانب العديد من المنابع والحمامات المعدنية التي تؤهلها مستقبلا لأن تصبح من أهم المناطق السياحية، كما تشتهر الولاية بتضاريسها الخلابة والمتنوعة القابلة للاكتشاف والترقية.

إن أكثر من ثلث مساحتها متكون من جبال ذات غابات كثيفة، أهمها جبال ماونة الذي يرتفع عن سطح البحر بـ 1411 م، تحتوي على غابات بها أشجار متنوعة مثل الفلين والصنوبر، بالإضافة إلى وجود أعشاب طبية مثل الفيجل، الزعتر، والأحراش... يتوافد على هذا الجبل عدد كبير من السياح سواء المحليين أو الأجانب خاصة في فصل الشتاء أثناء تساقط الثلوج، ويوجد بها موقع سياحي مهم هو عبارة عن ساحة ألعاب ماونة (ملعب كرة القدم + ملعب كرة السلة)⁽¹⁾، إلى جانب جبال ماونة هناك جبال أخرى لا تقل أهمية عنها هي جبال هواره المتواجدة بعين بن بيضة، وجبال طايا بيوحمداً وجبال دباغ بحمام الدباغ حيث تحتوي هذه الجبال على العديد من أنواع الأشجار والحشائش المفيدة للإنسان من الجانب الصحي.

(1): توفيق بوزناشة، المصدر سبق ذكره، ص 247.



أما باقي مساحة قالمة فتتوزع بالتساوي بين السهول والهضاب تقريبا مثل سهل واد الزناتي وتاملوكة، تعبرها العديد من المجاري المائية،⁽¹⁾ ومن أهم هذه الأخيرة وادي سيبوس والذي يصل بوادي الشارف وكلاهما يبلغ طوله 232 كلم، ينبع من مرتفعات قرب عين البيضة ويصب في خليج عنابة مخترقا سهل قالمة عبر فتحتي مجاز عمار والناطور نحو بوشقوف، وتمتد على جانبي الوادي، سهول خصبة تتغذى من وادي سيبوس، وبعض الروافد التي تصب فيه كوادي المعيز، ابن سميح، وادي المالح، حمام برادع، التي تزرع فيها الحبوب والخضر خاصة بساتين الحوامض.

كما إن معظم بلديات ولاية قالمة تمتاز باحتوائها على العديد من المنابع الحموية والتي تتواجد ضمن فضاءات ومناظر طبيعية خلابة، ويقدم عدد المنابع على مستوى الولاية بحوالي 15 منبع معدنيا ساخنا، تعتبر مقصد للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام.⁽²⁾

والجدول التالي يوضح مختلف المنابع المعدنية في ولاية قالمة.

(1): مديرية السياحة لولاية قالمة، قالمة دليل سياحي، ص 01.

(2): توفيق بوزناشة، المصدر سبق ذكره، ص ص 214-220.



الجدول رقم (26) المنابع المعدنية في ولاية قالمة

رقم	اسم المنبع	نسبة التدفق ل/ثا	البلدية	الخصائص العلاجية
01	عين شداخة	08	حمام دباغ	- داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددى، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.
02	عين بن ناجي	06		
03	عين الشفا	13		
04	منبع رقم 1 محطة رقم 1	20	حمام أولاد علي بلدية هليليو بوليس	- أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية(الربو-الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرة والأذن، أمراض النساء.
05	منبع رقم 2 محطة رقم 2	08		
06	منبع رقم 3 محطة رقم 3	08		
07	بئر حمام أولاد علي	25		
08	قرفة	11	عين العربي	- أمراض الروماتيزم، أمراض الشرايين، أمراض الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.
09	بلحشاني	11		
10	منبع حمام النبائل	06	حمام النبائل	- أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلدية، التنفس.
11	منبع المينة	/		
12	منبع عساسة	15-20	بوخشانة	- أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.
13	منبع رومية	20		
14	منبع بن طاهر	08-12		
15	منبع النخلة	02		

المصدر: تقرير يتعلق بقطاع السياحة، وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

أن هذه الحمامات تطل على مناظر طبيعية خلابة مما أعطاها مكانة هامة لدى سكان المنطقة

ومحجًا لقوافل السياح، ومن أهمها: (1)

- حمام دباغ: تتواجد على بعد 25 كلم من عاصمة الولاية، وهو يتميز بالهدوء والجمال والمنظر الطبيعي الخلاب، وهو مشهور عالميًا لأنه منطقة سياحية فريدة جدًا لأن مياهه تجري على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، الذي يسمى بالشلالة؛ أهم المنابع الحموية التي تتوفر عليها البلدية هي: عين الشلالة، عين بن ناجي، وعين الشفاء، نسبة تدفقها تتراوح ما بين 06 إلى 12 ل/ثا وهذه المنابع مستغلة على التوالي من قبل: مركب الشلالة المعدني، الحمام المعدني بن ناجي، أما منبع عين الشفا فسيشغل من قبل 5 مستثمرين في مجال الحمامات المدنية وأغلبهم تتواجد ملفاتهم على مستوى الوزارة من أجل الحصول على الامتياز.

(1): المصدر نفسه، ص 222.



درجة حرارة هذه المنابع حوالي 97 درجة عند نبوعها من باطن الأرض، وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وقد حصلت على المرتبة الثانية عالمياً من حيث درجة الحرارة بعد براكين آيسلندا، كما يشتمل على مجموعة من الصخور المتصاعدة بجانب الشلالات، مما يجعل توافد الكثيرون إلى المكان مدفوعين بفضولهم مما ورد في تلك الرواية منبهرين بالمشهد الخرافي الذي تصنعه تلك الصخور المنتصبّة بأحجام متفاوتة والتي يزيد بها الشلال الذهبي ذو المياه البلورية قوة ومهاب.

أهم المكونات المعدنية لمياه حمام دباغ: بيكاربونات الكلسيك، كلور الصوديوم، الكلسيوم، الصوديوم... الخ؛ والمؤشرات العلاجية لها: داء المفاصل وآثار الجروح، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، أمراض جلدية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بلدية حمام دباغ تتوفر على قدرات للإيواء ومنطقة للتوسع السياحي وتضم العديد من المشاريع السياحية تتجلى في حمامات معدنية، فنادق وبعض النشاطات السياحية المكتملة.

- **حمام أولاد علي:** توجد منطقة حمام أولاد علي على بعد 15 كلم غرب مقر الولاية، تتوفر على 04 منابع حموية، نسبة تدفقها من 08 إلى 25 ل/ثا، درجة حرارتها 57 درجة، هذه المنابع مستغلة من قبل: مركب البركة المعدني، مركب بوشهرين المعدني، حمام البلدية المعدني.

أهم المكونات المعدنية لمياه حمام أولاد علي هي: بيكاربونات، سلفات، كالسيوم، مغنسيوم، صوديوم وبوتاسيوم... الخ؛ والمؤشرات العلاجية لها: أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية، الأمراض الجلدية، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة.

- **عين العربي:** تقع على بعد 35 كلم من عاصمة الولاية، تتوفر على منبعين معدنيين وهما: منبع قرفة ومنبع بلحشاني، نسبة تدفق المياه بهما 11 ل/ثا بدرجة تقدر بكل من: منبع بلحشاني 35 درجة، ومنبع قرفة 54 درجة، ويستغل منبع قرفة بطريقة تقليدية من طرف البلدي والثاني غير مستغل.



المكونات المعدنية لمياه عين العربي: سيلفات الكلسيك، بيكربونات المغنزيوم؛ والمؤشرات العلاجية لها: أمراض عرقية، أمراض تنفسية، أمراض المعدة.

- **حمام النبائل:** تقع على بعد 35 كلم من عاصمة الولاية وتتوفر على منبعين اثنين هما منبع حمام النبائل ومنبع المينة، نسبة تدفق المياه الحارة ما بين 06 إلى 25 ل/ثا بدرجة حرارة 40 درجة وهي مستغلة بطريقة تقليدية.

أهم المكونات المعدنية لمياه حمام النبائل: كلور الصوديوم و بيكربونات المغنزيوم؛ والمؤشرات العلاجية لها: أمراض الرماتيزم، أمراض الأعصاب، أمراض الولادة، الأمراض الجلدية، أمراض التنفس.

- **بلدية بوحشانة:** تتواجد على بعد حوالي 30 كلم من عاصمة الولاية والينابع الحموية التي تتوفر عليها هي: منبع عساسلة، منبع رومية، منبع بن طاهر، نسبة التدفق تتراوح ما بين 02 إلى 20 ل/ثا ودرجة الحرارة 34 درجة، وكل هذه المنابع غير مستغلة نظرا لوجودها في منطقة جبلية ذات مسالك ترابية صعبة.

المكونات المعدنية لمياه بوحشانة: بربونات ، سيلفات الكلسيك، كلور الصوديوم؛ والمؤشرات العلاجية لها: أمراض عرقية والروماتيزم.

- **بئر عصمان:** وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.⁽¹⁾

- **عين تاحميين:** التي تجمع بين الطبيعة الساحرة وكرم الضيافة ولذة الشواء الذي يجلب إليه أعدادا كبيرة من السياح وهواة الأكل بين أحضان الطبيعة بعيدا عن فوضى المدن الصاخبة، وهي قرية صغيرة ظلت منسية لسنوات طويلة لم يكن يعرفها إلا عابري الطريق الوطني 16 الممتد من عنابة شمالا إلى تبسة وسوق أهراس جنوبا، لكن تغير حالها اليوم وصارت منتجعا سياحيا صغيرا وسط مناظر طبيعية

(1): المصدر نفسه، ص 224.



جميلة بين جبال المشروحة والمقل ووادي الشحم، ويسمىها البعض مملكة الشواء التي أصبحت تستقطب الآلاف من السياح الذين يقطعون مسافات طويلة لتناول أجود أنواع الشواء وأطباق أخرى يتقدمها "المفور" الذي يجيد أهل عين تاحميين صنعه وتقديمه للضيوف، ويستعمل أهل عين تاحميين طرقا تقليدية لإعداد الشواء و ذلك عن طريق طهيه على الفحم ويضيفون إليه زيت الزيتون وتوابل تجعله أكثر نكهة ومثيرا لشهية الزوار. (1)

المطلب الثالث: الإمكانيات التاريخية والمعالم الأثرية

تعتبر ولاية قالمة غنية ومتنوعة من حيث المعالم والمواقع الأثرية، وتعتبر هذه الآثار شواهد مادية على حضارات متعاقبة منذ ما قبل التاريخ إلى وقتنا الراهن مروراً بفجر التاريخ إلى العصور القديمة، الوسيطة ثم الحديثة وهي كالاتي: (2)

1. قالمة ما قبل التاريخ

لعب الموقع الاستراتيجي لمنطقة قالمة والمتمثل في خصوبة الأرض وتوفر المياه دورا هاما يجلب الاستقرار البشري منذ فترة ما قبل التاريخ، وقد ترك إنسان هذه الفترة العديد من الشواهد والآثار مثل العديد من محطات للنقوش والرسومات الجدارية التي تعكس تفنن إنسان تلك الفترة في وصفه لمحيطه الطبيعي والتعبير عن أحاسيسه.

- **نقوش خنقة الحجر**: تقع الصخرة التي تحمل النقوش في مدخل جرف الوادي "بوالفرايس" ورافد أيسر للوادي الشارف بمنتصف المسافة تقريبا بين قرية سلاوة عنونة ومدينة عين مخلوف، وتعتبر أقدم محطة معروفة بالشرق الجزائري، إن عدد أشكاله يفوق 200 رسم وإن أول من أشار إليه هو السيد

(1): فريد غنشر، حولت إلى منتج سياحي صغير على الوطني 16 بقالمة، جريدة النصر، يوم 16 - 02 - 2013،

http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=46712

(1): وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.



"DAVIGNIRAL" عام 1867 وتتضمن هذه المحطة رسومات ونقوش تمثل رموزا وأشخاص وحيوانات مختلفة البعض منها انقرض نذكر منها: اللبؤة، النعام، الفيل وقد تم تصنيفها بتاريخ 1999/11/03.

2. قالمة فترة فجر التاريخ

وهي حقبة محصورة بين العصر الحجري الحديث والعصور التاريخية ونجد آثارها منتشرة في منطقة قالمة ومن أمثلتها:⁽¹⁾

أ. **المقبرة الميغاليثية بالركنية:** تقع هذه المقبرة ببلدية الركنية وهي عبارة عن عدد هائل من المصاطب والحوائت dolmenes et grote artificielles بمثابة معالم جنائزية تعود لفجر التاريخ، أي أنها مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي (أكثر من الموجود بفرنسا) موزعة على 2 كلم² بضاف جرف صخري، بالإضافة إلى آثار رومانية البعض يعتقد أنها كانت مركز لحراسة المقبرة، وهذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميديّة القديمة غير بعيد عن رجل الكهوف الأوربي، وهذه المعالم عبارة عن كتل حجرية كبيرة تشبه القبور الأوربية تثبت وجود تشابه في تقاليد الدفن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وليس بعيدا عنها توجد مقبرة إسلامية تتكون من 09 قبور محفورة على شكل غرف صغيرة مربعة تعود إلى فتوحات العرب.

وتعد هذه المقبرة من أكبر المقابر في شمال إفريقيا وربما في العالم لمالها من مميزات معمارية وفنية وتاريخية وأثرية تنفرد بها.

ب. **مصاطب منطقة شنيور:** هي عبارة عن معالم جنائزية من نوع المصاطب " دولمان " وهي قبور صخرية كبيرة الحجم يرجع تاريخها إلى فترة فجر التاريخ، تتوزع هذه المعالم على مرتفعات وتلال المنطقة المحادية لوادي شنيور وعدة شعاب مختلفة، يقدر العدد الإجمالي لهذه المعالم أكثر من 3000 مصطبة.

(1): وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.



إن خصائص العمارة في مقابر منطقة شنيور (التابعة لعين العربي) المتمثلة في نحت الصخور واستقامة هذه المعالم حتى في الفترات التاريخية، فقد يكون السكان المحليون القدماء حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم الجنائزية حتى في العهود الفينيقية والرومانية وقد كانت وظيفة هذه المصاطب هي الدفن داخل الغرف الجنائزية، حيث كان يدفن الميت بداخلها بصفة دائمة على عدة وضعيات نذكر منها الوضعية الجانبية، الوضعية الممدودة ووضعية القرفصاء، كما نجد منها طريقة التجريد من اللحم، وطريقة الحرق الكامل أو الجزء أو تدفن أثاث جنائزية متمثلة خاصة في أواني فخارية متنوعة ذات طابع جنائزي منها المصاييح. القصاع الصغيرة....الخ.

3. قالمة في العهد القديم

إذا ما أردنا تلخيص الحضارة القديمة لمنطقة قالمة فإنه يمكننا القول أن العصور القديمة في المنطقة تميزت بالتغلغل الفينيقي في أوساط النوميديين "وهم السكان الأصليون" ثم الاستيطان الروماني يليه التهيمن الوندالي ثم التحصين البيزنطي وقد بقيت بصمات هذا العهد راسخة عبر آثاره المنتشرة في كل أنحاء الولاية:⁽¹⁾

أ. الحضارة الفينيقية: تشهد على حضارة الفينيقيين في منطقة قالمة العديد من القطع الأثرية المعروضة حاليا بمتحف المسرح الروماني والتي جلبت من مواقع قلعة بوضبع وعين النشمة....كما تشهد عن هذه الحقبة مواقع أخرى نكر منها:

- **قلعة بوعطفان:** مدينة رومانية كانت لها أهمية معتبرة غير أن الباحثين لم يعثروا على تسميتها لحد اليوم، تنتشر بقاياها على مساحة 20 هكتار على الضفة اليسرى لوادي شنيور على بعد 3 كلم تقريبا بالجنوب الشرقي بعين العربي مقر البلدية، يسمح موقعها المناسب بمشاهدة حوض المجرى المائي بكامله وما يحيط به من مناطق، إن تسمية هذا الموقع في الفترات القديمة غير معروفة ليومنا هذا إذا لم يتم

(1): المصدر نفسه.



إيجاد نقوش تشريفية لشخصيات مميزة حيث تعلقت إحداها بشخصية تحصلت على تسيير المدينة الرومانية.

- **عين النشمة:** يقع على بعد 5 كلم جنوب غرب مدينة قالمة على ارتفاع يقدر بـ 510م على مستوى سطح البحر يتواجد على الضفة الغربية لواد السخون، إن الموقع الأثري حريدي السعيد "عين النشمة" كان متواجد منذ فترة مبكرة من العهود النوميديّة واستمر وجوده خلال العصور الرومانية والبيزنطية وحتى فترة متأخرة من العصور القديمة، حيث أرخه البعض من القرن الثاني وربما الثالث قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس الميلادي، المشكل الأول الذي كان مطروحا حوله يتمثل في اسمه القديم فبعض الباحثين كان يريد ربطه مع اسم "ستول" الذي ذكره سالوست في حرب يوغرطة، وقد رفض الباحث الشهير ستيفان قزال هاته الفكرة تماما لعدم استنادها على الشواهد وبقي المشكل مطروحا حتى تم الكشف عن كتابة عام 1953 تشير إلى يليس تابا غبينانيس حيث يذكر ذو أصول وطنية يبدأ بالتاء، وهذا وقد أمدت الكتابات معلومات حول وضعيته الإدارية والقانونية خلال العصر الروماني فكان له في البداية مرتبة المدينة الحرة CIVITAS تم أخذ في النصف الثاني من القرن الرابع مرتبة البلدة RESPUBLICA أي أصبح له حق تواجد المجلس البلدي.

ب. الحضارة الرومانية: ترك الرومان عدد هائل من الأماكن التاريخية نجدها أحيانا عبارة عن مدن بكل خصائصها.

- **المسرح الروماني:** يقع المسرح الروماني وسط مدينة قالمة، وهو جوهرة معمارية نادرة من الشواهد الفريدة على وجود مدينة كالاما، حيث يعود بناءه إلى نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث بعد الميلاد في عهد الإمبراطور سبتيم سيفر Septime sevère ، يعتبر من بين المباني ذات الأهمية الكبيرة في مدينة "كالما" القديمة.



وقد تفضلت ببناء هذا المسرح سيدة من نبيلات ذلك العصر يقولون أنها كانت راهبة في قومها تدعى "أنيا إليا ريسنتيتوتا"، فقد تبرعت بمبلغ 400 ألف قطعة نقدية من صنف سيستراس، وعرفانا لما قامت به جعلت لأنيا 05 تماثيل داخل المسرح.

ويتسع المسرح لحوالي 4500 متفرج، ينقسم إلى ثلاث أقسام هي المدرج، الأوركسترا، الخشبة، كما يضم متحفا يحوي عددا هائلا من التماثيل جعله يحتل المرتبة الثانية وطنيا بعد متحف شرشال؛ تم تصنيفه سنة 1900 كمعلم وطني من طرف السلطات الفرنسية، وقد عرف هذا المبنى عدة عمليات ترميم في القرن السادس بعد الميلاد وفي العهد الفرنسي، ونظرا للأهمية التاريخية والسياحية لهذا المعلم ونظرا للتشققات التي يعرفها هذا الصرح الأثري تكفلت مديرية الثقافة لولاية قالمة بإنجاز دراسة تتعلق بإعادة هيكلته وترميمه وهو يشهد عملية ترميم.⁽¹⁾

- **مدينة ثيبيليس الرومانية: THIBILIS** تقع المدينة الأثرية ثيبيليس إلى الجنوب الغربي من مدينة قالمة والموقع هام ودفاعي من الناحية الاستراتيجية وتكتنفه الجبال في كل جانب. يرتبط اسم سلاوة عنونة بالمدينة التاريخية في منطقة قالمة والتي ظهرت قبل الوجود الروماني في شمال إفريقيا وقد تمت عملية اكتشاف المدينة التاريخية سنة 1725 من قبل الطبيب الفرنسي- جون أوندار- تم تواصل الاهتمام بها بعد الاحتلال الفرنسي حيث أقيمت خريطة - المدينة وتواصلت الأبحاث اكتشفت على أثرها العديد من الآثار القديمة أما عن كلمة سلاوة عنونة فهي مركبة من كلمتين " سلاوة" تعني حسب بعض الدراسات التاريخية اسم قبيلة نزحت من الأوراس إلى المنطقة والكلمة ذاتها مشتقة من اللفظة المحلية البربرية " تعنونت" وتعني خبز أو قرصة.

واسم " تبليدا" الذي أطلق عليها لا يعرف معناها وهو شاهد على بقاء هذه الكنوز الثرية بعيدة عن مواطن التنقيب والبحث، وتؤكد الشواهد كالقبور والكتابة المحلية على كون تاريخ تأسيسها يعود إلى سنة

(1): وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.



46 قبل الميلاد وما يثير الانتباه هو عدم وجود مسرح مما أدى بالباحثين إلى اعتبارها مدينة فلاحية، وقد اكتشفت مرافق المدينة بكاملها سنة 1933 وأهم ما بقى بارزا للعيان في هذه المدينة الطرق، الأقواس، الألوان، الفروم، (عبارة عن ساحة عامة) والبالزيك قاعدة المحكمة أو التجارة وقد شرع خلال سنة 2002 في عملية دراسة مشروع إعادة الاعتبار لهذه المدينة.

- **كاف بوالزيون**: يوجد موقع كاف بوالزيون على بعد حوالي 3,5 كلم، شمال شرق بلدية بوحشانة وهو يحتل موقعا استراتيجيا، حيث أنه يطل شرقا على وادي الرومية (وادي بوزيون) من جرف يقدر علوه حوالي 100م، أما جنوبا فتحده ريو القربوسة، ومن الغرب والشمال تحده شعبة ويمتد هذا الموقع الأثري على طول 250م تقريبا أما عرضه فيختلف من جهة إلى أخرى ويتراوح ما بين 70م إلى 150م، وموقع كاف بوالزيون ما هو في الواقع سوى المدينة الرومانية المعروفة بإسم " زتارة" كما تشهد على ذلك النصب والناقشات اللاتينية التي وجدت هناك وقد تعرضت هذه المدينة لتخريب الوندال وكل ما تبقى منها عبارة عن هياكل سكنية ومنشآت أخرى إلى جانب نصب تذكارية وجنازية... الخ وهي محمية لكونها لا تزال مطمورة في التراب وتظهر على السطح بصفة طفيفة، أما ما هو ظاهر على سطح الأرض بصفة واضحة فهو عبارة عن بقايا قلعة بيزنطية وسور محاط بها لنفس العهد، والملاحظ أن كلا من القلعة والسور بنيا على أنقاض المدينة الرومانية ويتخلل سور القلعة ثلاثة أبراج مربعة الشكل، إضافة إلى كل هذا فإن كاف بوالزيون عرف تمركز حضاري أقدم من العهد الروماني كما تدل عليه الشواهد والآثار التي تعود للفترة البونية ومنها النصب الجنازية الموجودة حاليا في متحف الآثار القديمة بالجزائر والذي يبلغ طوله 1,41م وعرضه 0,40م وسمكه 15,0م عليه نص مكتوب على أربعة أسطر بالكتابة البونية الجديدة ترجمته كالتالي: هذه الصخرة استعملت لزالول" ابنة بركبعل زوجة بعل بون ابن لابي عاشت سبعون سنة ودفنت جنتها.



- **المسيح الروماني:** يقع بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس على بعد 7 كلم عن مدينة قالمة، وهو ينتمي إلى بقايا مدينة سيرفيليانا، عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 35 متر، كان يملاً قديماً من منابع المياه الساخنة وهو محاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.
- **الحمامات الرومانية:** تقع وسط المدينة وهي عبارة عن بقايا حمامات رومانية تشهد عن وجود مدينة كالما القديمة مصنفة على المستوى الوطني منذ عام 1900.
- **الحديقة الأثرية كالاما:** مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.
- **سور المدينة القديم:** يعود تاريخه إلى العهد الروماني أعيد ترميمه في العهد البيزنطي وأثناء الاحتلال الفرنسي، يضم داخله بين سبعة وثمانية هكتارات وعلوه يتراوح ما بين 6 و 7 أمتار.⁽¹⁾
- ج. الحضارة البيزنطية: منها:**
- **القلعة البيزنطية:** بناها القائد بناها القائد (سولومون) سنة 39م من بقايا آثار المدينة العتيقة هذه القلعة التي اجتمع بها الجيش الفرنسي أثناء احتلاله للمدينة سنة 1896 كما أعادوا ترميمها وسموها قلعة قالمة.
- **الحمامات البيزنطية:** توجد قرب القلعة بالتكنة القديمة داخل المدينة هذه الحمامات قائمة إلى الآن شاهدة على عظمة المدينة.
- **بقايا عيون عمومية:** هي البقايا توجد داخل المدينة وخارجها تعرضت للتخريب نتيجة التوسع العمراني للمدينة، وتحديث طرقها وقد شمل التخريب قنوات جلب مياه الشرب من خارج المدينة سواء التي كانت تأتي من رأس واد السخون أو من الجهة الشرقية.
- **بقايا المعابد والقاعات المبلطة بالفسيفساء.**
- **آثار لالة ماونة الرومانية:** بجبل ماونة جنوب المدينة وبها آثار كنيسة وقوس النصر وساحة عمومية ومسبح.

(1): وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.



4. قالمة في العهد الوسيط

يفتقر هذا العهد إلى النصوص التاريخية والآثار والشواهد المادية التي تعكس وجوده بمنطقة قالمة وهذا في حدود ما تعرفه لحد الآن، باستثناء ذكر الإدريسي بكلمة كالما في أحد مصادره، غير أن الأبحاث لا تزال متواصلة وربما تزداد معرفتنا بهذا العهد مستقبلا.

5. قالمة في العهد الحديث

أ. **المسجد العتيق**: يتواجد وسط مدينة قالمة يتربع على مساحة 1500م² شرع في بناء سنة 1824 أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي. فتح سنة 1852 ذو طاقة استيعاب 1900 مصلى، ويعتبر هذا المسجد الشاهد الوحيد الذي يعكس وجود واستمرار تأثير نموذج وطراز العمارة العثمانية بمنطقة قالمة، ويفترض أن انعدام الشواهد التي تثبت هذا العهد بمدينة قالمة يرجع لكون الباي استوطن بمدينة قسنطينة وتركت مدينة قالمة كأرض فلاحية تشغل ثرواتها.

ب. **المسرح البلدي**: بني في 1880 يتسع لـ 200 من المتفرجين، بداخله أشكال هندسية وأوربية وتماثيل وصور، ويعتبر المسرح البلدي محمود تريكي الموجود بقلب مدينة قالمة من أهم وأعرق المؤسسات الثقافية في منطقة الشرق الجزائري، وهو يستمد روعته وقيمته بشكل أساسي من طريقة بناءه التي تعد آية من آيات الفن المعماري، وكذا من جمال خصوصية شكله الداخلي الذي زين بزخارف وتماثيل وجداريات رائعة. كما أن هندسة المسرح تسمح بإيصال الصوت إلى الجمهور بطريقة تلقائية ودونما صعوبة.

وقد أجري ترميمه وإصلاحه سنة 1991 غير أن الأمر الأساسي الذي ينطع إليه المثقفون على مستوى قالمة هو ترقية هذا الفضاء الثقافي إلى مسرح جهوي قصد تفعيل دوره.

ج. **آثار طاية**: في جبل طاية مغارة (تدعى مغارة الجماعة) قامت باكتشافها بعثة فرنسية بقيادة "جورج بورقيانط" في 23 ماي 1867 وطول المغارة المكتشفة 1200م بها آثار كتابية يرجع تاريخها إلى القرن 3م عمقها 200 ودرجة انحدارها 45م وبها ممرات وأروقة وبيوتات، وتوجد بها آثار كتابية يرجع تاريخها إلى



القرن 3م، كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 800 و 500 سنة ق م، ويذكر السيد (جورج بورقيانط) أنه اكتشف بها بعد 19 جويلية 1867 عدد من الآثار والعظام وغيرها بلغت 1800 وحدة نقلت كلها إلى باريس العاصمة.

د. زاوية الشيخ الحفناوي بديار بالناظور - بلدية بني مزلين: تقع الزاوية شرق مدينة قالمة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار ويرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفد من المشرق أيام الخليفة العباسي المشهور هارون الرشيد، والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدریس مبادئ الشريعة الإسلامية.

هـ. غار الجماعة (مغارة الجماعة): جبل طاية بلدية بوهمدان قامت باكتشافها بعثة فرنسية في 23 ماي 1867 وطول المغارة 1200م بها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3م عمقها 200م ودرجة انحدارها 45 م، وبها ممرات وأروقة كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8000 و 500 سنة ق م.⁽¹⁾

(1): وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.



المطلب الرابع: إمكانات الصناعات التقليدية

تشكل الصناعة التقليدية إحدى المكونات الأساسية للشخصية الجزائرية الإبداعية فهي نتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل الحي للحضارات، وقد أصبحت الصناعة التقليدية من أهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخفيف من أزمة البطالة بخلق مناصب عمل جديدة وتفعيل الأسواق الداخلية والخارجية، مما يبرز ضرورة الاهتمام بهذا القطاع والمنتمين إليه من حرفيين عن طريق توجيههم وتكوينهم وترقيتهم من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي من الاندثار.

والصناعة التقليدية تعد حصيلة لحرف شعبية عديدة كالنسيج والخياطة والطرز التقليدي وصناعة الحلي وهي أنواع وأشكال بحسب المعطيات الحضارية للمجتمع ومن هنا كانت الصناعات التقليدية دلالة على العصر وعلى أحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تزرخ ولاية قالمة بصناعات تقليدية توارثت عبر الأجيال، فهي تعرف حاضرا منعشا وأفاق واعدة بعد الأهمية التي أوليت لها من طرف السلطات العمومية إذ يبلغ عدد الحرفيين نهاية 2013 بـ 5602 حرفي، ويتوزعون على مختلف نشاطات الصناعة التقليدية كما يلي:⁽¹⁾

- صناعة تقليدية فنية وهو كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بالآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتعتبر الصناعة التقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي وإبداعها، وهي تحتوي على 1288 حرفي موزعين على 33 نشاط بنسبة 23%؛

- صناعة تقليدية لإنتاج خدمات وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة، وتكون إما فرديا أو ضمن مقولة الصناعة التقليدية والحرف، ويحتوي على 2268 حرفي موزعين على 81 نشاط

(1): دليل الحرفي، غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قالمة، 2014.



بنسبة 40,5%؛

- صناعة تقليدية لإنتاج المواد وهي كل صنع لمواد استهلاكية عادية لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة وللزراعة، وتحتوي على 2046 حرفي موزعين على 65 نشاط بنسبة 36,5%.

من أهم الصناعات التقليدية والحرفية بولاية قالمة نجد ما يلي:

1. صناعة النسيج

يعتبر النسيج من أهم الحرف التقليدية التي تمارسها النساء حيث نجدها تنتشر في معظم البيوت وتعتمد هذه الصناعة التقليدية على الصوف وشعر الماعز وبعض المستحضرات الطبيعية النباتية للتلوين، ومن أهم هذه الصناعات النسيجية نجد:

أ. **الحايك القالمي أو الحنبل:** ينسج من الصوف الذي يحضر ثم يلون بمستحضرات طبيعية نباتية للحصول على أنواع معينة على الألوان المستوحاة من البيئة المحلية كاللون الأزرق الذي يستخرج من النيلة.

ب. **القشابية:** وهي لباس يرتديه الرجال تصنعه النساء من الصوف يكون غالبا من اللون البني.

ج. **اللباس التقليدي:** تشتهر ولاية قالمة باللباس التقليدي الذي يتميز بالطرز على القطيفة الذي يأخذ أشكالا فنية وجمالية لاستعمال الخيط الذهبي يرسم زهور وعصافير كفرخ الطاووس مثلا وتجسدها المرأة القالمية في (قندورة الفتلة، قندورة المجبود، الكراكو...الخ) معظم هذه الصناعات يقوم بها النساء في البيوت أو في الورشات.

د. **الطرز التقليدي:** يعد الطرز من النشاطات العريقة في ولاية قالمة ويكون على الأقمشة والقطيفة بوضع أشكال ورسومات متنوعة باستخدام الحرير والكتان ويستعمل لتزيين مختلف أثاث المنزل كقطع الفراش وطقم الطاولة والسرير.... ومن أنواع الطرز على القماش طرز الحساب، طرز النابال، ولعل أهم تعاونية حرفية في هذا الميدان هي CASSAP والتي بها أيادي ذهبية لهذه الصناعة الفنية على غرار النساء



اللواتي يقمن بهذه الحرفة في البيوت.

2. صناعة الزرابي

التي تخص المنطقة بذاتها حيث تمتاز الزربية القالمية بأنها تعبير عن أصالة الحضارات التاريخية التي مرت بها المنطقة وخاصة الرومانية التي تركت بصماتها في هذا النوع من النشاطات التقليدية وهي من النسيج العالي ونجد منها زربية اللواري المستمدة من الفسيفساء الرومانية التي نجدها في المسرح الروماني بالولاية إلى جانب هذا النوع هناك: زربية القامرة، زربية La tulipe، زربية Crocher mosaque، ولا تزال الصناعة الزربية تمارس بمركز الزرابي والطرز المتواجد بعاصمة الولاية التعاونية الفلاحية La cassap وهي ذات جودة عالية وسمعة وطنية، وتستعمل لأجلها عدة أدوات كالسدائية، الخلالة، المقص....

3. الحلي التقليدي

إنها الحرفة الأكثر رواجاً في المنطقة فهي تعرف انتشاراً واسعاً على مستوى الولاية إذ يمارسها عدد كبير من الحرفيين. وتعتمد هذه الصناعة على الذهب والفضة بأشكال مختلفة تتمثل في أحزمة، خلاخل، خواتم، السخاب، القرطين، المقياس... الخ، وكلها يشهد على فن وأسلوب ذو عراقة وأصالة كبيرة.

4. صناعة الفخار

إن الفخار يعتبر منتوجاً جبلياً فهو يحمل الخصوصية الجغرافية لمنطقة قالمة ويشتهر بالصلابة والمساقة والجمال والبساطة في تصنيعه وزخرفته ويوجد بها أفضل الصلصال الأبيض (Kaolin) بحمام دباغ، وتنتشر صناعة الفخار عبر معظم مناطق الولاية وتتركز بكثرة في كل من بلدية بن جراح، قلعة بوصبع، الركنية، هيلوبوليس، الخزارة.

المأكولات التقليدية: أشهرها الكسكسي ، الشخشوخة ، الغرايف ... إلخ.⁽¹⁾

(1): المصدر نفسه.



المبحث الثاني: آثار القطاع السياحي المستدام في ولاية قالمة

إن ولاية قالمة تحتوي على مجموعة من الامكانيات للسياح بجميع فئاتهم خاصة للذين يحبون الاستكشاف والمغامرة والراحة والترفيه من خلال ما توفره المحطات الحموية والسياحية التي تتوفر عليها الولاية، والقطاع السياحي يعتبر بمثابة محرك للتنمية المستدامة، على غرار القطاعات الأخرى (الزراعة، الخدمات، النقل، الأشغال العمومية، الثقافة.....)، فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي باعتباره مصدر لخلق الثروات والمدخيل المستدامة، ودافع للتنمية الاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل وحماية التراث الثقافي، وأيضا مساهم في تنشيط حماية البيئة لاسيما على المستوى المحلي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في ولاية قالمة

يعتبر النشاط السياحي من المصادر المهمة في اقتصاديات العديد من المناطق، ومن أهم الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي الآتي:

1. السوق السياحي في ولاية قالمة

يسمح دراسة السوق السياحي بتشخيص شامل لواقع هذا السوق في جانبي العرض والطلب وهو ما يُمكن من الوقوف عند جوانب اختلال هذا السوق، كما تسمح دراسة السوق السياحي بتحديد الاتجاهات المستقبلية له وهو ما يُساعد بدوره على التنبؤ بحجم ونوع الطلب المستقبلي.

أ. العرض السياحي لولاية قالمة: ⁽¹⁾ تكتسب ولاية قالمة عدد من فنادق ومركبات لاستقبال السياح، لكن يعتبر غير كاف باعتبارها ولاية سياحية هامة، حيث تقدر طاقة الاستيعاب الإجمالية بـ 5146 سريرا موزعة بين دور الشباب و4 مرقد والفنادق حيث عدد المؤسسات الفندقية بالولاية 12 فندق سريرا سنة 2014، من بين الفنادق توجد 4 منها فقط حموية، ويعتبر عدد ضعيف جدا في منطقة سياحة حموية

(1): وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة.



والتي لا تمكن من استيعاب الوافدين للسياحة الحموية بالولاية. والجدول التالي يوضح طبيعة هياكل الاستقبال المتوفرة على مستوى ولاية قالمة.

الجدول رقم (27) المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال	
				عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق مرمورة	حضري	3 *	71	144
02	المركب المعدني الشلالة	حموي	2 *	170	625
03	نزل هواره	نزل	/	26	38
04	فندق التاج	حضري	/	21	30
05	المركب المعدني البركة	حموي	/	90	200
06	المركب المعدني بوشهرين	حموي	/	90	236
07	فندق بن ناجي	حموي	/	21	54
08	مؤسسة معدة للفندقة (النجمة)	حضري	/	17	27
09	مؤسسة معدة للفندقة (طارق)	حضري	/	14	30
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	/	15	25
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	/	12	16
12	فندق دار المعلم	حضري	/	17	41
المجموع				564	1466

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة، 2014.

ونظرا للموقع الاستراتيجي الذي يميز هذه المنطقة من مناظر طبيعة جذابة ويناابيع معدنية، أنشئ مركب الشلالة بدائرة حمام دباغ، حيث استغرقت مدة انجازه 8 سنوات من سنة 1969 م إلى سنة 1976م من طرف مهندسين معماريين فرنسيين، ويتميز المركب ببناء عصري، وهو عبارة عن مجموعة مشكلة من فندق مكون من 61 غرفة في 9 شقق، 112 ملحوق، بالإضافة إلى الجناح المعدني أو الصحي، كما يتميز بجودة المرافق حيث يمتلك عيادات حديثة وفضاءات صحية للتدليك والعلاج المعدني، بواقع يصل إلى 160 حصة علاجية في اليوم، وهذا الأمر جعل المركب يستقطب ما يزيد عن 150 ألف زائر في



الأسبوع، ويصل العدد إلى 30 ألف زائر يوميا في مواسم العطل. وما يزيد من تحفيز الزوار هو وجود حمامات بخارية بكل لواحقها وتجهيزات طبية حديثة لإعادة تأهيل الأعضاء، ناهيك عن الأطباء المتخصصين.

وبهندسته الحديثة والراقية، يقع المركب المعدني البركة في قلب جبال أولاد علي المعروفة بمناظرها الطبيعية الخلابة، على بعد 15 كم غرب مدينة قالمة وعلى الطريق الوطني رقم 80، ويمنح المركب الخصوصية والهدوء في غرفه وشققه المجهزة بأحسن وسائل الرفاهية، كما يحتوي على قاعة للمؤتمرات، ويحتوي على مراكز للعلاج الطبيعي مثل التدليك المائي - تنفس وتنشق، التدليك بالأيدي، التكييف الوظيفي (الجمباز الطبي، العلاج الميكانيكي. كما يوجد علاج فيزيائي مثل العلاج الكهربائي (أشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية وفوق الصوت) أي التدليك الاهتزازي.

ويعتبر مركب بوشهرين من أهم المركبات الحموية في ولاية قالمة. ويحتوي على شقق من 3 غرف وأخرى من أربعة كما يحوي على قاعة للمحاضرات وحمام، بالإضافة إلى مركز علاجي يوفر العلاج الطبيعي، المعالجة المائية، التدليك واللياقة.

وبالنسبة لوكالات السياحة والأسفار، وبهدف تنمية السياحة وتسهيل وصول السياح من مكان لآخر ضمت ولاية قالمة عدد مهم من وكالات السياحة والسفر موزعة عبر أرجاء الولاية، وهناك أخرى في طور الانجاز، والجدول التالي يبين مختلف تلك الوكالات:⁽¹⁾

(1): وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة.



الجدول رقم (28) وكالات السياحة والسفر في ولاية قالمة

الرقم	اسم الوكالة	نوع النشاط
01	مرمورة تور	السياحة استقبالية والوطنية
02	صارة تور	السياحة استقبالية والوطنية
03	مسك تور	سياحة موفدة للسياح
04	ماونة للسياحة والأسفار	سياحة موفدة للسياح
05	أميمة تور	سياحة موفدة للسياح
06	فرع وكالة ملاك تور	سياحة موفدة للسياح
07	رتاج للسياحة و السفر	سياحة موفدة للسياح
08	وكالة السد	سياحة موفدة للسياح
09	فهيم ترافل	سياحة موفدة للسياح
10	الماسة للسياحة والأسفار	سياحة موفدة للسياح
11	اللبيب للسياحة والسفر	سياحة موفدة للسياح

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة، 2014.

ومن أجل المساهمة في وصول الزبائن من مختلف أنحاء الوطن إلى الحمامات المعدنية، تتوفر ولاية قالمة على هياكل قاعدية منها شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 297.915.02 كلم تتوزع كالاتي: الطرق الوطنية 296.200 كلم، الطرق الولائية 406.020 كلم، الطرق البلدية 1309 كلم.

تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 297.915.02 كلم، تتوزع كالاتي: ⁽¹⁾

- الطرق الوطنية: 299.200 كلم؛

- الطرق الولائية: 421.050 كلم؛

- الطرق البلدية : 1309 كلم.

كما تتوفر الولاية على حضيرة من مركبات النقل مكونة من الحافلات التي بلغ عددها 1035 مركبة سنة 2012 من بينها مؤسسة عمومية للنقل الحضري وشبه الحضري التي تمتلك 15 حافلة منها 13 في الخدمة، و 1228 سيارة أجرة، والجدول الموالي يوضح عدد مركبات النقل التي تخدم المناطق السياحية.

⁽¹⁾: تقرير مديرية برمجة ومتابعة الميزانية، المصدر سبق ذكره، ص 07.



الجدول رقم (29) عدد مركبات النقل التي تخدم المناطق السياحية في ولاية قالمة

المنطقة	عدد الحافلات	عدد سيارات الأجرة
حمام دباغ	30	41
حمام أولاد علي	08	01
سلاوة عنونة	03	00
الركنية	24	10
بن جراح	19	00

المصدر: مديرية النقل لولاية قالمة، 2012.

نلاحظ من خلال الجدول (29) ان وسائل النقل في ولاية قالمة التي تخدم أهم المناطق السياحية غير كافية خاصة في المواسم السياحية التي تعرف اقبالا من السياح المحليين من الولاية او من خارج الولاية، والسبب راجع الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه المناطق نظرا الى ان السياحة في الولاية تعرف اقبالا موسميا، لذا على السلطات المحلية الاستثمار او توجيه المركبات العمومية في الموسم السياحي الى المناطق التي تعرف نقص في وسائل النقل.

ب. تحليل الطلب السياحي لولاية قالمة: المنابع الحموية تستقطب اهتمام السكان المحليين والمغربيين والأجانب على حد سواء، لاحتلالها مكانة هامة لدى الخاص والعام، بالنظر لما تشهده من تدفق عليها طوال فترات السنة، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في ترتيب اختيارات العائلات الجزائرية ولا سيما القالمية، عندما يتعلق الأمر باختيار أماكن الاستجمام، والجدول الموالي يوضح تدفق السياح الوافدين على الفنادق الحموية لولاية قالمة والسياح المؤطرين من طرف وكالات السياحة والأسفار.



الجدول رقم (30) تدفق السياح في الفنادق الحموية

السنة	عدد السائحين		المقيمين منهم في الفنادق الحموية	حصة السياح المقيمين في الفنادق الحموية
	الوافدين الجزائريين	الوافدين الأجانب		
2006	60723	752	/	/
2007	76097	495	/	/
2008	66951	675	38539	50,64 %
2009	81030	932	49112	66,13 %
2010	93006	1030	70583	75,07 %
2011	94682	1389	73973	77%
2012	106651	1505	/	/
2013	95034	1472	/	/
2014	97209	2018	/	/

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

يلاحظ من الجدول الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين إلى ولاية قالمة، حيث سجلت سنة 2011 حوالي 73973 سائح للحمامات المعدنية أي بنسبة 77% من إجمالي عدد السياح الوافدين للولاية خلال هذه السنة، في حين لم تسجل في سنة 2008 إلا 38539 سائح لهذه الحمامات، كما وصل عدد السائحين لولاية قالمة في سنة 2014 : 99227 سائح.

ويتمثل دور هذه الوكالات في تأطير وتنظيم الرحلات إلى الحمامات المعدنية في الولاية، حيث يوضح الجدول الموالي حصيلة السياح المؤطرين من طرف وكالات السياحة والأسفار.

الجدول رقم (31) السياح المؤطرين من طرف وكالات السياحة والأسفار

السنة	سائح جزائري		سائح أجنبي		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2008	2559	75,23	843	24,77	3402
2009	2574	92,55	207	07,45	2781
2010	4887	92,50	396	07,50	5283
2011	3774	99,2	28	0,8	3802
2012	/	/	/	/	/
2013	1026	96,97	32	03,03	1058
السداسي الأول 2014	1650	87,39	238	12,61	1888

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.



يلاحظ من الجدول الانخفاض الكبير لعدد السائحين الأجانب المؤطرين من الوكالات السياحية في السنوات الأخيرة، وذلك ناتج عن استغناءهم عن خدمات هذه الوكالات فالمنطقة تعرف زيادة في تدفق السياح خاصة الحمامات المعدنية.

2. رقم أعمال الهياكل الفندقية

يُشكل رقم أعمال الهياكل السياحية أحد المؤشرات الدالة على رواج وحركية القطاع السياحي، كما أن لارتفاع رقم أعمال هذه المؤسسات آثارا إيجابية على الاقتصاد المحلي، ويوضح الشكل الموالي تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية في جانبي الإيواء والإطعام:

الجدول رقم (32) تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية بين سنتي 2006 و2014

السنة	الإيواء	الإطعام	مجموع رقم الأعمال
2006	140111183	442667121	582778204
2007	165518622	152325483	317844106
2008	196107251	173431703	369538955
2009	216500284	176026084	392526368
2010	254990593	181363433	436354027
2011	245328736	119459997	364788733
2012	177151175	80001549	257152724
2013	224570034	97457191	322027225
2014	/	/	371951892

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

يبين الجدول أن رقم أعمال الإيواء بين سنوات 2006 و2014 يفوق رقم أعمال الإطعام لنفس السنوات ما عدا سنة 2006 التي فاق فيها رقم أعمال الإطعام الإيواء، كما نلاحظ الانخفاض في رقم الأعمال لكل من الإطعام والإيواء سنة 2011 و2012، وهذا بفعل تزايد عدد المتوافدين على الفنادق وهو ما يزيد من مداخيلها، وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع رقم أعمال هذه الهياكل السياحية يعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة وتدعيم خزينة الولاية بفعل الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على هذه الأنشطة، إلا أن حجم مساهمة هذه الهياكل في هذا المجال يبقى غير محدد بأرقام أو إحصائيات على مستوى الولاية.



3. آثار القطاع السياحي على التنمية المحلية

إن استراتيجية التنمية تقوم على مبدأ التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية، بمراعاة الترابط الوظيفي بين الصناعة والزراعة وتطور السياحة، وقد استهدفت إحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية، لتنتقل من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية للوصول إلى تنمية شاملة منسجمة، والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في ولاية قالمة.

الجدول رقم (33) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في ولاية قالمة

رقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات ص م 2011	%	مناصب الشغل 2011	%
1	الفلاحة والصيد	48	0,99	298	1,46
2	المياه والطاقة	1	0,02	32	0,16
3	المحروقات	/	/	/	/
4	خدمات الأشغال البترولية	1	0,02	24	0,12
5	المناجم والمحاجر	30	0,62	542	2,65
6	الحديد والصلب ISME	32	0,66	200	0,98
7	مواد البناء MAT CONST	49	1,01	728	3,56
8	البناء والأشغال العمومية	1935	39,98	9960	48,75
9	كيميا - مطاط - بلاستيك	8	0,17	106	0,52
10	الصناعة الغذائية	161	3,33	824	4,03
11	صناعة النسيج	14	0,29	52	0,25
12	صناعة الجلود	3	0,06	6	0,02
13	صناعة الخشب والفلين والورق	110	2,27	297	1,46
14	صناعة مختلفة	54	1,12	166	0,81
15	النقل والمواصلات	708	14,63	1528	7,48
16	التجارة	584	12,07	2263	11,08
17	الفندقة والإطعام	157	3,24	491	2,40
18	خدمات مقدمة للمؤسسات	545	11,26	1848	9,05
19	خدمات للعائلات	380	7,85	979	4,79
20	مؤسسات مالية	13	0,27	61	0,30
21	اعمال عقارية	7	0,14	24	0,12
22	خدمات للمرافق الجماعية	/	/	/	/
	المجموع	4840	100,00	20429	100,00

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم، 2012.



من الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع الفنادق والإطعام بلغ 157 مؤسسة، أي بنسبة 3,24 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة، والتي توفر 491 منصب شغل بنسبة 2,40 % سنة 2011، وهي نسبة تعتبر محتشمة نظرا لكون الولاية مشهورة بطابعها السياحي خاصة حماماتها التي ذاع صيتها داخل الوطن وخارجه.

4. تنشيط الاستثمارات السياحية

تشهد الولاية توسع سياحيا مهم جدا، هناك مشاريع في طور الانجاز و أخرى في مرحلة الدراسة، والجدول التالي يوضح المشاريع السياحية التي حصلت على موافقة بما فيها المشاريع الخاصة بالسياحة الحموية.

الجدول رقم (34) المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة

الرقم	تسمية المشاريع	الموقع	مناصب الشغل	المساحة	مدة الانجاز	الأسرة	المساهمة
01	فندق 3* وقاعة حفلات ومحاضرات	قالمة	75	5000م ²	24ش	180	%100
02	فندق	طريق بوروايج قالمة	50	815.00م ²	24ش	70	%100
03	فندق و قاعة حفلات	بوحمدان	35	6000م ²	18ش	37	%100
04	مركز متعدد الخدمات و مؤسسة فندقية	وادي الزناتي	153	7268.39م ²		60	
05	مركب سياحي	حمام دباغ	205	5349.00م ²	30 ش	60	%100
06	مركب سياحي 3*	حمام دباغ	94	3600.00م ²	18ش	76	%100
07	مركب معدني	حمام دباغ	120	10824.01م ²	30ش	120	%100
08	حاضرة التسلية	حمام أولاد علي	260	150000م ²	36ش	-	%30

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

تشهد ولاية قالمة تنمية سياحية في غاية الأهمية، من خلال الاستثمار التي حصلت على موافقة اللجنة الولائية منها فنادق لزيادة القدرة على استيعاب السياح، وحاضرة تسلية ومراكز خدمية مما يزيد من عناصر الجذب السياحي لولاية قالمة، ومن بينها ثلاث مشاريع في منطقة حمام دباغ لإنشاء مركبين سياحيين و مركب معدني والتي ستوفر إجمالا 419 منصب عمل وتوفر 256 سرير.



أما الجدول الموالي يبين بعض المشاريع التي تعتبر في طور الانجاز لولاية قالمة.

الجدول رقم (35) مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	عدد الأسرة	عدد المناصب	قيمة المشروع 10 ⁶ دج	الوضعية الحالية	
01	فندق + مقهى + مطعم + موقف سيارات	بلدية بوشقوف	2011/11/02	20	09	14.22	في طور الانجاز بنسبة 90 %	
02	فندق +1+ مقهى ومطعم	بلدية بوشقوف	2011/08/21	20	15	15.831	في طور الانجاز بنسبة 72 %	
03	فندق + مقهى + مطعم + قاعة + حفلات + موقف سيارات	بلدية عين احساينية	2009/12/01	24	12	30.15	في طور الانجاز بنسبة 12 % والمستثمر بصدد تحضير ملف القرض البنكي	
04	مركب سياحي	حمام دباغ	2004/12/25	146	58	430	في طور الانجاز بنسبة 57 %	
05	نزل	بلدية مجاز الصفاء ، دائرة بوشقوف	2006/07/24	28	12	24.1	المشروع متقدم بنسبة انجاز 30 %	
المجموع						514.301	106	238

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

إن التوسع السياحي في الولاية في تقدم مستمر، الجدول التالي يبين تلك المشاريع التي لم تنطلق بعد، وكلها مشاريع تسعى إلى الترقية السياحية للولاية التي تعبر عن وجهة سياحية هامة في مجال السياحة الحموية، ومن بين هذه المشاريع مركب سياحي على مستوى حمام دباغ والذي قد يساهم بتوسيع سياحي هام بالمنطقة.



الجدول رقم (36) طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمة

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ المبدئية الموافقة	عدد الأسرة	عدد المناصب	القيمة المالية للمشروع ⁶ 10 دج
01	محطة حموية	حمام دباغ	2013/03/14	86	42	70.00
02	نزل + مطعم + مقهى ومسبح	بلدية الشمالية	2008/04/28	49	28	40.00
03	فندق	حمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس	+2008/04/28 2013/04/30	45	40	38.88
04	محطة حموية ببلدية عين العربي	بلدية عين العربي	2013/04/30	100	/	137.57
05	فندق + مسبح	حمام دباغ	2013/05/02	51	40	70.00
المجموع						
				331	150	356.45

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى ولاية قالمة في تزايد مستمر لا سيما تلك التي توجد بمناطق الحمامات المعدنية، منها محطتين حمويتين تتسع لأكثر من 186 سرير، وفنادق لاستيعاب السياح وهم العائق الذي طالما عانت منه الولاية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية في ولاية قالمة

إن المنطقة السياحية والمجتمعات المضيفة تتأثر وتؤثر نتيجة لعلاقتها المباشرة وغير المباشرة مع السائحين ونتيجة للتعامل مع صناعة السياحة، من جملة الآثار نجد:

1. دور القطاع السياحي المحلي في التشغيل

يُعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة (تتعلق بالقطاعات الداعمة للنقل، التموين..)، إضافة إلى المناصب الموسمية، وهذا ما يخلق الثروة من خلال إتاحة الدخل لأكبر فئة ممكنة داخل الاقتصاد المحلي، لكن وبفعل غياب جهاز إحصائي فعال على المستويين الوطني والمحلي فإن عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع السياحي



تبقى غير محددة بدقة، وعلى مستوى ولاية قالمة فإن مناصب الشغل المباشرة التي توفرها الهياكل

السياحية بين سنوات 2006 و 2014 موضحة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (37) تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها الهياكل السياحية بين سنوات 2006 و 2014

السنة	مناصب الشغل الدائمة	مناصب الشغل المؤقتة	المجموع
2006	261	107	368
2007	291	124	415
2008	271	142	413
2009	267	158	425
2010	275	163	438
2011	281	168	449
2012	281	168	449
2013	348	160	508
2014	348	155	503

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

يبين الجدول (37) أن مناصب الشغل الدائمة تناقصت حتى سنة 2009 لتعرف تحسن سنة 2010

ب 275 منصب، لنتزايد بعد ذلك لتصل 348 منصب شغل دائم سنة 2014، بينما مناصب الشغل المؤقتة

عرفت تزيادا حيث أنه ما يميز هيكل العمالة في القطاع السياحي أنها تعتمد على مناصب مؤقتة إذ أن

زيادة الطلب السياحي خلال موسم الذروة السياحية يستدعي الحاجة إلى يد عمل إضافية في مختلف

الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة، وقد بلغ أكبر عدد لمناصب الشغل المؤقتة التي وفرها القطاع السياحي

بولاية قالمة 168 سنة 2011، وبالنسبة لمناصب الشغل الدائمة فقد بلغت سنة 2013: 348 منصب،

والولاية في نشاطها السياحي تعتمد على شكل واحد من أشكال السياحة وهي السياحة الحموية والتي تنشط

خلال فترة الربيع، على الرغم من توفر إمكانيات تطوير أشكال أخرى مثل السياحة الجبلية والسياحة

الترفيهية.



2. حماية التراث الثقافي والاجتماعي في ولاية قالمة

تعرف قالمة بعض النشاطات الثقافية أبرزها: الموسيقى، الفن التشكيلي والمسرح، وقد سجلت حضورها في عدة تظاهرات ومهرجانات قيمة على المستوى الوطني، ومن أهم هذه الجمعيات والحركات الثقافية بقالمة: جمعية مالاكا للموسيقى العصرية، فرقة بدر وجمعية بلابل الأفراح للمالوف، بعض فرق العيساوة، جمعية هواري بومدين للمسرح، جمعية بصمات للفن التشكيلي، وقد كان لهذه الحركات والجمعيات شرف تمثيل قالمة في المحافل الوطنية والجهوية كما حظيت أيضا هذه المدينة بتنظيم البعض من التظاهرات الفنية نذكر على سبيل المثال: المهرجان السنوي للفنون التشكيلية، المهرجان الجهوي للمالوف ومهرجان مسرح الطفل، وتعرف المنطقة أيضا ببعض النشاطات الأخرى كفن الخزف، الخياطة والحياكة التقليدية مثل (فن التارزي والمجبود، القفطان، الزرابي).⁽¹⁾

ويفتح بلدية حمام دباغ السياحية فعاليات الصالون الوطني للصناعة التقليدية، والمنظم من قبل مديرية السياحة والصناعات التقليدية وغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قالمة، والمعرض يهدف إلى تنشيط موسم الربيع والعطلة المدرسية وكذا تعريف وترقية نشاطات الصناعة التقليدية، ومن أهدافه أيضا خلق فضاء لترويج وتسويق المنتوجات التقليدية وتشجيع الحرفيين على الإبداع والمحافظة على الموروث الثقافي، وتعتبر الصناعات التقليدية جزءا لا يتجزأ من العملية السياحية، كما يوضح البرنامج أن عدد الحرفيين المشاركين في المعرض قد بلغ نحو 70 حرفيا من خارج الولاية و30 حرفيا آخر ينتمون إلى الولاية المنظمة.⁽²⁾

⁽¹⁾ : <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁽²⁾: قالمة من عين المكان والصحف، <https://ar-ar.facebook.com/>
284



المطلب الثالث: الآثار البيئية للتنمية السياحية في ولاية قالمة

السياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة، والمواقع والمعالم التاريخية، والحياة البرية، إلا أن لها آثار غير مرغوبة يمكن أن تضر ببيئة المنطقة السياحية خاصة الحساسة.

1. الحركة الجمعوية التي تنشط في المجال البيئي

تنشط في ولاية قالمة مجموعة من الجمعيات التي تعمل على المحافظة على المجال البيئي في اطار الوعي المحلي بضرورة المحافظة على البيئة، والجدول الموالي يوضح الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي في ولاية قالمة.

الجدول رقم (38) الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي في ولاية قالمة

لخزارة ولاية قالمة	العايشي بن زيرو	جمعية الأمل لحماية البيئة	قالمة
11 شارع محمودي محمد وادي الشحم	ليامين موايزية	جمعية الصفا لحماية البيئة	
دار الشباب محمدي يوسف	عبد الغاني حسايتية	جمعية حماية البيئة لولاية قالمة	
أروقة بوشقوف	حيمور صالح	جمعية البيئة والمحيط	

المصدر: www.mate.gov.dz/doc/liste_des_associations.doc

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الحركة الجمعوية في ولاية قالمة محتشمة وهي متواجدة

خارج المدينة، وكلها جمعيات بيئية مهتمة بقضايا حماية البيئة في الولاية.

2. حماية البيئة في المناطق السياحية

أطلقت بلدية حمام دباغ السياحية عملية واسعة لمواجهة التحديات الكبيرة التي فرضها التدفق الكبير لآلاف السياح في الأسبوع الأخير من موسم ربيع الشلال الذي تعودت المدينة على تنظيمه في السنوات الأخيرة لإعادة بعث السياحة الحموية وتحريك الاقتصاد المحلي، وقد أدت الأمواج البشرية الهائلة الى إغراق الفضاءات السياحية الطبيعية بالنفايات التي انتشرت في كل مكان مما دفع بمصالح البلدية الى تجنيد كل إمكاناتها المادية والبشرية لتطهير محمية العرائس ومحيط الشلال الشهير من النفايات التي



يتركها السياح مع نهاية كل يوم حيث تم جلب أعداد إضافية من الحاويات البلاستيكية ونشرها بالفضاءات الأكثر تضررا إلا أن الغالبية من السياح لا يستعملونها ويقومون برمي الأكياس والقارورات البلاستيكية في الوسط الطبيعي الأمر الذي شكل تحديا كبيرا للفرق المكلفة بتنظيف المواقع مع نهاية كل يوم.

وقد وصل تعداد السياح نحو 30 ألف سائح في يوم واحد مما أدى الى حدوث اختناقات مرورية غير مسبوقة، ويتخوف المنظمون للتظاهرة السياحية من تكرار نفس السيناريو حيث يبقى مشكل الطرقات والمحولات المتطورة بمثابة النقطة السوداء التي تعاني منها الجوهرة السياحية منذ سنوات طويلة بالرغم من المطالب المتكررة لتطوير شبكة الطرقات وإنجاز محولات وجسور جديدة لاستيعاب الأعداد الهائلة من السياح الذين يقصدون المدينة من داخل وخارج الوطن كل ربيع.

وحمام أولاد علي القرية السياحية الصغيرة التي تعدت شهرتها حدود الوطن بفضل مركباتها المعدنية الفخمة، قرية المتناقضات التي تعيش بوجهين أحدهما مشرق جذاب وساحر والآخر مظلم بائس يحيلك على القرى الريفية النائبة التي يعاني أهلها في صمت، حيث تنامت مظاهر الحرمان والبؤس الاجتماعي القائم بذاته يقابلك أينما ذهبت عبر الأزقة الموحلة والجدران المتداعية التي تخفي بداخلها حكايات بشر مازالوا يقيمون بسكنات برنامج الراحل أحمد بن بلة المنجزة قبل 50 سنة تقريبا بيوت من الترنيت الأحمر الذي قاوم عوامل الزمن والطبيعة بما يكفي ثم بدأ في الانهيار منذرا بضرورة الرحيل، بالإضافة الى الطين تحيط بها الأشواك والنباتات البرية الكثيرة الانتشار بالمنطقة وجميع الأزقة على هذا الحال ترك أمرها للطبيعة تغرقها بالمياه والأحوال شتاء ثم تحولها إلى غبار ونفايات متنقلة كلما اقترب الصيف، حيث يقول السكان بأن وضع الأزقة الترابية قد تدهور أكثر منذ إنجاز شبكة الغاز الطبيعي الذي يعد المكسب الوحيد الذي تحقق بقرية المتناقضات حتى الآن و يعود الفضل في ذلك إلى المركبات السياحية الفخمة التي تحرك أصحابها لجلب قنوات الغاز و كان للسكان نصيب. (1)

(1). فريد غنشر، سبب تدفق أمواج بشرية على المدينة السياحية، جريدة النصر، يوم 2012/03/28، <http://www.annasonline.com/>



المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتنمية السياحة في ولاية قالمة

ينبغي لتنمية السياحة أن تنطلق من المستوى المحلي لنتشر عبر التراب الوطني وعلى هذا الأساس وضعت مديرية السياحة مخططها التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) الذي يرمي إلى تحديد والتعريف بالمؤهلات الطبيعية والسياحية للولاية التي تجعلها ولاية سياحية بالدرجة الأولى، وكذلك وضع التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة للولاية، وقد تناول هذا المخطط أهم المعطيات الاقتصادية للولاية والمؤهلات الطبيعية والسياحية بها وإمكانية استغلالها من أجل تذليل العقبات والنهوض بالقطاع اعتمادا على عنصر الاستثمار الذي يعتبر أهم عنصر يمكن الاعتماد عليه من أجل النهوض بالقطاع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني.

المطلب الأول: العقبات التي تواجه السياحة في ولاية قالمة

رغم توفر الولاية على إمكانات سياحية هامة ومواقع تساعد على الوصول إليها والاستفادة منها إلا أنها تعاني من عدم الكفاءة في استغلالها، مما يعني عدم الاستفادة منها سواء من قبل الدولة أو المواطن، وقد يرجع هذا لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نقص المسابقات والتظاهرات والمهرجانات بالولاية للتعريف بالموارث الحضاري والتي تشجع وتعرف السياح بالمنطقة؛

- انخفاض الوعي الثقافي السياحي في التعامل سواء من قبل الموظفين أو السياح خاصة المحليين؛

- ضعف تطبيق أساليب التسويق السياحي سواء من طرف المؤسسات السياحية الخاصة أو العامة؛

- الصناعات التقليدية ذات طبيعة حساسة وقابلة للزوال إن لم تقابل بالمحافظة والاستمرارية والرعاية؛

- قلة الورشات الخاصة بالصناعات التقليدية وعدم تفعيل الورشة الموجودة والمختصة في صناعة الطرز

التقليدي lartizana والتي تتجه نحو الزوال؛

- عدم تكامل الجهود بين المؤسسات السياحية وخاصة بين الفنادق والوكالات السياحية؛



- رغم إنشاء صناعة الحلي التقليدي إلا انه مهدد بالحدأة في فن إنتاجه وأسلوبه ونقوشه وهذا ما قد يؤدي على زوال عراقة وأصالة طابعه التقليدي؛
- رغم الأهمية الأثرية للمعالم الموجودة بولاية قالمة إلا أنها لا تحظى بالرعاية والاهتمام المطلوبين؛
- معظم الطرق المؤدية لهذه المعالم الأثرية ليست معبدة وصعبة العبور خاصة بالسيارات السياحية الصغيرة؛
- بعد المعالم الأثرية عن المناطق العمرانية وعدم وجود وسائل نقل الإيصال السائحين إليها، بالإضافة الى عدم وجود أدلاء سياحيين رغم توافد السياح سواء الأجانب أو المحليين؛
- غياب ثقافة المحافظة على المعالم الأثرية سواء من قبل الجمهور أو الجهات المعنية؛
- صعوبة الحصول على القطع الأرضية بسبب عدم تهيئتها وتحفيزها على مستوى مناطق التوسع السياحي والمنابع الحموية (الحمامات) ذات الأولوية والتي تم تحديدها من طرف القطاع؛
- عدم تحديث الدراسات الخاصة بالمياه الحموية بولاية قالمة حيث أسفرت آخر دراسة عن وجود 15 منبع حموي وذلك سنة 1983 إلا أن الولاية تتوفر على 32 منبع حموي بمنطقة بلحشانة ببلدية عين العربي لوحدها بنسب تدفق ودرجات حرارة مختلفة من منبع لآخر؛
- بعض المناطق السياحية وخاصة حمام اولاد علي نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام في منحدر سلسلة جبلية وكثرة مياهها العذبة المنبثقة من الينابيع وحماماتها المعدنية، فهي تعد قطبا من أقطاب السياحة، إلا أن العديد من السياح وسكان المنطقة يشكون من نقص وسائل الترفيه، وكذا بعض ضروريات السياحة كأماكن وضع النفايات والمراحيض وغيرها.. الأمر الذي يستوجب العناية بهذه الجواهر السياحية الرائعة، فبعض زوار قالمة من الولايات البعيدة لم يخفوا تأسفهم لنقص المرافق وغياب تهيئة الأماكن والمساحات العمومية وشوارع يفترض أن تكون مدنا ومنتجعات سياحية عملاقة بامتياز؛



- ارتفاع أسعار بعض المرافق مثل المبيت والمسبح خاصة وان أغلب العائلات لديها عدد من الأطفال، وهو ما يجعل أرباب العائلات في حيرة من أمرهم، ناهيك عن ارتفاع ثمن الأكل لدى المطاعم الموجودة، وهو ما يعني عدم وجود ثقافة السياحة؛⁽¹⁾

- معاناة المواصلات بحمام أولاد علي خاصة لا تقتصر على السياح فقط، بل أن السكان القاطنين بتلك المنطقة يعانون هم أيضا نفس الظروف، ينتظرون طويلا قدوم وسيلة نقل من أجل الذهاب إلى الحمام، أما أثناء العودة فإن السائح مضطر إلى مغادرة المنطقة قبل الرابعة مساء وأن يكون خفيف الحركة حتى يتمكن من الحصول على مقعد بإحدى سيارات النقل الجماعي، وإلا سيضطر للعودة بسيارة فرود بسعر يحدده "الكلونديستان" وغير خاضع للمناقشة نظرا لقلّة المواصلات.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار السياحي

إجراءات تحفيزية جاء بها قانون المالية التكميلي 2009 وهي:⁽²⁾

- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض الرسم على القيمة المضافة (TVA)، من 17% إلى 07% على النشاطات التي لها علاقة بقطاع السياحة؛
- الاستفادة من التخفيض في نسبة الفائدة على القروض البنكية الموجهة للاستثمار، المشاريع السياحية وعملية العصرية و التحديث إلى 3% لمناطق الشمال؛
- إنشاء صندوق الضمان المالي الخاص بوكالات السياحة والأسفار؛
- التخفيض في قيمة الأراضي المقتناة عن طريق الامتياز للاستثمارات السياحية؛

⁽¹⁾ : <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=80740%3Fprint>

⁽²⁾: وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة، 2014.



- الاستفادة من معدل منخفض لحقوق الجمارك لمدة 05 سنوات في عملية اقتناء أدوات وعتاد التجهيز؛
- الاتفاقيات إطار المبرمة بين البنوك و المؤسسات المالية.
- ولإزالة الأسباب الرئيسية التي تعرقل السير الحسن للمشاريع السياحية أبرمت الوزارة لوصية يوم 22 ماي 2012 (06) اتفاقيات إطار مع المؤسسات البنكية والمالية التالية :
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- بنك التنمية المحلية (BDL)
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP)
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)
- شركة الجزائر استثمار
- مزايا هذه الاتفاقيات هي:
- التمويل حتى 70% للاستثمارات ذات الأهمية الوطنية؛
- تمديد مدة تسديد القروض للاستثمارات الهامة و المتميزة؛
- مدة دراسة الملفات لا تتعدى :
- 40 يوم لمشاريع الاستثمار؛
- 30 يوم لقروض الاستغلال و العصرية من تاريخ الإيداع.
- ضمان تمويل التجهيزات من طرف (FGAR)؛
- تقوم SPA الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية.



- اتفاقية تكوين مع وزارة التكوين المهني والتمهين من اجل التكفل بالتكوين والرسكلة لفائدة قطاع السياحة والصناعة التقليدية ممضاة يوم 2013/02/19.

المطلب الثالث: اقتراحات مديرية السياحة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)

يعكس توافد السياح خاصة الأجانب أهمية السياحة خاصة الحموية لولاية قالمة، ونظرا لقرب الشلالة ببلدية حمام دباغ ومركب البركة وبوشهرين ببلدية أولاد علي من المنابع المعدنية تعرف هذه المناطق توافد كبير للسياح مما يحدث عجز أحيانا على مستوى هياكل الاستقبال.

فبالرغم من الأهمية العلاجية التي يحظى بها حمام دباغ مثلا إلا أن المشاهدات الميدانية والبيانات الرسمية تؤكد على غياب وسائل النقل، وصعوبة الحصول على وجبات غذائية بمنطقة هذا الحمام، مما فتح المجال أمام المضاربة، سيما مع محدودية هياكل الاستقبال، حيث لا تتعدّ طاقة استيعاب كل من مركب الشلالة وفندق بن ناجي والمرقد البلدي الخاص 800 سرير، الأمر الذي يجعل الزوار يعانون الأمرين، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه السياحة في الجزائر بصفة عامة كتخلف البنية التحتية، غياب قاعدة بيانات سياحية، انتشار اللاوعي السياحي وعدم كفاءة وكفاية الخدمات السياحية.

كما أن المنابع المعدنية (السابقة الذكر) تم إحصاؤها حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية سنة 1983، إلا انه في الواقع ولاية قالمة تتوفر على أكثر من ذلك بكثير، إذ أن منابع المياه المعدنية الحارة تنتشر على العديد من بلدياتها، وعلى سبيل المثال أحصيت مديرية السياحة للولاية عدد كبير من المنابع الحموية لمنطقة بلحشاني ببلدية عين العربي لوحدها بنسب تدفق ودرجات حرارة تختلف من منبع إلى آخر.

وقد صنفت ولاية قالمة كقطب امتياز في مجال السياحة الحموية، وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) ضمن قطب امتياز السياحة شمال-شرق "عنابة" والذي يضم: الطارف، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة، والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي



يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية، حيث تسعى المصالح المركزية في إنجاز مشروع يتعلق بإعادة المخطط الحموي الذي يمكن من معرفة تعداد وحجم منسوب المياه الحموية الحارة وخصائصها العلاجية، ووضعها تحت تصرف طالبي الاستثمار في المجال الحموي.

والبرنامج السنوي 2010 (برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014) من أمثلت هذه المشاريع

حيث استفادت ولاية قالمة لأول مرة من عدة مشاريع تتمثل في:⁽¹⁾

- بعنوان سنة 2010: دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية، دراسة تهيئة موقع بئر عصمان، دراسة تهيئة (03) مناطق توسع ومواقع سياحية (عين العربي، حمام أولاد علي، دباغ)، دراسة تهيئة المحطة المناخية بعين الصفراء.

- بعنوان سنة 2011: دراسة لتقييم، إعادة تأهيل وحماية الموقع السياحي شلال حمام دباغ.

ومن بين اقتراحات مديرية السياحة في إطار المخطط الخماسي* (2010 - 2014) نذكر منها:

- دراسة وإنجاز مدرسة للتكوين في مجالات السياحة الحموية، الفنادق والإطعام؛

- دراسة مخطط التهيئة السياحية؛

- دراسة مخطط ترقية السياحة للولاية؛

- دراسة وإنجاز دار للسياحة (مراكز للتكوين والتوجيه السياحي وملحقاتها)؛

- ترميم وتهيئة المسبح الروماني بحمام برادع؛

- إعادة الاعتبار للحديقة الأثرية والتاريخية "سريدي مصطفى"؛

- إنشاء حظيرة للتسلية ذات طابع علمي قرب سد بوهمدان؛

(1): وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة، 2013.

(*) المخطط الخماسي: يضم المخطط الأول لتوسيع الفنادق الحضرية و الصحراوية و الحمامات المعدنية و تهيئة مناطق التوسع السياحي كأنماط من المشاريع المستقبلية. المخطط الثاني يضم أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، حيث تم تخصيص غلاف مالي للتهيئة السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية.



- إنشاء مدينة للألعاب (Guelma Land) بحمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس؛

- إنشاء حظيرة للترفيه ببلدية حمام دباغ؛

- تنظيم مهرجان ربيع الشلال ببلدية حمام دباغ؛

- تنظيم مهرجان كالاما للموسيقى ببلدية قالمة؛

- دراسة وانجاز سكة هوائية (Téléphérique) يربط بلدية قالمة ببلدية بن جراح (إلى أعلى قمة بأعالي

ماونة 1411م).

المطلب الرابع: الأفاق المستقبلية لولاية قالمة في مجال السياحة

عند التحدث عن الأفاق المستقبلية لولاية قالمة في مجال السياحة يعني ذلك بصفة مباشرة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة بالولاية SDATXX، حيث استفادت ولاية قالمة في إطار مخطط دعم النمو الاقتصادي (pcce) الخماسي 2010-2014 من دراسة لإعداد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لولاية قالمة برخصة برنامج « AP » قدرها : 15.000.000.00 دج هذه الدراسة تستعمل التوجيهات والتصورات الاستراتيجية لتهيئة السياحة، وستعد إطاراً مرجعياً لرؤية بعيدة المدى في مجال التنمية المستدامة وهذا بالاستناد أساساً على المكتسبات الطبيعية، الحموية، التاريخية الأثرية والبشرية.

هذه الدراسة تمت مباشرة في إجراءات إعدادها عن طريق تحضير دفتر الشروط المناسب والإعلان عن المناقصة الوطنية المحددة، وللأسف أعلن عن عدم جدوى هذه المناقصة مرتين:

الأولى بتاريخ: 2010/06/13

الثانية بتاريخ: 2011/05/16

وهذا بسبب عدم تجاوز العروض المقدمة النقطة الدنيا وتقديم تعديل مرة أخرى دفتر الشروط وأعلن عن

المناقصة بتاريخ: 2011/12/12، وتما فتح الأظرفة بتاريخ: 2012/01/02 وسيتم تحديد يوم لتقييم العروض

في القريب العاجل.



استفاد القطاع كذلك من دراسات تهيئة أخرى لا تقل أهمية من سابقتها وهي:⁽¹⁾

أ. دراسة لتهيئة موقع بئر عصمان حمام دباغ رخصة البرنامج : 2.000.000 دج بعنوان سنة 2010؛

ب. دراسة لتهيئة المحطة المناخية عين الصفراء بلدية بن جراح رخصة البرنامج 2.000.000.0 دج بعنوان سنة 2010؛

ج. دراسة لتمكين، إعادة الاعتبار وحماية المواقع السياحي الشلال حمام دباغ، رخصة البرنامج « AP » 2.000.000.0 دج بعنوان سنة 2011 .

بخصوص هذه الدراسات تم مراسلة السيد مدير التعمير والبناء عن الطريق السيد الأمين العام للولاية بتاريخ 2011/01/05 من أجل برمجة خرجات ميدانية لاختيار الأرضيات المناسبة لتجسيد هذه العمليات، مع العلم اننه تم تحضير دفاتر الشروط الخاصة بهذه الدراسات وهي مودعة حاليا على مستوى أمانة لجنة الصفقات العمومية بالولاية.

وفيما يخص الأفاق المستقبلية في التجهيز نذكر:

أ. عملية لإنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة والصناعة التقليدية مع سكن وظيفي برخصة برنامج 50.000.000.00 دج سنة 2010، وتم منح الأمر بالخدمة "ODS" لمكتب الدراسات، وتم تأشير الصفة من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية بتاريخ 2011/12/25 ومن طرف المراقب المالي بتاريخ 2011/12/29؛

ب. دراسة لإنجاز وتجهيز مركز للإعلام والتوجيه السياحي، رخصة البرنامج AP " 2.000.000.00 دج سنة 2010، وتم اختيار الأرضية المناسبة لهذه العملية، وقد حولت إلى مديرية لسكن و التجهيزات العمومية « DLEP » من أجل التكفل بها بتاريخ 2011/09/05؛

(1): وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة، 2014.



ج. تبقى دراسة أخرى وهي: دراسة لتهيئة 03 مناطق توسع و مواقع سياحية " zest " : بعين العربي، حمام أولاد علي، حمام دباغ تعترضها صعوبات خاصة بالطبيعة القانونية للأرضيات من أجل تجسيدها ومن بينها:

- منطقة عين العربي تبين من خلال الخرجة الميدانية للجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار (CALPIREF) إلى بلدية عين العربي بتاريخ : 2011/10/13 برئاسة السيد الأمين العام لولاية قالمة من أجل الاطلاع عن قرب على القطع الأرضية محل الطلب من قبل المستثمرين لإقامة مشاريع سياحية، أن 90% من الأراضي هي أراضي فلاحية مما لا يساعد على إقامة منطقة توسع سياحي على تلك الأراضي؛

- منطقة حمام ولاد علي متواجدة بالجهة المقابلة لواد أولاد علي والمشكل المطروح هو الأملاك العمومية الغابية؛

- منطقة حمام دباغ لا تتوفر أراضي مناسبة لها، لذا تقدمت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بتاريخ 2012/01/05 باقتراح إلى السيد والي الولاية من أجل إلغاء هذه العملية مع تحويل مبلغها المقدر بـ 6.000.000.000 دج إلى عملية إنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي.

وهذا الإلغاء لا يؤثر على مسار التنمية بالولاية بالنظر لوجود عدة طلبات قطع أرضية للاستثمار السياحي في إطار اللجنة المساعدة على ترقية الاستثمار وضبط العقار " CALPIREF " نذكر منها التي حظيت على الموافقة المبدئية وهي بالإضافة إلى طلب إنجاز مركب سياحي خاص بمنطقة بلحشاني، كما لا ننسى الاستثمارات الجارية لبعض الخواص لإنجاز فنادق ومركبات سياحية والتي من شأنها أن ترفع مستقبلا من قدرات الإيواء والاستقبال بالولاية.

كذلك من الآفاق في مجال الأسفار نجد 03 طلبات تحصلت على الموافقة المبدئية لإنشاء وكالة للسياحة والأسفار ليصبح عدد الوكالات مستقبلا 10 وكالات للسياحة والأسفار.



إطلاق مشروع طريق مزدوج لمواجهة أزمة مرور خانقة تعاني منها الجوهرة السياحية حمام دباغ في السنوات الأخيرة بعد ارتفاع عدد السياح الذين يقصدون المنطقة كل ربيع ويشلون حركة السير فيها بسبب شبكة قديمة من الطرقات الضيقة لم تعد قادرة على استيعاب التدفق الكبير للسياح القادمين من مختلف أنحاء البلاد ومن خارجها أيضا.⁽¹⁾

وفي مجال التنشيط السياحي تحي المديرية كل سنة بإشراك بعض القطاعات والجمعيات

الاحتفالات بـ:

- اليوم الوطني للسياحة الموافق لـ 25 جوان؛
- اليوم العالمي للسياحة الموافق لـ 27 سبتمبر؛
- المشاركة في الصالون الدولي للسياحة بقصر المعارض الجزائر العاصمة؛
- اليوم الوطني للصناعة التقليدية الموافق لـ 09 نوفمبر.

إن سلطات ولاية قالمة قد وافقت على إطلاق مشروع طريق مزدوج لمواجهة أزمة مرور خانقة تعاني منها الجوهرة السياحية حمام دباغ في السنوات الأخيرة بعد ارتفاع عدد السياح الذين يقصدون المنطقة كل ربيع ويشلون حركة السير فيها بسبب شبكة قديمة من الطرقات الضيقة لم تعد قادرة على استيعاب التدفق الكبير للسياح القادمين من مختلف أنحاء البلاد ومن خارجها أيضا.

المشروع الكبير الذي انتظره السكان سنوات طويلة عبارة عن حزام مزدوج يحيط بالمدينة من الشرق والجنوب إلى غاية الضواحي الغربية ومنطقة عينات السيكران التي تمثل مستقبل التوسع العمراني بالمدينة، ويبدأ الطريق الجديد من المدخل الشرقي على الطريق الولائي 122 قرب محطة الخدمات ويخترق منطقة التوسع السياحي وحقول الزيتون المقابلة لأحياء نعيجة و بوروح مرورا بالمقبرة البلدية وإلى

⁽¹⁾ : <https://ar-ar.facebook.com/AHMEDFOUADELRAIHANI>



غاية منطقة عوينات السيكران والملية التي أصبحت نظم كثافة سكانية كبيرة غير أنها تعاني من انعدام الطرقات وضيق المسالك القديمة التي تخترق حي 17 أكتوبر الكبير.

والدراسات التقنية للمشروع قد بدأت، ويتوقع أن تنتهي في غضون أشهر قليلة تعقبها عملية إنجاز تبدأ بشق المسار وبناء 3 منشآت فنية على الأقل، الأولى على مجرى شعبة السنقط، والثانية على مجرى وادي السخون قرب حقول الزيتون، والثالثة بمنطقة الحميرية قرب المقبرة البلدية، وربما منشأة فنية رابعة على شعبة عين حلوف لإنجاز منفذ يربط الضواحي الشعبية الكثيفة بالطريق الجديد الذي سيقضي على مشكل السير في المدينة ويسمح للسياح بالدخول إلى الفضاءات السياحية مباشرة من الولاوي 122 وطريق السنقط دون المرور بالمدخل القديم.

وظل سكان المدينة السياحية يطالبون ببناء طرقات مزدوجة وجسور ومحولات وسط المدينة وعلى أطرافها للتخفيف من أزمة السير التي تحاصر السكان في منازلهم كل ربيع وتشل حركة التنقل بين أطراف المدينة التي تعاني أيضا من فوضى العمران التي سدت عدة منافذ كانت مرشحة لاحتضان مشاريع طرقات وجسور قرب الفضاءات السياحية.⁽¹⁾

(1) : <https://ar-ar.facebook.com/A>



خلاصة

ولاية قالمة من الولايات التي تزخر بإمكانيات ومؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملًا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية وصناعات تقليدية، غير أن أهم أنواع السياحة المعروفة في الولاية هي السياحة الحموية، حيث تعتبر كنزا سياحيا بحكم ما توفره من هدوء و استرخاء ذهني وعضلي ومقصد للعلاج، خاصة وأن هذه المنابع غالبا ما تنتشر في مواقع ذات مناظر طبيعية خلابة كالجبال التي تتبع منها المياه، وهي المواقع المفضلة في هذا النوع من السياحة.

وعلى الرغم من اشتهارها بطابعها السياحي إلا أن هذا النشاط لا يساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية، وهذا راجع إلى أن الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم سياحية غير كافية لاستيعاب عدد السياح في الموم السياحي، وأيضا نقص فضاءات للتسلية والترفيه، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، حيث حرمتها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هو الحال في الولايات المجاورة.

ومن هذا المنطلق فالقطاع السياحي على مستوى ولاية قالمة عبارة عن صورة مصغرة لحالة القطاع على المستوى الوطني، إذ يشير إلى نفس المفارقة، إمكانيات ومقومات هائلة يُقابلها ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وبهذا الشكل لا يُمكن الحديث عن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية إلا عبر الإسراع في استغلال هذه الامكانات والمؤهلات وفق متطلبات التنمية المستدامة. ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة بمثابة أداة محركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دورا أهم في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل السادس:

الاستدامة السياحية في ولاية قالمة

من وجهة نظر السياح والسكان المحليين



تمهيد

من بين المناطق السياحية الموجودة في الجزائر نجد ولاية قالمة والتي تقع في الشرق الجزائري، وهي تعتبر عينة عن بقية المناطق الداخلية من حيث توفرها على حمامات معدنية ومناظر طبيعية خلابة، بالإضافة إلى موروث حضاري زاخر خلفه تعاقب الحضارات على المنطقة، مما جعلها قبلة سياحية محلية ودولية لمختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومستواهم الاجتماعي.

وقد هدفت دراسة هذا الفصل إلى إعطاء صورة واضحة عن واقع مبدأ الاستدامة في النشاط السياحي بولاية قالمة من وجهة نظر السياح باعتبارهم يكونون الطلب على الخدمات السياحية في المنطقة، ومن وجهة نظر عينة ممثلة من السكان المحليين على اعتبار المجتمع المحلي يُكوّن الوحدة المصغرة للمجتمع، وانه في الاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها اهتمام بالمجتمع الكلي الكبير، فالتنمية المحلية تسمح بتحديد الأولويات المحلية واختيار المشاريع الواجب تنفيذها من خلال المعلومات والاقتراحات التي يقدمها أهالي المنطقة المعنية، وعلى اعتبار السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق برامج التنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا فلا بد من دراسة وجهة نظر السكان المحليين لهذا القطاع الحساس ومحاولة توعيتهم.

ولتحقيق الهدف تم الاعتماد على استخدام الاستمارة في جمع البيانات ثم تحليلها واستغلالها، وذلك من أجل تحليل الصورة السياحية للولاية، فمنهج الاستدامة يرى أن بقاء القطاع السياحي يتوقف على بقاء إمكانيات جذب السياح ذات الصلة بالتراث الطبيعي والبيئي والتاريخي والثقافي للمنطقة مع مراعاة ادماج المجتمع المحلي وحمانيته، وقد تم تقسيم الفصل الى المحاور التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه للسياح

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه للسكان المحليين



المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تم استخدام في تصميم هذه الدراسة المنهج الوصفي وذلك بالرجوع إلى الأدبيات المنشورة والمتعلقة بموضوع الدراسة من كتب ومقالات ودراسات لإعداد الجانب النظري من البحث، والمنهج التحليلي لتحليل متغيرات الدراسة إحصائياً وذلك لتحليل البيانات والكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة

بعد تحديد مشكلة البحث وفرضياته وقبل تحديد أداة القياس أو جمع المعلومات، لا بد من تحديد مجتمع الدراسة، وإذا تم إجراء استطلاع الدراسة على جميع أفراد المجتمع، فإن الدراسة تكون ذات نتائج أقرب للواقع وأكثر دقة، ولكن قد يوجد صعوبة في التعامل مع كل مشاهدة من مشاهدات المجتمع لعدة أسباب، مما سيضطر لإجراء الدراسة على مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة نسميها عينة الدراسة.

1. المجتمع الإحصائي

يعرف المجتمع الإحصائي على أنه مجموعة المفردات التي تربطها خصائص وسمات محددة، وعلى هذا الأساس تم اختيار المجتمع الإحصائي المستهدف بالدراسة بناء على السمات المشتركة كالآتي:

الجدول رقم (39) المجتمع الإحصائي

المجتمع الإحصائي الثاني	المجتمع الإحصائي الأول	
سكان محليون	سياح	السمة الأولى
المنطقة السياحية ولاية قالمة	المنطقة السياحية ولاية قالمة	السمة الثانية
القرب من المؤسسات السياحية في المناطق السياحية	معاينة السياحة بالولاية على الأقل مرة واحدة	السمة الثالثة
سكان المناطق السياحية خاصة الحمامات المعدنية على اعتبار أن الطابع المميز للسياحة في ولاية قالمة هو السياحة الحموية	السياح المستضافين في الحمامات على اعتبار أن الطابع المميز للسياحة في ولاية قالمة هو السياحة الحموية	السمة الرابعة

المصدر: من إعداد الباحثة

2. عينة الدراسة

إن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليه عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، فكلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص



المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، ويمكن تقسيم أنواع العينات إلى نوعين رئيسيين هما العينات العشوائية والعينات غير العشوائية، وتفرض طبيعة مجتمع الدراسة انتهاج أسلوب العينات العشوائية والتي تعرف بأنها العينات التي يكون فيها لكل عنصر في مجتمع الدراسة فرصة محددة ليكون إحدى مفردات العينة، والتي يتم اختيارها عندما يكون مجتمع الدراسة معروف من حيث الحدود الجغرافية والعديدية، وتكون بشكل عشوائي يخضع لشروط محددة حسب نوع العينة، آخذين بعين الاعتبار التجانس والتباين في المجتمع.

وبما أن الغرض من الدراسة هو استطلاع آراء ومدى رضا المفردات محل الدراسة، فإن العينة الأنسب هي العينة العشوائية البسيطة، هذا النوع من العينات يعني تكافؤ الفرص لجميع عناصر المجتمع لتكون أحد مفردات العينة، ويتطلب استخدام هذه الطريقة ضرورة حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة، ويصعب تطبيق هذه الطريقة في المجتمعات الدراسية المتناثرة أو المتباعدة أو الكبيرة من حيث العدد، وهي أفضل أنواع العينات إن أمكن تطبيقها.

أ. عينة الدراسة الأولى: لقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (300) استبانة وتم استرجاع (287) استبيان بنسبة 95%، كما استبعدت 11 استبيانا لعدم جدية الإجابة عليهما، ولعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك تكون الاستبيانات التي خضعت للدراسة هي 276 استبيان؛ وتمثلت تركيبة العينة الأولى كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (40) تركيبة عينة الدراسة الأولى

النسبة	العدد	فئات
4,0	11	سائح أجنبي
6,5	18	جزائري مقيم بالخارج
62,0	171	سائح جزائري
27,5	76	سائح قالمي
100	276	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss20



ب. عينة الدراسة الثانية: وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (350) استبانة وتم استرجاع (325) استبيان

بنسبة 93%، كما استبعدت 7 استبيانات لعدم جدية الإجابة عليهما، ولعدم تحقيق الشروط المطلوبة

للإجابة على الاستبيان، وبذلك تكون الاستبيانات التي خضعت للدراسة هي 320 استبياناً.

الجدول رقم (41) تركيبة عينة الدراسة الثانية

النسبة	العدد	فئات
43,4	139	حمام أولاد علي
31,6	101	حمام دباغ
25	80	قالة
100	320	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss20

وتتمثل فوائد المعاينة وفق هذا الأسلوب في العديد من الجوانب منها : زيادة درجة الثقة في

النتائج المنتظر الحصول عليها بنسبة التمثيل العالية للمجتمع الأصلي، اقتصاد الوقت والجهد والمال

حيث من العقلانية دراسة عينة من الأفراد بدل القيام بالمسح الشامل لكل أفراد المجتمع الإحصائي.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات

للتغلب على إشكالية النقص في المعلومة تم اعتماد مجموعة من الأدوات المختلفة، بغرض الوصول

لأكبر قدر ممكن من المعطيات المرغوبة واللازمة، والتي تخدم موضوع الدراسة.

1. الأدوات المستخدمة للحصول على المعلومات

ومن الأدوات المستخدمة للحصول على المعلومات نجد:

أ. **المقابلة:** تم اعتماد هذه الأداة من أجل الوصول إلى المعلومات والبيانات غير المتاحة إلا لدى

مسؤولين معينين والتي يتطلب الحصول عليها بعض الإصرار، وقد تم إجراء المقابلة مع بعض الإطارات

السامية العاملة في القطاع السياحي.

ب. **الاستبيان :** باعتبار الاستمارة من أكثر الأدوات استعمالاً في جمع البيانات، تمت الاستعانة في جمع

أكبر عدد ممكن من البيانات والمعلومات التي تخص المفردات وتعبير عن آرائهم وشعورهم حول موضوع



الدراسة، حيث يعتبر الاستبيان وسيلة فعالة للوصول إلى بعض المعلومات التي لا توفرها المقابلة أو الملاحظة، وقد روعي في تصميم الاستبيان تحديد الأبعاد الرئيسية وصياغة الفقرات تحت كل بعد، حيث كانت جميع الأسئلة من النوع المغلق، كما تم إعطاء كل فقرة وزنا خماسيا متدرجا وفق سلم ليكارت.

وقد تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد الاستبيان الأولي من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبيان على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات، وتعديله بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبيان وتعديله حسب ما يناسب الفرضيات؛
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

2. تصميم استبيان الدراسة

وقد تم صياغة الاستبيان (سواء الموجه لعينة السياح أو الموجه للسكان المحليين) وترتيبه في ثلاثة أجزاء أساسية، تضمن الجزء الأول معلومات عامة عن المستقصى منهم، أما الجزء الثاني فضم المحاور المتعلقة بآثار النشاط السياحي في منطقة الدراسة، بينما تضمن الجزء الثالث المحور المتعلق بوجهة ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام ، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (42) تفصيل استبيان البحث

المفردات	المتغير الفرعي	المتغير	الجزء
(4-1)	معلومات عامة	معلومات عامة	الجزء الأول
(11-1)	الآثار الاقتصادية	آثار النشاط السياحي	الجزء الثاني
(5-1)	الآثار الاجتماعية والثقافية		
(9-1)	الآثار البيئية		
(19-1)	ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام	ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام	الجزء الثالث

المصدر: من إعداد الباحثة



3. الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان

تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، باستعمال جهاز الإعلام الآلي عن طريق منظومة أو حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية الإصدار 20 (SPSS) IBM 20 التي بفضلها تم استخراج كل أنواع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة؛ وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت لقياس درجة موافقة المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان، ويتكون هذا المقياس من 5 درجات وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (43) درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وعند عملية التحليل للبيانات المجمعّة تم تقييم المتوسطات الحسابية لإجابات الأفراد، حيث تم

تقسيم المقياس إلى مجالات لتحديد درجة الموافقة، وذلك على النحو التالي:

- من 1 إلى 1,8 يمثل درجة غير موافقة بشدة؛
- من 1,8 إلى 2,6 يمثل درجة غير موافقة؛
- من 2,6 إلى 3,4 يمثل درجة محايد؛
- من 3,4 إلى 4,2 يمثل درجة موافق؛
- من 4,2 إلى 5 يمثل درجة موافق بشدة.

وقد تمت عملية التحليل الإحصائي بالاعتماد على المقاييس التالية:

- اختبار صدق وثبات الأداة باستخدام معامل الارتباط Spearman (الاتساق الداخلي) وألفا كرونباخ

Cronbach Alpha (ثبات الأداة)؛

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار Kolmogorov-Smirnov و اختبار Shapiro-Wilk)؛

- التكرارات والنسب المئوية؛

- الانحراف المعياري والوسط الحسابي؛



- تحليل الانحدار البسيط واختبار ANOVA؛

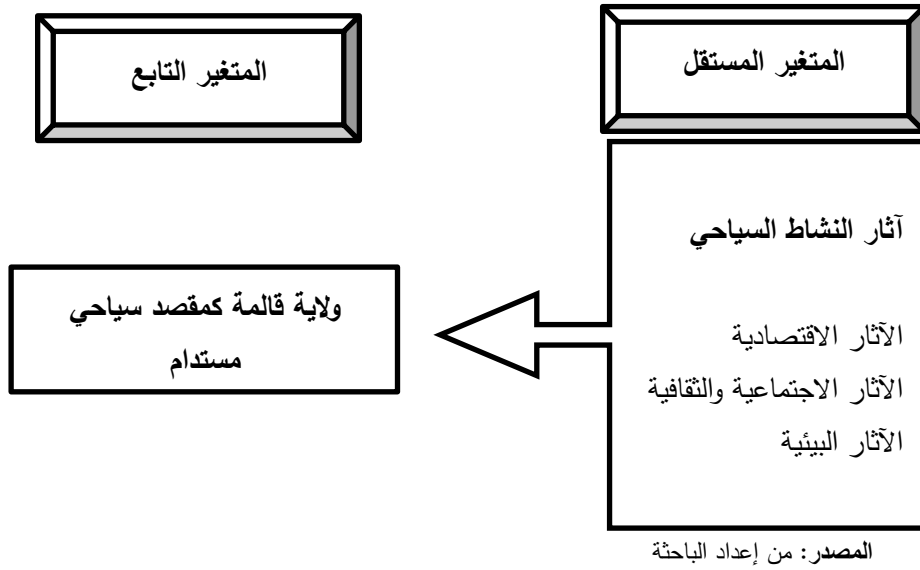
- اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق.

4. متغيرات الدراسة

تم الاعتماد بغرض الإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات من عدمها على نموذج كما

هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (17) نموذج الدراسة الميدانية



من خلال الشكل يتضح نموذج الدراسة المتكون من :

- متغيرات مستقلة متمثلة في آثار النشاط السياحي في المنطقة المدروسة التي هي ولاية قالة؛

- متغير تابع متمثل في ولاية قالة كمقصد سياحي مستدام.

المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة

تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

1. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

تم تطبيق الاستبيان ميدانيا على بيانات العينة الكلية، ثم تم حساب معامل الارتباط لمعرفة درجة

الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه.



أ. الاستبيان الموجه للسياح: لمعرفة صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الموجه للسياح كما توضح

ذلك الجداول التالية:

- مدى ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول الموالي

معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية بمنطقة الدراسة للاستبيان الموجه للسياح.

الجدول رقم (44) معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية للاستبيان الموجه للسياح

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر الولاية على مؤسسات سياحية كافية في جميع الأماكن السياحية	0,465 **	0,000
2	المؤسسات السياحية الموجودة تلبي رغبات السياح	0,553 **	0,000
3	ارتفاع تكاليف الإنفاق للسائح الوافد	0,721 **	0,000
4	ارتفاع تكاليف المطاعم في الولاية	0,738 **	0,000
5	ارتفاع تكاليف الفنادق في الولاية	0,771 **	0,000
6	ارتفاع تكاليف المواصلات والاتصالات في الولاية	0,530 **	0,000
7	ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم على تكاليف الإقامة للسائح	0,565 **	0,000
8	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالمدن الأخرى	0,594 **	0,000
9	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالدول الأخرى المجاورة	0,528 **	0,000
10	تتوفر الولاية على شبكة نقل ملائمة مع دورها السياحي	0,467 **	0,000
11	عموماً، هناك ارتفاع في النفقات السياحية داخل الولاية	0,350 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يتضح من الجدول (44) أن قيم معامل الارتباط Spearman لكل عبارة من عبارات الآثار

الاقتصادية للاستبيان الموجه للسياح مع محورها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل،

مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

- مدى ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول

الموالي معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية بمنطقة الدراسة للاستبيان

الموجه للسياح.

الجدول رقم (45) معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية للاستبيان الموجه للسياح

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	من خلال تعاملك مع المواطنين المحليين لاحظت وجود وعي بيئي وسياحي لديهم	0,219 **	0,000
2	يوجد وعي بيئي لدى السياح	0,409 **	0,000
3	اتساع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين المواطنين في الولاية والسائح الوافد	0,322 **	0,000
4	يوجد تشريعات وقوانين تحمي البيئة السياحية المحلية	0,515 **	0,000
5	التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية يقلل من النمو السياحي في الولاية	0,605 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

الجدول (45) يوضح قيم معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية

للاستبيان الموجه للسياح مع محورها والتي كانت موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

- مدى ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول الموالي معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية بمنطقة الدراسة لاستبيان الموجه للسياح.

الجدول رقم (46) معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية للاستبيان الموجه للسياح

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المؤهلات البيئية هي أهم مقومات السياحة في ولاية قالمة	0,217 **	0,000
2	الطقس والمناخ ملائم للسياحية في ولاية قالمة	0,387 **	0,000
3	الأماكن السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح	0,614 **	0,000
4	تتوفر الشواخص والإرشادات البيئية في الأماكن السياحية	0,552 **	0,000
5	وجود شرطة بيئية في الأماكن السياحية في الولاية	0,377 **	0,000
6	وجود جهات حكومية بيئية لتطبيق التعليمات البيئية في الأماكن السياحية	0,571 **	0,000
7	توفر المياه الصالحة للشرب في ولاية قالمة	0,574 **	0,000
8	توفر الهواء النقي في الولاية	0,567 **	0,000
9	عموماً ، لا تعاني الولاية من تلوث بيئي قد يؤثر في نقص السياح مستقبلاً	0,545 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يبين الجدول (46) صدق اتساق لكل عبارة من عبارات الآثار البيئية للاستبيان الموجه للسياح مع

محورها حيث كانت قيم معامل الارتباط Spearman موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.



- مدى ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام: يوضح الجدول الموالي معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي الخاصة بالاستبيان الموجه للسياح.

الجدول رقم (47) معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي للاستبيان الموجه للسياح

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تمتلك الولاية مقومات سياحية هامة	0,218 **	0,000
2	المرافق العمومية في الولاية توفر كامل احتياجات السياح	0,424 **	0,000
3	يوجد فضاءات مخصصة للعائلات	0,444 **	0,000
4	المناطق السياحية تلبي رغبات السياح	0,605 **	0,000
5	المؤسسات السياحية ملائمة مع إمكانيات السياح	0,677 **	0,000
6	خدمات ملائمة من الضيافة وحسن الاستقبال	0,544 **	0,000
7	توفر خدمات الترفيهية والترفيه	0,447 **	0,000
8	العناية بنظافة المؤسسات السياحية كالحرف الفندقية والمطاعم	0,656 **	0,000
9	سهولة الحجز وتيسير إجراءات القبول والإقامة	0,433 **	0,000
10	الاحترافية والسرعة في تقديم الخدمات	0,672 **	0,000
11	الأسعار ملائمة وتتوافق مع مستوى وجودة الخدمة المقدمة	0,670 **	0,000
12	سهولة الوصول للأماكن السياحية والمؤسسات السياحية	0,742 **	0,000
13	توفر لوائح إرشادية لموقع الأماكن السياحية والهيكل السياحية	0,528 **	0,000
14	كفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهيكل السياحية	0,559 **	0,000
15	مصادقية الرسائل الإعلانية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي	0,647 **	0,000
16	كفاءة تكوين الموظفين والمرشدين السياحيين والفندقين	0,605 **	0,000
17	وجود ثقافة سياحية لدى المسؤولين ومقدمي الخدمات	0,525 **	0,000
18	جودة تجهيزات الأثاث والمظهر العام للمؤسسات السياحية	0,580 **	0,000
19	التعامل مع استفسارات السياح والزوار والرد عليها	0,621 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يتضح من الجدول (47) أن قيم معامل الارتباط Spearman لكل عبارة من عبارات بعد ولاية قالمة

كمقصد سياحي مستدام للاستبيان الموجه للسياح مع محورها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة

(0.05) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.



ب. الاستبيان الموجه للسكان المحليين: لمعرفة صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الموجه للسكان

المحليين توضحه الجداول التالية:

- مدى ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول الموالي معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية لاستبيان السكان المحليين.

الجدول رقم (48) معاملات ارتباط فقرات المحور الأول مع الآثار الاقتصادية لاستبيان السكان المحليين

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعمل السياحة على توفير مناصب عمل لسكان المنطقة	0,763 **	0,000
2	الدخل والراتب المتحصل عليه من السياحة أعلى من الدخل في وظائف أخرى	0,748 **	0,000
3	هناك فرص مناسبة لأبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في المنطقة	0,740 **	0,000
4	ازدهار السياحة في المنطقة سيؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى	0,505 **	0,000
5	السياحة جلبت الاستثمارات التنموية للمنطقة	0,833 **	0,000
6	ساهمت السياحة في توفر احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة من طرقات وعيادات طبية ومواقع استجمام... الخ	0,698 **	0,000
7	يستفيد أفراد مجتمعي من الأموال التي ينفقها السياح وتبقى داخل المنطقة	0,777 **	0,000
8	ساهمت السياحة في رفع أسعار السلع والخدمات بالمنطقة	0,532 **	0,000
9	ساهمت السياحة في زيادة وتحسين وسائل النقل بالمنطقة	0,739 **	0,000
10	تقوم المؤسسات السياحية بتشغيل شباب المنطقة المؤهلين في المجال السياحي	0,818 **	0,000
11	السياحة ساهمت في تطوير النشاطات وصناعة الحرف اليدوية التقليدية	0,801 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

الجدول (48) يشير الى أن قيم معامل الارتباط Spearman لكل عبارة من عبارات الآثار

الاقتصادية لاستبيان السكان المحليين مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل،

مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

- مدى ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول

الموالي معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية بمنطقة الدراسة لاستبيان

السكان المحليين.



الجدول رقم (49) معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع الآثار الاجتماعية والثقافية للاستبيان السكان المحليين

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ساعدت السياحة في الحصول على مهارات جديدة للسكان المحليين	0,757 **	0,000
2	تمكن الكثير من السكان المحليين من تعلم لغة أجنبية بسبب الاحتكاك بالسياح	0,806 **	0,000
3	السياحة جعلتني اشعر بالفخر تجاه مجتمعي وأعتز بثقافتي وعاداتي وتقاليدي	0,712 **	0,000
4	تسببت السياحة في ارتفاع معدلات الجريمة بالمنطقة	0,474 **	0,000
5	أدت السياحة إلى ظهور مظاهر غير أخلاقية لم تكن موجودة سابقا	0,539 **	0,000
6	السياحة تؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية وتؤذيها	0,503 **	0,000
7	توجد منظمات غير حكومية تساهم في تقليل الآثار السلبية للسياحة سواء البيئية أو الاجتماعية	0,747 **	0,000
8	السكان المحليين لديهم القدرة على المشاركة في التخطيط التنموي في المجال السياحي بالمنطقة	0,748 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

الجدول (49) يوضح أن كل عبارة من عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية لاستبيان السكان

المحليين قيم معامل ارتباطها مع محورها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

- مدى ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية بمنطقة الدراسة: يوضح الجدول الموالي معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية بمنطقة الدراسة للاستبيان السكان المحليين.

الجدول رقم (50) معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع الآثار البيئية للاستبيان السكان المحليين

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	السياحة ساهمت على نحو جيد في المحافظة على الطبيعة وتدعيم المجتمع المحلي	0,870 **	0,000
2	السياحة ساهمت في رفع الوعي بضرورة حماية الطبيعة والمحافظة عليها	0,835 **	0,000
3	السياحة ساهمت في المحافظة على تقاليد المجتمع من خلال إحياء التراث والصناعات التقليدية	0,913 **	0,000
4	يتلقى أفراد المجتمع المحلي مواد دعائية (مطبوعات، بروشورات) تدعو للمحافظة على البيئة وتطبيق آليات وتقنيات صديقة للبيئة	0,893 **	0,000
5	تعاني الولاية من تلوث بيئي ناتج عن اندفاع أعداد كبيرة للسياح في المواسم السياحية	0,675 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20



من الجدول (50) يتضح أن قيم معامل الارتباط Spearman لكل عبارة من عبارات الآثار البيئية

لاستبيان السكان المحليين مع محورها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

- مدى ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام: يوضح الجدول الموالي معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام.

الجدول رقم (51) معاملات ارتباط فقرات الجزء الثاني مع بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي للاستبيان السكان المحليين

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ولاية قالمة تتوفر على مقومات سياحية طبيعية وأثرية وتاريخية معتبرة	0,282 **	0,000
2	المساهمة في التعريف بالتراث الحضاري لولاية قالمة	0,505 **	0,000
3	تتوفر الولاية على صناعات تقليدية خاصة بها	0,690 **	0,000
4	تشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية في الولاية	0,772 **	0,000
5	توفر فضاءات ترفيهية للسكان المحليين بالمنطقة	0,450 **	0,000
6	إضفاء أبعاد جمالية وحضارية لولاية قالمة خاصة في المواسم السياحية	0,727 **	0,000
7	حرية وسهولة الوصول إلى المناطق التي يستخدمها السياح	0,767 **	0,000
8	يوجد مرافق عمومية ملائمة في المواقع السياحية	0,849 **	0,000
9	الحصول على مختلف الخدمات السياحية بنفس الجودة المقدمة للسياح	0,773 **	0,000
10	جودة الطرق المؤدية للمواقع السياحية بالولاية	0,758 **	0,000
11	فك العزلة عن المواقع السياحية النائية	0,750 **	0,000
12	التقليل من الفجوة الاجتماعية والثقافية بين السكان المحليين وبين السياح	0,738 **	0,000
13	خدمات سياحية متنوعة وملائمة بالمقارنة مع سعرها	0,840 **	0,000
14	المواقع السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح	0,811 **	0,000
15	زيادة الوعي السياحي والبيئي بين أفراد المجتمع المحلي	0,831 **	0,000
16	تحسن وتطور كفاءة الموظفين في المجال السياحي بالمنطقة	0,795 **	0,000
17	توفر الخدمات المكملة مثل وسائل الاتصال، وسائل النقل، المحلات التجارية والمرافق الضرورية... الخ	0,662 **	0,000
18	التعامل مع استفسارات السكان المحليين والرد عليها	0,836 **	0,000

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

الجدول (51) يبين أن قيم معامل الارتباط Spearman لكل عبارة من عبارات ولاية قالمة كمقصد

سياحي مستدام لاستبيان السكان المحليين مع محورها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.



2. اختبار الثبات

ويعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، ولقد قمنا باختبار ثبات البيانات من خلال حساب معامل الفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وكانت نتائج الاستبيان الموجه للسياح كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (52) قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الاستبيان الموجه للسياح

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	المحاور
25	0,863	المحور الأول: آثار النشاط السياحي
11	0,863	الآثار الاقتصادية
08	0,864	الآثار الاجتماعية والثقافية
06	0,864	الآثار البيئية
19	0,859	المحور الثاني: ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام
44	0,867	الأداة ككل

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يتضح من الجدول أن قيمة ثبات الأداة هو 0,867 ولكون هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية والبالغة 0,60، تعتبر هذه النسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي، وهذا يدل على تمتع الاستبيان الموجه للسياح بدرجة من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. كما كانت نتائج الاستبيان الموجه للسكان المحليين كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (53) قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الاستبيان

الموجه للسكان المحليين

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	المحاور
24	0,973	المحور الأول: الآثار النشاط السياحي
11	0,973	الآثار الاقتصادية
08	0,974	الآثار الاجتماعية والثقافية
05	0,974	الآثار البيئية
18	0,973	المحور الثاني: ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام
42	0,974	الأداة ككل

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS 20



من الجدول (53) يتضح أن قيمة ثبات الأداة هو 0,974 وتعتبر هذه القيمة مقبولة لأغراض البحث العلمي، والاستبيان الموجه للسكان المحليين يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3. اختبار التوزيع الطبيعي

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov وكذا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

أ. الاستبيان الموجه للسياح: لا بد من اختبار بيانات الاستبيان الموجه للسياح لمعرفة طبيعة توزيعها.

- متغيرات المعلومات العامة: الجدول الموالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة الخاصة بعينة السياح.

الجدول رقم (54) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة لاستبيان الموجه للسياح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,605	0,000	0,415	السن
0,000	0,828	0,000	0,261	العمر
0,000	0,766	0,000	0,294	المستوى التعليمي
0,000	0,248	0,000	0,333	المهنة
0,000	0,291	0,000	0,308	الدخل الشهري
0,000	0,749	0,000	0,321	مكان القوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS20

يتبين الجدول رقم (54) أن نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بالمعلومات العامة والتي أشارت فيه نتائج اختبار Kolmogorov Smirnov (K-S) إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة في هذا المحور تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

- محاور الدراسة: أما بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي للمحاور الدراسة فيمكن توضيحه في الجداول

الآتية:



الجدول رقم (55) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي لاستبيان الموجه للسياح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,836	0,000	0,278	تتوفر الولاية على مؤسسات سياحية كافية
0,000	0,853	0,000	0,240	المؤسسات السياحية الموجودة تلبي رغبات السياح
0,000	0,858	0,000	0,295	ارتفاع تكاليف الانفاق السائح الوافد
0,000	0,854	0,000	0,281	ارتفاع تكاليف المطاعم في الولاية
0,000	0,868	0,000	0,283	ارتفاع تكاليف الفنادق في الولاية
0,000	0,897	0,000	0,225	ارتفاع تكاليف المواصلات والاتصالات في الولاية
0,000	0,889	0,000	0,231	ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم على تكاليف الإقامة للسائح
0,000	0,909	0,000	0,192	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالمدن الأخرى
0,000	0,873	0,000	0,242	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالدول الأخرى المجاورة
0,000	0,884	0,000	0,263	تتوفر الولاية على شبكة نقل ملائمة مع دورها السياحي
0,000	0,870	0,000	0,242	عموماً، هناك ارتفاع في النفقات السياحية داخل الولاية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 20

من الجدول (55) يتبين أن توزيع الإجابات الخاصة بالآثار الاقتصادية للنشاط السياحي كان توزيعاً طبيعياً، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من مستوى المعنوية (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الجدول رقم (56) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي لاستبيان الموجه للسياح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,869	0,000	0,282	من خلال تعاملك مع المواطنين المحليين لاحظت وجود وعي بيئي وسياحي لديهم
0,000	0,868	0,000	0,269	يوجد وعي بيئي لدى السياح
0,000	0,882	0,000	0,239	اتساع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين المواطنين والسائح
0,000	0,901	0,000	0,198	يوجد تشريعات وقوانين تحمي البيئة السياحية المحلية
0,000	0,898	0,000	0,209	التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية يقلل من النمو السياحي في الولاية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 20

الجدول (56) يشير إلى أن نتائج اختبار توزيع إجابات الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي كان توزيعاً طبيعياً، والتي أشارت فيه نتائج اختبار Kolmogorov Smirnov (K-S) إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة في هذا المحور تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.



الجدول (57) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار البيئية للنشاط السياحي للاستبيان الموجه للسياح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,749	0,000	0,317	الولاية في السياحة مقومات اهم هي البيئية المؤهلات
0,000	0,788	0,000	0,277	الولاية في للسياحة ملائم والمناخ الطقس
0,000	0,861	0,000	0,252	السياح لاستقبال ومجهزة نظيفة السياحية الأماكن
0,000	0,877	0,000	0,265	السياحية الأماكن في البيئية والإرشادات الشواخص تتوفر
0,000	0,831	0,000	0,317	الولاية في السياحية الأماكن في بيئية شرطة وجود
0,000	0,855	0,000	0,285	في البيئية التعليمات لتطبيق بيئية حكومية جهات وجود الولاية في السياحية الأماكن
0,000	0,778	0,000	0,335	الولاية في للشرب الصالحة المياه توفر
0,000	0,735	0,000	0,317	الولاية في النقي الهواء توفر

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 20

يتبين الجدول (57) أن توزيع إجابات الآثار البيئية للنشاط السياحي كان توزيعا طبيعيا، حيث أن

نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه

الدراسة.

الجدول (58) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام للاستبيان الموجه للسياح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,724	0,000	0,307	تمتلك الولاية مقومات سياحية هامة
0,000	0,879	0,000	0,226	المرافق العمومية في الولاية توفر كامل احتياجات السياح
0,000	0,853	0,000	0,301	يوجد فضاءات مخصصة للعائلات
0,000	0,845	0,000	0,300	المناطق السياحية تلبى رغبات السياح
0,000	0,848	0,000	0,241	المؤسسات السياحية ملائمة مع امكانيات السياح
0,000	0,840	0,000	0,318	خدمات ملائمة من الضيافة وحسن الاستقبال
0,000	0,905	0,000	0,200	توفر خدمات التسلية والترفيه
0,000	0,867	0,000	0,282	العناية بنظافة المؤسسات السياحية كالغرف الفندقية والمطاعم
0,000	0,861	0,000	0,274	سهولة الحجز وتبسيط إجراءات القوم والإقامة
0,000	0,866	0,000	0,255	الاحترافية والسرعة في تقديم الخدمات
0,000	0,869	0,000	0,253	الأسعار ملائمة وتتوافق مع مستوى وجودة الخدمة المقدمة
0,000	0,843	0,000	0,289	سهولة الوصول للأماكن السياحية والمؤسسات السياحية
0,000	0,861	0,000	0,284	توفر لوائح إرشادية لموقع الأماكن السياحية والهياكل السياحية
0,000	0,862	0,000	0,279	كفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهياكل السياحية
0,000	0,905	0,000	0,190	مصادقية الرسائل الإعلامية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي
0,000	0,862	0,000	0,258	كفاءة تكوين الموظفين والمرشدين السياحيين والفنانيين



0,000	0,881	0,000	0,235	وجود ثقافة سياحية لدى المسؤولين ومقدمي الخدمات
0,000	0,854	0,000	0,301	جودة التجهيزات الأثاث والمظهر العام للمؤسسات السياحية
0,000	0,878	0,000	0,259	التعامل مع استفسارات السياح والزوار والرد عليها

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 20

الجدول رقم (58) يتبين أن توزيع إجابات ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام للاستبيان الموجه للسياح كان توزيعا طبيعيا، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

ب. الاستبيان الموجه للسكان المحليين: إن اختبار بيانات الاستبيان الموجه للسكان المحليين يمكن من معرفة طبيعة توزيعها.

- متغيرات المعلومات العامة: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة الخاصة بعينة السكان المحليين في الجدول التالي.

الجدول رقم (59) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المعلومات العامة للاستبيان الموجه للسكان المحليين

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,583	0,000	0,437	السن
0,000	0,832	0,000	0,272	العمر
0,000	0,748	0,000	0,309	المستوى التعليمي
0,000	0,857	0,000	0,201	المهنة
0,000	0,829	0,000	0,240	الدخل الشهري
0,000	0,762	0,000	0,282	مكان القوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS20

من الجدول رقم (59) يتبين أن توزيع إجابات السكان المحليين الخاصة بالمعلومات العامة كان توزيعا طبيعيا، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من مستوى المعنوية (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

- محاور الدراسة: اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة يمكن توضيحه في الجداول الآتية:



الجدول رقم (60) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي لاستبيان الموجه للسكان المحليين

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,794	0,000	0,251	تعمل السياحة على توفير مناصب عمل لسكان المنطقة
0,000	0,836	0,000	0,233	الدخل والراتب المتحصل عليه من السياحة أعلى من الدخل في وظائف أخرى
0,000	0,819	0,000	0,234	هناك فرص مناسبة لأبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في المنطقة
0,000	0,499	0,000	0,325	ازدهار السياحة في المنطقة سيؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى
0,000	0,846	0,000	0,229	السياحة جلبت الاستثمارات التنموية للمنطقة
0,000	0,874	0,000	0,223	ساهمت السياحة في توفر احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة من طرقات وعيادات طبية ومواقع استجمام... الخ
0,000	0,871	0,000	0,198	يستفيد أفراد مجتمعي من الأموال التي ينفقها السياح وتبقى داخل المنطقة
0,000	0,745	0,000	0,325	ساهمت السياحة في رفع أسعار السلع والخدمات بالمنطقة
0,000	0,866	0,000	0,234	ساهمت السياحة في زيادة وتحسين وسائل النقل بالمنطقة
0,000	0,876	0,000	0,225	تقوم المؤسسات السياحية بتشغيل شباب المنطقة المؤهلين في المجال السياحي
0,000	0,885	0,000	0,235	السياحة ساهمت في تطوير النشاطات وصناعة الحرف اليدوية التقليدية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 20

الجدول (60) يشير إلى اختبار خاصية التوزيع الطبيعي حيث أن توزيع الإجابات الخاصة بالآثار

الاقتصادية للنشاط السياحي كان توزيعا طبيعيا، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من

مستوى المعنوية (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.



الجدول رقم (61) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي لاستبيان الموجه للسكان المحليين

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,862	0,000	0,241	ساعدت السياحة في الحصول على مهارات جديدة للسكان المحليين
0,000	0,851	0,000	0,258	تمكن الكثير من السكان المحليين من تعلم لغة أجنبية بسبب الاحتكاك بالسياح
0,000	0,838	0,000	0,238	السياحة جعلتني اشعر بالفخر تجاه مجتمعي وأعتز بثقافتي وعاداتي وتقاليدي
0,000	0,798	0,000	0,266	تسببت السياحة في ارتفاع معدلات الجريمة بالمنطقة
0,000	0,735	0,000	0,287	أدت السياحة إلى ظهور مظاهر غير أخلاقية لم تكن موجودة سابقا
0,000	0,793	0,000	0,263	السياحة تؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية وتؤديها
0,000	0,818	0,000	0,244	توجد منظمات غير حكومية تساهم في تقليل الآثار السلبية للسياحة سواء البيئية أو الاجتماعية
0,000	0,836	0,000	0,243	السكان المحليين لديهم القدرة على المشاركة في التخطيط التنموي في المجال السياحي بالمنطقة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 20

الجدول (61) يوضح أن توزيع إجابات السكان المحليين على الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط

السياحي كان توزيعا طبيعيا، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من (0,05) وهو المستوى

المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الجدول رقم (62) اختبار التوزيع الطبيعي للآثار البيئية للنشاط السياحي للاستبيان الموجه للسكان المحليين

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,811	0,000	0,241	السياحة ساهمت على نحو جيد في المحافظة على الطبيعة وتدعيم المجتمع المحلي
0,000	0,837	0,000	0,272	السياحة ساهمت في رفع الوعي بضرورة حماية الطبيعة والمحافظة عليها
0,000	0,777	0,000	0,256	السياحة ساهمت في المحافظة على تقاليد المجتمع من خلال إحياء التراث والصناعات التقليدية
0,000	0,838	0,000	0,285	يتلقى أفراد المجتمع المحلي مواد دعائية (مطبوعات، بروشورات) تدعو للمحافظة على البيئة وتطبيق آليات وتقنيات صديقة للبيئة
0,000	0,643	0,000	0,338	تعاني الولاية من تلوث بيئي ناتج عن اندفاع أعداد كبيرة للسياح في المواسم السياحية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 20



يوضح الجدول (62) نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بإجابات السكان المحليين على الآثار البيئية للنشاط السياحي كان توزيعاً طبيعياً، حيث أشارت فيه نتائج اختبار (K-S) Kolomogorov Smirnov إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة في هذا المحور تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (63) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام للاستبيان الموجه للسكان

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
مستوى المعنوية	الإحصاءات	مستوى المعنوية	الإحصاءات	
0,000	0,724	0,000	0,307	تمتلك الولاية مقومات سياحية هامة
0,000	0,879	0,000	0,226	المرافق العمومية في الولاية توفر كامل احتياجات السياح
0,000	0,853	0,000	0,301	يوجد فضاءات مخصصة للعائلات
0,000	0,845	0,000	0,300	المناطق السياحية تلبى رغبات السياح
0,000	0,848	0,000	0,241	المؤسسات السياحية ملائمة مع امكانيات السياح
0,000	0,840	0,000	0,318	خدمات ملائمة من الضيافة وحسن الاستقبال
0,000	0,905	0,000	0,200	توفر خدمات التسلية والترفيه
0,000	0,867	0,000	0,282	العناية بنظافة المؤسسات السياحية كالفندقية والمطاعم
0,000	0,861	0,000	0,274	سهولة الحجز وتيسير إجراءات القُدوم والإقامة
0,000	0,866	0,000	0,255	الاحترافية والسرعة في تقديم الخدمات
0,000	0,869	0,000	0,253	الأسعار ملائمة وتتوافق مع مستوى وجودة الخدمة المقدمة
0,000	0,843	0,000	0,289	سهولة الوصول للأماكن السياحية والمؤسسات السياحية
0,000	0,861	0,000	0,284	توفر لوائح إرشادية لموقع الأماكن السياحية والهياكل السياحية
0,000	0,862	0,000	0,279	كفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهياكل السياحية
0,000	0,905	0,000	0,190	مصادقية الرسائل الإعلانية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي
0,000	0,862	0,000	0,258	كفاءة تكوين الموظفين والمرشدين السياحيين والفندقيين
0,000	0,881	0,000	0,235	وجود ثقافة سياحية لدى المسؤولين ومقدمي الخدمات
0,000	0,854	0,000	0,301	جودة التجهيزات الأثاث والمظهر العام للمؤسسات السياحية
0,000	0,878	0,000	0,259	التعامل مع استفسارات السياح والزوار والرد عليها

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 20

الجدول رقم (63) يتبين أن توزيع إجابات السكان المحليين على أن ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام كان توزيعاً طبيعياً، حيث أن نسبة الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من (0,05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.



المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه السياح

سوف يتم في هذا المبحث تناول عدة جوانب تتعلق بالبيانات التي جمعت بواسطة أداة الدراسة الموجهة للسياح الذين زاروا المناطق السياحية في ولاية قالمة، حيث تم وصف خصائص عينة الدراسة ثم تحليل الإحصائي وأخيرا اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الجزء الأول من الاستبيان والمتعلقة بالمعلومات العامة لعينة الدراسة الأولى.

والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة.

الجدول رقم (64) الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة الأولى

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	178	64,5
انثى	98	35,5
المجموع	276	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

يتضح من الجدول (64) أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت 64,5% من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة أكبر من نسبة الإناث البالغة 35,5%، دليل على أن الرجال أكثر من يقوم بالسياحة في المجتمع الجزائري ومشاركة المرأة تكون في إطار عائلي.

أما بالنسبة للوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الأولى فهي كما يلي.

الجدول رقم (65) الوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الأولى

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية %
اقل من 18 سنة	06	02,2
من 19 الى 30 سنة	103	37,3
من 31 الى 50 سنة	131	47,5
اكثر من 50 سنة	36	13,0
المجموع	276	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20



يشير الجدول (65) أن عينة الدراسة تتوزع معظم أعمارهم بين فئتين هما من 31 سنة و50 سنة بنسبة 47,5% تليها فئة من 19 سنة إلى 30 سنة بنسبة 37,3% وهم يمثلون فئة الشباب يتمتعون بالحماسة وحب الاستطلاع والمغامرة.

ويوضح الجدول رقم (66) الوصف الإحصائي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة الأولى.

الجدول رقم (66) الوصف الإحصائي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة الأولى

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
11,6	32	مستوى ابتدائي
00	00	مستوى متوسط
42,4	117	مستوى ثانوي
46,0	127	مستوى جامعي
100	276	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

نجد من خلال الجدول (66) أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 46% هم من مستوى جامعي، وما نسبته 42,4% من مستوى ثانوي وهو ما يدل على أن المستوى التعليمي له دور في زيادة الانفتاح والثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع.

والجدول رقم (67) يوضح الوصف الإحصائي للنوع سباح عينة الدراسة الأولى.

الجدول رقم (67) الوصف الإحصائي لمهن عينة الدراسة الأولى

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
14,1	39	بلا عمل
50,0	138	موظف
26,8	74	اعمال حرة
09,1	25	متقاعد
100	276	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

من خلال الجدول رقم (67) نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 50% هم موظفين، وما نسبته 26,8% يمتهنون اعمال حرة، وما نسبته 09,1% وهذا راجع لكون بعض المؤسسات السياحية خاصة الحموية منها تعمل ضمن اتفاقيات خاصة مع الضمان الاجتماعي.



والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي للنوع سياح عينة الدراسة الأولى.

الجدول رقم (68) الوصف الإحصائي للدخل الشهري لعينة الدراسة الأولى

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
15,6	43	أقل من 15000 دج
41,3	114	من 16000 إلى 40000 دج
25,4	70	من 41000 إلى 65000 دج
17,8	49	أكثر من 66000 دج
100	276	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

يوضح الجدول (68) أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 41,3 % كان دخلهم الشهري بين 16000 دج و 40000 دج وهم يمثلون فئة الموظفين، وما نسبته 25,4 % كان دخلهم الشهري بين 41000 دج و 65000 دج، وهي قيم تتوافق مع الجدول السابق الخاص بمهن عينة الدراسة الأولى.

والوصف الإحصائي للنوع سياح عينة الدراسة الأولى موضح في الجدول رقم (69).

الجدول رقم (69) الوصف الإحصائي لنوع سياح عينة الدراسة الأولى

النسبة المئوية %	التكرارات	النوع
04,0	11	سائح أجنبي
06,5	18	جزائري مقيم بالخارج
62,0	171	سائح جزائري
27,5	76	سائح قالمي
100	276	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

نلاحظ من خلال الجدول (69) أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 62 % هم سياح جزائريين قادمين من مختلف ولايات الوطن، وما نسبته 27,5 % سياح قادمين من مختلف بلديات ولاية قالمة، وهو ما يدل على أن السياحة الداخلية والمحلية تعتبر ركيزة السياحة في الولاية.

ومن الملاحظ أيضا توافد السياح الأجانب على المنطقة بنسبة 4% وسياح جزائريين مقيمين

بالخارج بنسبة 6,5%.



المطلب الثاني: التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان، ولتوضيح التحليل الإحصائي للدراسة تم استخدام الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وقد كانت النتائج كالتالي:

1. المتغيرات المستقلة (آثار النشاط السياحي)

أ. الآثار الاقتصادية: يوضح الجدول رقم (70) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاقتصادية الخاص بالنشاط السياحي لولاية قالمه، وتضمن 11 سؤالاً موجهاً للسياح القادمين للمنطقة بهدف التعرف على مدى موافقتهم عن الآثار الاقتصادية بها.

الجدول رقم (70) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة الأولى

رقم	العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تتوفر الولاية على مؤسسات سياحية كافية	2,91	1,175	6	محايد
2	المؤسسات السياحية الموجودة تلبي رغبات السياح	2,82	1,066	8	محايد
3	ارتفاع تكاليف الإنفاق السائح الوافد	3,08	1,199	4	محايد
4	ارتفاع تكاليف المطاعم في الولاية	3,09	1,075	3	محايد
5	ارتفاع تكاليف الفنادق في الولاية	3,41	1,186	1	موافق
6	ارتفاع تكاليف المواصلات والاتصالات في الولاية	2,79	1,015	9	محايد
7	ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم على تكاليف الإقامة للسائح	2,96	0,897	5	محايد
8	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالمدن الأخرى	2,89	1,135	7	محايد
9	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالدول الأخرى المجاورة	2,58	1,070	11	محايد
10	تتوفر الولاية على شبكة نقل ملائمة مع دورها السياحي	2,65	1,070	10	محايد
11	عموماً، هناك ارتفاع في النفقات السياحية داخل الولاية	3,29	0,879	2	محايد
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2,9437	0,59905	/	محايد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (70) أن الموافقة على الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في ولاية قالمه كانت في مجملها متوسطة بمتوسط حسابي 2,9437، وهذه الدرجة تنتمي للمجال الثالث من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (2,6-3,4) أي بدرجة محايد، وكان انحراف المتوسطات 0,59905 وهي تنتمي الى المجال (1-0,51) من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت



الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين (2,9437+0,59905) و (2,9437-0,59905) حيث نجد اتجاهات أغلب المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق وغير موافق، والقيم السابقة تبرز نوعا ما التشتت النسبي الموجود في اجابات افراد عينة الدراسة الأولى حول الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع إلى أن السائح الوافد يرى اختلافا في الجانب الاقتصادي للنشاط السياحي بولاية قالمة من حيث ارتفاع التكاليف، لذلك يجب على أصحاب الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية مراعاة الأسعار لجذب السياح المحليين وزيادة ولاء الأجانب.

يتضح من خلال الجدول أيضا أن المتوسطات الحسابية للآثار الاقتصادية تراوحت بين 3,41 و2,58، حيث كانت أعلاها للعبارة 5 وهي ارتفاع تكاليف الفنادق في الولاية، بينما كانت أدناها للعبارة رقم 9 ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالدول الأخرى المجاورة، وكانت معظم انحرافات متوسطات العبارات أكبر من واحد وذلك يدل على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي كبير ويعود ذلك إلى اختلاف الاهتمام بهذا الجانب من سائح الى آخر.

ب. الآثار الاجتماعية والثقافية: يوضح الجدول رقم (71) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية الخاصة بالنشاط السياحي لولاية قالمة، وتضمن 5 عبارات موجهة للسياح القادمين للمنطقة بهدف التعرف على مدى موافقتهم على الوضع الاجتماعي والثقافي السائد فيها.



الجدول رقم (71) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية لعينة السياح

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	من خلال تعاملك مع المواطنين المحليين لاحظت وجود وعي بيئي وسياحي لديهم	3,27	1,204	1	محايد
2	يوجد وعي بيئي لدى السياح	3,15	1,123	2	محايد
3	اتساع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين المواطنين في الولاية والسائح الوافد	2,74	0,933	3	محايد
4	يوجد تشريعات وقوانين تحمي البيئة السياحية المحلية	2,69	1,015	4	محايد
5	التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية يقلل من النمو السياحي	2,50	1,117	5	غير موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2,8630	0,55812	/	محايد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يتضح من خلال الجدول (71) أن المتوسطات الحسابية للآثار الاجتماعية والثقافية تراوحت بين

3,27 و 2,23، حيث كانت أعلاها للعبرة 1 وهي من خلال تعاملك مع المواطنين المحليين لاحظت وجود

وعى بيئي وسياحي لديهم، بينما كانت أدناها للعبرة رقم 5 التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية

يقلل من النمو السياحي في الولاية، وكانت معظم انحرافات متوسطات العبارات أكبر من واحد وذلك يدل

على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي كبير ويعود ذلك إلى اختلاف الاهتمام بالجانب الثقافي

والاجتماعي من سائح الى آخر.

كما أن الجدول يوضح أيضا أن السياح كانت موافقتهم على الآثار الاجتماعية والثقافية في

مجملها 2,8630 وهي تنتمي للمجال الثالث من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (2,6-3,4)

أي بدرجة محايد، وكان انحراف المتوسطات 0,55812 وهي تنتمي الى المجال (0,51-1) من قيم

الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من

الجهتين (2,8630 + 0,55812) و (2,8630 - 0,55812) ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول

الجوابين موافق وغير موافق، وهذا التفاوت يبرز نوعا ما التشتت النسبي الموجود في اجابات افراد عينة

الدراسة الأولى حول الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع لنقص الوعي

السياحي لدى المواطنين والسياح وعدم إدراكهم لأهمية الجانب الاجتماعي والثقافي ومساهمته في زيادة



جاذبية المنطقة، لذلك يجب على الجهات المعنية من سلطات وقطاع خاص زيادة الوعي السياحي من خلال المعارض والمؤتمرات...

ج. الآثار البيئية: يظهر جدول (72) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار البيئية الخاصة بالنشاط السياحي لولاية قالمة، حيث تضمن 9 عبارات موجهة للسياح القادمين للمنطقة بهدف التعرف على مدى اهتمامهم بالوضع البيئي السائد فيها.

الجدول رقم (72) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار البيئية لعينة الدراسة الأولى

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	المؤهلات البيئية هي أهم مقومات السياحة في الولاية	4,40	0,662	1	موافق بشدة
2	الطقس والمناخ ملائم للسياحية في الولاية	4,08	1,017	3	موافق
3	الأماكن السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح	3,30	1,176	6	موافق
4	تتوفر الشواخص والإرشادات البيئية في الأماكن السياحية	2,66	1,146	7	محايد
5	وجود شرطة بيئية في الأماكن السياحية في الولاية	2,25	1,048	8	غير موافق
6	وجود جهات حكومية بيئية لتطبيق التعليمات البيئية في الأماكن السياحية	2,23	0,974	9	غير موافق
7	توفر المياه الصالحة للشرب في الولاية	4,00	0,863	5	موافق
8	توفر الهواء النقي في الولاية	4,17	0,773	2	موافق
9	عموماً ، لا تعاني الولاية من تلوث بيئي قد يؤثر في نقص السياح مستقبلاً	4,04	0,747	4	موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,4585	0,45169	/	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (72) أن المتوسطات الحسابية للآثار البيئية للنشاط السياحي في قالمة تراوحت بين 4,40 و 2,23 حيث كانت أعلاها للعبرة 1 وهي المؤهلات البيئية هي أهم مقومات السياحة في ولاية قالمة، بينما كانت أدناها للعبرة رقم 6 وجود جهات حكومية بيئية لتطبيق التعليمات البيئية في الأماكن السياحية بدرجة غير موافق، وقد تباينت انحرافات متوسطات العبارات حيث كان انحراف العبارات: الأماكن السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح، تتوفر الشواخص والإرشادات البيئية في الأماكن السياحية، وجود شرطة بيئية في الأماكن السياحية في الولاية والطقس والمناخ ملائم للسياحية في الولاية أكبر من واحد وذلك يدل على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي كبير، بينما باقي العبارات



كانت انحرافها عن وسطها اقل من واحد مما يدل على تقارب الآراء في الاهتمام بالجانب البيئي من طرف السياح القادمين الى ولاية قالمة رغم وجود نقص في توفر الشواخص والإرشادات البيئية في الأماكن السياحية، وجود شرطة بيئية في الأماكن السياحية في الولاية ووجود جهات حكومية بيئية لتطبيق التعليمات البيئية في الأماكن السياحية.

ويوضح الجدول أيضا أن الموافقة على اهتمام السياح بالآثار البيئية للنشاط السياحي في قالمة كانت في مجملها بمتوسط حسابي 3,4585 بدرجة موافق، وهي تنتمي للمجال الرابع من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (3,4-4,2) أي بدرجة موافق، وكان انحراف المتوسطات 0,45169 وهي أقل من 0,5 من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين $(3,4585 + 0,45169)$ و $(3,4585 - 0,45169)$ ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق ومحايد، وهذا يبرز نقص التشنت الموجود بين اجابات افراد عينة الدراسة الأولى حول الآثار البيئية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع إلى الاهتمام بالجانب البيئي من طرف السياح القادمين للمنطقة رغم النقص الحاصل في توجيه الجهود لحماية البيئة ومراقبة التجاوزات فالمنطقة تعتمد على نوع السياحة البيئية كونها تعتمد على الحمامات المعدنية والمناطق الخضراء، لذلك يجب على الهيئات الوصية والجهات المختصة والمهتمة بحماية البيئة من سلطات محلية وجمعيات حماية البيئة الاهتمام أكثر بالتعريف بالتعليمات البيئية وإيصالها للمواطنين والسياح وزيادة وعيهم البيئي، وتوفير جهات معنية بتطبيق التعليمات البيئية ومراقبة الوضع البيئي في المنطقة.



2. المتغير التابعة (ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام)

فقد تم الاعتماد على الخدمات التي توفرها ولاية قالمة للسياح الوافدين لإبراز مدى نجاح الولاية في توفير مقصد سياحي لهم، وقد تضمن 19 سؤالاً موجهاً للسياح الوافدين على المنطقة بهدف التعرف على مدى موافقتهم عن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام، وكانت الإجابة كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (73) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام لعينة السياح

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تمتلك ولاية قالمة مقومات سياحية هامة	4,32	0,627	1	موافق بشدة
2	المرافق العمومية في الولاية توفر كامل احتياجات السياح	2,79	1,138	16	محايد
3	يوجد فضاءات مخصصة للعائلات	3,28	1,124	6	محايد
4	المناطق السياحية تلبي رغبات السياح	3,21	1,093	7	محايد
5	المؤسسات السياحية ملائمة مع إمكانيات السياح	3,03	0,968	10	محايد
6	خدمات ملائمة من الضيافة وحسن الاستقبال	3,35	1,100	4	محايد
7	توفر خدمات التسلية والترفيه	3,01	1,182	12	محايد
8	العناية بنظافة المؤسسات السياحية كالغرف الفندقية المطاعم	3,39	1,082	2	محايد
9	سهولة الحجز وتبسيط إجراءات القُدوم والإقامة	3,39	1,015	3	محايد
10	الاحترافية والسرعة في تقديم الخدمات	2,86	1,106	15	محايد
11	الأسعار ملائمة وتتوافق مع مستوى وجودة الخدمة المقدمة	3,09	1,032	9	محايد
12	سهولة الوصول للأماكن السياحية والمؤسسات السياحية	3,01	1,215	13	محايد
13	توفر لوائح إرشادية لموقع الأماكن السياحية والهياكل السياحية	2,71	1,196	17	محايد
14	كفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهياكل السياحية	2,34	1,122	19	غير موافق
15	مصادقية الرسائل الإعلانية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي	2,58	1,084	18	غير موافق
16	كفاءة تكوين الموظفين والمرشدين السياحيين والفندقيين	3,01	1,095	11	محايد
17	وجود ثقافة سياحية لدى المسؤولين ومقدمي الخدمات	2,96	1,232	14	محايد
18	جودة تجهيزات الأثاث والمظهر العام للمؤسسات السياحية	3,33	1,104	5	محايد
19	التعامل مع استفسارات السياح والزوار والرد عليها	3,20	1,213	8	محايد
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,0980	0,62683	/	محايد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

من الجدول رقم (73) يتضح أن المتغير ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حصل على موافقة محايدة بوسط حسابي 3,0980 وهي تنتمي للمجال الثالث من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (2,6-3,4) أي بدرجة محايد، وكان انحراف المتوسطات 0,62683 وهي تنتمي الى المجال (1-0,51)



من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين $(3,0980 + 0,62683)$ و $(3,0980 - 0,62683)$ ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق وغير موافق، وهذا التفاوت يبرز نوعا ما التشتت النسبي الموجود في اجابات افراد عينة الدراسة الأولى حول البعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام، وقد حصلت الفقرة 1 والخاصة بامتلاك ولاية قالمة مقومات سياحية هامة على أعلى متوسط حسابي بلغ 4,32 وبدرجة موافق بشدة وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة، بينما جاءت الفقرة 14 و 15 الخاصة بكفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهياكل السياحية ومصداقية الرسائل الإعلانية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي بالمراتب الأخيرة بدرجة غير موافق، حيث حصلت على متوسط حسابي 2,34 و 2,58 على الترتيب وهو ما يشير إلى نقص التسويق والترويج السياحي لولاية قالمة، لذلك يجب على الجهات المعنية سواء حكومية أو قطاع خاص تكثيف الجهود لتسويق صورة الولاية السياحية محليا ودوليا من خلال استخدام مختلف أدوات الترويج وزيادة فعالية الوكالات السياحية ...

المطلب الثالث: اختبار فرضيات العينة الأولى الموجهة للسياح

للتأكد من صحة وثبوت الفرضية الثالثة والتي مفادها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح، لابد من اختبار الفرضيات الفرعية أولا وإثبات صحتها.

1. الفرضية الفرعية الأولى

يتمثل مضمون الفرضية الفرعية الأولى في:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح؛



H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

ومن أجل قبول الفرضية من عدم قبولها، لابد من اختبار معاملات الارتباط والانحدار البسيط،

والواردة بالجدول التالي:

الجدول رقم (74) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لآثار الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	معامل التحديد (R^2)	الارتباط (R)
0,460	1,201	1	0,002	0,045
		274		
		275		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط في الجدول رقم (74)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية مرتبط بعلاقة ضعيفة جدا مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 4,5% بمعامل ارتباط ($R=0,045$)، وقد فسر المتغير المستقل (الآثار الاقتصادية) المتغير التابع (جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام) بنحو 0,2% فقط حيث بلغ معامل التحديد ($R^2=0,002$)، أي أن ما قيمته (0,003) من التغيرات التي تحصل في جذب السياح لولاية قالمة يكون نتيجة التغير في الآثار الاقتصادية، تغير أقل ما يقال عنه أنه شبه منعدم وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر بـ $Sig=0,460$ وهو أكبر من 0,05، ومنه نرفض الفرضية البديلة التي ترى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام ونقبل الفرضية العدمية، وبالتالي عدم تأثير الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصدا سياحيا مستداما من وجهة نظر السياح.



الجدول رقم (75) معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

المعاملات	T اختبار	Sig مستوى الدلالة	
2,961	15,607	0,000	A
0,045	0,740	0,460	Bêta

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (75) قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,045$ هذا يعني أن الزيادة في الجانب الاقتصادي بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,045، إلا أن قيمة Sig غير معنوية بمستوى دلالة 0,460 وهي أكبر من (0,05)، ومنه لا تؤثر الآثار الاقتصادية في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

2. الفرضية الفرعية الثانية

مضمون الفرضية الفرعية الثانية يتمثل في:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح؛

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الجدول رقم (76) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	(R ²) معامل التحديد	(R) الارتباط
0,024	1,165	1	0,018	0,136
		274		
		275		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للجدول رقم (76) أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية والثقافية مرتبط بعلاقة مع المتغير التابع المتمثل في ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بنسبة



13,6% حيث قدر معامل ارتباط $R=0,136$ ، وقد فسر المتغير المستقل المتغير التابع بنحو 1,8% حيث بلغ معامل التحديد $R^2=0,018$ ، أي أن ما قيمته 0,018 من التغيرات التي تحصل في جذب السياح لولاية قالمة يكون نتيجة التغير في الآثار الاجتماعية والثقافية بالمنطقة، هذا التغير يعتبر ضعيف جدا، وقد كانت معنوية التأثير بمستوى الدلالة المقدر بـ $Sig=0,024$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الجدول رقم (77) معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي

في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

المعاملات	T اختبار	Sig مستوى الدلالة	
A	13,511	0,000	
Bêta	2,269	0,024	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (77) قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,136$ هذا يعني أن الزيادة في الجانب الاجتماعي والثقافي بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,136، وقد أشارت قيمة Sig إلى معنوية التأثير بمستوى دلالة البالغ 0,024 وهي أقل من (0,05)، ومنه يوجد تأثير للآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

3. الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة تتضمن:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي

مستدام من وجهة نظر السياح؛



H₁: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

اختبار معاملات الارتباط والانحدار البسيط، واردة بالجدول التالي من أجل قبول الفرضية من عدم قبولها:

الجدول رقم (78) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	معامل التحديد (R ²)	الارتباط (R)
0,000	1,311	1	0,167	0,409
		274		
		275		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (78) لنتائج تحليل الانحدار البسيط أظهر أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار البيئية مرتبط بعلاقة متوسطة نسبيا مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 40,9% بمعامل ارتباط $R=0,409$ ، وقد فسر المتغير المستقل المتغير التابع بنحو 16,7% حيث بلغ معامل التحديد $R^2=0,167$ ، أي أن ما قيمته 0,167 من التغيرات التي تحصل في جذب السياح لولاية قالمة يكون نتيجة التغير في الآثار البيئية، وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر بـ $Sig=0,000$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي ترى وجود تأثير للجانب البيئي للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الجدول رقم (79) معاملات الانحدار البسيط لأثر الأثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

Sig مستوى الدلالة	T اختبار	المعاملات	
0,000	4,259	1,137	A
0,000	7,411	0,409	Bêta

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20



يوضح الجدول رقم (79) قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,409$ هذا يعني أن الزيادة في الآثار البيئية بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,409، كما أن قيمة Sig معنوية بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي ترى وجود تأثير للجانب البيئي للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الفرضية الرئيسية

بناء على ما تقدم وللتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسية والتي مفادها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح، تم اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الأبعاد المستدامة للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الجدول رقم (80) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	معامل التحديد (R^2)	الارتباط (R)
0,000	1,264	3	0,175	0,418
		272		
		275		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط في الجدول رقم (80)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية مرتبطة بعلاقة متوسطة نسبيا مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 41,8% بمعامل ارتباط ($R=0,418$)، وقد فسرت المتغيرات المستقلة المتغير التابع (جعل ولاية قالمة مقصد سياحي) بنحو 17,5% حيث بلغ معامل التحديد ($R^2=0,175$)، أي أن ما قيمته (0,175) من التغيرات التي تحصل في جذب



السياح لولاية قالمة يكون نتيجة التغير في الآثار الثلاث للنشاط السياحي، كما أكدت معنوية التأثير قيمة مستوى المعنوية $Sig=0,000$ ، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي ترى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح.

الجدول رقم (81) معاملات الانحدار البسيط لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح

المعاملات	T اختبار	Sig مستوى الدلالة	
A	2,442	0,015	
Bêta العامل الاقتصادي	1,484	0,139	
Bêta العامل الاجتماعي	0,022	0,982	
Bêta العامل البيئي	7,176	0,000	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (81) يوضح مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث بلغت قيمة $\beta=0,0880$ ، $0,0010$ ، $0,4170$ للآثار الثلاث على الترتيب، كما أشارت قيم Sig إلى معنوية تأثير الآثار البيئية فقط حيث سجلت مستوى الدلالة قيم (0,139، 0,982، 0,000) على التوالي، ومنه يتبين بأن قيم مستوى الدلالة للآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية أكبر من 0,05 وبالتالي هي غير مؤثرة في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام، بينما الآثار البيئية فقط مؤثر معنويا في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السياح بمقدار 0,417 أي أن الزيادة في الآثار البيئية بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,417.

4. الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة تتضمن:

H_0 : عدم وجود فروق بين السياح على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم، وذلك بالنسبة لتحديد أثر ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام؛



H₁: وجود فروق بين السياح على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم، وذلك بالنسبة لتحديد أثر ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام.

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق بين الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم للمبحوثين حول محاور الدراسة.

الجدول رقم (82) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي

على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الجنس

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	1,738	1	1,738	4,912	0,028
	داخل المجموعات	96,949	274	0,354		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	6,009	1	6,009	20,740	0,000
	داخل المجموعات	79,387	274	0,290		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	1,086	1	1,086	5,410	0,021
	داخل المجموعات	55,019	274	0,201		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	1,797	1	1,797	4,634	0,032
	داخل المجموعات	106,255	274	0,388		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

تشير نتائج الجدول رقم (82) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول محاور الدراسة تعزى لمتغير الجنس، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 في جميع المحاور، وبذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعود لمتغير الجنس وسبب ذلك اختلاف الاهتمام بالنشاط السياحي وآثاره من طرف الرجل والمرأة.



الجدول رقم (83) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي

على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	8,912	3	2,971	9,001	0,000
	داخل المجموعات	89,774	272	0,330		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	1,259	3	0,420	1,357	0,256
	داخل المجموعات	84,137	272	0,309		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	1,076	3	0,359	1,772	0,153
	داخل المجموعات	55,030	272	0,202		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	0,135	3	0,045	0,114	0,952
	داخل المجموعات	107,917	272	0,397		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (83) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول الآثار الاقتصادية فقط تعزى لمتغير العمر، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig=0,000، بينما باقي المحاور كانت قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آثار النشاط السياحي وأثره على ولاية قالمة كمقصد سياحي تعود لمتغير العمر.

الجدول رقم (84) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي

على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	2,469	2	1,234	3,502	0,031
	داخل المجموعات	96,218	273	0,352		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	2,893	2	1,447	4,787	,009
	داخل المجموعات	82,503	273	0,302		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	0,939	2	0,470	2,324	0,100
	داخل المجموعات	55,167	273	0,202		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	15,164	2	7,582	22,285	0,000
	داخل المجموعات	92,887	273	0,340		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20



يوضح الجدول رقم (84) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول الآثار البيئية فقط تعزى لمتغير المستوى التعليمي وذلك لكون العنصر البيئي مهم بغض النظر عن المستوى التعليمي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig=0,100، بينما باقي المحاور كانت قيمة Sig أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعود لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (85) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي

على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المهنة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	2,007	3	0,669	1,882	0,133
	داخل المجموعات	96,679	272	0,355		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	9,134	3	3,045	10,859	0,000
	داخل المجموعات	76,262	272	0,280		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	0,854	3	0,285	1,401	0,243
	داخل المجموعات	55,252	272	0,203		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	0,600	3	0,200	0,506	0,678
	داخل المجموعات	107,452	272	0,395		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يبين الجدول رقم (85) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول الآثار الاجتماعية فقط تعزى لمتغير المهنة وذلك لكون النظر للجانب الاجتماعي يختلف بين السياح على حسب المهنة، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig=0,000، بينما باقي المحاور كانت قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول آثار النشاط السياحي وأثره على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير المهنة.



الجدول رقم (86) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الدخل الشهري

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	6,389	3	2,130	6,276	0,000
	داخل المجموعات	92,297	272	0,339		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	5,358	3	1,786	6,069	0,001
	داخل المجموعات	80,039	272	0,294		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	2,690	3	0,897	4,566	0,004
	داخل المجموعات	53,416	272	0,196		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	8,916	3	2,972	8,155	0,000
	داخل المجموعات	99,136	272	0,364		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يشير الجدول رقم (86) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات السياح حول كل متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الدخل الشهري وذلك لكونه متغير يحدد اختلاف متطلبات السياح، حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير الدخل الشهري.



الجدول رقم (87) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السياح لمدى تأثير آثار النشاط السياحي

على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير مكان القدوم

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	3,500	3	1,167	3,334	0,020
	داخل المجموعات	95,187	272	0,350		
	المجموع	98,686	275			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	1,353	3	0,451	1,460	0,226
	داخل المجموعات	84,043	272	0,309		
	المجموع	85,396	275			
الآثار البيئية	بين المجموعات	2,322	3	0,774	3,914	0,009
	داخل المجموعات	53,784	272	0,198		
	المجموع	56,106	275			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	5,089	3	1,696	4,481	0,004
	داخل المجموعات	102,963	272	0,379		
	المجموع	108,052	275			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يشير الجدول رقم (87) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات السياح حول الآثار الاجتماعية للدراسة تعزى لمتغير مكان القدوم وذلك لكون السائح لديه نفس الاهتمام بالجانب الاجتماعي سواء كان سائح محلي أو أجنبي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من مستوى المعنوية 0,05، بينما باقي المحاور كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من 0,05 وبذلك تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السياح حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير مكان القدوم.



المبحث الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات للاستبيان الموجه السكان المحليين

تم جمع بيانات ثانية بواسطة أداة دراسة موجهة للسكان المحليين القاطنين بالقرب من المناطق السياحية في ولاية قالمة من أجل توضيح رأيهم عن النشاط السياحي المستدام في منطقتهم، حيث تم وصف خصائص عينة الدراسة ثم تحليل الإحصائي وأخيرا اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة الثانية

لوصف خصائص عينة الدراسة الثانية تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الجزء الأول من الاستبيان والمتعلقة بالمعلومات العامة.

والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة الثانية.

الجدول رقم (88) الوصف الإحصائي لجنس عينة الدراسة الثانية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	220	68,8
انثى	100	31,3
المجموع	320	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

من خلال الجدول رقم (88) يتضح أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت 68,8% من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة أكبر من نسبة الإناث البالغة 31,3%، وذلك لأن الرجال أكثر من يتواجدون في الأماكن العمومية ويسهل الوصول إليهم.

أما بالنسبة للوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الثانية فهي كما يلي.

الجدول رقم (89) الوصف الإحصائي للفئات العمرية لعينة الدراسة الثانية

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية %
اقل من 18 سنة	18	5,6
من 19 الى 30 سنة	146	45,6
من 31 الى 50 سنة	133	41,6
اكثر من 50 سنة	23	7,2
المجموع	320	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20



الجدول رقم (89) يشير إلى أن عينة الدراسة تتوزع معظم أعمارهم بين فئتين هما من 19 سنة إلى 30 سنة بنسبة 45,6 % تليها فئة من 31 سنة و 50 سنة بنسبة 41,6 %، وهم يمثلون فئة الشباب المحب للاطلاع والمتعاون من اجل معرفة حقيقة واقع منطقتهم.

الجدول رقم (90) الوصف الإحصائي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة الثانية

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
27,8	89	مستوى ابتدائي
00	00	مستوى متوسط
23,8	76	مستوى ثانوي
48,4	155	مستوى جامعي
100	320	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

وجد من خلال الجدول (90) أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 48,4 % هم من مستوى جامعي، وما نسبته 23,8 % من مستوى ثانوي وهو ما يدل على أن المستوى التعليمي له دور في زيادة الانفتاح والوعي لدى أفراد المجتمع في التعاون لأغراض البحث العلمي.

الجدول رقم (91) الوصف الإحصائي لمهن لعينة الدراسة الثانية

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
30,6	98	بلا عمل
35,0	112	موظف
27,8	89	اعمال حرة
6,6	21	متقاعد
100	320	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

من خلال الجدول رقم (91) نلاحظ أن عينة الدراسة وما نسبته 35 % هم موظفين، وما نسبته 27,8 % يمتنون أعمال حرة، وما نسبته 30,6 % بلا عمل وهي نسبة معتبرة تعبر عن وجود نسبة كبيرة من المستجوبين عاطلين عن العمل.



الجدول رقم (92) الوصف الإحصائي للدخل الشهري لعينة الدراسة الثانية

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة
38,8	124	أقل من 15000 دج
35,0	112	من 16000 الى 40000 دج
22,2	71	من 41000 الى 65000 دج
4,1	13	أكثر من 66000 دج
100	320	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

من خلال الجدول (92) نلاحظ أن عينة الدراسة وما نسبته 35% كان دخلهم الشهري بين 16000 دج و 40000 دج وهم يمثلون فئة الموظفين، وما نسبته 38,8% كان دخلهم الشهري أقل من 15000 دج، وهي قيم تتوافق مع الجدول السابق الخاص بمهن عينة الدراسة الثانية.

الجدول رقم (93) الوصف الإحصائي لمكان إقامة عينة الدراسة الثانية

النسبة المئوية %	التكرارات	النوع
43,4	139	حمام اولاد علي
31,6	101	حمام دباغ
25,0	80	قالمة
100	320	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

نلاحظ من خلال الجدول رقم (93) أن أغلب عينة الدراسة وما نسبته 43,4% هم سكان بلدية حمام ولاد علي، وما نسبته 31,6% سكان بلدية حمام دباغ، وذلك راجع إلى التركيز على المناطق السياحية في الولاية والمتمثلة أساسا في الحمامات المعدنية من أجل معرفة أثر أبعاد التنمية المستدامة على المنطقة كمقصد سياحي.



المطلب الثاني: التحليل الإحصائي

لتوضيح التحليل الإحصائي للدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان، وقد تم استخدام الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حيث كانت النتائج كالتالي:

1. المتغيرات المستقلة (آثار النشاط السياحي)

أ. الآثار الاقتصادية: يوضح الجدول رقم (94) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاقتصادية الخاصة بالنشاط السياحي لولاية قالمة، وتضمن 11 سؤالاً موجهاً للسكان المحليين المقيمين في المنطقة بهدف التعرف على مدى موافقتهم عن الوضع الاقتصادي السائد فيها.

الجدول رقم (94) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة الثانية

رقم	العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تعمل السياحة على توفير مناصب عمل لسكان المنطقة	3,92	1,261	2	موافق
2	الدخل والراتب المتحصل عليه من السياحة أعلى من الدخل في وظائف أخرى	3,70	1,290	5	موافق
3	هناك فرص مناسبة لأبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في المنطقة	3,80	1,308	3	موافق
4	ازدهار السياحة في المنطقة سيؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى	4,15	1,507	1	موافق
5	السياحة جلبت الاستثمارات التنموية للمنطقة	3,78	1,215	4	موافق
6	ساهمت السياحة في توفر احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة من طرقات وعيادات طبية ومواقع استجمام... الخ	3,32	1,391	8	محايد
7	يستفيد أفراد مجتمعي من الأموال التي ينفقها السياح وتبقى داخل المنطقة	3,37	1,392	7	محايد
8	لم تساهم السياحة في رفع أسعار السلع والخدمات بالمنطقة	2,21	1,051	11	غير موافق
9	ساهمت السياحة في زيادة وتحسين وسائل النقل بالمنطقة	3,38	1,359	6	محايد
10	تقوم المؤسسات السياحية بتشغيل شباب المنطقة المؤهلين في المجال السياحي	3,29	1,374	9	محايد
11	السياحة ساهمت في تطوير النشاطات وصناعة الحرف اليدوية التقليدية	3,25	1,315	10	محايد
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,4685	0,90121	/	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20



الجدول رقم (94) يوضح أن الموافقة من طرف السكان المحليين على الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في ولاية قالمة كانت في مجملها بمتوسط حسابي قدر بـ 3,4685 بدرجة موافق، وهذه الدرجة تنتمي للمجال الرابع من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (3,4 - 4,2)، وكان انحراف المتوسطات 0,90121 وهي تنتمي الى المجال (1-0,51) من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين (3,4685 + 0,90121) و(0,90121 - 3,4685) حيث نجد اتجاهات أغلب السكان المحليين تتمركز حول الجوابين موافق بشدة وغير موافق، والقيم السابقة تبرز التشتت الموجود في اجابات افراد عينة الدراسة الثانية حول الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع إلى أن السكان المحليين لديهم آراء مختلفة عن الجانب الاقتصادي للنشاط السياحي بولاية قالمة من حيث الفرص التشغيلية والاستثمارية التي تمنحها لهم السياحة.

ويتضح أيضا من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية للآثار الاقتصادية تراوحت بين 4,15 و2,21، حيث كانت أعلاها للعبارة 4 وهي ازدهار السياحة في المنطقة سيؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى، بينما كانت أدناها للعبارة رقم 8 وهي لم تساهم السياحة في رفع أسعار السلع والخدمات بالمنطقة لذلك من الأفضل مبادرة أصحاب الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية في مراعاة الأسعار بالنسبة للسكان المحليين كما هو مطبق في كثير من مناطق السياحة في العالم، كما كانت جل انحرافات متوسطات العبارات أكبر من واحد وذلك يدل على كبر تشتت القيم عن وسطها الحسابي ويعود ذلك إلى اختلاف استفادة السكان المحليين اقتصاديا من النشاط السياحي.

ب. الآثار الاجتماعية والثقافية: الجدول رقم (95) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية الخاصة بالنشاط السياحي لولاية قالمة، وتضمن 8 عبارات موجهة للسكان المحليين في المنطقة بهدف التعرف على مدى موافقتهم على الوضع الاجتماعي والثقافي السائد فيها.



الجدول رقم (95) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار الاجتماعية والثقافية

الرقم	العبرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	ساعدت السياحة في الحصول على مهارات جديدة للسكان المحليين	3,43	1,374	4	موافق
2	تمكن الكثير من السكان المحليين من تعلم لغة أجنبية بسبب الاحتكاك بالسياح	3,33	1,422	5	محايد
3	السياحة جعلتني اشعر بالفخر تجاه مجتمعي وأعتز بثقافتي وعاداتي وتقاليدي	3,62	1,366	2	موافق
4	لم تسبب السياحة في ارتفاع معدلات الجريمة بالمنطقة	2,25	1,123	8	غير موافق
5	لم تؤدي السياحة إلى ظهور مظاهر غير أخلاقية لم تكن موجودة سابقا	2,29	1,239	6	غير موافق
6	لا تؤثر السياحة على العادات والتقاليد الاجتماعية وتؤديها	2,27	1,186	7	غير موافق
7	توجد منظمات غير حكومية تساهم في تقليل الآثار السلبية للسياحة سواء البيئية أو الاجتماعية	3,75	1,340	1	موافق
8	السكان المحليين لديهم القدرة على المشاركة في التخطيط التنموي في المجال السياحي بالمنطقة	3,59	1,398	3	موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,0672	0,75823	/	محايد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يتضح من خلال الجدول رقم (95) أن المتوسطات الحسابية للآثار الاجتماعية والثقافية تراوحت بين 3,75 و 2,25، حيث كانت أعلاها للعبرة 7 وهي توجد منظمات غير حكومية تساهم في تقليل الآثار السلبية للسياحة سواء البيئية أو الاجتماعية، بينما كانت أدناها للعبرة 5، 6 و 4 على التوالي وهي لم تؤدي السياحة إلى ظهور مظاهر غير أخلاقية لم تكن موجودة سابقا، لا تؤثر السياحة على العادات والتقاليد الاجتماعية وتؤديها، لم تسبب السياحة في ارتفاع معدلات الجريمة بالمنطقة، وكانت معظم انحرافات متوسطات العبارات أكبر من واحد وذلك يدل على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي كبير ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات نظر السكان المحليين فيما يخص الجانب الثقافي والاجتماعي.

والجدول يوضح أيضا أن السكان المحليين كانت موافقتهم على الآثار الاجتماعية والثقافية في مجملها قدرت بـ 3,0672 وهي تنتمي للمجال الثالث من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (2,6-3,4) أي بدرجة محايد، وكان انحراف المتوسطات 0,75823 وهي تنتمي إلى المجال (1-0,51) من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من



الجهتين $(3,0672 + 0,75823)$ و $(3,0672 - 0,75823)$ ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق ومحيد، وهذا التفاوت يبرز نوع ضئيل من التشتت النسبي الموجود في اجابات افراد عينة الدراسة الثانية حول الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع للوعي السياحي لدى المواطنين وإدراكهم لأهمية الجانب الاجتماعي والثقافي ومساهمته في زيادة جاذبية المنطقة، لذلك يجب على الجهات المعنية من سلطات وقطاع خاص التقليل من الآثار التي يعاني منها السكان المحليين من جريمة ومظاهر غير أخلاقية والتي كانت السياحة سببا في حدوثها.

ج. الآثار البيئية: يظهر الجدول رقم (96) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار البيئية الخاصة بالنشاط السياحي لولاية قالمة، حيث تضمن 5 عبارات موجهة للسكان المحليين في المنطقة بهدف التعرف على مدى اهتمامهم بالوضع البيئي السائد فيها.

الجدول رقم (96) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الآثار البيئية لعينة الدراسة الثانية

الرقم	العبرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	السياحة ساهمت على نحو جيد في المحافظة على الطبيعة وتدعيم المجتمع المحلي	3,63	1,450	2	موافق
2	السياحة ساهمت في رفع الوعي بضرورة حماية الطبيعة والمحافظة عليها	3,61	1,335	3	موافق
3	السياحة ساهمت في المحافظة على تقاليد المجتمع من خلال إحياء التراث والصناعات التقليدية	3,73	1,469	1	موافق
4	يتلقى أفراد المجتمع المحلي مواد دعائية (مطبوعات، بروشورات) تدعو للمحافظة على البيئة وتطبيق آليات وتقنيات صديقة للبيئة	3,53	1,341	4	موافق
5	لا تعاني الولاية من تلوث بيئي ناتج عن اندفاع أعداد كبيرة للسياح في المواسم السياحية	2,05	1,381	5	غير موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,3087	1,02038	/	محيد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يشير الجدول رقم (96) إلى أن المتوسطات الحسابية للآثار البيئية للنشاط السياحي في قالمة من وجهة نظر السكان المحليين تراوحت بين 3,73 و 2,05 حيث كانت أعلاها للعبرة 3 وهي السياحة ساهمت في المحافظة على تقاليد المجتمع من خلال إحياء التراث والصناعات التقليدية، بينما كانت أدناها للعبرة رقم 5 وهي لا تعاني الولاية من تلوث بيئي ناتج عن اندفاع أعداد كبيرة للسياح في المواسم



السياحية بدرجة غير موافق، وقد كان انحراف متوسطات العبارات أكبر من واحد وذلك يدل على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي كبير، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر واختلاف مناطق المستجوبين من السكان المحليين.

ويوضح الجدول أيضا أن الموافقة على اهتمام السكان المحليين بالآثار البيئية للنشاط السياحي في قالمة كانت في مجملها بمتوسط حسابي 3,3087، وهي تنتمي للمجال الثالث من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (3,4-2,6) أي بدرجة محايد، وكان انحراف المتوسطات 1,02038 وهي أكبر من 1 أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين (3,3087 + 1,02038) و(3,3087 - 1,02038) ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق بشدة وغير موافق، وهذا يبرز كبر التشتت الموجود بين اجابات افراد عينة الدراسة الثانية حول الآثار البيئية للنشاط السياحي بولاية قالمة، وهذا راجع إلى الاهتمام بالجانب البيئي من طرف السكان المحليين رغم اختلاف المناطق واختلاف الآثار التي يخلفها السياح الوافدين من تلوث نتيجة تدفقهم على المنطقة خاصة في الموسم السياحي.

2. المتغير التابعة (ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام)

لقد تم الاعتماد على الخدمات التي توفرها المنطقة السياحية للسكان المحليين لإبراز مدى نجاح المنطقة في توفير احتياجاتهم، وقد تضمن 18 سؤالاً موجهاً للسكان المحليين القاطنين في المنطقة بهدف التعرف على موافقتهم على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام، وكانت الإجابة كما هي موضحة في الجدول أدناه.



الجدول رقم (97) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام

الرقم	العبرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	ولاية قالمة تتوفر على امكانات سياحية طبيعية وأثرية وتاريخية معتبرة	4,45	0,994	1	موافق بشدة
2	المساهمة في التعريف بالتراث الحضاري لولاية قالمة	4,05	1,026	2	موافق
3	تتوفر الولاية على صناعات تقليدية خاصة بها	3,96	1,108	3	موافق
4	تشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية في الولاية	3,76	1,223	4	موافق
5	توفر فضاءات ترفيهية للسكان المحليين بالمنطقة	3,40	1,388	14	موافق
6	إضفاء أبعاد جمالية وحضارية لولاية قالمة خاصة في المواسم السياحية	3,59	1,160	8	موافق
7	حرية وسهولة الوصول إلى المناطق التي يستخدمها السياح	3,42	1,371	13	موافق
8	يوجد مرافق عمومية ملائمة في المواقع السياحية	3,32	1,391	16	محايد
9	الحصول على مختلف الخدمات السياحية بنفس الجودة المقدمة للسياح	3,46	1,296	12	موافق
10	جودة الطرق المؤدية للمواقع السياحية بالولاية	3,39	1,383	15	محايد
11	فك العزلة عن المواقع السياحية النائية	3,14	1,301	18	محايد
12	التقليل من الفجوة الاجتماعية والثقافية بين السكان المحليين وبين السياح	3,57	1,297	9	موافق
13	خدمات سياحية متنوعة وملائمة بالمقارنة مع سعرها	3,20	1,377	17	محايد
14	المواقع السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح	3,56	1,328	10	موافق
15	زيادة الوعي السياحي والبيئي بين أفراد المجتمع المحلي	3,59	1,221	7	موافق
16	تحسن وتطور كفاءة الموظفين في المجال السياحي بالمنطقة	3,69	1,349	5	موافق
17	توفر الخدمات المكملة مثل وسائل الاتصال، وسائل النقل، المحلات التجارية والمرافق الضرورية... الخ	3,67	1,300	6	موافق
18	التعامل مع استفسارات السكان المحليين والرد عليها	3,55	1,446	11	موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3,5970	0,95911	/	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يتضح من الجدول رقم (97) أن متغير ولاية قالمة كمقصد سياحي حصل على درجة موافق بمتوسط حسابي 3,5970 وهي تنتمي للمجال الرابع من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكرت (3,4-4,2) أي بدرجة موافق، وكان انحراف المتوسطات 0,95911 وهي تنتمي الى المجال (0,51-1) من قيم الانحراف المعياري المطبقة على مقياس ليكرت الخماسي، أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي من الجهتين (0,95911 + 3,5970) و(3,5970 - 0,95911) ومنه أغلب اتجاهات المستجوبين تتمركز حول الجوابين موافق بشدة وغير موافق، وهذا التفاوت يبرز كبر التشتت الموجود في اجابات افراد عينة الدراسة الثانية حول بعد ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام، حيث حصلت الفقرة 1 والخاصة بتوفر ولاية قالمة على امكانات سياحية طبيعية وأثرية وتاريخية معتبرة على أعلى متوسط حسابي بلغ 4,45 وبدرجة موافق



بشدة وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة، بينما جاءت الفقرة 11 والخاصة بفك العزلة عن المواقع السياحية النائية بالمرتبة الأخيرة بدرجة محايد، حيث حصلت على متوسط حسابي 3,14 وانحراف معياري 1,301 وهو ما يشير إلى نقص الاستثمارات السياحية في المناطق النائية، لذلك يجب على الجهات المعنية سواء حكومية أو قطاع خاص تكثيف الجهود لإدماج سكان المناطق النائية بتوفير لهم مناصب شغل، بالإضافة إلى تحسين الخدمات العامة لهذه المناطق.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات العينة الثانية الموجهة للسكان المحليين

لإثبات الفرضية الرابعة والتي مفادها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين، والتأكد من صحتها وثبوتها لابد من اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي.

1. الفرضية الفرعية الأولى

يتمثل مضمون الفرضية الفرعية الأولى في:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين؛

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

ومن أجل قبول الفرضية من عدم قبولها، لابد من اختبار معاملات الارتباط والانحدار البسيط،

والواردة بالجدول التالي:



الجدول رقم (98) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	(R ²) معامل التحديد	(R) الارتباط
0,000	1,804	1	0,628	0,792
		318		
		319		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

في الجدول رقم (98) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية مرتبط بعلاقة قوية مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 79,2% بمعامل ارتباط (R=0,792)، وقد فسر المتغير المستقل (الآثار الاقتصادية) المتغير التابع (جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام) بنحو 62,8% حيث بلغ معامل التحديد (R²=0,628)، أي أن ما قيمته (0,628) من التغيرات التي تحصل في ولاية قالمة كمقصد سياحي يكون نتيجة التغير في الآثار الاقتصادية، تغير يمكن أن يقال عنه أنه قوي وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر ب Sig=0,000، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان.

الجدول رقم (99) معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	T اختبار	المعاملات	
0,000	5,151	,672	A
0,000	23,171	0,792	Bêta

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (99) قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,792$ هذا يعني أن الزيادة في الجانب الاقتصادي بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,792، وقيمة Sig المعنوية بمستوى دلالة 0,000 تؤكد ذلك.



2. الفرضية الفرعية الثانية

يتمثل مضمون الفرضية الفرعية الثانية:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين ؛

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

الجدول رقم (100) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	معامل التحديد (R^2)	الارتباط (R)
0,000	2,198	1	0,484	0,696
		318		
		319		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (100) أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية والثقافية مرتبط بعلاقة جيدة مع المتغير التابع المتمثل في ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بنسبة 69,6% حيث قدر معامل ارتباط $R=0,696$ ، وقد فسر المتغير المستقل المتغير التابع بنحو 48,4% حيث بلغ معامل التحديد $R^2=0,484$ ، أي أن ما قيمته 0,484 من التغيرات التي تحصل في ولاية قالمة كمقصد سياحي يكون نتيجة التغير في الآثار الاجتماعية والثقافية بالمنطقة، هذا التغير يعتبر جيد، وقد كانت معنوية التأثير بمستوى الدلالة المقدر بـ $Sig=0,000$ ، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.



الجدول رقم (101) معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

المعاملات	T اختبار	Sig مستوى الدلالة	
A	5,580	0,000	
Bêta	17,265	0,000	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (101) يوضح قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,696$ هذا يعني أن الزيادة في الجانب الاجتماعي والثقافي بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,696، وقد أشارت قيمة Sig إلى معنوية التأثير بمستوى دلالة البالغ 0,000 وهي أقل من (0,05)، ومنه تؤثر الآثار الاجتماعية والثقافية في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

3. الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة تتضمن:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين؛

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

اختبار معاملات الارتباط والانحدار البسيط، واردة بالجدول التالي من أجل قبول الفرضية من

عدم قبولها:



الجدول رقم (102) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر الآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	معامل التحديد (R^2)	الارتباط (R)
0,000	1,751	1	0,283	0,532
		318		
		319		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (102) لنتائج تحليل الانحدار البسيط أظهر أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار البيئية مرتبط بعلاقة متوسطة مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 53,2% بمعامل ارتباط $R=0,532$ ، وقد فسر المتغير المستقل المتغير التابع بنحو 28,3% حيث بلغ معامل التحديد $R^2=0,283$ ، أي أن ما قيمته 0,283 من التغيرات التي تحصل في جعل ولاية قالمة كمقصد سياحي يكون نتيجة التغير في الآثار البيئية، وما يؤكد معنوية التأثير مستوى الدلالة الذي قدر بـ $Sig=0,000$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي ترى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

الجدول رقم (103) معاملات الانحدار البسيط لأثر الآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	اختبار T	المعاملات	
0,000	12,575	1,943	A
0,000	11,195	0,532	Bêta

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (103) يبين قيمة معاملات نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $\beta=0,532$ هذا يعني أن الزيادة في الآثار البيئية بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,532، كما أن قيمة Sig معنوية بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي ترى وجود تأثير للآثار البيئية للنشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.



الفرضية الرئيسية

للتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسية والتي مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين، تم اختبار الفرضيات الفرعية، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

الجدول رقم (104) اختبار الانحدار البسيط واختبار ANOVA لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

Sig مستوى الدلالة	اختبار Durbin-Watson	درجات الحرية	(R ²) معامل التحديد	(R) الارتباط
0,000	1,943	3	0,662	0,813
		316		
		319		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط في الجدول رقم (104)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية مرتبطة بعلاقة قوية جدا مع المتغير التابع المتمثل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام بنسبة 81,3% بمعامل ارتباط (R=0,813)، وقد فسرت المتغيرات المستقلة المتغير التابع (جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام) بنحو 66,2% حيث بلغ معامل التحديد (R²=0,662)، أي أن ما قيمته (0,662) من التغيرات التي تحصل في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام يكون نتيجة التغير في الآثار الثلاث النشاط السياحي، كما أكدت معنوية التأثير قيمة مستوى المعنوية Sig=0,000، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي ترى وجود تأثير لآثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين.

الجدول رقم (105) معاملات الانحدار البسيط لأثر آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين

المعاملات	T اختبار	Sig مستوى الدلالة	
A	2,292	0,023	
Bêta العامل الاقتصادي	11,767	0,000	
Bêta العامل الاجتماعي	4,591	0,000	
Bêta العامل البيئي	1,888	0,060	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (105) يوضح مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث بلغت قيمة $\beta = 0,584, 0,227, 0,077$ للآثار الثلاث على الترتيب، كما أشارت قيم Sig إلى عدم معنوية تأثير الآثار البيئية فقط حيث سجلت مستوى الدلالة قيم (0,000, 0,000, 0,060) على التوالي، ومنه يتبين بأن قيم مستوى الدلالة للآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية أقل من 0,05 وبالتالي هي مؤثرة في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام، بينما الآثار البيئية فقط غير مؤثر معنويا في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام من وجهة نظر السكان المحليين، أي أن الزيادة في الآثار الاقتصادية بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,584، والزيادة في الآثار الاجتماعية والثقافية بدرجة واحدة يؤدي إلى تحسن ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام بمقدار 0,227.

4. الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة تتضمن:

H_0 : عدم وجود فروق بين اجابات السكان المحليين على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم، وذلك بالنسبة لتحديد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام؛



H₁: وجود فروق بين اجابات السكان المحليين على أساس الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان القدوم، وذلك بالنسبة لتحديد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام.

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق بين الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري ومكان الإقامة للمبحوثين حول محاور الدراسة.

الجدول رقم (106) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير الآثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الجنس

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	21,950	1	21,950	29,435	0,000
	داخل المجموعات	237,137	318	0,746		
	المجموع	259,087	319			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	24,265	1	24,265	48,489	0,000
	داخل المجموعات	159,134	318	0,500		
	المجموع	183,399	319			
الآثار البيئية	بين المجموعات	8,713	1	8,713	8,567	0,004
	داخل المجموعات	323,422	318	1,017		
	المجموع	332,136	319			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	23,577	1	23,577	27,782	0,000
	داخل المجموعات	269,869	318	0,849		
	المجموع	293,446	319			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

نتائج الجدول رقم (106) تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير الجنس، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 في جميع المحاور، وبذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق بين اجابات السكان المحليين حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي تعود لمتغير الجنس وسبب ذلك اختلاف الاهتمام بالنشاط السياحي وأبعاده من طرف الرجل والمرأة.



الجدول رقم (107) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير الآثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	33,022	3	11,007	15,387	0,000
	داخل المجموعات	226,064	316	0,715		
	المجموع	259,087	319			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	6,510	3	2,170	3,877	0,010
	داخل المجموعات	176,889	316	0,560		
	المجموع	183,399	319			
الآثار البيئية	بين المجموعات	37,721	3	12,574	13,495	0,000
	داخل المجموعات	294,415	316	0,932		
	المجموع	332,135	319			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	36,335	3	12,112	14,886	0,000
	داخل المجموعات	257,111	316	0,814		
	المجموع	293,446	319			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

الجدول رقم (107) يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول

كل محاور الدراسة تعزى لمتغير العمر، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من مستوى المعنوية

0,05، وبذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في آثار النشاط السياحي

وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي تعود لمتغير العمر.

الجدول رقم (108) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير الآثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	2,929	2	1,465	1,813	0,165
	داخل المجموعات	256,157	317	0,808		
	المجموع	259,087	319			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	1,007	2	0,504	0,875	0,418
	داخل المجموعات	182,392	317	0,575		
	المجموع	183,399	319			
الآثار البيئية	بين المجموعات	7,038	2	3,519	3,431	0,034
	داخل المجموعات	325,098	317	1,026		
	المجموع	332,135	319			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	2,865	2	1,433	1,563	0,211
	داخل المجموعات	290,581	317	0,917		
	المجموع	293,446	319			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يوضح الجدول رقم (108) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول الآثار البيئية فقط تعزى لمتغير المستوى التعليمي وذلك لكون الوعي بالعنصر البيئي يزداد مع تحسن المستوى التعليمي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig=0,034، بينما باقي المحاور كانت قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق في اجابات السكان حول آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعود لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (109) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير المهنة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	62,574	3	20,858	33,540	0,000
	داخل المجموعات	196,513	316	0,622		
	المجموع	259,087	319			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	25,758	3	8,586	17,211	0,000
	داخل المجموعات	157,641	316	0,499		
	المجموع	183,399	319			
الآثار البيئية	بين المجموعات	118,148	3	39,383	58,157	0,000



		0,677	316	213,988	داخل المجموعات	
			319	332,135	المجموع	
0,000	24,750	18,611	3	55,832	بين المجموعات	ولاية قالمة كمقصد سياحي
		0,752	316	237,614	داخل المجموعات	
			319	293,446	المجموع	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يبين الجدول رقم (109) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول كل المحاور تعزى لمتغير المهنة وذلك لكون النظر لواقع النشاط السياحي يختلف بين السكان المحليين من احتياجاتهم واستفادتهم على حسب المهنة، حيث أن قيمة مستوى الدلالة Sig=0,000، وبذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق في آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير المهنة.

الجدول رقم (110) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير الدخل الشهري

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	61,246	3	20,415	32,608	0,000
	داخل المجموعات	197,841	316	0,626		
	المجموع	259,087	319			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	31,704	3	10,568	22,015	0,000
	داخل المجموعات	151,695	316	0,480		
	المجموع	183,399	319			
الآثار البيئية	بين المجموعات	85,630	3	28,543	36,590	0,000
	داخل المجموعات	246,505	316	0,780		
	المجموع	332,135	319			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	44,374	3	14,791	18,766	0,000
	داخل المجموعات	249,072	316	0,788		
	المجموع	293,446	319			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يشير الجدول رقم (110) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول كل أبعاد الدراسة تعزى لمتغير الدخل الشهري وذلك لكونه متغير يحدد اختلاف متطلبات السكان المحليين، حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبذلك تقبل الفرضية البديلة



التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير الدخل الشهري.

الجدول رقم (111) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين السكان المحليين لمدى تأثير آثار

النشاط السياحي على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام حسب متغير مكان الإقامة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	38,105	2	19,053	27,331	0,000
	داخل المجموعات	220,981	317	0,697		
	المجموع	259,087	319			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	27,418	2	13,709	27,861	0,000
	داخل المجموعات	155,981	317	0,492		
	المجموع	183,399	319			
البعد البيئي	بين المجموعات	15,558	2	7,779	7,789	0,000
	داخل المجموعات	316,577	317	0,999		
	المجموع	332,135	319			
ولاية قالمة كمقصد سياحي	بين المجموعات	64,261	2	32,131	44,442	0,000
	داخل المجموعات	229,185	317	0,723		
	المجموع	293,446	319			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج SPSS20

يشير الجدول رقم (111) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات السكان المحليين حول كل محاور الدراسة تعزى لمتغير مكان الإقامة وذلك لاختلاف المناطق السياحية بالولاية واختلاف تأثيرها وتأثرها بالنشاط السياحي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبذلك تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آثار النشاط السياحي وأثرها على ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام تعزى لمتغير مكان الإقامة.



خلاصة

من خلال هذا الفصل تم ضبط الجانب المنهجي للدراسة الميدانية الخاصة بوجهة نظر كل من السياح والسكان المحليين حول مدى تأثير آثار النشاط السياحي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والذي رتب في ثلاثة أجزاء أساسية، تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي ل فقراتها، واختبار ثبات بياناتها للتأكد من مدى الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، ثم تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وقد تم الحرص على اختيار الأساليب العملية التي تناسب طبيعة الموضوع وتناسب مع خصائص مجتمع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة في ضوء التحليلات الإحصائية واختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج مفادها أن السياح الوافدين غير موافقين على تأثير الآثار الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة السياحية نتيجة للغلاء وارتفاع الأسعار وعدم توفر شبكة نقل ملائمة، وهم موافقون على تأثير الجانب البيئي في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام لتتمتع المواقع السياحية بطبيعة متميزة وجودة بيئية عالية رغم النقائص الحاصلة مثل عدم توفر التوجيه اللازم للحفاظ على البيئة والحد من التلوث، بالإضافة الى نقص في الخدمات التي تقدمها المنطقة كترويج وتسويق المنتج السياحي وعدم كفايته خاصة في موسم الذروة المعروف في المنطقة بفصل الربيع. في المقابل السكان المحليون كانت موافقتهم على تأثير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي من خلال ما تجلبه المشاريع السياحية من ازدهار للمنطقة وسكانها واستفادتهم من الحركية التي تنتجها السياحة، وهم غير موافقون عن الجانب البيئي المتسم بالتلوث نتيجة اندفاع السياح في المواسم السياحية.

خلاصة الجزء الثاني

تمتلك الجزائر إمكانات ومقومات سياحية متنوعة سواء كانت طبيعية أو ثقافية أو معالم تاريخية، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لم يرق إلى مستوى الأهداف المرجوة منه، حيث بقيت إنجازاته محدودة، كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللا أمن التي عرفتھا الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، ولمحاولة بعث القطاع السياحي وإعطائه مكانته ضمن السياسة الاقتصادية قامت الجزائر بسن قوانين ومشاريع قوية، بالإضافة إلى برامج عمل من أهمها خطة التهيئة السياحية لآفاق 2030.

ومن بين المناطق السياحية في الجزائر نجد ولاية قالمة التي تقع في الشرق الجزائري، وهي تعتبر عينة عن بقية المناطق الداخلية من خلال توفرها على حمامات معدنية ومناظر طبيعية خلابة، بالإضافة إلى موروث حضاري زاخر خلفته تعاقب الحضارات على المنطقة، مما جعلها قبلة سياحية محلية ودولية لمختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومستواهم الاجتماعي.

كما تم التوصل من خلال الدراسة الاستقصائية في ضوء التحليلات الإحصائية إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين السياح الوافدين إلى الولاية والسكان المحليين القاطنين فيها حول تأثير آثار النشاط السياحي في ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام كل حسب مجال اهتمامه، فالسياح ركزوا على الآثار البيئية التي تعتبر نقطة الجذب السياحي للمنطقة، بينما ركز السكان المحليون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي المساهمين في ازدهار المنطقة استفادتها من النشاط السياحي.

الخاتمة



أصبحت السياحة مؤخرا تحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة، وتدرج ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، وهي تشير إلى حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية فلم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما إلى جواره المنظور الاجتماعي والثقافي والبيئي، حيث أن التأثيرات السلبية والإيجابية للسياحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية متلازمة مع التأثيرات البيئية، ولهذا فإن المحور الأساسي في أهداف التنمية هو الإقلال من السلبيات وزيادة الإيجابيات؛ كما يمكن إعداد سياسة أساسية لضمان الاستفادة المحلية من السياحة وهي تتضمن توثيق العلاقة القطاعية المتبادلة بين السياحة والقطاعات والأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، وهذا يجعل للجو السياحي طابعا محليا مشوقا للسياح ومقصدا متميزا لهم.

إن الهدف من دراسة العلاقة بين السياحة والبيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة وتحسينها، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة، ولكن التنمية السياحية التي يتم التخطيط لها قد تشكل أحيانا مجالا لحدوث بعض القضايا المضرّة بالبيئة وتلك التأثيرات السلبية تشمل السكان المحليين والمستوى السياحي، فسياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بالاعتبار الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين والذين يعملون في الحقل السياحي، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي.

وعلى اعتبار السياحة هي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعّالة، التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص محورا أساسيا لها، فلا بد من تعاون وتضافر الجهود وفق هيكل محدد ينسجم وفقا لأنظمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الإدارية ذات الاختصاص، والتي تشرف على هذه الصناعة وفق خطة استراتيجية وطنية، ولكي تحقق الدول التنمية السياحية المستدامة التي تنشدها كوسيلة فاعلة لحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة



وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، والتي تخطط لها الحكومات وتنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فلا بد من مساندة المجتمع بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها؛ كما يجب أيضا إشراك المجتمع بتوعيته بما يعوق تحقيق التنمية حتى تتكون لدى أفرادها الرؤية الواضحة لدوره ومدى مساندة الحكومات للجمعيات الممثلة للمجتمع للقيام بهذا الدور عن جدية وصدق في الإعلان عن مؤشرات النجاح أو الفشل.

والسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية، وأكد أنه رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أنه لتحقيق التنمية الفاعلة عليها الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي، زراعي، سياحي)، ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، فلقد أولت الدولة اهتماما متناميا لتحسين القطاع السياحي، وبالرغم من مؤشرات النمو الإيجابية التي يسجلها القطاع حاليا، إلا أن الجزائر تفصلها أشواط كبيرة للتميز والوصول لمصاف الدول السياحية المتوسطة، مما يتطلب تضافر الجهود والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار تنموي مستدام لزيادة حركية الأنشطة السياحية من خلال وضع مخطط أعمال لآفاق مستقبلية هو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 .

وولاية قالمة من الولايات الجزائرية التي تزخر بإمكانات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية وتاريخية وصناعات تقليدية، غير أن أهم أنواع السياحة المعروفة في الولاية هي السياحة الحموية، حيث تعتبر كنزا سياحيا بحكم ما توفره من هدوء و استرخاء ذهني وعضلي ومقصد للعلاج، خاصة وأن هذه المنابع غالبا ما تنتشر في مواقع ذات مناظر طبيعية خلابة كالجبال التي تتبع منها المياه، وهي المواقع المفضلة في هذا النوع من السياحة؛ من أشهرها منبع حمام دباغ الذي يعد جوهرة سياحية عالمية بكل المقاييس، اعتبارا لما ينفرد به مخزونه الذي لا ينضب من المياه الطبيعية المنبعثة من باطن الأرض، بالإضافة إلى حمام أولاد علي الذي يتوفر على أربعة ينابيع حموية والذي يشتهر بمياهه المعالجة لأمراض عدة .



وعلى الرغم من اشتهارها بطابعها السياحي إلا أن هذا النشاط لا يُساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية، وهذا راجع إلى نقص الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم سياحية وفضاءات للتسلية والترفيه، إضافة إلى ضعف في نوعية الخدمات المُقدمة وارتفاع أسعارها، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، حيث حرّمها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هو الحال بالولايات المُجاورة.

ومن هذا المُنتلق فالقطاع السياحي على مُستوى ولاية قالمة عبارة عن صورة مُصغرة لحالة القطاع على المستوى الوطني، إذ يُشير إلى نفس المُفارقة، إمكانيات ومقومات هائلة يُقابلها ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وبهذا الشكل لا يُمكن الحديث عن مُساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية إلا عبر الإسراع في استغلال هذه الامكانيات وفق متطلبات التنمية المستدامة، ويُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة بمثابة أداة مُحركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دورا أهم في تحقيق التنمية المحلية.

نتائج الدراسة

بناء على ما سبق توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- السياحة قطاع اقتصادي مهم يقدم فوائد للمنطقة إذا تم تخطيط تنميتها وإدارتها بشكل جيد، لمنع تسبب تدهور وتلوث ومشاكل تخرج عن السيطرة بالاستخدام العشوائي من قبل السياح والسكان المحليين، ولتحقيق متطلبات تنمية متوازنة ومستمرة للنشاط السياحي لا بد من تعاون وتضافر جهود كل الجهات الفاعلة كل بما يمليه عليه الدور المنوط به من قطاع حكومي، مؤسسات خاصة وعامة، سياح وسكان محليين.



- تعتبر الجزائر من الدول المعروفة بثراء امكاناتها السياحية وتنوعها، وقد حققت معدلات نمو ايجابية بالإضافة إلى أن مؤشرات استدامة القطاع كانت جيدة فيما يخص الجانب البيئي بمرتبة 42 على المستوى العالمي وفق دليل الأداء البيئي لعام 2010، وفي الجانب الاقتصادي تمكنت من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حيث كشف التقرير أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة ليقفز إلى المرتبة الـ 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية، كما تحقق الجانب الاجتماعي للسياحة المستدامة في الجزائر بأخذ برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014 في الاعتبار تحسين التنظيم الاجتماعي للإقليم (الخدمات الجوارية، الوصول إلى الثقافة...) والترقية الاجتماعية لكل المتعاملين، بالإضافة إلى تنمية التعاون والقوة الجماعية وتجنب تطوير سياحة النخبة فقط.

- تمتلك ولاية قالمة امكانات سياحية طبيعية وحضارية هامة تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا جهويا ودوليا خاصة بما تتوفر عليه من حمامات معدنية ومناظر طبيعية التي تعتبر قبلة للسياح، وللاستفادة من هذه الامكانات لا بد من تبني استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية اقتصاديا واستفادة سكانها اجتماعيا مع مراعاة حماية بيئتها التي تعتبر جوهر النشاط السياحي بالمنطقة.

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام حيث تتوفر الولاية على مؤسسات سياحية كافية وعلى شبكة نقل ملائمة، رغم ارتفاع التكاليف والنققات السياحية للسائح الوافد حيث يرى نقصا في الجانب الاقتصادي لولاية قالمة خاصة من حيث ارتفاع التكاليف.

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية والثقافية في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي مستدام حيث أن للجانب الاجتماعي والثقافي مساهمة في زيادة جاذبية المنطقة، إلا أن



نقص الوعي السياحي لدى المواطنين والسياح وعدم إدراكهم لهذه الأهمية قد يحول دون الوصول إلى استدامة النشاط السياحي في الولاية.

- من خلال الدراسة الاستقصائية وفي ضوء التحليلات الإحصائية واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج مفادها أن رغم الفروقات في اجابات السياح الوافدين على ولاية قالمة إلا انهم غير موافقون على تأثير الآثار الاقتصادية والاجتماعية في جعل المنطقة السياحية مقصد سياحي مستدام نتيجة لعدم كفاية المؤسسات السياحية، الغلاء وارتفاع الأسعار وعدم توفر شبكة نقل ملائمة، وهم موافقون على تأثير الآثار البيئية في جعل ولاية قالمة مقصد سياحي لتمتع المواقع السياحية بطبيعة متميزة وجودة بيئية عالية رغم النقائص الحاصلة مثل عدم توفر التوجيه اللازم للحفاظ على البيئة والحد من التلوث، بالإضافة الى نقص في الخدمات التي تقدمها المنطقة كترويج وتسويق المنتج السياحي وعدم كفايته خاصة في موسم الذروة المعروف في المنطقة بفصل الربيع.

- في المقابل السكان المحليون كانت موافقتهم على تأثير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي من خلال ما تجلبه المشاريع السياحية من ازدهار للمنطقة وسكانها واستفادتهم من الحركية التي تنتجها السياحة، وهم غير موافقون عن الجانب البيئي المتسم بالتلوث نتيجة اندفاع السياح في المواسم السياحية.

- إن وجود اختلاف في وجهات النظر بين السياح الوافدين إلى الولاية والسكان المحليين القاطنين فيها حول تأثير آثار النشاط السياحي في ولاية قالمة كمقصد سياحي مستدام كل حسب مجال اهتمامه، فالسياح ركزوا على الآثار البيئية الذي يعتبر نقطة الجذب السياحي للمنطقة، بينما ركز السكان المحليون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي المساهمين في ازدهار المنطقة استفادتها من النشاط السياحي.



ب. الاقتراحات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم وضع مجموعة من الاقتراحات على النحو التالي:

- يتعين على الجماعات المحلية السعي من أجل تحقيق نمو متوازن ومستدام في قطاع السياحة من خلال إرساء ثقافة سياحية وبيئية متينة بين أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، بتنظيم التظاهرات والمؤتمرات وخاصة نشاطات التوعية لتلاميذ المدارس؛

- البحث عن السبل العقلانية والمنطقية للحفاظ على الثروة السياحية واستخدام الطرق السليمة لاستغلالها، واتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والبشرية لضبط وحماية الموارد السياحية والسهر على رقابة فعالة تحول دون العبث بها؛

- صيانة الموارد الطبيعية والثقافية وغيرها لأجل إدامة استخدامها مستقبلا مع تمكين الأجيال الحاضرة من الاستفادة منها، كما أن صون الموارد السياحية يعني أن السكان المحليين سيصبحون أكثر وعيا وإدراكا لقيمة تراثهم ومن ثم دعمهم لخطط حماية هذه الموارد؛

- تبني أسلوب التخطيط العلمي لتنمية وإدارة السياحة في المنطقة بطريقة لا تولد مشاكل بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية، ويفيد التخطيط البيئي ودراسة قدرات النقل كونها وسائل فنية هامة لتفادي نشوء أو استفحال المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تخلفها السياحة؛

- الحرص على استمرار جودة البيئة بكافة جوانبها وتحسين النظافة في المواقع التي تحتاج لذلك، فجودة البيئة توفر متعة كبيرة لأهالي المنطقة والسياحة تزيد وعيهم لأهمية جودة البيئة وبالتالي دعمهم لخطط الحفاظ عليها وتحسينها متى ما اقتضى الأمر ذلك.

- إدامة رضا السائح كي يستمر في زيارة المنطقة، وقد يكون السائح الحالي وسيلة للدعاية لها عند الآخرين مما يضمن سهولة تسويق وصون سمعتها، فإذا ما فقد أي موقع قدرته على إرضاء السياح فهو سيفقد حتما الأسواق السياحية ويتلاشى فيها النشاط السياحي؛



- تعميم منافع السياحة الاجتماعية والاقتصادية على كل فئات المجتمع المقيمة في الموقع السياحي، مما يجعلهم حريصين على دوام السياحة واتخاذ المواقف الإيجابية اتجاهها؛
- حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها؛
- توفير مؤسسات سياحية كافية في الأماكن السياحية بما يتوافق مع رغبات السياح وخلق منافسة بين هذه المؤسسات للاستفادة خاصة على مستوى الأسعار؛
- توضيح التشريعات والقوانين التي تحمي البيئة السياحية المحلية للمواطنين والسياح وجعلها أكثر إلزامية؛
- تحسين الخدمات في الولاية من خلال توفير المرافق العمومية، تسهيل إجراءات الحجز، زيادة وسائل الترويج والإشهار للاماكن السياحية والهياكل السياحية، رفع كفاءة الموظفين والمرشدين وزيادة عددهم.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم بظاظو، (2010): السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان.
- 2- إبراهيم خليل بظاظو، (2009): الجغرافيا والمعالم السياحية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: الأردن.
- 3- أحمد الجلاذ، (1997): دراسات في الجغرافية السياحية، عالم الكتب: القاهرة.
- 4- أحمد الجلاذ، (2000): التنمية السياحية المتواصلة، الطبعة الأولى، عالم الكتب: القاهرة.
- 5- أحمد الخضيرى، (1989): التسويق السياحي، مكتبة مدبولي: مصر.
- 6- أحمد عبد السمیع علام، (2008): علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء: الإسكندرية.
- 7- أحمد فرغلي حسن، (2007): البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث: القاهرة.
- 8- أحمد فوزي ملوخية، (2007): التنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية.
- 9- أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، (1999): تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث: مصر.
- 10- احمد محمود مقابلة، (2007): صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع: عمان.
- 11- آسيا محمد إمام الأنصاري و إبراهيم خالد عواد، (2002): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى: دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 12- أكرم عاطف رواشدة، (2008): السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، الطبعة الأولى، دار الرابية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 13- أيمن علي عمر، (2006): قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعية: الإسكندرية.
- 14- بركات كامل النمر المهيترات، (2011): الجغرافيا السياحية "الأقاليم السياحية في العالم"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 15- جابر سامية محمد، (1995): علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- 16- جلييلة حسن حسنين، (2003): اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الإسكندرية: مصر.
- 17- جلييلة حسن حسنين، (2006): دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- 18- حسن إبراهيم بلوط، (2002): إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، الطبعة الأولى، دار النهضة: بيروت، لبنان.
- 19- حسن أحمد شحاته، (2006): التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب: القاهرة، مصر.
- 20- حمدي عبد العظيم، (1996): اقتصاديات السياحة "مدخل نظري وعملي متكامل"، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة.

- 21- حميد الطائي، محمود الصميدعي، بشير العلاق وإيهاب على القرم، (2006): الأسس العلمية للتسويق الحديث "مدخل شامل"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 22- حميد عبد النبي الطائي، (2006): أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 23- خالد مصطفى قاسم، (2007): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية: الإسكندرية.
- 24- خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، (2000): صناعة السياحة في الأردن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن.
- 25- خليف مصطفى غرايبة، (2008): السياحة البيئية "مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص"، دار يافا العلمية ودار الجنادرية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 26- رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 27- الروبي نبيل، (1987): التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- 28- زكي خليل المساعد، (2005): تسويق الخدمات و تطبيقاته، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 29- زيد منير سلمان، (2008): الاقتصاد السياحي، دار الريا لل نشر والتوزيع: الأردن.
- 30- زيد منير، (2012): الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الريا لل نشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 31- سامح احمد رفعت عبد الباقي، (2011): إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي "دراسة حالة على شركات السياحة المصرية"، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات: مصر.
- 32- سامية جلال سعد، (2007): الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة.
- 33- سراب إلياس، حسن الرفاعي، محمود الديماسي وحسين عطيير، (2002): تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 34- سعد طه علام، (2003): التنمية ... والدولة، دار طيبة للنشر: القاهرة، مصر.
- 35- سلوى محمد مرسي، (2001): التنمية السياحية "مفهومها، محدداتها وأهميتها"، معهد التخطيط القومي: القاهرة.
- 36- سوزان علي حسن، (2001): التشريعات السياحية والفندقية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية.
- 37- شمسين نديم، (2001): مبادئ السياحة، الجمعية الجغرافية السياحية: دمشق.
- 38- صبري عبد السميع، (2006): التسويق السياحي والفندقي "أسس علمية وتجارب عربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية: القاهرة، مصر.
- 39- صلاح الدين خربوطلي، (2002): السياحة صناعة العصر، الطبعة الأولى، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر: دمشق، سوريا.
- 40- صلاح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للمعلومات: دمشق.

- 41- عادل عبد الجواد منسي، (2001): التسويق السياحي، دار الكتب المصرية: القاهرة.
- 42- عاطف لأخرص، سمير حمودة، (2001): محاسبة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة: عمان.
- 43- عبد الحسين زداي العطية، (2001): الاقتصاديات النامية أزمت وحلول، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع: فلسطين.
- 44- عبد السلام أبو قحف وأحمد ماهر ، (1999): تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية.
- 45- عبد السلام أبو قحف، (1992): محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث: مصر.
- 46- عبد العزيز قاسم محارب، (2011): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية.
- 47- عبد العزيز مصطفى أبو نبعة، (2006): التسويق المعاصر "المبادئ النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان.
- 48- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- 49- عبد النبي الطائي، (2006): أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 50- عثمان محمد غنيم وبنينا نبيل سعد، (1999): التخطيط السياحي " في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 51- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، (2007): التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر: عمان، الأردن.
- 52- عدنان السيد حسين، (2003): نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الأمواج: لبنان.
- 53- عصام حسن السعيد، (2008): التسويق والترويج السياحي والفندقي "دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: الأردن.
- 54- عصام حسن السعيد، (2009): التسويق والترويج السياحي والفندقي "دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 55- عصام حسن السعيد، (2011): نظم المعلومات السياحية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 56- عفاف بوروبة، (2008): السياحة البيئية "الثقافة البيئية الوعي الغائب"، رابطة الفكر والابداع: الجزائر.
- 57- علي بن فايز الجحني، عبد العاطي أحمد الصياد وذياب موسى البداينة، (2004): الأمن السياحي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف: الرياض.
- 58- علي فلاح الزغبى، (2013): التسويق السياحي والفندقي "مدخل صناعة السياحة والضيافة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: الأردن.
- 59- علي وشقر يوع آمال، (1998): قانون الاستثمار في الجزائر، O.P.U: الجزائر.
- 60- عنابي بن عيسى، (2003): سلوك المستهلك تأثير العوامل النفسية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

- 61- غنيم عثمان، (2001): التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- 62- فؤاد السيد المليجي، (1996): المحاسبة في الأنشطة السياحية والفندقية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية.
- 63- كافي مصطفى يوسف، (2006): صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات-نينار للنشر والتوزيع: بيروت.
- 64- كمال درويش ومحمد الحماحي، (1997): رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر: مصر.
- 65- ماهر عبد الخالق السيسي، (2001) مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة.
- 66- منى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، (2001): مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع: الأردن.
- 67- منى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، (2013): اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع: الأردن.
- 68- محمد إبراهيم عبيدات، (2004): سلوك المستهلك "مدخل استراتيجي"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع: عمان.
- 69- محمد الشيراوي عبد المنعم، (2002): واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، دار الكنوز الأدبية: بيروت.
- 70- محمد الصيرفي، (2009): السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، المكتب الجامعي الحديث: مصر.
- 71- محمد الصيرفي، (2009): مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر.
- 72- محمد الهادي لعروق، (دون سنة نشر): أطلس العالم والجزائر، دار الهدى: عين مليلة، الجزائر.
- 73- محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر و التوزيع: الأردن.
- 74- محمد أمين محي الدين السيد علي، (1998): إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية، دار وائل: عمان.
- 75- محمد صالح الشيخ، (2002): الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة وسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية.
- 76- محمد عبد الوهاب العزاوي، (2002): أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن.
- 77- محمد عبيدات، (2000): التسويق السياحي "مدخل سلوكي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 78- محمد مدحت غسان، (2013): الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 79- محمد منير حجاب، (2002): الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
- 80- محمد يسرى إبراهيم دعيبس، (2002): العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية، الطبعة الأولى، الملتنقى المصري للإبداع والتنمية: الاسكندرية.
- 81- محيا زيتون، (2002): السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق: القاهرة.
- 82- مخلوفي عبد السلام، (2003): دور السياحة في التنمية المحلية، الملتنقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة: بشار، الجزائر.

- 83- مروان أبو رحمة، (2001): إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة: عمان.
- 84- مروان أبو رحمة، (2001): تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 85- مروان أبو رحمة، (2001): مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 86- مروان السكر، (1999): مختارات من الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي: الأردن.
- 87- المشاقبة زياد محمد، (2011): التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر: الأردن.
- 88- مصطفى عبد القادر، (2003): دور الإعلام في التسويق السياحي "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت.
- 89- مصطفى محمد أبو بكر، (2005): فن ومهارات التسويق والبيع في الشركات المتخصصة، الدار الجامعية: الإسكندرية.
- 90- منال شوقي عبد المعطي أحمد، (2011): جغرافية السياحة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية.
- 91- منير سليمان عبودي، (2006): معجم المصطلحات السياحية و الفندقية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 92- موفق عدنان الحميري ونبيل زعلال حوامدة، (2006): الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد: عمان.
- 93- موفق عدنان الحميري، (2008): إدارة القرى والمنتجعات السياحية "تحليل وظيفي وأفاق مستقبلية"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 94- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، (2010): أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 95- نيفين الحلواني محمد، (2003): إدارة الأزمات والسياحة، مكتبة الأنجلو المصرية: مصر.
- 96- يسرى عبس، (2004): صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق -دراسات وبحوث في أنتربولوجيا السياحة-، الملتقى المصري للإبداع والتنمية: مصر.

ثانياً: المقالات

- 1- بلالطة مبارك، كواش خالد، (2005): سوق الخدمات السياحية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 04)، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
- 2- دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، (ديسمبر 2005): الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (السلسلة 1).
- 3- رزوق عبد الكريم، (2004): سبل تطوير السياحة الثقافية، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر.

- 4- سالم حميد سالم، طارق سلمان، (2009): الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*، جامعة العراق، (مجلد عدد 2).
- 5- سهام بلقربي، تجربة الجزائر في حماية البيئة، *مجلة علوم انسانية*، السنة الرابعة، العدد 29، تموز (يوليو) 2006، جامعة المسيلة، الجزائر، <http://www.ulum.nl/b152.htm>
- 6- سيد أحمد فتحي الخولي، (2000): تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، (المجلد 14، العدد 1)، الاقتصاد والإدارة.
- 7- طارق سلمان جواد وسالم حميد سالم، (2010): اخلاقيات الخدمة السياحية في ضوء متغيرات العصر، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (العدد الرابع والعشرون).
- 8- عبد الباسط وفا، (جون 2005): التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة، *مجلة حلوان (العدد 12).*
- 9- محمد أحمد البواردي، الحياة الفطرية في موسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد 6).
- 10- نجاته عبد الوالي محمد، (2012): التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس (العدد الأول)، المجلد الأول.
- 11- نور الدين هرمز، (2006): التخطيط السياحي والتنمية السياحية، *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 (العدد 3).

ثالثا: الملتقيات

- 1- براينيس عبد القادر، (2010): المفاهيم النظرية للسياحة والتسويق السياحي، *ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة*، بسكرة يومي 9 و 10 مارس.
- 2- بوغازي فريدة وخنشول إيمان آسيا، تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، *الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة*، 21-22 أكتوبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 3- بوقلقول الهادي وطروبيا ندير، واقع ومعوقات السياحة في المدن الصحراوية (حالة مدينة تيميمون)، *الملتقى الدولي الأول: التسويق السياحي وتأمين صورة الجزائر تحت شعار " الجزائر وجهة الغد"*، يومي 06 و 07 نوفمبر 2013، جامعة باجي مختار، عنابة.
- 4- دولي سعاد وحاجي كريمة، (2010): تطوير السياحة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة، *الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية*، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.
- 5- رايس مبروك، لحسن دردوري وخاطر طارق، (2010): دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، *ملتقى دولي حول السياحة المستدامة*، بسكرة.

- 6- رحيم حسين ومناصيرية رشيد، مواصفات الايزو كمييار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئة في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس- سطيف.
- 7- زهية بوديار، شوقي جباري، (2009): تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى علمي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المسيلة.
- 8- سامية لحول وراوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
- 9- عدمان مريزق وأريم قاسم، واقع السوق السياحية الجزائرية خلال الفترة (2003- 2008)، الملتقى الوطني الأول "السياحة الجزائرية الواقع والآفاق"، المركز الجامعي بالبويرة، أيام 11- 12 مارس 2010 .
- 10- علي رحال وعامر عيساني، (يومي 09 و 10 مارس 2010): استراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر و تونس)، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة.
- 11- فروم محمد الصالح، بوجعادة إلياس، حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11 و12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- 12- محمد حسن الأمير، (2011): أثر الإجراءات الحكومية على الاستثمار السياحي، ملتقى السفر والاستثمار السياحي: الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 13- يسرى دعيبس، (2004): العوامة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية السلسلة، الدراسات السياحية والمتحفية: الإسكندرية، مصر.

رابعاً: الرسائل الجامعية

- 1- بوعقلين بديعة، (1996): السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي، أطروحة ماجستير فرع تخطيط، جامعة الجزائر.
- 2- حيزية حاج الله، (2006): الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة.
- 3- دولي سعاد، (2014): آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالأغواط.
- 4- سعيد بن لخضر، (2013): استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في التنبؤ بمكونات السوق السياحية "دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- 5- صليحة عشي، (2011): الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة.

- 6- عامر عيساني، (2010): الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- 7- عبد العزيز عراب، (2012): استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- 8- عداد رشيدة، (2002): التسويق في المؤسسة الخدمية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 9- قويدر لويزة، (2002): السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترفيتها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 10- قويدر لويزة، (2010): اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- 11- كواش خالد، (2006): أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 12- محمدي عز الدين، (2012): أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر.
- 13- هدير عبد القادر، (2011): التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.

خامسا: التقارير

- 1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 02 مارس 2001 .
- 2- تقرير حول قطاع السياحة لولاية قالمه، (جوان 2007): يصدر عن مديرية السياحة لولاية قالمه.
- 3- تقرير مديرية برمجة ومتابعة الميزانية، (طبعة 2012): مونوغرافية ولاية قالمه.
- 4- توفيق بوزناشة، (جانفي 2006): دليل الجمهورية ولايات وبلديات، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ناكسوس تي في للإنتاج السمعي البصري والاتصال، الجزائر.
- 5- حسب إحصائيات الديوان الوطني للسياحة 1997.
- 6- دليل الحرفي، غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قالمه، 2014.
- 7- الديوان الوطني للإحصاء، 1998 .
- 8- الديوان الوطني للسياحة، (2009): الجزائر: حمامات، منشورات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر.
- 9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (1997): التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة الدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.

- 11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،(2000): لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول "مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية.
- 12- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (التقرير العام).
- 13- مديرية السياحة لولاية قالمة، قالمة دليل سياحي.
- 14- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (2005): أساسيات الفنادق، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج: السعودية.
- 15- وثائق متحصل عليها من مديرية الثقافة.
- 16- وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة، 2013.
- 17- وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية قالمة، 2014.
- 18- ورقة عملا الهيئة العليا للسياحة، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية، 2001/06/21-19.
- 19- وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة لل عشرية (2004-2013).

سادسا: القوانين والمراسيم

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، فيفري 2003.
- 2- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64 ،الصادرة في 1993/10/10.
- 3- قانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11،الصادرة في 19/02/2003.
- 4- قانون رقم 03-02، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11،الصادرة في 19/02/2003.
- 5- قانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003 الموافق لـ 16 ذي الحجة 1423، الجريدة الرسمية رقم 11،الصادرة في 19/02/2003.
- 6- المادة 4 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

سابعاً: مواقع الانترنت

- 1- 13 مليار دولار تكلفة مشاريع سياحية في الجزائر قيد الانجاز، تاريخ الاطلاع: 2012/01/29، على الموقع: <http://www.nuqudy.com/>
- 2- باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، تاريخ الاطلاع 14-03-2007، <http://www.maroc-ecologie.net>
- 3- تعرف السائح البيئي، موسوعة البيئة، تاريخ الاطلاع 2015/01/10، <http://www.bee2ah.com/>
- 4- ثريا فرج الرميح، السياحة المستدامة: المفهوم، الأهداف، الأهمية، تاريخ الاطلاع 12 / 05 / 2010، على الموقع <http://geopot.wordpress.com/2010/05/12/turismo-sostenibile->
- 5- جغرافيا الجزائر، على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 6- حسان مرابط، تنفيذ برنامج ترميم وحماية التراث الثقافي بالجزائر سيكون سنة 2014 تكلفته 21.5 مليون أورو وتشرف عليه المؤسسة الجزائرية الكتالانية، <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=256673%3Fprint>
- 7- السياحة الموسمية وأثرها على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر مديري المكاتب السياحية، تاريخ الاطلاع: 09/12/2012، في الموقع: www.philadelphia.edu.jo/.../Presentation1.ppt
- 8- عماد أبو سعدة، السياحة البيئية في سورية، تاريخ الاطلاع 11-02-2008، www.alakera.com
- 9- العولمة والتنمية المستدامة أي هيئات للضبط، تاريخ الاطلاع 12-11-2007، www.unesco.org
- 10- فريد غنشر، حولت إلى منتج سياحي صغير على الوطني 16 بقالمة، جريدة النصر، يوم 16 - 02 - 2013، http://www.annasonline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=46712
- 11- فريد غنشر، سبب تدفق أمواج بشرية على المدينة السياحية، جريدة النصر، يوم 2012/03/28، <http://www.annasonline.com/>
- 12- قالمة من عين المكان والصحف، <https://ar-ar.facebook.com/>
- 13- مجلة الشروق الالكترونية، تقرير التنافسية العالمي: الجزائر تحسن ترتيبها بـ21 مركزاً، <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=215102>
- 14- مؤشرات وقياس التنمية المستدامة www.zone.biomaegypt.org/.../showthread.php?...
- 15- الموقع الالكتروني لمديرية التجارة لولاية قالمة، -05-2012 <http://www.dcwguelma.gov.dz/index.php/2012-05-09-09-41-07>
- 16- نبيامين يوحنا دانيال، الفنادق الخضراء..... لماذا؟، من الموقع: www.iraq.soPnet
- 17- نصيرة سيد علي، الدولة الجزائرية تسخر كل المستلزمات الضرورية للحفاظ على التراث الوطني، مجلة الحوار، يوم 13 - 08 - 2009، <http://www.djazairess.com/elhiwar/17647>
- 18- نوارة. أ، السلوكيات المعادية للبيئة تشوّه المواقع السياحية في الجزائر: السياحة والنظافة أمران لا يلتقيان!، مجلة المساء، يوم 02 - 10 - 2011، <http://www.djazairess.com/elmassa/52401>
- 19- <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 20- http://sauditourguide.com/lang_one/dynamicdata/lang_one/h2.php

- 21- <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=80740%3Fprint>
 22- <http://www.mta.gov.dz/> Direction plan qualité.
 23- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32910542>
 24- <https://ar-ar.facebook.com/A>
 25- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien, www.mta.gov.dz
 26- www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf

المراجع باللغة الفرنسية

أولاً: الكتب

- 1- Ahmed Houari,(1974): La politique touristique et les investissement en Algérie depuis 1965, Mémoire DES,ISE: ALGER.
 2- Ahmed Tessa ,(1993): Economie touristique et aménagement du territoire, OPV: Alger.
 3- Barejte R,(1990) : Aspects économique du tourisme, Paris, presse universitaire de France.
 4- Dictionnaire,(1986): Petite Larousse.
 5- Gérard Guibilato,(1989): économie touristique, édition delta et spes: suisse.
 6- Gérard TOCQUER, Michel ZINS,(1999) : Marketing du tourisme, 2 édition, Gaëtanmorin éditeur, France.
 7-Heddar Belkacem,(1988): Role socio-économique du tourisme cas de l'Algérie, OPU/ENAL: Alger.
 8- Jean – Marie Harribey,(1998) : le développement soutenable, Economica, Paris.
 9- JEAN MICHEL HOERNER,(1997) Géographie de l'industrie touristique, ellipses, Edition Marketing.
 10- Jean-Pierre-Giotart et Michel Balfet,(2004): Management du tourisme, Collection tourisme, paris.
 11- Lavoisier,(2004) : le développement durable, Revue Française de gestion, N152, HERMES.
 12- le petit larousse.
 13- Muriel Deneau ,(1996): Patrick Courtin ,droit et droit du tourisme,2 ème édition, édition Bréal:France.
 14- Nadia Ben yahia et Karim Zein,(2003) : Ecotourisme dans une perspective développement durable, contreibungen spéciale de sustainabele, Busniss, Suisse.
 15- Normand Hall, (2003)Ecotourisme, tourisme durable, tourisme responsable ou tourisme équitable, l'ERE de l'écotourisme, Hiver.

- 16- **Oxford learners broche dictionary**, (2003) : Therd edition, Oxford university press.
- 17-SHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE SDAT 2025, Livre 1, Le diagnostic audit du tourisme Algérien, Ministère de l'Aménagement du Territoire .
- 18-Ministère du tourisme et d'artisanat, " **Livre 1 : Audit du tourisme algérien** ", SDAT 2025 , 2008.
- 19-Ministère du tourisme et d'artisanat, " **Livre 5 : les projets prioritaires touristiques** ", SDAT 2025 , 2008.

ثانيا: المقالات والتقارير

- 1-CNES, contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, novembre 2002.
- 2-Mikko Kautto et Hannu Usitalo, Protection sociale et distribution des revenus, www.sante.gouv.fr
- 3- l'Environnement et du Tourisme, Janvier 2008.
- 4-UNWTO, World tourism Barometer,(January 2009): Committed to Tourism, Travel and the Millennium Development Goals, Volume 7 N° 1, Madrid.
- 5-UNWTO, World Tourism Organization, (2010): Tourism Highlights, Madrid.
- 6-WTO , World Tourism Organization, (2003) :International tourist arrivals, 1950-2002, Madrid, September.
- 7-WTO , World Tourism Organization,(September 2003) : International tourist Receipts, 1950-2002, Madrid.

الملاحق

الملحق رقم (01)

استبيان بحث

أخي المجيب / أختي المجيبة

تقوم الباحثة في هذه الدراسة بإجراء دراسة بعنوان " التنمية السياحية المستدامة لولاية قالمة من وجهة نظر الزوار والسياح"، وهي تعتبر جزء من متطلبات الحصول على درجة "الدكتوراه في نظام ل م د" تخصص "تجارة دولية وتنمية مستدامة"، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فإنه يسعدني مساهمتكم في تعبئة فقرات هذه الاستمارة، بكل أمانة وموضوعية وحرص، علماً أنه سيتم التعامل بسرية تامة مع البيانات المتحصل عليها ولأغراض البحث العلمي فقط .

المعلومات العامة

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر: أقل من 18 سنة من 19 إلى 30 من 31 إلى 50 أكثر من 51
3. المستوى التعليمي: لم يلتحق بالمدرسة مستوى ابتدائي مستوى ثانوي مستوى جامعي
4. المهنة: بلا عمل موظف أعمال حرة متقاعد
5. الدخل الشهري: أقل من 15000 دج من 15000 إلى 40000 من 40000 إلى 65000 أكثر من 65000
6. مكان القوم:

المحور الأول: ما هو رأيك في النشاط السياحي المستدام في ولاية قالمة

رقم السؤال	العبارة	درجة الموافقة على العبارة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5	6	7
أ العامل الاقتصادي						
1	تتوفر الولاية على مؤسسات سياحية كافية في جميع الأماكن السياحية					
2	المؤسسات السياحية الموجودة تلبى رغبات السياح					
3	تكاليف الإنفاق في تناول السائح الوافد					
4	أسعار المطاعم في الولاية مناسبة					
5	أسعار الفنادق في الولاية معقولة					
6	تكاليف المواصلات والاتصالات في الولاية جيدة					
7	نسبة الضرائب والرسوم على تكاليف الإقامة للسائح منخفضة					
8	ارتفاع التكاليف السياحية مقارنة بالمدن الأخرى					
9	التكاليف السياحية أقل بالمقارنة بالدول الأخرى المجاورة					
10	تتوفر الولاية على شبكة نقل ملائمة مع دورها السياحي					
11	عموماً، لا يوجد ارتفاع في النفقات السياحية داخل الولاية					
ب العامل الاجتماعي والثقافي						
12	من خلال تعاملك مع المواطنين المحليين لاحظت وجود وعي بيئي وسياحي لديهم					
13	يوجد وعي بيئي لدى السياح					
14	لا توجد فجوة اجتماعية وثقافية بين المواطنين في الولاية والسائح الوافد					
15	يوجد تشريعات وقوانين تحمي البيئة السياحية المحلية					
16	التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لا يقلل من النمو السياحي في الولاية					

ج	العامل البيئي
17	المؤهلات الطبيعية هي أهم مقومات السياحة في الولاية
18	الطقس والمناخ ملائم للسياحية في الولاية
19	الأماكن السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال السياح
20	تتوفر الشواخص والإرشادات البيئية في الأماكن السياحية
21	وجود شرطة في الأماكن السياحية في الولاية
22	وجود جهات حكومية ببنية لتطبيق التعليمات البيئية في الأماكن السياحية في الولاية
23	توفر الهواء النقي في الولاية
24	توفر المياه الصالحة الشرب في الولاية
25	عموماً ، لا تعاني الولاية من تلوث بيئي قد يؤثر في نقص السياح مستقبلاً

المحور الثاني: ما مدى رضاك عن ولاية قالمة كمقصد سياحي

رقم العبارة	العبارة	درجة الموافقة على العبارة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5	6	7
1	تمتلك الولاية مقومات سياحية هامة					
2	المرافق العمومية في الولاية توفر كامل احتياجات السياح					
3	يوجد فضاءات مخصصة للعائلات					
4	المناطق السياحية تلبى رغبات السياح					
5	المؤسسات السياحية ملائمة مع إمكانيات السياح					
6	خدمات ملائمة من الضيافة وحسن الاستقبال					
7	توفر خدمات التسلية والترفيه					
8	العناية بنظافة المؤسسات السياحية كالغرف الفندقية والمطاعم					
9	سهولة الحجز وتبسيط إجراءات القدوم والإقامة					
10	الاحترافية والسرعة في تقديم الخدمات					
11	الأسعار ملائمة وتتوافق مع مستوى وجودة الخدمة المقدمة					
12	سهولة الوصول للأماكن السياحية والمؤسسات السياحية					
13	توفر لوائح إرشادية لموقع الأماكن السياحية والهيكل السياحية					
14	كفاية وسائل الترويج والإشهار للأماكن السياحية والهيكل السياحية					
15	مصادقية الرسائل الإعلانية والترويجية وتطابقها مع الواقع السياحي					
16	كفاءة تكوين الموظفين والمرشدين السياحيين والفنقيين					
17	وجود ثقافة سياحية لدى المسئولين ومقدمي الخدمات					
18	جودة تجهيزات الأثاث والمظهر العام للمؤسسات السياحية					
19	التعامل مع استفسارات السياح والزوار والرد عليها					

الملحق رقم (02)

استبيان بحث

أخي المواطن / أختي المواطنة

تقوم الباحثة في هذه الدراسة بإجراء دراسة بعنوان " التنمية السياحية المستدامة لولاية قالمة من وجهة نظر المجتمع المحلي"، وهي تعتبر جزء من متطلبات الحصول على درجة "الدكتوراه في نظام ل م د" تخصص "تجارة دولية وتنمية مستدامة"؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فإنه يسعدني مساهمتكم في تعبئة فقرات هذه الاستمارة، بكل أمانة وموضوعية وحرص، علماً أنه سيتم التعامل بسرية تامة مع البيانات المتحصل عليها ولأغراض البحث العلمي فقط.

المعلومات الشخصية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر: أقل من 18 سنة من 19 إلى 30 من 31 إلى 50 أكثر من 51
3. المستوى التعليمي: لم يلتحق بالمدرسة مستوى ابتدائي مستوى ثانوي مستوى جامعي
4. المهنة: بلا عمل موظف أعمال حرة متقاعد
5. الدخل الشهري: أقل من 15000 دج من 15000 إلى 40000 من 40000 إلى 65000 أكثر من 65000
6. مكان الإقامة:

المحور الأول: ما هو رأيك في النشاط السياحي المستدام في ولاية قالمة

رقم العبارة	العبارة	درجة الموافقة على العبارة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
أ	العامل الاقتصادي				
1	تعمل السياحة على توفير مناصب عمل لسكان المنطقة	5	4	3	2
2	الدخل والراتب المتحصل عليه من السياحة أعلى من الدخل في وظائف أخرى	5	4	3	2
3	هناك فرص مناسبة لأبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في المنطقة	5	4	3	2
4	ازدهار السياحة في المنطقة سيؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى	5	4	3	2
5	السياحة جلبت الاستثمارات التنموية للمنطقة	5	4	3	2
6	ساهمت السياحة في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة من طرقات وعيادات طبية ومواقع استجمام... الخ	5	4	3	2
7	يستفيد أفراد مجتمعي من الأموال التي ينفقها السياح وتبقى داخل المنطقة	5	4	3	2
8	لم تساهم السياحة في رفع أسعار السلع والخدمات بالمنطقة	5	4	3	2
9	ساهمت السياحة في زيادة وتحسين وسائل النقل بالمنطقة	5	4	3	2
10	تقوم المؤسسات السياحية بتشغيل شباب المنطقة المؤهلين في المجال السياحي	5	4	3	2
11	السياحة ساهمت في تطوير النشاطات وصناعة الحرف اليدوية التقليدية	5	4	3	2
ب	العامل الاجتماعي والثقافي				
12	ساعدت السياحة في الحصول على مهارات جديدة للسكان المحليين	5	4	3	2
13	تمكن الكثير من السكان المحليين من تعلم لغة أجنبية بسبب الاحتكاك بالسياح	5	4	3	2
14	السياحة جعلتني اشعر بالفخر تجاه مجتمعي وأعتز بثقافتي وعاداتي وتقاليدي	5	4	3	2
15	لم تسبب السياحة في ارتفاع معدلات الجريمة بالمنطقة	5	4	3	2

1	2	3	4	5	لم تؤدي السياحة إلى ظهور مظاهر غير أخلاقية لم تكن موجودة سابقا	16
1	2	3	4	5	لا تؤثر السياحة على العادات والتقاليد الاجتماعية وتؤديها	17
1	2	3	4	5	توجد منظمات غير حكومية تساهم في تقليل الآثار السلبية للسياحة سواء البيئية أو الاجتماعية	18
1	2	3	4	5	السكان المحليين لديهم القدرة على المشاركة في التخطيط التتوي في المجال السياحي بالمنطقة	19
					العامل البيئي	ج
1	2	3	4	5	السياحة ساهمت على نحو جيد في المحافظة على الطبيعة وتدعيم المجتمع المحلي	20
1	2	3	4	5	السياحة ساهمت في رفع الوعي بضرورة حماية الطبيعة والمحافظة عليها	21
1	2	3	4	5	السياحة ساهمت في المحافظة على تقاليد المجتمع من خلال إحياء التراث والصناعات التقليدية	22
1	2	3	4	5	يتلقى أفراد المجتمع المحلي مواد دعائية (مطبوعات، بروشورات) تدعو للمحافظة على البيئة وتطبيق آليات وتقنيات صديقة للبيئة	23
1	2	3	4	5	لا تعاني الولاية من تلوث بيئي ناتج عن اندفاع أعداد كبيرة للسياح في المواسم السياحية	24

المحور الثاني: ما مدى رضاك عن ولاية قالمة كمقصد سياحي

درجة الموافقة على العبارة					العبارة	رقم العبارة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1	2	3	4	5	ولاية قالمة تتوفر على مقومات سياحية طبيعية وأثرية وتاريخية معتبرة	1
1	2	3	4	5	المساهمة في التعريف بالتراث الحضاري لولاية قالمة	2
1	2	3	4	5	تتوفر الولاية على صناعات تقليدية خاصة بها	3
1	2	3	4	5	تشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية في الولاية	4
1	2	3	4	5	توفر فضاءات ترفيهية للسكان المحليين بالمنطقة	5
1	2	3	4	5	إضفاء أبعاد جمالية وحضارية لولاية قالمة خاصة في المواسم السياحية	6
1	2	3	4	5	حرية وسهولة الوصول إلى المناطق التي يستخدمها السياح	7
1	2	3	4	5	يوجد مرافق عمومية ملائمة في المواقع السياحية	8
1	2	3	4	5	الحصول على مختلف الخدمات السياحية بنفس الجودة المقدمة للسياح	9
1	2	3	4	5	جودة الطرق المؤدية للمواقع السياحية بالولاية	10
1	2	3	4	5	فك العزلة عن المواقع السياحية النائية	11
1	2	3	4	5	التقليل من الفجوة الاجتماعية والثقافية بين السكان المحليين وبين السياح	12
1	2	3	4	5	خدمات سياحية متنوعة وملائمة بالمقارنة مع سعرها	13
1	2	3	4	5	المواقع السياحية نظيفة ومجهزة لاستقبال الوافدين	14
1	2	3	4	5	زيادة الوعي السياحي والبيئي بين أفراد المجتمع المحلي	15
1	2	3	4	5	تحسن وتطور كفاءة الموظفين في المجال السياحي بالمنطقة	16
1	2	3	4	5	توفر الخدمات المكملة مثل وسائل الاتصال، وسائل النقل، المحلات التجارية والمرافق الضرورية	17
1	2	3	4	5	التعامل مع استفسارات السكان المحليين والرد عليها	18

الملحق رقم (03)

قائمة المحكمين

- 1- الأستاذ الدكتور معطى الله خير الدين المشرف على رسالة التخرج
- 2- الدكتور اياد عبد الفتاح النصور أستاذ مشارك في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
(ماجستير في الاقتصاد ودكتوراه الفلسفة في التسويق)
- 3- الدكتور منير خروف أستاذ محاضر "ب" بقسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة قالمة (تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة)
- 4- الدكتورة ليندة فريحة أستاذة محاضرة "ب" بقسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة قالمة (تخصص تسويق و إستراتيجية)
- 5- الأستاذ حملاوي حميد أستاذ مساعد "أ" بقسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة قالمة